القضيّة الفلسْطينيّة

« دراسة سياسيّة وثائقيّة »

د. سالم حسين عمر البرناوي




وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس


وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس

القضيّة الفلسْطينيّة

« دراسة سياسيّة وثائقيّة »

القضيَّة الفلسْطينيَّة

« دراسة سياسيَّة وثائقيَّة »

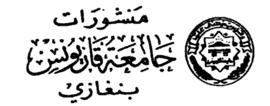
د. سالم حسين عمر البرناوي

أستاذ مُساعد

قِسم العُلوم السياسيَّة

كُليَّة الإقتصاد والعُلوم السياسيَّة

جامِعة قاريونس

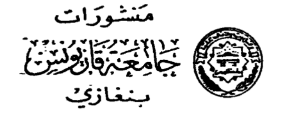


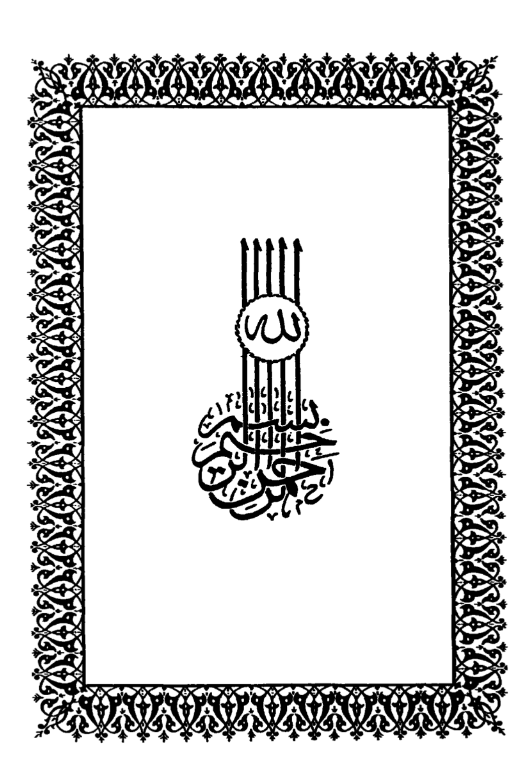
رقم الايداع 99/4504 دار الكتب الوطنية - بنغازي
ردمك ISBN 9959-24-005-3

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الاولى 1999 افرنجي

لايجوز طبع أو استنساخ أو تصوير أو تسجيل
أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة كانت
الا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من الناشر




بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

الوثيقة الثانية: نص المادة 22 من عهد عصبة الأمم المتحدة 28-6-1919م.

الوثيقة الثالثة: صك الانتداب على فلسطين في 24-7-1927م.

الوثيقة الرابعة: قرار الجمعية العامة رقم 181 بتاريخ 29-11-1947 بالتوصية حول حكومة فلسطين المستقلة.

الوثيقة الخامسة: البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الوثيقة السادسة: النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الوثيقة السابعة: الميثاق الوطني الفلسطيني.

الوثيقة الثامنة: الميثاق القومي الفلسطيني.

الوثيقة التاسعة: قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م.

الوثيقة العاشرة:قرار مجلس الأمن رقم 338 لعام 1973م.

الوثيقة الحادية عشرة: وثيقة الاعتراف المتبادل: رسالتان متبادلتان بين السيد عرفات والسيد رابين يوم 9-9-1993م.

الوثيقة الثانية عشرة: إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي.

الوثيقة الثالثة عشرة: اتفاق القاهرة في 4-5-1994 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الوثيقة الرابعة عشرة: الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. واشنطن 28-9-1995م.

ثانياً: الخرائط:

الخريطة الأولى: فلسطين وسوريا في عام 1915م.

الخريطة الثانية: المناطق المحتفظ بها بموجب مراسلات الحسين ـ مكماهون.

الخريطة الثالثة: اتفاقية سايكس ـ بيكو لعام 1916م.

الخريطة الرابعة: فلسطين كما ادعتها المنظمة الصهيونية عام 1919م.

الخريطة الخامسة: المشروع الذي اقترحته لجنة تقيم فلسطين عام 1938م.

الخريطة السادسة: اسرائيل طبقاً لقرار تقسيم فلسطين عام 1947م.

الخريطة السابعة: اسرائيل طبقاً لخطوط الهدنة عام 1949م.

الخريطة الثامنة: الأراضي التي احتلتها إسرائيل يونيو 1967م.

الخريطة التاسعة: خريطة تبين المطامع اليهودية في الوطن العربي.

الخريطة العاشرة: خريطة اسلو الثانية.

الإهـــــداء

إلى أسرتي...

وإلى أسرة جامعة قاريونس أهدي هذا العمل اعترافاً بالجميل، وعربوناً للمودة.

سالم حسين عمر البرناوي

بنغازي في 15-5-1998م

شكــر وتقديــر

إن العمل البحثي، مثله مثل كل سائر الأعمال الأخرى، لا يتحقق ويكتمل، ويأخذ صورته النهائية إلا بتعاون أطراف كثيرة ومتعددة، منها ما يتم التعرف عليها مباشرة، ويتم شكرها وتقديرها، ومنها أطراف تظل مجهولة، لا يطالها شكر ولا تقدير. وإذا كنت أحمل وحدي مسؤولية ما ورد في هذا الكتاب من اجتهادات، فإنني أرغب صادقاً في توجيه كل الشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة وأخص بالشكر د .علي محمد شميش ود .محمد زاهي المغيري اللذين راجعا المخطوط وأبديا حياله العديد من الملاحظات القيمة والتي أدت إلى إظهاره بما هو عليه، كما أشكر كافة الزملاء بقسم العلوم السياسية بجامعة قاريونس، والأخوة باللجنة الشعبية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأعضاء اللجنة الشعبية بجامعة قاريونس الذين وافقوا على نشر هذا الكتاب.

وأتقدم بشكري كذلك للأخوة بإدارة النشر وعلى رأسهم الأستاذ مصطفى الفلاح وإلى الأخت فدوى غيث، رئيسة قسم فلسطين والأمم المتحدة بالمكتبة المركزية على سعة الصدر والتعاون الطيب الذي تبديه كلما جئت إليها طالباً المساعدة. ـ كذلك فإنني أتقدم بشكري وتقديري إلى كريمتي صفية التي

قامت بإعادة كتابة المخطوط في شكله النهائي، وكان لمجهوداتها المكتبية الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن لا يحصرني ذكرهم أتقدم بخالص الشكر والتقدير.

مقدمة

لقد قمت بتدريس مادة القضية الفلسطينية بقسم العلوم السياسية بجامعة قاريونس على مستوى البكالوريوس لفصول متعددة، وكنت ميالاً أثناء تدريس هذه المادة إلى تحقيق أمرين، الأول: العمل على إعطاء الفرصة الأوسع لتحليل المادة التاريخية كي تساعد الطلبة على فهم القضية الفلسطينية فهماً متطوراً. أما الأمر الثاني: فهو محاولة جعل طلبة المادة يحبون القضية الفلسطينية، ويجعلونها باباً من أبواب اهتماماتهم حتى بعد أن يجتازوا امتحاناتهم.

والغاية التي كنت أصبوا إليها هي خلق الوعي السياسي القوي، والمساعدة في زيادة الحماس للقضية الفلسطينية، ليس فقط على أسس عاطفية، بل على أسس علمية ومنهجية. ولذلك، فقد كنت أعمد من حين لآخر إلى التذكير بانجازات الحركة الصهيونية، وأقارنها بالانجازات العربية، وربما كنت أقسوا على القيادات العربية أمام الطلبة عند مقارنة امكانياتهم وتضحياتهم بالقيادات الإسرائيلية.

ويحدث ذلك مثلاً عند الحديث عن المؤتمرات الصهيونية وتنظيمها، والتوجهات المختلفة التي كانت تسودها، وحيز الديمقراطية التي كانت تتمتع بها.

إن هذا الكتاب هو عبارة عن عرض للمادة التي يتلقاها طلبة العلوم

السياسية عندما يختارونها من ضمن المواد التي يرغبون في دراستها ولكن لا يقصد به أن يكون مرجعاً وحيداً للمادة، فالكاتب من المؤمنين إيماناً مطلقاً بأن الطالب الجامعي، يجب عليه ألا يقتصر على مرجع بذاته في فهمه ودراسته لموضوع علمي معين.

إن هدف هذا الكتاب هو تقديم الحد الأدنى من مادة القضية الفلسطينية، ويمكن أن يتخذ كدليل لها فقط.

ولقد احتوى الكتاب على تسعة فصول، تناول الفصل الأول منها، وهو يحمل عنوان «الحركة الصهيونية» موضوعاً هاماً من مواضيع القضية الفلسطينية وهو دور الحركة الصهيونية في تجميع الشتات اليهودي والتوجه نحو استعمار فلسطين. لقد قسم الفصل الأول إلى مبحثين، تناول المبحث الأول محاولة لتعريف الحركة الصهيونية وأسباب ظهور ما عرف بالحركة الصهيونية السياسية، أما المبحث الثاني، فقد تعرض لأهداف الحركة الصهيونية.

أما الفصل الثاني الذي حمل عنوان «تصريح بلفور» فقد قسم هو الآخر إلى مبحثين، عُنون المبحث الأول بـ «مقدمات تصريح بلفور» وتم التطرق فيه إلى أهمية الأحداث التي سبقت وواكبت إصدار تصريح بلفور، أما المبحث الثاني وهو بعنوان «تصريح بلفور: أسبابه، آثاره، شرعيته» فقد تناول هذه المسائل من وجهة النظر العربية والدولية.

وقد تناول الفصل الثالث الذي حمل عنوان: «الانتداب البريطاني على فلسطين» ثلاثة مسائل، ثم تناول كل منها في مبحث، وهذه المسائل هي، تعريف الانتداب ودوافعه، ثم شرعية الانتداب البريطاني على فلسطين، وأخيراً آثار الانتداب البريطاني على فلسطين وخاصة فيما يتعلق بمسألتين هامتين هما السكان والأرض. أما الفصل الرابع الذي يحمل عنوان «تقسيم فلسطين» فقد قسم إلى مبحثين، الأول بعنوان: «الظروف الدولية التي أدت إلى انهاء الانتداب

البريطاني على فلسطين». والمبحث الثاني، بعنوان: «قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين». وتناول الفصل الخامس: «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» وقسم إلى مبحثين، الأول: تناول «الأسباب الموضوعية لظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة «قرارات الأمم المتحدة» المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وتناول الفصل السادس موضوع المقاومة الفلسطينية، وقد قسم إلى مبحثين عولج في المبحث الأول منهما البدايات الأولى لحركة المقاومة الفلسطينية أما المبحث الثاني فقد خصص لمعالجة المنظمات الفلسطينية وما تواجهه من مشاكل سياسية وعسكرية. وقد كان الفصل السابع مخصصاً لدراسة الحروب العربية ـ الإسرائيلية، ولهذا كان من أكبر فصول الكتاب من حيث عدد الصفحات. ولقد تمت الاستعانة في هذا الفصل بما أوردته بعض المراجع التي اعتبرت من وجهة نظر الكاتب أكثر قدرة على إعطاء أصدق المعلومات حول هذه القضايا المهمة. فقد تم التركيز في سرد أحداث حرب عام 1956م على ما أورده الأستاذ محمد حسنين هيكل في كتابه المعروف والمعنون بـ «قصة السويس» كما تم التركيز في سرد معلومات حرب عام 1967م على الموسوعة الفلسطينية للعميد المتقاعد عبد الرزاق محمد أسود. ولقد تم تناول أربعة حروب في هذا الفصل وهي حروب أعوام 1956م، 1967، و 1973م مع البداية بالطبع بحرب العرب مع إسرائيل في عام 1948م تلك الحرب التي خاضها العرب بأهداف متعددة، وانتهت إلى نهايات لم يكن أحد يتوقعها.

أما الفصل الثامن فكان عبارة عن محاولة لسرد الأفكار الرئيسية التي أطلق عليها «المدارس الفكرية لحل القضية الفلسطينية» وهي مدارس عربية وإسرائيلية حاولت إعطاء حلول معينة للقضية الفلسطينية من وجهات نظر متعددة. والتقدير أنه يجب على دارس القضية الفلسطينية أن يلم بالأفكار الرئيسية لهذه المدارس، وأن يقارن بينها ويتعرف على منجزاتها على أرض الواقع. وقد قسم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول منهما المدارس الفكرية

لمرحلة ما قبل حرب يونيو 1967، وتناول المبحث الثاني المدارس الفكرية لمرحلة ما بعد حرب يونيو 1967م.

وقد وضع للكتاب فصل ختامي ضم مبحثين، تناول الأول منهما تطورات القضية الفلسطينية خلال عقد الثمانينات، أما المبحث الثاني فقد تناول أهم تأثيرات حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية.

وقد زود الكتاب بمجموعة من الوثائق والخرائط والتي اعتبرت هامة لدراسة وتتبع تطورات القضية الفلسطينية، وفهم أبعادها المختلفة.

لقد تم الاعتماد في تأليف هذا الكتاب على مؤلفات كثيرة، ولكن هناك مراجع بذاتها شكلت مصادر رئيسية له، ومنها:

1 ـ وثائق الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وخاصة تلك الأبحاث التي صدرت بعنوان «منشأ القضية الفلسطينية» والتي الفت بناء على طلب من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

2 ـ وتم الاعتماد كذلك على الأجزاء المختلفة للموسوعة الفلسطينية، وخاصة عند تناول الحروب العربية الإسرائيلية، وبعض القضايا التاريخية.

3 ـ ولقد كان هناك اعتماد شبه كامل على كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل «قصة السويس» وخاصة عند سرد الأحداث التي أدت إلى العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م وكذلك ما كتبه الأستاذ يهوشافاط حراكابي في مؤلفه «الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية» عند كتابة الفصل الثامن المتعلق بالمدارس الفكرية لحل القضية الفلسطينية. فكل الشكر والتقدير لهؤلاء جميعهم ولكل الباحثين والمؤلفين الذين تمت الاستعانة بمؤلفاتهم.

الفصـل الأول

الحركـة الصهيـونيـة

الحركة الصهيونية

إن دراسة أهداف وأفكار ومفاهيم الحركة الصهيونية، هي مدخل هام من مداخل دراسة وفهم القضية الفلسطينية.

إن الحركة الصهيونية، سبب رئيسي لظهور ما يعرف اليوم بالقضية الفلسطينية.

وهذا الفصل يتناول الحركة الصهيونية في مبحثين رئيسين أولهما وهو بعنوان: «التعريف بالحركة الصهيونية وأسباب نشأتها» يتناول تعريف الحركة، والأسباب التي أدت إلى ظهورها في نهاية القرن الماضي، وخاصة الحركة الصهيونية السياسية التي بدأت نشاطها بانعقاد أول مؤتمر لها عام 1897م.

أما المبحث الثاني، وعنوانه: «أهداف الحركة الصهيونية» فقد تعرض لدراسة مؤتمرات الحركة الصهيونية ومقررات تلك المؤتمرات، والتي من خلالها يتم التعرف على أهداف الحركة الصهيونية، ووسيلة تحقيق تلك الأهداف.

ويعتبر هذا الفصل مقدمة ضرورية لتناول القضية الفلسطينية من وجهة نظر تاريخية وسياسية، ذلك أن الحركة الصهيونية كانت، ولا تزال من أهم

التيارات الفكرية المعاصرة، والتي نجحت رغم كل العراقيل في تحقيق أهم هدف قامت من أجله، وهو إقامة الدولة اليهودية.

المبحث الأول

التعريف بالحركة الصهيونية وأسباب نشأتها

هناك اختلافات كثيرة بين المتخصصين في دراسات الحركة الصهيونية العالمية حول تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة واختلافات كثيرة في الزمن الذي ظهرت فيه، ولكن ومن جهة أخرى يوجد اتفاق عام حول تحديد معنى الصهيونية.

إن الحركة الصهيونية أخذت اسمها ـ كما يؤكد العديد من الباحثين من اسم مرتفع يقع قرب مدينة القدس يعرف باسم مرتفع صهيون وتقول الموسوعة الفلسطينية في هذا الشأن «إن كلمة صهيون يعود إلى اسم حصن قديم كان يقوم على تل في شرق مدينة القدس وقد وقع هذا الحصن في أيدي قوات سيدنا داوود بن سليمان» [1]ـ كما تذكر الموسوعة المذكورة إن أول ذكر لكلمة صهيون جاء في التوراة حيث ورد فيها «وذهب الملك ورجاله إلى أورشليم ـ إلى اليوبوسيين ـ سكان الأرض وأخذ الملك حصن المدينة: «حصن صهيون»[2].

ويبدو أن المفكرين اليهود قد رأوا في هذا الأمر فالاً حسناً فاتخذوا من اسم هذا الحصن اسماً لحركتهم، فأصبحت تعرف باسم الحركة الصهيونية.

وهناك اختلافات كثيرة أيضاً حول جوهر هذه الحركة ومدى علاقتها

بالحركات القومية والدينية، ويساعد في تحديد طبيعة هذه الحركة معرفة الأسباب التي ساهمت في بروزها.

وتقول الموسوعة البريطانية (بريتانيكا) في تعريف الحركة الصهيونية «إن الصهيونية حركة يهودية قومية تستهدف خلق دولة يهودية في فلسطين التي يعتبرونها أرض إسرائيل»[3].

إن اعتبار اليهود أن أرض فلسطين أرضهم يعود إلى ما ورد في التوراة ـ حيث جاء في سفر التكوين ـ الإصحاح السابع ـ ما معناه أن الله قد وعد سيدنا إبراهيم عليه السلام بأرض الكنعانيين، وقال له: «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات».

«واعطى لك ولنسلك من بعدك أرض غربتك كل أرض كنعان».

إن فكرة الأرض الموعودة تعتبر من أهم الأسس التي بنيت عليها فكرة الدولة اليهودية الحديثة ومن تتبع بعض أفكار زعماء يهود ومعروفين سواء على المستوى السياسي أو الفكري والاجتماعي يتضح مدى تأصل هذا المضمون في الفكر الصهيوني.

لقد قيل أن الوعد أعطي لسيدنا إبراهيم في القرن 19ق.م ولهذا يرى بعض الباحثين أن الحركة الصهيونية هي وليدة الوعد الإلهي[4] ولكن هذا القول به بعض من التعنت لأنه لا يمكن أن نقبل أن أمراً قد مر عليه أكثر من أربعين قرناً يمكن أن يحدد مصائر شعوب تعيش في نهايات القرن العشرين وفي ظروف ومعطيات مختلفة تماماً.

وهناك أمور أخرى لا يجب أن تترك دون تدقيق فإذا أعطي الوعد بالفعل لسيدنا إبراهيم عليه السلام فهل يمكن التأكيد أو حتى، الادعاء أنه يعني أنه أعطي لليهود، ويهود العصر الحديث على وجه التحديد الحق في امتلاك أرض فلسطين.

ومن وجهة نظر معينة فلا علاقة مباشرة بين سيدنا إبراهيم واليهود فالقرآن الكريم يؤكد في بعض آياته الكريمة على عدم وجود صلة بين سيدنا إبراهيم واليهود.

يقول الله سبحانه وتعالى في سورة آل عمران: **﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين، إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا والله ولي المؤمنين﴾**(*) صدق الله العظيم.

هذا ومن ناحية أخرى فإن القرآن الكريم لم يشر في سورة منه إلى الوعد الإلهي لسيدنا إبراهيم عليه السلام وعلى العكس من ذلك نجد أن سيدنا إبراهيم عليه السلام عندما دعا لمباركة بلد معين فقد دعا لمباركة الأرض المقدسة بجزيرة العرب وخاصة مكة المكرمة. ويقول تعالى في سورة البقرة: **﴿وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلداً آمناً وارزق أهله من الثمرات﴾**(*) صدق الله العظيم.

هذا وإذا أراد الباحث أن يدخل في مناقشة فلسفية عامة بخصوص هذا الوعد فإنه يمكن القول بأن سيدنا إبراهيم عليه السلام هو جد المسلمين كماهو جد اليهود وبناء عليه فإن الميراث المتروك يجب أن يكون مناصفة بين العرب واليهود ولا يكون لليهود وحدهم.

وأما بشأن الأسباب الظاهرة التي أدت إلى بروز الحركة الصهيونية فإنه يجب الإشارة بأن بعض الباحثين يفرقون بين نوعين من الصهيونية:

أولاً: الصهوينية الدينية:

وهي الصهيونية التي يرى بعضهم أنها تعود إلى عهود تاريخية قديمة وهي صهيونية يرى معتنقوها أن العودة إلى أرض فلسطين يجب أن تتم بحسب طقوس دينية معينة لعل أهمها، ظهور المسيح الصادق حيث يرى هؤلاء أن السيد

المسيح الذي ظهر لم يكن هو المسيح الصادق، كما يجب أن يعاد بناء هيكل سيدنا سليمان والذي هدم والذي يعتقد اليهود بأن مكانه هو حيث يوجد الآن المسجد الأقصى والصخرة المقدسة.

ومن أهم الأفكار التي يعتنقها الصهاينة الدينيون أن اليهود هم شعب الله المختار وعليهم الاحتفاظ بهويتهم وعدم الاختلاط بغيرهم من الشعوب، كما إن أرض الميعاد هي الأرض الممتدة من نهر النيل إلى نهر الفرات، وذلك تأكيداً للوعد الإلهي الذي أعطي لسيدنا إبراهيم ولنسله من بعده هذه الأرض من «نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات».

وبناء على ذلك فإن أسباب نشأة الحركة الصهيونية الدينية إنما هي أسباب دينية صرفة، ولا علاقة لها بالأسباب التي اتخذتها الحركة الصهيونية السياسية فيما بعد.

ثانياً: الصهيونية السياسية:

أما النوع الثاني من الصهيونية فهي الصهيونية السياسية أو كما يسميها بعض الباحثين بالصهيونية الواقعية أو الصهيونية العملية أو الصهيونية العلمانية فهي حركة نشأت في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد في عام 1897م وهو العام الذي شهد ميلاد أول مؤتمر صهيوني عالمي والذي يعتبر بداية انطلاق الحركة الصهيونية الحديثة.

ولا يمكن إثبات أن هناك سبباً بذاته كان وراء ظهور الحركة الصهيونية الحديثة وإنما هناك اتفاق بأن مجموعة من الأحداث التاريخية قد ساهمت في بلورة الفكرة الصهيونية الحديثة وجعلتها حدثاً ملموساً وذلك بقيام المؤتمرات الصهيونية التي دعا إليها وقادها في بداية الأمر تيودور هرتزل «1860-1904م».

إن الأمر الذي يجب أن يثير انتباه أي باحث في أسباب نشوء الحركة



الصهيونية الحديثة هو مدى انتشار اليهود وتواجدهم على مدى واسع من الزمان والمكان معاً.

فعلى مدى الزمان تعتبر الديانة اليهودية أولى الديانات السماوية وعلى مدى المكان، انتشرت اليهودية في الجزيرة العربية وفي أوروبا شرقها وغربها ثم امتدت إلى العالم الجديد وبينما عاش اليهود في الجزيرة العربية وبلاد الشام وشمال افريقيا في سلام ورضاء نسبيين نجد أن أوروبا قد عاملت اليهود معاملة شهدت بالكثير من التعسف والقسوة وهو الأمر الذي نتج عندما عرف باسم «المسألة اليهودية».

ولقد رأى بعض المؤرخين أنه يمكن تتبع الجذور التاريخية للمسألة اليهودية منذ عام 1492م حيث شهد هذا العام انهيار حكم الدويلات العربية في بلاد الأندلس وحيث قامت الملكة إيزابيلا وزوجها الملك فرديناند بإصدار مرسوم ملكي ينص على الآتي «يعيش في مملكتنا عدد غير قليل من اليهود ولقد أنشأنا محاكم التفتيش منذ اثني عشر سنة وهي تعمل دائماً على توقيع العقوبة على المذنبين وبناء على التقارير التي رفعتها المحاكم إلينا، ثبت أن الصدام الذي وقع بين اليهود والمسيحيين يؤدي إلى ضرر عظيم، ويؤدي بالتالي إلى القضاء على المذهب الكاثوليكي ولذا قررنا نفي اليهود ذكوراً وإناثاً خارج حدود مملكتنا وإلى الأبد.

وعلى اليهود الذين يعيشون في مملكتنا وممتلكاتنا ومن غير تمييز في الجنس والاعمار أن يغادروا البلاد في غضون فترة أقصاها شهر يوليو من نفس العام وعليهم ألا يحاولوا العودة تحت أية ظروف أو أي سبب ومن أجل أن يتدبر اليهود أمرهم استعداداً للرحيل منحناهم حمايتنا الملكية ـ أرواحهم وممتلكاتهم لغاية آخر يوليو وتسمح لهم كذلك أن ينقلوا براً وبحراً ما يملكون باستثناء الذهب والفضة والعملة الذهبية والأشياء الأخرى التي يشملها قانون المنع[5].
وقد شهدت أجزاء أوروبية أخرى معاملات مشابهة ضد اليهود، ففي البندقية وفي عام 1510م صدر أمر تم بموجبه إقامة أحياء سكنية خاصة باليهود، عرفت

باسم «الجيتو» وقد انتشرت هذه الظاهرة في العديد من الأقطار الأوروبية كالنمسا وألمانيا كما أن محاكم التفتيش التي ورد ذكرها في المرسوم الإسباني سابق الذكر كانت منتشرة في العديد من الدول الأوروبية وهي محاكم أقامتها الكنيسة الكاثوليكية من أجل مطاردة معتنقي الديانات الأخرى وفرض إجراءات صارمة ضدهم.

وقد أشار الباحثون إلى أحداث أخرى ساهمت في بلورة الأفكار الصهيونية، مثل إصدار القوانين التي تم بموجبها حرمان اليهود من بعض الحقوق كحق التعليم الجامعي أو تقلد مناصب حكومية ذات مواصفات معينة.

ويبرر بعض المؤرخين هذه الأوضاع بعدد من المبررات منها ما يتعلق بالحكومات الأوروبية وشعوبها المختلفة ومنها ما يتعلق باليهود وطبيعتهم النفسية والاجتماعية.

فمن حيث مواقف الحكومات الأوروبية تجاه اليهود يلاحظ أن هذه المواقف تتباين من حكومة لأخرى، من فترة تاريخية لأخرى كما تتباين بحسب النظام السائد والأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة كما تتأثر هذه المعاملات إذا كانت الدولة في حالة حرب أو حالة سلام.

أما ما يعود لليهود فهي أمور كثيرة فقد لوحظ عموماً ميل اليهود إلى العزلة وعدم القدرة على الاختلاط السريع بغيرهم من الشعوب كما أشيع عنهم الميل لحب جمع الأموال واستغلال الفرصة للثراء والاستعداد الفطري لحب السيطرة وهي الأمور التي جعلت بعض الشعوب الأوروبية تخشى من هيمنتهم على الاقتصاد أو المال أو وسائل الرأي العام. كما سهلت هذه القضايا من لجوء بعض الحكومات إلى أخذ سياسات تعسفية معينة ضد اليهود من رعاياها. ولقد تحسن وضع اليهود في أوروبا بقيام الثورة الفرنسية عام 1789م حيث تم في فرنسا إلغاء إجراءات التمييز بين المواطنين بسبب العقيدة الدينية وإعلان مبادىء

المساواة بين المواطنين الفرنسيين كما أن انتشار مبادىء الثورة الفرنسية في العديد من الأقطار الأوروبية قد أدى إلى تحسن ملموس في أوضاع اليهود في تلك الأقطار خاصة بعد تبني نابليون الأول موقف المدافع عن حقوق اليهود بهدف الحصول على دعمهم لخططه التوسعية. وساهمت الثورات العديدة التي شهدتها الدول الأوروبية عام 1848م في تحسين أوضاع اليهود وأدى ذلك إلى اندماج أعداد كبيرة منهم في الشعوب التي يعيشون بينها كما زاد نفوذ اليهود السياسي والاقتصاد في تلك الأقطار غير أن حادثة اغتيال الاسكندر الثاني عام 1881م ومحاكمة درايفوس عام 1884م قد قلبت موازين الوضع اليهودي من جديد.

لقد كانت روسيا القيصرية تضم أكبر عدد من اليهود في أوروبا حيث كان يعيش بها بعد ضم أجزاء من بولندا إليها عام 1795م حوالي 1,4 مليون نسمة من مجموع عدد اليهود الذي قدر عام 1800م بحوالي 2,25 مليون نسمة.

وقد أدى اغتيال الاسكندر الثاني واتهام اليهود بالمشاركة في تدبير تلك المؤامرة إلى مجموعة من الإجراءات ضد اليهود ومن ذلك قيام السلطات الروسية بسلب ممتلكات اليهود في عام 1882م وأصدرت تلك السلطات القرارات التي أدت إلى:

1 ـ السماح لليهود بالهجرة إلى خارج روسيا وعدم السماح لأي يهودي بالعودة إلى روسيا مهما كانت الأسباب.

2 ـ إنشاء مؤسسات تعمل على تهجير اليهود إلى خارج الأراضي الروسية.

وفي خلال الفترة من عام 1887م إلى عام 1892م صدرت قرارات أخرى مثل:

1 ـ تحديد أعداد الطلبة اليهود المسموح بالتحاقهم بالجامعات.

2 ـ إخلاء موسكو من اليهود.

3 ـ منع اليهود من ممارسة حق الانتخاب أو الترشيح للمجالس البلدية(6).

وقد أدت هذه الإجراءات إلى نزوح أعداد كبيرة من اليهود الروس إلى خارج روسيا وعلى وجه الخصوص إلى كل من دول أوروبا وفلسطين والقارة الأمريكية.

أما الحدث الثاني الذي أدى بحسب رأي بعض الباحثين ـ إلى بروز الفكر الصهيوني العلماني فهو الحادثة المعروفة باسم الضابط اليهودي الفريد درايفوس والذي تعرض لمحاكمة عسكرية بسبب اتهامه بالخيانة وللادعاء بأنه باع وثائقاً عسكريةً للألمان. وقد تمت محاكمة هذا الضابط وأدين عام 1884م وهو الأمر الذي أشاع جواً من الكراهية ضد يهود فرنسا(7).

ويدعي بعض المحللين أن تيودور هرتزل ـ الأب الروحي ـ للحركة الصهيونية العلمانية قد هاله ما رافق محاكمة درايفوس من تعصب وكراهية ضد اليهود عموماً واستغرب كون هذه الكراهية تظهر لدى شعب متحضر وثوري مثل الشعب الفرنسي، ورأى أن الكراهية ضد اليهود متأصلة في النفس البشرية ولا خلاص منها إلا بحل جذري للمسألة اليهودية(8).

وقد عبرت بعض الجهات عن الكراهية لليهود بتعبير آخر هو «حركة اللاسامية» وهي حركة اتخذت لها في بعض الدول الأوروبية شكلاً تنظيمياً معيناً وقد كانت حركة اللاسامية أحد الأسباب الرئيسية التي ساهمت في بروز الحركة الصهيونية سواء منها الصهيونية الدينية أو الصهيونية العلمانية باعتبار أن اللاسامية مرت بفترات تاريخية متعددة، ومنها اللاسامية الدينية وهي التي اتخذت من مسألة ادعاء صلب السيد المسيح سبباً في كراهية اليهود باعتبار أنهم السبب في وقوع هذا الأمر الخطير وباعتبار أنهم أنكروا مسيحية المسيح وكذبوا رسالته، وتآمروا على قتله.

ثم كانت هناك اللاسامية الاقتصادية والسياسية والجنسية أي العرقية وهي لاساميات ذات أسباب متباينة.

فعندما تشتد أزمات السوق في أوروبا تتم عملية نهوض لحركة اللاسامية الاقتصادية وعندما تحدث الثورات تبرز اللاسامية السياسية وهكذا[9].

ولقد برزت الحركة الصهيونية العلمانية في فترة نهوض قومي في أوروبا وخاصة في تلك الدول التي كانت تسيطر عليها الامبراطورية العثمانية، فقد استقلت العديد من الشعوب مثل الشعب اليوناني عن الدولة العثمانية عام 1830م والصرب والرومانيين عام 1878م، كما حصلت أحداث هامة مثل وحدة الشعب الإيطالي ووحدة الشعب الألماني، إضافة إلى أن الشعوب الأوروبية القوية مثل البريطانيين والفرنسيين وغيرهم قد مدت سيطرتها على أجزاء كبيرة من العالم القديم، والعالم الجديد، وحاولت من خلال مؤتمر برلين رسم الحدود الاستعمارية بينها.

أما في المنطقة العربية فقد حصلت تطورات هامة فقد احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م. ووقعت تونس تحت الحماية الفرنسية عام 1881م كما فرضت بريطانيا هيمنتها على مصر عام 1882م وأصبحت للدول الأوروبية الأخرى أطماعاً محددة في العالم العربي[10].

وبناء على هذه المعطيات فإن المتوقع هو تأثر قادة الفكر الصهيوني بهذه الأمور سواء تلك، التي حصلت في القارة الأوروبية أو تلك الظروف التي مرت بها قارتا آسيا وأفريقيا.

وربما تساءل بعض هؤلاء القادة اليهود عما إذا لم يكن في استطاعة اليهود أن يقوموا بخطوة استراتيجية في سبيل حل مسألتهم حلاً نهائياً بقيام الدولة اليهودية خاصة وأن شعوباً كثيرة قد استطاعت أن تقيم دولها بإمكانيات أقل بكثير مما يتوفر لليهود[11] ويؤيد هذا التوجه في التفكير قيام الدول الأوروبية

بعملية استعمار واسعة في أفريقيا وآسيا وقدرة تلك الدول على خلق الكيانات السياسية المعترف بها دولياً كما فعل المستعمرون البيض في جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغاليون في مكاو والانجليز في هونغ كونغ والأمريكيون السود في ليبيريا.

ولقد استقلت بعض الشعوب الصغيرة في أمريكا اللاتينية مثل كوستاريكا التي حصلت على استقلالها من الأسبان عام 1821م، كما أعلنت جمهوريات الدومنيكان عام 1844م. والسلفادور عام 1841م وجواتيمالا، والهندوراس ونيكارجوا عام 1821م، وأقام الزنوج المحررون دولتهم في هايتي قبل ذلك أي في عام 1804م.

ولا بد أن قيام المستعمرين البيض باحتلال أراضي خاصة بهم في جنوب أفريقيا وآسيا قد شجع اليهود على القيام بحركة استعمارية لحسابهم الخاص في فلسطين.

وهناك بعض الظروف الموضوعية التي ساهمت في بلورة الأفكار الصهيونية والقانون الدولي لم يكتمل في صورته بالطريقة المعروفة لدينا اليوم واستقلال الشعوب وحق تقدير المصير لم تكن من القضايا ذات الشأن لدى الرأي العام الدولي.

فقد قامت بعض الشركات الاستعمارية مثل الشركات البريطانية بإدارة وتطوير المستعمرات في الجنوب الافريقي والهند كما إن المعاهدات الدولية التي كانت تعقد بين الدول الأوروبية أباحت نقل المستعمرات من دولة لأخرى كما فعلت معاهدة باريس عام 1814م ومعاهدة فرساي 1919م وكذلك الحال بالنسبة لمؤتمر برلين 1884م والاتفاقات الدولية الأخرى مثل تلك التي تم بموجبها قيام عصبة الأمم والتي أباحت في ميثاقها عملية الانتدابات، ثم الأمم المتحدة فيما بعد، والتي أقرت نظام الوصاية. لقد تم بوجب بعض الاتفاقات الدولية بعض

التصرفات التي تعتبر اليوم وفي نظر القانون الدولي خرقاً لحقوق تقرير المصير وحقوق الإنسان فقد نقلت معاهدة فرساي جرينادا مثلاً من الحكم الفرنسي إلى الحكم البريطاني كما تداول البرتغاليون والهولنديون استعمار أندونيسيا وانتقلت السيشيل من الاستعمار الفرنسي إلى الاستعمار البريطاني بموجب معاهدة باريس عام 1814م وتشاركت مصر وبريطانيا في احتلال وإدارة السودان منذ عام 1898م حتى عام 1954م، وأقرت عصبة الأمم ندب بريطانيا على فلسطين كي تعمل على تهيئتها لإقامة الوطن القومي اليهودي، وأقرت الأمم المتحدة القرار رقم 181 التي مكن اليهود من إقامة دولتهم على حساب الشعب العربي الفلسطيني.

المبحث الثاني

أهداف الحركة الصهيونية

لقد سبق أن ذكرنا أن الموسوعة البريطانية قررت أن الصهيونية حركة يهودية، قومية، هدفها الرئيسي خلق دولة قومية لليهود في فلسطين، وعليه فإنه يمكن القول أن المسألة المطروحة في هذا المبحث ليس هي عملية تحديد أهداف الحركة الصهيونية في فلسطين بقدر ما هي محاولة لمناقشة الوسائل التي أتيحت لهذه الحركة كي تحقق تلك الأهداف وتبلورها على مدى الفترة الممتدة من عام 1897م حتى عام 1948م.

ولقد تبنى مؤسسو الحركة الصهيونية أساليب عديدة من أجل الوصول إلى أهدافهم ويبرز منها على وجه الخصوص أسلوب عقد المؤتمرات الصهيونية كأهم وسيلة ساهمت في قيام الكيان الصهيوني وكذلك تأسيس الصناديق والمؤسسات المساعدة الأخرى.

لقد كان من المنطقي لرواد الحركة الصهيونية التفكير في الوسيلة التي يمكن عن طريقها أولاً حشد يهود العالم لفكرة إنشاء الوطن القومي اليهودي وثانياً كسب دعم الشعوب الأخرى وخاصة ذات التأثير في المنطقة المستهدفة.

وقد تطلب الأمر الأول التفكير في عقد مؤتمر عام تمثل فيه الدياسبورا اليهودية في العالم وقد تم ذلك في مدينة بازل السويسرية عام 1897م.

انعقد المؤتمر الصهيوني الأول بمجهودات مكثفة من زعيم الصهيونية تيودور هرتزل والذي قال في مذكراته ما يلي:

«إذا أردت أن أوجز مؤتمر بازل في كلمة واحدة وهي كلمة ساحادر عن التفوه بها علناً ـ فستكون كالآتي: ـ في بازل أسست الدولة اليهودية وسيعلم كل امرىء ذلك ربما في غضون خمس سنوات وبالتأكيد في غضون خمسين سنة»[12].

وتعتبر هذه النبوة من أكثر النبوات السياسية مصداقية ففي خلال خمسين سنة أي في 15 مايو 1948م تم إعلان قيام الدولة اليهودية في فلسطين المحتلة، كما أرادت لها الحركة الصهيونية عام 1897م. لقد اتبع في إدارة مؤتمر بازل ذات الإجراءات المعروفة في مثل تلك الظروف فقد تم انتخاب هيئة تنظيمية رأسها تيودور هرتزل الذي يذكر أنه لقي بعض المعارضات لرئاسة المؤتمر ومن ثم قيادة الحركة الصهيونية في بداية عهدها الجديد[13].

وقد كان المؤتمر الصهيوني الأول مثار حماس للعديد من التجمعات اليهودية في أنحاء مختلفة من العالم ولهذا فقد توصل المجتمعون فيه إلى قرارات وبرامج عمل عرفت باسم «برنامج بازل» وقد تضمن هذا البرنامج الفقرات التالية[14]:

«تسعى الصهيونية إلى إقامة وطن لليهود في أرض إسرائيل معترف به وفقاً للقانون العام.

ولتحقيق هذا الهدف يتخذ المؤتمر الاجراءات التالية:

1 ـ تطوير أرض إسرائيل بشكل منظم بواسطة توطينها باليهود الزراعيين والحرفيين والمهنيين.

2 ـ تنظيم اليهود بأسرهم وتجميعهم بواسطة مشاريع مفيدة، محلية وعامة بحسب قوانين كل بلد.

3 ـ تقوية الشعور القومي اليهودي والهوية القومية اليهودية.

4 ـ القيام بأعمال تحضيرية للحصول على موافقات الحكومات حيث ينبغي الحصول عليها لتحقيق هدف الصهيونية».

وعند تحليل هذه الخطوات التي اتفق بشأنها في مؤتمر بازل الصهيوني الأول عام 1897م تتضح هناك بعض الأمور الهامة والتي منها:

أولاً: إن الحركة الصهيونية قد أعلنت وبشكل صريح وقاطع أنها تسعى لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين برغم كل المعطيات الدولية والاقليمية التي تحيط بفلسطين فهي من حيث الوضع الدولي جزء من الامبراطورية العثمانية مثلها في ذلك مثل كافة المناطق المحيطة بها وهي من حيث الوضع الاقليمي جزء أصيل من منطقة عرفت دائماً وعلى مر التاريخ القديم والوسيط والمعاصر بالمنطقة العربية التي لها سكانها ذات الأصل المتجانس والتاريخ المشترك.

وما الاشارة في نهاية الفقرة الأولى من برنامج بازل والتي تشير إلى مسألة إعلان الحركة الصهيونية سعيها للحصول على اعتراف القانون العام إلا دليل واضح على الشك في إمكانية الحصول على الاعتراف اللازم من قبل بعض الجهات وخاصة من السلطات العثمانية.

ثانياً: والملاحظة الثانية تتعلق بالإجراءات التي عزمت الحركة الصهيونية على اتخاذها كي تحقق أهدافها في فلسطين وفي هذا الشأن تتضح الحقائق التالية:

(أ) إن الحركة الصهيونية اعتبرت أرض فلسطين هي أرض إسرائيل، دون إظهار أية محاولة للتستر على ذلك أو أخذ أي اعتبار لسكان فلسطين المقيمين بها آنذاك هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن الحركة

الصهيونية اعتبرت أرض فلسطين أرضاً خالية من سكانها، وأعلنت أنها ستأخذ الاجراءات الكفيلة بتطويرها وذلك عن طريق رئيسي وهام بالنسبة لأهدافها، وهي تهجير اليهود إليها، وخاصة اليهود الحرفيين من زراعيين وصناعيين وأشباههم وذلك من أجل الايحاء بأن أرض فلسطين هي أرض أولاً خالية من السكان وثانياً هي أرض صالحة للزراعة والإعمار ولكنها مع ذلك هي أرض مهجورة وفي حاجة إلى اليد العاملة اليهودية لاعمارها وذلك كما يقوم المعمرون الأوروبيون بتعمير مناطق كثيرة من العالم فهم معمرون في جنوب أفريقيا وهم معمرون في رودوسيا وهم معمرون في أنجولا والموزمبيق وغيرها من المناطق وهي أمور اعتيادية بالنسبة للرأي العام الأوروبي والأمريكي بل إنه قد يبدو أمراً طبيعياً حتى بالنسبة لأصحاب الأرض ذاتها فقد جرت العادة في تلك الأزمنة على اغتصاب الأرض أو شرائها أو تأجيرها من الحكام.

(ب) ومنذ البداية أعلنت الحركة الصهيونية رغبتها في أن تكون الناطق الرسمي لجميع يهود العالم ولهذا! فقد جاء في برنامجها الإصرار على تنظيم يهود العالم كلهم وتجميعهم في أرض فلسطين في نهاية المطاف وذلك عن طريق إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والعمرانية في كل أرض يتواجد فيها اليهود وهو الأمر الذي يمكّن الحركة من وضع يدها على إمكانيات تلك التجمعات اليهودية وتسخيرها لخدمة الهدف العام وهو إقامة الوطن اليهودي في فلسطين.

(جـ) ويلاحظ أن الحركة الصهيونية قد أعلنت أنها ستعمل على تقوية الشعور القومي اليهودي، والهوية القومية اليهودية بين يهود العالم وهو أمر يشير إلى الصعوبات التي كانت تتوقعها الحركة الصهيونية في بعض الجهات. فالملاحظ أن هناك يهوداً لم يكن من المتوقع موافقتهم على كل الإجراءات التي ستتخذها الحركة الصهيونية في سبيل تحقيق أهدافها وخاصة فيما يتعلق بضرورة هجرة كل يهودي إلى أرض فلسطين. ويجب أن ندرك أن عدداً غير قليل من يهود أوروبا قد استطاع ـ خلال فترة استقراره في العديد من الأقطار التي عاش

فيها أن يحقق مستويات ثقافية ومالية واجتماعية يصعب التنازل عنها بسهولة، خاصة وأن النعرة الدينية وهو الأمر الذي تركز عليه الحركة الصهيونية كثيراً في دعايتها قد لا تكون متوفرة عند هؤلاء اليهود. كذلك فإن العقيدة الصهيونية ذاتها لم تكن لتلقى قبولاً أوتوماتيكياً لدى جميع اليهود فمنهم القوميون قومية مختلفة ومنهم الدينيون المتشددون وقد جاء في أحد الأبحاث ما يعبر عن مثل تلك المواقف من الصهيونية «لأن اليهودية والصهيونية ليستا بأي حال متطابقتين بل إنهما في الحقيقة غير قابلتين للتوافق ولا الانسجام فاليهودي الصالح لا يمكن أن يكون صهيونياً والصهيوني لا يمكن أن يكون يهودياً صالحاً»[15]. ويستطرد هذا الكاتب نفسه ليؤكد أن الصهيونية هي عبارة عن تمرد على الله وخيانة للشعب اليهودي[16].

وقد تناسى زعماء الحركة الصهيونية وهم يشيرون إلى ضرورة إثارة الحماس القومي اليهودي ورفع الروح المعنوية لدى يهود العالم، أن هناك قومية وهوية عربية يمكنها أن تزداد حماساً لمواجهة المخطط الصهيوني وهو الأمر الذي يؤكد على ما سبق أن ذكرناه من اعتبار أرض فلسطين أرض خالية من سكانها وهو الأمر الذي يثير بعض الشكوك حول الطريقة التي اعتزمت الحركة الصهيونية نهجها كي تجعل من تلك المسألة أي خلو أرض فلسطين من سكانها حقيقة وأمراً واقعاً.

ثالثاً: وجاء في برنامج بازل كذلك أن الحركة الصهيونية ستعمل على الحصول على موافقات الحكومات ذات التأثير في المنطقة العربية لتمكين الحركة من إقامة الوطن القومي اليهودي.

وهذا أمر يشير إلى عدة قضايا هامة يجب التأكيد عليها وإثارتها ومن ذلك مثلاً:

1 ـ الاعتراف الصريح بأن العمل على قيام الدولة اليهودية هو أمر غير

شرعي بحد ذاته لعدم توفر الأسباب الموضوعية لذلك الأمر، وخاصة في ما يتعلق بأمرين هامين هما: امتلاك الأرض المعنية، والتواجد البشري المناسب وهما الأمران اللذان يؤهلان لقيام دولة ما. ولذا فإن شرعية قيام الدولة اليهودية ستتوقف على حصول الحركة الصهيونية على موافقات حكومات أجنبية لا تمتلك هي ذاتها أية شرعية. والدليل على ذلك قول تيودور هرتزل: «لا نريد أن نبدأ شيئاً من أعمالنا الاستعمارية في فلسطين قبل الحصول على ترخيص قانوني بدخولنا إليها»(17).

2 ـ إن القيام بأعمال تحضيرية للحصول على موافقات الحكومات الأجنبية قد تتضمن أعمالاً غير أخلاقية كاستخدام الرشوة والإفساد والتهريب والتشهير وغير ذلك من الأفعال المجرمة قانوناً(18).

3 ـ الإصرار على أن أرض فلسطين أرض خالية من سكانها وأن ملكيتها تعتبر ملكية شائعة والسيادة عليها قابلة للمساومة والإصرار على إهمال الشعب العربي الفلسطيني وعدم الإشارة إلى إمكانية التفاهم والتشاور معه حول إقامة الدولة اليهودية.

ولقد استمر هذا التجاهل للشعب الفلسطيني من قبل الحركة الصهيونية طوال سنين عديدة بل أن بعض زعماء الحركة مثل جولدا مائير التي أصبحت رئيسة للوزراء في الدولة اليهودية، قد تساءلت علناً عن وجود الشعب الفلسطيني وأدعت أن أرض فلسطين هي أرض بلا شعب والشعب اليهودي شعب بلا أرض وأكد موشي ديان كذلك على عدم وجود الشعب الفلسطيني بقوله: «إذا كنا نملك الكتاب المقدس وإذا كنا نعتبر أنفسنا شعب الكتاب المقدس فإن علينا بالمثل أن نمتلك أرض الكتاب المقدس أرض القضاة وأورشليم وحبرون وأريحا»(19).

هذا وقد أشارت بعض الأبحاث إلى بعض القرارات الأخرى التي اتخذت في المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام 1897م ومن ذلك مثلاً:

1 ـ تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية وهي بمثابة الحكومة العالمية لجميع اليهود في العالم وقد اعتبرت المتحدث الرسمي ليهود العالم والمدافع عن حقوقهم.

2 ـ تأسيس صندوق للاستيطان اليهودي في فلسطين وهو بمثابة الهيئة المكلفة بأمر تدبير الأموال اللازمة لشراء كل ما هو متاح من أراض في فلسطين بغرض واحد هو تغيير هوية هذه الأراضي وجعلها حجة في أيدي الحركة الصهيونية وسند يقدم عند الحاجة كدليل على أحقية اليهود في إقامة الوطن القومي في فلسطين.

وقد أصبح نظام المؤتمرات منذ عام 1897م هو الإطار الذي اتخذته الحركة الصهيونية لكسب شرعية العمل السياسي والاقتصادي وحتى العسكري في فلسطين. وقد كان المؤتمر يتألف من مندوبين عن التجمعات اليهودية في العالم والاتحادات والمنظمات الصهيونية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم.

وقد اعتبر المؤتمر في كل انعقاد له بمثابة هيئة تشريعية يهودية تسير الحركة الصهيونية وتتخذ لها القرارات واجبة التنفيذ. ويقوم المؤتمر في كل انعقاد بتشكيل هيئة تنفيذية تكلف بالعمل التنفيذي للحركة.

وقد وضع مؤتمر بازل لائحة داخلية تنظم شؤونه جاء فيها الآتي[20]:

أولاً: إن المؤتمر هو التنظيم الرئيسي للحركة الصهيونية.

ثانياً: إن كل صهيوني يريد أن يكون صاحب حق في الاشتراك في أعمال وقرارات المؤتمر عليه أن يدفع اشتراكاً سنوياً لصالح الحركة الصهيونية.

ثالثاً: إن المؤتمر ينتخب بواسطة الاقتراع السري لجنة تنفيذية لإدارة شؤون الحركة.

رابعاً: إن مقر اللجنة التنفيذية هو مدينة ڤيينا وإن عدد أعضائها خمسة عشر عضواً، خمسة منهم مقرهم بڤيينا.

خامساً: للجنة التنفيذية تشكيل لجان نوعية متعددة عند الضرورة.

وقد كان لمؤتمر بازل الصهيوني الأول أهمية كبرى في تاريخ هذه الحركة فهو المؤتمر الذي حسم موضوع قيام الدولة اليهودية كهدف من الأهداف التي ينبغي على كل صهيوني العمل من أجله. كما أن هذا المؤتمر أوجد ولأول مرة في تاريخ اليهود الحديث والمعاصر كياناً تنظيمياً شاملاً وبرنامجاً احتوى على الحد الأدنى من الاتفاق العام وخاصة فيما يتعلق بتجميع يهود العالم وحل مشكلاتهم المزمنة.

وبالإضافة إلى مؤتمر بازل تم عقد المزيد من المؤتمرات الصهيونية الأخرى ويبدو أن الفكرة الأساسية كانت ترمي إلى انعقاد سنوي للمؤتمرات الصهيونية وقد تم ذلك بالفعل خلال السنوات الأولى من عمر الحركة الصهيونية وحتى وفاة تيودور هرتزل عام 1904م، فقد انعقدت المؤترات الثاني والثالث والرابع والخامس في مواعيدها السنوية بمدينة بازل، ثم انعقد المؤتمر السادس عام 1903م ثم توالت المؤتمرات بعد ذلك وتم اختيار العديد من المدن الأوروبية مقرات لتلك المؤتمرات فقد انعقد المؤتمر الثامن في مدينة لاهاي عام 1907م والمؤتمر التاسع في مدينة هامبورغ عام 1909م والمؤتمر الحادي عشر في ڤيينا عام 1913م وهكذا، ويرى بعض الباحثين أن أهم المؤتمرات الصهيونية بعد مؤتمر بازل الأول المنعقد في عام 1897م، هي تلك المؤتمرات التي عقدتها الحركة الصهيونية في الأعوام والأمكنة التالية:

1 ـ المؤتمر الصهيوني السابع الذي انعقد في مدينة بازل عام 1905م وهو أول مؤتمر يعقد بعد وفاة تيودور هرتزل عام 1904م وترجع أهمية هذا المؤتمر إلى كونه المؤتمر الذي تم فيه رفض مسألة إقامة مشاريع استيطانية يهودية في أوغندا

باقتراح من بريطانيا وهي المسألة التي تم التصويت بشأنها في المؤتمر السادس عام 1903م وحظيت بالقبول وكلفت لذلك الغرض لجنة تقصي حقائق بغرض السفر إلى أوغندا ثم عرض ما تتوصل إليه اللجنة في المؤتمر السابع، وهو الأمر الذي تم بالفعل، وكانت وفاة تيودور هرتزل عاملاً حاسماً في رفض المقترح البريطاني حيث كان هرتزل من المتحمسين لفكرة إنشاء مستعمرات يهودية في أوغندا تكون بمثابة نقطة تجمع أولية يتم الوثب منها بعد ذلك إلى أرض فلسطين.

2 ـ المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين المنعقد بمدينة القدس عام 1951م وترجع أهميته إلى أنه أول مؤتمر للحركة الصهيونية يتم انعقاده بعد قيام الدولة اليهودية عام 1948م ـ «هدف الحركة الصهيونية الأول» ـ وقد واجه هذا المؤتمر إشكالية هامة، تتعلق بموقع الحركة الصهيونية وأهمية استمرارها بعد أن تم إعلان الدولة اليهودية.

ويبدو أن بعض القادة الصهيونيين قد رأوا أن الحركة الصهيونية كحركة قامت من أجل هدف معين، تم تحقيقه بالفعل ولم تعد لها شرعية في الاستمرار ومن وجهة نظر هؤلاء الصهيونيين يعتبر التركيز على الدولة اليهودية، الوليد الجديد هو الأمر الأكثر حيوية والذي يحتاج إلى الدعم والتأييد الكاملين من كافة يهود العالم وقد تزعم هذا التوجه ديفيد بن جوريون، وهو أول رئيس وزارة قامت في إسرائيل[21].

ويرى بعض الصهيونيين الآخرين أن الحركة الصهيونية لم تستكمل أهدافها بعد وخاصة فيما يتعلق بحشد كافة القوى اليهودية العالمية لدعم الدولة وكان للقول بأن أعداد اليهود الذين يعيشون خارج الدولة اليهودية، هم أكثر بكثير من أولئك اليهود الذين يعيشون داخلها، القول الفصل في هذه المسألة، وعليه فقد تقرر في هذا المؤتمر إدخال بعض التعديلات على برنامج بازل وخاصة فيما يتعلق بالمهمة الرئيسية للحركة الصهيونية وأضيفت فقرة تقول «أن مهمة

الصهيونية هي تثبيت دولة إسرائيل وجمع المنفيين في أرض إسرائيل ورعاية وحدة الشعب اليهودي»[22].

ولكي تتم عملية المواءمة ما بين أفكار ومفاهيم يهود الدياسبورا ويهود إسرائيل حول دور الحركة الصهيونية في حياة اليهود قام الكنيست الإسرائيلي في عام 1952م بإصدار قانون اعترفت فيه الحكومة الإسرائيلية بالمنظمة الصهيونية وحدد علاقتها بالدولة اليهودية[23].

3 ـ وكان المؤتمر الثالث الذي كانت له أهمية خاصة هو المؤتمر الصهيوني السابع والعشرون والذي انعقد بمدينة القدس عام 1968م وقد أتت أهمية هذا المؤتمر من كونه أنه انعقد بعد حرب الأيام الستة وما أدت إليه تلك الحرب من نتائج سياسية وعسكرية واقتصادية مؤثرة.

وقد أكد هذا المؤتمر على الدعم غير المحدود للدولة اليهودية وبذلك تم الاعتراف صراحة على مركزية الدولة اليهودية في حياة الشتات اليهودي وقد أضيفت في هذا المؤتمر فقرة جديدة إلى برنامج الحركة الصهيونية جاء فيها الدعوة إلى «وحدة الشعب اليهودي ومركزية إسرائيل في حياته وتجميع الشعب اليهودي في وطنه التاريخي أرض إسرائيل عن طريق الهجرة من مختلف البلدان لتدعيم دولة إسرائيل التي قامت على أساس الرؤية النبوية للعدل والسلام والحفاظ على هوية الشعب اليهودي من خلال رعاية التربية اليهودية واللغة العبرية والقيم الثقافية والروحية اليهودية وحماية الحقوق اليهودية أينما كانت»[24].

هوامش الفصل الأول

(*) الآية رقم 67.

(*) الآية 126 من سورة البقرة.

(1) عبد الرزاق محمد أسود، الموسوعة الفلسطينية، الدار العربية للموسوعات في ثلاثة مجلدات المجلد الأول، 1978 ص 109.

(2) المرجع السابق، ص 109.

(3) Encyclopeadia Britanica, Vol. 23-1969 William Benton, Publisher- London p.974.

(4) جورجي كنعان، وثيقة الصهيونية في العهد القديم، دار النهار للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، 1982م، ص 21.

(5) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 27.

(6) تم الاعتماد في سرد هذه الحوادث والتواريخ على مجموعة من الكتب التاريخية، وعلى ما ورد في المرجع السابق.

(7) صبري جريس، تاريخ الصهيونية، الجزء الأول، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت، 1981، ص 49.

(8) المرجع السابق، ص 147-151.

(9) المرجع السابق ص 43-50.

(10) هذه الأحداث والتواريخ اعتمد في سردها على ما ورد في مراجع تاريخية مختلفة، ولا توجد خلافات تذكر حولها.

(11) ج. م. ن. جفريز، فلسطين: إليكم الحقيقة، الجزء الأول ترجمة أحمد خليل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971 ص 87-110.

(12) حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. الأمم المتحدة ـ نيويورك، 1979م، ص 16.

(13) رياض أحمد، الصهيونية العالمية، نشأتها وطبيعتها، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة الأول. بيروت، 1983م ص 46.

(14) صبري جريس، مرجع سابق، ص 155.

(15) جي، نوبيرغر، الفرق بين اليهودية والصهيونية، بحث مقدم إلى مؤتمر طرابلس حول الصهيونية والعنصرية، يوليو 1976م. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1979م، ص 119.

(16) المرجع السابق، ص 191.

(17) عبد الله النجار،كمال الحاج، الصهيونية بين تاريخين، دار العودة، الطبعة الأولى، بيروت، 1972، ص 206.

(18) ج. م. ن جفريز، مرجع سابق، ابتداء من ص 215.

(19) راجع في مسألة تجاهل قادة الحركة الصهيونية للشعب الفلسطيني، الفصل الخامس من كتاب: الفريد ليلينتال، الاخطبوط الصهيوني، دار العلم للملايين، الطبعة الأول، بيروت، 1979م.

(20) صبري جريس، مرجع سابق، ص 156-157.

(21) عبد الله النجار، كمال الحاج، مرجع سابق ص 302-304.

(22) صبري جريس ـ مرجع سابق ص 18.

(23) المرجع السابق ص 19.

(24) المرجع السابق ص 19م.

الفصـل الثانـي

تصريـح بلفـور

تصريح بلفور

إن تصريح بلفور الذي صدر يوم 2 نوفمبر 1917م، وعبر عن تعاطف حكومة المملكة البريطانية مع رغبة الحركة الصهيونية لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين، قصد منه تقديم خدمة، في مقابل خدمة، لقد اعترفت بريطانيا أن أحد أسباب هذا التصريح هو حاجتها لخدمات المنظمة الصهيونية، وخاصة فيما يتعلق بالضغط على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كي تدخل الحرب إلى جانب الحلفاء. لقد حاول هذا الفصل الذي احتوى على مبحثين رئيسيين أن يتناول العلاقات العربية ـ الغربية كي يفسر بعض دوافع بريطانيا والغرب عموماً لمعاداة العرب والمسلمين عموماً، ولهذا حمل المبحث الأول عنوان «مقدمات تصريح بلفور» وتم في هذا المبحث الغوص في العلاقات التاريخية التي ربطت المشرق العربي ـ الاسلامي بالغرب المسيحي، واستهدف في هذا المبحث إثارة بعض المسائل الهامة في العلاقات بين الشرق والغرب.

أما المبحث الثاني التي حمل عنوان «تصريح بلفور: أسبابه ـ اثاره ـ شرعيته» فقد تناول هذه القضايا في ثلاثة مطالب، اهتمت بالأسباب المباشرة لتصريح بلفور، ومدى شرعية هذا التصريح، ثم الآثار التي ترتبت عليه.

المبحث الأول

مقدمات تصريح بلفور

لقد توصلنا في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى أن الحركة الصهيونية قد أخذت على عاتقها العمل على استعمار فلسطين وحشد كافة اليهود بها وذلك من أجل إعلان الدولة اليهودية، ولقد انتهت هذه الحركة إلى ضرورة العمل من أجل الحصول على دعم وموافقات الحكومات الأجنبية ذات النفوذ العالمي من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ولقد كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا والدولة العثمانية وروسيا وغيرها من الدول الأوروبية هي تلك الدول المعنية.

ولقد ساعدت الظروف الدولية التي سادت العالم خلال العقدين الممتدين من عام 1897 حتى عام 1917، على تحقيق كثير من أغراض الحركة الصهيونية وخاصة فيما يتعلق بالعمل على حشد التأييد لفكرة قيام الدولة اليهودية في أرض فلسطين.

لقد شابت العلاقات السياسية التي سادت بين الوطن العربي بحدوده السياسية المعروفة لدينا اليوم والدول الأوروبية الكثير من القضايا الحساسة، فموقع

الوطن العربي المتوسط جعله يستقطب أطماع الدول الأوروبية سواء في مناطقه الآسيوية أو الأفريقية.

كما أن أحتواء الوطن العربي لأمة متميزة حضارياً جعله أيضاً محطة تصادم مع حضارات العالم القديم بالإضافة إلى أن قرب الوطن العربي من أوروبا وخاصة بسواحله المطلة على البحر المتوسط جعلت سكان هذا الوطن على اتصال دائم بشعوب تلك القارة بل إن العرب قاموا بعدة محاولات جادة لغزو جنوب أوروبا وجزرها وأقاموا في أجزاء منها ولايات وامارات وجعلوا من أجزاء منها أوطانا. ولقد قامت بين الوطن العربي وأوروبا مواقع وحروب أشهرها الحروب الصليبية التي بدأت في القرن الحادي عشر وانتهت بحسب رأي القائد البريطاني اللنبي عام 1917م[1].

إن العلاقات العربية الإسلامية الأوروبية أكثر عمقاً، فقد تم اللقاء العربي الإسلامي الأول مع المسيحية في اجنادين عام 634م والتي أدت إلى استيلاء العرب على دمشق والتقى العرب المسلمون مع المسيحيين في اليرموك عام 636م ووصل العرب المسلمون مصر عام 639م وانتشر العرب المسلمون في شمال أفريقيا واستولوا عليه، ثم اتجهوا منه إلى بلاد الإسبان ودخلوها في بداية القرن الثامن الميلادي. ولم ينته القرن السابع الميلادي إلا وكان العرب المسلمون يسيطرون على شمال العراق وسوريا وفلسطين، ومع بداية القرن الثامن الميلادي كان نفوذهم يمتد من شمال أفريقيا إلى شبه جزيرة ايبريا. وكان من نتيجة هذا التوسع العربي الإسلامي ثم ظهور الخلفاء الضعفاء قيام بعض ملوك الدولة البيزنطية بمحاولات جادة لاسترداد الأماكن المقدسة في فلسطين وهو الأمر الذي تم لهم نتيجة الحرب الصليبية الأولى التي انتهت بسقوط القدس عام 1099م والتي استعادها بعد ذلك القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي بعد موقعة حطين عام 1187م.

ولقد استمر الصراع بين العرب المسلمين من جهة والمسيحيين الأوروبيين

من جهة أخرى بعد أن وصل العثمانيون الأتراك إلى الوطن العربي وبسطوا نفوذهم عليه بدءاً من عام 1516 عندما استولوا على مصر وسوريا ثم نشروا نفوذهم على بقية أجزاء الوطن العربي. وقد امتد هذا النفوذ لفترة زمنية استمرت حوالي أربعة قرون أي منذ عام 1517م وحتى عام 1917م[2].

وفي خلال هذه الفترة تراجعت القوى الوطنية العربية وحُكم الوطن العربي بقوي تعتبر من وجهة نظر معنية قوى دخيلة أو أجنبية عليه وهو الأمر الذي ساعد في نهاية المطاف على بدء التفريط في أجزاء من الوطن العربي وخاصة فلسطين العربية، ولواء الاسكندرونة السوري، وغيرهما.

لقد كانت الدول الأوروبية ونتيجة لظروف تاريخية واستراتيجة معينة تتربص بالإمبراطورية العثمانية والتي اعتبرت منذ قيام الثورة اليونانية عام 1820م وتأييد غالبية الدول الأوروبية لهذه الثورة بمثابة الرجل المريض. وقد تأكد هذا التوجه من معاملة الإمبراطورية العثمانية كالرجل المريض في العديد من الأمور منها ما حدث عام 1827م عندما قام أسطول مشترك من البحرية الروسية والانجليزية والفرنسية بضرب الأسطول العثماني وتدميره في معركة نافارينو وكذلك الأمر عند توقيع معاهدة ادريانوبل عام 1829م والتي بموجبها أجبرت الإمبراطورية العثمانية على التخلي عن أجزاء من الدانوب وساحل القوقاز الشمالي والاعتراف باستقلال اليونان والصرب. كما قامت فرنسا وفي عام1830 باحتلال الجزائر وأخضعت بريطانيا مصر للنفوذ البريطاني عام 1882م. والجزائر ومصر كانتا من أهم ممتلكات الإمبراطورية العثمانية، وشجعت بريطانيا تمرد محمد علي خديوي مصر على الدولة العثمانية وساعدته على الاستيلاء على سوريا عام 1831م. ورغبة من روسيا في الوصول إلى المياه الدافئة قامت بالضغط على تركيا من أجل توقيع معاهدة تنص على فتح مضايقها أمام الأسطول الروسي مقابل مساعدة روسيا لها ضد محمد علي حاكم مصر. وكانت حرب القرم 1853-1856م من أكثر الشواهد على رغبة الدول الأوروبية وروسيا القيصرية في

القضاء على الدولة التركية وهي الحرب التي أعلنتها روسيا ضد تركيا بحجة سوء أحوال المسيحيين من الطائفة الأرثودكسية في الأرض المقدسة، ورغبة روسيا في الاعتراف لها بحمايتهم. وقد أدت تلك الحرب إلى توقيع معاهدة باريس عام 1856م والتي بموجبها تعهدت الدولة العثمانية بأخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تحسين وضع المسيحيين في الإمبراطورية العثمانية كما قامت روسيا في فترة لاحقة بتأييد ثورة الهرسك ضد الأتراك. ثم أعلنت الحرب ضد تركيا تأييداً لتلك الثورة وهي الحرب الروسية - التركية التي انتهت بانتصار روسيا وفرض معاهدة سان ستيفانو في شهر مارس 1878م والتي بموجبها تم استقلال رومانيا وصربيا عن الإمبراطورية العثمانية وإعلان قيام دولة بلغاريا المستقلة استقلالاً ذاتياً عن الإمبراطورية العثمانية، كما تضمنت المعاهدة كذلك تنازل تركيا عن بعض المناطق لروسيا - كما تنازلت تركيا نتيجة إعادة النظر في معاهدة سان ستيفانو بعد ذلك عن جزيرة قبرص لبريطانيا. كما أدت الأحوال الاقتصادية السيئة في مصر وتزايد المنافسة بين بريطانيا وفرنسا حول بسط السيطرة الأجنبية عليها إلى قيام بريطانيا بقصف مدينة الاسكندرية وانزال جنودها بدعوى الحفاظ على مصالح رعاياها. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى اتمام احتلال مصر عام 1882م وهو الأمر الذي يبدو وكأنه ردة فعل لفرض الحماية الفرنسية على تونس في 1881م.

ولقد أدى قيام كل من الاتحادين الألماني والإيطالي عام 1870م إلى تعقد السياسة الاستعمارية الأوروبية فقد حاولت هاتان القوتان الإسراع في دخول منافسات الاستيلاء على ما بقي من المستعمرات في افريقيا وآسيا، فقامت ألمانيا عام 1884م بمحاولة الاستيلاء على بعض المناطق الهامة في جنوب غرب افريقيا. ثم استولت على التوجو والكاميرون وحاولت كذلك السيطرة على بعض المناطق في شمال غينيا وحاولت كذلك تقوية أسطولها التجاري والبحري، كما قامت أطراف ألمانية بالدعوة إلى إعادة تقسيم العالم، وإلى الدعوة إلى الاستيلاء على

المستعمرات الخاصة بالدول الأوروبية الأخرى مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وغيرها وأصبح سعي ألمانيا للحصول على مستعمرات خارجية لها سياسة معلنة فقد أعلن مستشارها ـ بيلوف في البرلمان الألمان ذلك بقوله: «لقد مضى ذلك الوقت الذي كانت فيه الشعوب الأخرى تقتسم فيما بينها الأرض والمياه في حين نكتفي نحن الألمان بالسماء الزرقاء فقط... إننا نطالب لأنفسنا أيضاً بمكان تحت الشمس» وكان الألمان يعلمون أن فرصتهم في افريقيا ضئيلة جداً لأنها قارة سبق أن قسمت أجزاؤها بين الدول الأوروبية الأخرى ولهذا كانت محاولاتها تنصب على الحصول على نصيبها من الأراضي التي كانت تتبع الأمبراطورية العثمانية ووسط أوروبا، فكان نتيجة ذلك التفكير في مد سكة حديد ألمانية ممتدة من البسفور إلى العراق وينتهي في الكويت من أجل ربط برلين بسواحل الخليج العربي وكان من بين الاتفاقات لتنفيذ هذا المشروع أن يبني الألمان ميناء نهري في بغداد وأن يسيروا خطاً نهرياً في الفرات ويقوموا بالتنقيب على النفط على جانب الخط الحديدي المزمع إنشاؤه في منطقة الموصل كذلك.

وإن محاولات ألمانيا استعمار بعض الأجزاء في افريقيا فقد فسرت على أنها محاولات سياسية وخطط تكتيكية أرادت بها ألمانيا إضعاف تيار المنافسة الفرنسية في أوروبا، وتحويل أنظار فرنسا إلى ميدان تلعب فيه ألمانيا دور الوسيط بين فرنسا وبريطانيا[3].

وهذا الأمر يشير إلى مدى خطورة وضع أملاك الدولة العثمانية فقد كثر عدد الطامعين فيها وهو أمر أكدته كذلك نوايا ايطاليا التي بدأت تظهر أطماعها في الاستيلاء على ليبيا وهي ولاية تابعة للدولة العثمانية خصوصاً بعد اتمام «الوفاق الودي» بين فرنسا وانجلترا عام 1904م والذي بموجبه اعترفت بريطانيا بأطماع فرنسا في مراكش وكما اعترفت فرنسا بمركز بريطانيا في مصر، وهكذا أصبحت أيطاليا أمام خيار وحيد وهو مد نفوذها على ليبيا، الجزء الباقي من الأملاك العثمانية في شمال أفريقيا[4].

وبالفعل، فقد استغلت إيطاليا بعض الأحداث السياسية الأوروبية وخاصة التنافس الألماني ـ الفرنسي ـ البريطاني وأعلنت الحرب على تركيا وأرسلت بأساطيلها البحرية إلى ليبيا لاحتلالها. وقد تنازلت تركيا عن ليبيا نتيجة معاهدة لوزان التي وقعتها مع إيطاليا في شهر أكتوبر 1912م وفقدت الإمبراطورية العثمانية بذلك كافة ممتلكاتها في شمال افريقيا وظلت لها سيادة شبه اسمية على ممتلكاتها في الحجاز وبلاد الشام وسوريا الكبرى وهي الممتلكات التي كانت الحرب الأولى سبباً في خسارتها أيضاً.

لقد دخلت تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا فكانت وكأنها تعطي للدول المتحالفة الفرصة التاريخية لاقتسام ما بقي من ممتلكاتها خاصة وإن أطماع فرنسا وبريطانيا في الأجزاء الشرقية من الوطن العربي غير خافية على الجميع ولكن تركيا قد رأت في التحالف مع ألمانيا بعض المزايا السياسية والعسكرية وخاصة في سعيها لاسترجاع بعض أملاكها المفقودة في مصر وقبرص وتونس والجزائر وربما عودة الإمبراطورية العثمانية إلى سابق قوتها بمساعدة فاعلة من ألمانيا في حالة انتصارها في الحرب.

لقد كان من أهم نتائج إعلان تركيا الحرب على دول الحلفاء وانضمامها إلى دول المحور أن قامت بريطانيا بتحريض شريف مكة لإعلان الثورة على السلطات التركية عام 1916م. إن قيام الثورة البلشفية في روسيا 1917م قد كشف عن اتفاقية سايكس بيكو التي عقدتها كل من بريطانيا وفرنسا بالاشتراك مع روسيا وإيطاليا في شهر مايو 1916م بهدف تحديد مناطق نفوذ كل من هذه الدول في منطقة الشرق العربي وذلك أن روسيا القيصرية كانت تطمع في إدخال سنجق القدس «فلسطين» ضمن منطقة نفوذها نظراً لوجود رجال الدين والكنائس الأرثودكس فيها، بينما كانت فرنسا تسعى لتثبيت نفوذها في هذه المنطقة العربية وفي الوقت ذاته رأت الحكومة البريطانية أن وجود النفوذ الفرنسي أو الروسي يتعارض مع مصالحها الحيوية في المنطقة.

إن هذه المعطيات هي التي جعلت من مسألة صدور تصريح بلفور للحركة الصهيونية تحصيل حاصل نظراً لسعي بريطانيا إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي من أبرزها دق الإسفين ما بين هذه الحركة وألمانيا التي كانت تسعى للحصول على أي دعم ممكن لمجهودها الحربي.

وتعتبر بريطانيا الدولة الأوروبية الأكثر عداء للعرب وهي الدولة التي كانت سبباً قوياً في تفتيت الوطن العربي ووضع العراقيل في أي توجه وحدوي لديه وذلك من واقع سياسة بريطانيا المعروفة بسياسة «فرق تسد».

المبحث الثاني

تصريح بلفور: ـ أسبابه ـ أثاره ـ شرعيته

إن تصريح بلفور يعتبر من وجهة نظر معينة هو أول صك رسمي تحصل عليه الحركة الصهيونية يعترف لها بشرعية أهدافها المعلنة وخاصة تهويد فلسطين وإقامة الدولة اليهودية هناك.

وقد جاء في تصريح بلفور الذي كان على شكل خطاب من وزير خارجية بريطانيا في تلك الفترة إلى اليهودي المعروف روتشايلد، وقد حرر هذا الخطاب في نوفمبر 1917م ونصه كالآتي:

«عزيزي اللورد روتشايد.

يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود الصهيونية وقد عرض على الوزارة وأقرته:

«إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستفرغ خير مساعيها لتسهل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع

السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد آخر».

وأكون ممتناً لو تكرمتم بإحاطة الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

المخلـص

ارثر جيمس بلفور

وزارة الخارجية

2 نوفمبر 1917م.

ودراسة تصريح بلفور تتطلب الإحاطة ببعض الأمور والتي منها:

أولاً: لماذا التصريح؟ بمعنى ما هي الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية التي دفعت بريطانيا لأخذ هذا الموقف من الحركة الصهيونية؟

ثانياً: ما هي الآثار المترتبة على هذا التصريح وذلك بتحليل الآثار التي عادت على الحركة الصهيونية من جراء هذا التصريح وتسليط الضوء على كيفية استخدامه لأغراضها؟

ثالثاً: ما مدى شرعية التصريح؟ وهو الأمر الذي يؤدي بنا إلى فهم الظروف الموضوعية التي ساهمت في صدور هذا التصريح ومن بريطانيا دون غيرها رغم أن هذه الدولة لم تكن عندما أصدرت هذا التصريح قد احتلت فلسطين أو فرضت عليها حمايتها، كما يقتضي هذا الأمر الإشارة إلى المجهودات العربية لمقاومة تصريح بلفور والآثار التي ترتبت عليه في فلسطين العربية.

المطلب الأول

لماذا تصريح بلفور؟

إن علاقات بريطانيا بالوطن العربي علاقات قديمة وتعتبر هذه الدولة من الدول الأوروبية القليلة التي أعطت لهذا الجزء من العالم اهتماماً خاصاً وذلك لضرورات استراتيجية بريطانية معروفة. إن معرفة بريطانيا بتاريخ هذه المنطقة شيء مؤكد ويستتبع هذا الأمر معرفة بريطانيا بالحركة الصهيونية وإدراك نواياها، إن تصريح بلفور يأتي ليؤكد على السياسة الانتهازية التي تتبعها القوى العظمى في تسيير سياستها التي تعتقد أنها تحقق لها مصالحها القومية.

ولقد تعددت الأسباب التي دفعت بالحكومة البريطانية عام 1917م إلى إصدار تصريح بلفور وتشير بعض الأبحاث إلى ما يعنيه توقيت هذا التصريح وما يرمي إليه السياسيون البريطانيون من أهداف.

لقد جاء التصريح في 2 نوفمبر 1917 وكانت بريطانيا في هذا الوقت تخوض حرباً طاحنة مع دول المحور وكانت هذه الحرب قد مضى عليها حتى ذلك التاريخ حوالي ثلاثة سنوات دون أن يظهر لنهايتها أية بوادر إيجابية[5].

ولهذا قيل أن غاية بريطانيا الكبرى من منح تصريح بلفور للحركة الصهيونية هو محاولة دفع يهود أمريكا للعب دور أكبر في دفع حكومة الولايات

المتحدة الأمريكية نحو الاشتراك في الحرب العالمية الأولى وكانت هذه الحكومة ورئيسها وودرو ويلسون تتمسك بسياسة حياد معينة وتعمل من أجل دفع المتحاربين إلى الدخول في مفاوضات لانهاء الحرب. وكدليل على هذا الأمر لسياق البيان التالي الذي صدر عن لويد جورج في مجلس العموم البريطاني في شهر يونيو 1937م والذي جاء فيه[6]:

«لقد كانت (قال) أحلك فترة من فترات الحرب تلك الفترة التي أعد فيها المستر بلفور التصريح هذا، ودعوني أعيد على أسماع المجلس تلك الظروف. في ذلك الوقت كان الجيش الفرنسي قد تمرد وكان الجيش الإيطالي يوشك أن ينهار وكانت أمريكا قد أخذت تستعد بهمة وحماس ولم يكن هناك إلا بريطانيا وحدها تواجه أقوى تجمع عسكري شهده العالم، فكان من الضروري بالنسبة لنا أن ننشد كل مساعدة مشروعة يمكننا الحصول عليها، ومن المعلومات التي تلقيناها من كل أجزاء من العالم، توصلنا إلى الاستنتاج بأن من المهم بالنسبة لنا أهمية قصوى أن نكسب عطف معشر اليهود، وفي وسعي أن أؤكد للجنة أننا لم نصل إلى ذلك الاستنتاج بدافع من الأهواء والتحييز إذ لدينا بالتأكيد أي تحيز ضد العرب لأنه في تلك اللحظات كانت مئات وآلاف الوحدات العسكرية التي تحارب من أجل تحرير العرب من الأتراك في هذه الظروف وبناء على النصيحة التي تلقيناها قررنا أنه من المرغوب فيه كسب عطف وتعاون المعشر المهم وهم اليهود في جميع أرض العالم وقد كانوا ذوي نفع لنا في أمريكا وفي روسيا التي كانت في تلك اللحظة تخرج من الحرب وتتركنا وحدنا وفي هذه الظروف عرضنا هذا الأمر على حلفائنا فقبلته فرنسا وقبلته إيطاليا وقبلته الولايات المتحدة» ـ ويضيف لويد جورح ـ «ولست أدري ما إذا كان هذا المجلس يعلم ما الذي ندين به للدكتور وايزمان بعقله العلمي المدهش، الذي أنقذ الجيش البريطاني إنقاذاً تاماً في لحظة حرجة حيث نفذت تماماً مادة كيماوية كنا في أمس الحاجة إليها لمدافعنا الكبيرة».

ويقول لويد جورج في تبرير تصريح بلفور كذلك «ليس من برهان على قيمة تصريح بلفور كخطوة حربية أفضل من دخول ألمانيا على أثره في مفاوضات مع تركيا في محاولة لإيجاد مشروع آخر يجذب إليهم الصهيونية».

وقد قيل أن تشرشل أفاد «أن تصريح بلفور ينبغي ألا ينظر إليه كتصريح أعطي لدوافع عاطفية بل كإجراء عملي اتخذ في سبيل مصلحة قضية مشتركة ولم تكن القضية تحتمل إغفال أي عنصر بمساعدة مادية أو معنوية».

وتذكر بعض التقارير أن وزير خارجية بريطانيا السير مارك سايكس قد بعث برسالة إلى القاضي الأمريكي برانديز يقول له فيها أن حكومته ستساعد اليهود على كسب فلسطين في مقابل الانعطاف اليهودي الفعال مقابل تأييد قضية الحلفاء في الولايات المتحدة بحيث ينجم عن هذا رجحان جذري لصالح الحلفاء فيها(7).

ويتضح من بيان لويد جورج أمام مجلس العموم البريطاني عام 1937م أنه بالإضافة إلى محاولة كسب التأييد اليهودي العالمي فإن المجهود الحربي البريطاني قد دعم بواسطة مخترعات الدكتور وايزمان الكيماوية وهذا كما يرى بعض الباحثين هو السبب الثاني من أسباب صدور تصريح بلفور عن الحكومة البريطانية.

ولا يمكن ترك الأمر عند هذا الحد فتصريح بلفور كان بمثابة السند الرسمي الذي يعلن عن:

1 ـ عطف بريطانيا على أماني اليهود في إقامة الدولة اليهودية التي قامت المنظمة الصهيونية من أجل تكوينها.

2 ـ الإعلان على نية بريطانيا رسمياً بأن إقامة الدولة اليهودية في أرض فلسطين العربية أمر ممكن حدوثه.

3 ـ الإعلان الصريح للعرب أن بريطانيا على استعداد للمساعدة في إقامة

وطن قوي لليهود الطامعين في أراضيهم رغم كل ما قدمه العرب من خدمات سواء عن طريق استغلال مواردهم وإمكاناتهم أو ما قدمه العرب للمجهود الحربي أثناء الحرب العالمية الأولى ومن خلال الثورة العربية ضد السلطنة العثمانية المسلمة.

إن الأمر يستدعي تحليل الدوافع التي لم يعلن عنها البريطانيون وهي دوافع لم تكن تخفى على متتبعي السياسية البريطانية المحلية والأقليمية والدولية.

ومن حيث الدوافع المحلية كانت الحكومات البريطانية المختلفة تواقة إلى استخدام أية إمكانيات تتوفر لديها فرصة استخدامها من أجل دعم مستعمراتها المتناثرة في أنحاء العالم المختلفة وكان اليهود بأموالهم ونشاطاتهم المختلفة وانتشارهم الواسع فرصة متاحة للاستخدام البريطاني، فقد تم عرض منطقة كينيا وأوغندا على الحركة الصهيونية كمناطق قابلة لأن يستعمرها الصهاينة، وخدمة للجهود الاستعمارية البريطانية في أواخر القرن 19. وقد اقترح تيودور هرتزل على تشمبرلين أن تكون العريش مركزاً للشركة الشرقية اليهودية[8].

والحكومات البريطانية المختلفة وكغيرها من الحكومات الأوروبية الأخرى تقوم على أسس انتخابية دورية وعلى هذا الأساس فإنه لا يمكن استبعاد الدافع الانتخابي لدى الحكومة المحافظة التي صدر باسمها تصريح بلفور خاصة وأن هذه الحكومة أكدت هذا الأمر بتعيينها الصهيوني المتحمس كأول مندوب سامي بريطاني في فلسطين بعد صدور صك الانتداب وهو الوزير البريطاني هربرت صموئيل والذي كانت لسياسته كحاكم مدني لفلسطين الفضل في إغراق أرض فلسطين بالمهاجرين الجدد من اليهود وهو الأمر الذي جعل في نهاية الأمر من إعلان الدولة اليهودية أمراً محتوماً. وفي هذا الشأن نورد بعض المقتطفات التي تدل على تشجيع الزعماء الصهاينة لبريطانيا ومغازلتهم لها في الخصوص.

يقول وايزمان في رسالة له عام 1914م[9]:

«إذا وقعت فلسطين في منطقة النفوذ البريطاني وإذا ما شجعت بريطانيا مستوطنة يهودية هناك بوصفها تابعة لبريطانيا فسيكون في الإمكان أن يوجد لدينا في غضون مدة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً مليون يهودي هناك وربما أكثر من ذلك.. وهم سيشكلون حارساً شديد الفعالية لقناة السويس».

وفي رسالة أخرى كتبها وايزمان عام 1916م يقول فيها[10]:

«إن الحكومة البريطانية ليست متعاطفة فحسب مع أماني اليهود في فلسطين بل إنها تود أن ترى هذه الأماني قد تحققت» «إن انجلترا.. ستجد في اليهود أخلص الأصدقاء المحتملين فهم سيكونون أفضل المفسرين الوطنيين للأفكار في البلدان الشرقية وسيكونون بمثابة الجسر بين الحضارتين وهذه أيضاً ليست بالحجة المادية لكن يجب بالتأكيد أن يكون لها وزن كبير لدى أي سياسي يود أن ينظر على مدى خمسين عام إلى الأمام».

ولا يمكن كذلك أن تستبعد من حيث الدوافع الاقليمية كون أن المنطقة العربية بكاملها من المغرب الأقصى وحتى العراق وسواحل عمان والخليج العربي كانت محط أطماع الدول الأوروبية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا ثم ومن وراء ذلك ألمانيا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا وغيرها من الدول المتنافسة على الحصول على الأرض والموارد والمواقع الاستراتيجية والأسواق وغيرها.

وقد رأت بريطانيا في منح اليهود تصريح بلفور سبقاً سياسياً يستحق المجازفة، فمن ناحية سوف تكسب بذلك عطف اليهود وتأييدهم ضد الدول الأوروبية المتنافسة على المنطقة العربية، ومن ناحية أخرى فلعل قيام الدولة اليهودية الصغيرة الضعيفة في قلب الوطن العربي وبالقرب من مصر وقناة السويس وهي القناة التي ترقبها فرنسا وبغيرة شديدة يعتبر هذا الأمر نصراً سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً هاماً لبريطانيا.

إن فلسطين تعتبر تاريخياً جزءاً من بلاد الشام أي أنها جزء من سوريا الكبرى وهي مناطق تدعي فرنسا أنها تملك فيها نفوذاً متميزاً، وبريطانيا بهذا التصريح قد استطاعت أن تحقق مكسباً سياسياً واستراتيجياً على حساب دولة منافسة قوية وهي فرنسا.

وتشير الأبحاث كذلك إلى أن بريطانيا أرادت بإعلانها تصريح بلفور أخذ المبادرة من ألمانيا التي كان في وسعها ونتيجة لتحالفها مع الدولة العثمانية، مساعدة الحركة الصهيونية على تحقيق أهدافها في فلسطين ويذكر أن لويد جورج قد صرح بقوله[11]:

«إن بعض ما حفز بريطانيا إلى إصدار التصريح، المعلومات بأن قيادة أركان الجيش الألماني في عام 1916م ألحت على الأتراك أن يلبوا مطالب اليهود بشأن فلسطين، وأن الحكومة الألمانية كانت في سبتمبر تبذل مساع جدية للسيطرة على الحركة الصهيونية».

وفي هذا الشأن يرى باحث متخصص «أن الخوف من الصهيونية الألمانية قد أسرع بالتأكيد في إصدار وعد بلفور»[12].

وقد اخذ من واقعة إلقاء الطائرات البريطانية لآلاف النسخ من تصريح بلفور على أراض كل من النمسا والمجر وبولندا وألمانيا وروسيا كدليل على رغبة بريطانيا في توصيل رسالتها إلى كل يهود العالم.

وفي محاولة البحث عن دوافع بريطانيا من وراء إعلان تصريح بلفور تتم الإشارة إلى مسألة هامة وهي رغبة الحكومات البريطانية المتعاقبة في خلق دولة عازلة Buffer State ما بين مصر وما تمثله ودول المشرق العربي بما فيها سوريا وما تمثله، وقد رأت بريطانيا أن الحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين، تقدم لها الحل المناسب لذلك الأمر[13].

ويستطيع الباحث أن يؤكد بكثير من الاطمئنان العلمي أن دوافع بريطانيا

من وراء تصريح بلفور كثيرة ومتعددة ولا يستبعد منها مثلاً شعور البريطانيين الديني والاهتمام بحل المسألة اليهودية حتى وإن كان ذلك الحل سيثير مسألة أخرى هي المسألة الفلسطينية، ولا يستبعد عن البريطانيين أنهم رأوا في خلق دولة غريبة في المنطقة العربية وسيلة عدم استقرار بالمنطقة تمكنهم من استمرار سيطرتهم عليها، أو على الأقل التواجد بها ولو بسبب الادعاء بالسعي للتوفيق والمصالحة بين هذه الأطراف المتنازعة. إن أمر الصراع واستمراره لمدة زمنية مقبلة لم يكن ليخفى على الساسة البريطانيين المحنكين.

ولقد تحدثت بعض المصادر بأن العمل على خلق الدولة اليهودية في فلسطين ربما كان وراءه باعث التخلص من اليهود في أوروبا، وهم الذين كانوا دوماً من مثيري الشغب فيها ومن مديري الثورات بها كما انهم الجنس الذي لم تستطع أوروبا على مدى القرون استيعابه وهضمه.

ومهما يكن من أمر فدوافع بريطانيا من وراء إعلان تصريح بلفور لا بد وأن تصب جميعها في نهاية المطاف في مصلحة السياسة البريطانية والحركة الصهيونية العالمية.

المطلب الثاني

آثار تصريح بلفور

إن الموضوع الأكثر أهمية بالنسبة لدارس موضوع تصريح بلفور هو السؤال التالي:

ما هي الآثار التي ترتبت على تصريح بلفور، سواء بالنسبة لبريطانيا أو للحركة الصهيونية أو لعرب فلسطين خاصة، والعالم العربي بصفة عامة.

إن تصريح بلفور صدر عن الحكومة البريطانية من أجل ان تستفيد منه الحركة الصهيونية ولكن اثاره تعدت هذين الطرفين لتنال طرفاً ثالثاً ومهماً وهو الشعب الفلسطيني بصفة خاصة، والشعوب العربية عامة والأمر الأكثر أهمية أن آثار تصريح بلفور بقدر ما كانت إيجابية بالنسبة لبريطانيا والحركة الصهيونية بقدر ما هي سلبية وضارة بالوطن العربي بصفة عامة وفلسطين بصفة خاصة.

ومن حيث آثاره الإيجابية والسريعة بالنسبة لبريطانيا فإنه يمكن الإشارة إلى تحقيق رغبتها في التأكيد على مصالحها في شرق الوطن العربي وموافقة عصبة الأمم على منحها حق الانتداب على فلسطين وهو أمر كان يمكن ألا يحدث لولا مؤازرة الصهاينة لرغبتها تلك.

كما أن من نتائج تصريح بلفور بالنسبة للبريطانيين أنها أصبحت ولفترة

محدودة الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للحركة الصهيونية حيث أن تصريح بلفور أصبح أساس التحركات البريطانية في المنطقة العربية ومن نتائج تصريح بلفور كذلك تحول السياسة الأمريكية المعلنة عما يعرف بمبادىء ويلسون ـ وهي المباديء التي تضمنتها أربعة عشرة نقطة نادى بها الرئيس الأمريكي ووضعها كشروط لانهاء الحرب العالمية الأولى ومن بين هذه المبادىء النقطة الثانية عشرة والتي تدعو إلى منح الحكم الذاتي لأجزاء الامبراطورية العثمانية غير التركية.

إن تصريح بلفور قد جعل الحكومة الأمريكية لا تلتزم بمبدأ هام من مبادئها المعلنة والمتعلقة بمبدأ حق تقرير المصير لكافة الشعوب.

لقد اختلفت فرنسا وبريطانيا في مؤتمر فرساي عام 1919م حول الانتداب على سوريا الكبرى، فاقترح الرئيس ويلسون تشكيل لجنة تقوم بدراسة هذه المسألة. وعرض نتائج دراستها على الدول المعنية.

وقد تحقق هذا الاقتراح في لجنة «كنج ـ كراين». واتفق على أن يشمل اختصاصها فلسطين. وقد توصلت لجنة «كنج ـ كراين» إلى عدة توصيات منها: «أن يجرى تعديل كبير للبرنامج الصهيوني المتطرف المتعلق بفلسطين والذي ينطوي على هجرة اليهود هجرة لا حدود لها تطلعاً في النهاية إلى جعل فلسطين دولة يهودية من غير ريب».

وقررت اللجنة كذلك «أن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار مجموع السكان تقريباً، يرفضون البرنامج الصهيوني رفضاً باتاً ـ والجداول تثبت أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حد لها ولضغط مالي واجتماعي متواصل ليسلم بلاده نقص شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه «مبدأ تقرير المصير» واعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن إطار القانون... ولا ينبغي لمؤتمر الصلح أن يتجاهل أن الشعور المناهض للصهيونية في فلسطين

وسوريا بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فإن جميع الضباط الإنجليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويعتقد هؤلاء الضباط بوجه عام أن الحاجة تدعو إلى ما لا يقل عن خمسين ألف جندي لمجرد الشروع في تنفيذ البرنامج وهذا في نفسه برهان واضح على شعور السكان غير اليهود في فلسطين وسوريا بما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوقهم وقد تدعو الضرورة أحياناً إلى اتخاذ قرارات يحتاج تنفيذها إلى جيوش، ولكن لا ينبغي أن تتخذ لمجرد إرضاء مصالح ظلم فاحش لأن المطلب الأساسي الذي يقدمه ممثلوا الصهاينة في أحيان كثيرة هو أن يسهم «حقاً» في فلسطين يقوم على كونهم احتلوها قبل ألف سنة وهذه دعوى لا يمكن النظر فيها بعين الجد»[15]. ولأن هذا التقرير لم يكن في صالح الدعاوى الصهيونية، كما لم يكن من صالح بريطانيا أو فرنسا بما اقترحه من وضع سوريا الكبرى تحت الانتداب الأمريكي، فقد تجاهلت هذه الأطراف هذا التقرير. لقد مات الرئيس ويلسون صاحب فكرة لجنة «كنج ـ كراين» كما أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق على انضمام الولايات المتحدة إلى عصبة الأمم. وقد قامت هذه العصبة بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني دون مراعاة لنص المادة 22 من عهد العصبة والتي تنص على ضرورة أخذ رأي الشعوب المعنية في اختيار الدولة المنتدبة عليها[16].

ولقد كان تصريح بلفور ذو آثار إيجابية هائلة بالنسبة لأطماع الحركة الصهيونية في فلسطين إذ أن تلك الأطماع لم تكن لتحقق لولا:

1 ـ تكتل الآراء اليهودية المتنافرة وراء السياسة الصهيونية.

2 ـ كسب تأييد الدول الأوروبية، خاصة تأييد دولة عظمى مثل بريطانيا.

إن الصراع البريطاني ـ الفرنسي حول توسيع نفوذ كل منها في المنطقة العربية أدى في نهاية المطاف إلى الالتزام الدولي ـ وعن طريق عصبة الأمم ـ

بالأهداف الصهيونية في فلسطين. ويقول بلفور في ذلك «أن الدول الكبرى الأربع ملتزمة بالصهيونية، والصهيونية سواء كانت صائبة أو خاطئة، حسنة أم سيئة تضرب جذورها في عادات قديمة قدم الدهر في الحاجات الحالية وفي الآمال المقبلة وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات وتحاملات السبعمائة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة[17].

ونتيجة لهذا الموقف فقد استطاعت المنظمة الصهيونية إقناع دول عصبة الأمم المتنفذة بتأييد أهدافها في فلسطين وذلك بتضمين «صك الانتداب» فقرات أدت إلى الاعتراف بالصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين وأن تكون الدولة المنتدبة وهي بريطانية مسؤولة عن وضع فلسطين في أحوال ملائمة تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي طبقاً لما جاء في تصريح بلفور[18].

المطلب الثالث

شرعية تصريح بلفور

إن الحديث عن شرعية تصريح بلفور لا يقصد منه في حقيقة الأمر سوى الإقرار بأن ما اقدمت عليه بريطانيا في 2 نوفمبر 1917م وإعلانها عن تبنيها دعم مطامع الحركة الصهيونية في الأرض العربية وما اتخذته الدول الحليفة من تضمين تصريح بلفور في وثيقة صك الانتداب عام 1922م إنما هي إجراءات - كانت في تلك الأيام - وما تزال حتى الآن إجراءات باطلة قانوناً. أضرت بمصالح حيوية لشعب صغير وقليل العدد والعدة، هو الشعب الفلسطيني وكانت تلك الاجراءات قد اتخذت في صالح منظمة عنصرية استخدمت كافة الوسائل غير المشروعة من أجل جعل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وبقية الدول الأوروبية الأخرى تسير في الاتجاه الذي تريده.

إن الحديث عن عدم شرعية تصريح بلفور لا يتطلب كثيراً من الأدلة فبريطانيا في 2 نوفمبر 1917م لم تكن لها أية ولاية شرعية على فلسطين حيث لم تكن فلسطين جزءاً من امبراطوريتها أو جزءاً من مستعمراتها أو جزءاً من محمياتها، ولم تكن فلسطين في ذلك التاريخ واقعة تحت نفوذ أو سيطرة مشتركة أو منفردة ولأشخاص معنويين أو عاديين يحملون الجنسية البريطانية.

لقد صدر تصريح بلفور في 2 نوفمبر 1917م ودخل القائد البريطاني

ادموند هنري اللنبي القدس في ديسمبر 1917م وكانت فلسطين حتى دخول الجيش البريطاني لها تابعة للدولة العثمانية كما أنها وبحسب مراسلات الشريف حسين (أمير مكة) والسيد هنري مكماهون التي تمت خلال عامي 1915 - 1916م. «تقع كلها داخل الحدود التي تعهدت بها بريطانيا للشريف حسين بأنها ستعترف باستقلال العرب فيها وتؤيده»[19].

وعدم شرعية تصريح بلفور أوضح ما تكون فيما يتعلق بعدم أخذ موافقة أصحاب الأرض الأصليين حول ما تم التصريح به من تمكين أقلية ضئيلة لا تتعدى عام 1917م نسبة 15% من جملة السكان من إقامة وطن قومي في أرض لا يملكون فيها عام 1917م أكثر من 2 إلى 3% من مساحتها الكلية[20].

ولقد جاء في الدراسة التي أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة أنه تمت إعداد سبعة مشاريع للتصريح وجرى تبادلها ومناقشتها بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية كما تمت مشاورة الولايات المتحدة وحكومات أجنبية أخرى قبل أن يصدر وزير الخارجية البريطاني النص النهائي للتصريح في نوفمبر 1917م.

لقد تمت استشارة الحركة الصهيونية التي لا تملك من فلسطين سوى 2% ـ 3% من ترابها واهمل الشعب الفلسطيني الذي كان يشكل أكثر من 90% من سكان فلسطين، ويملك آنذاك أكثر من 97% من أرض فلسطين لماذا؟

الإجابة قد تكون في هذه الآراء المختلفة:

أولاً: يقول حاييم وايزمام عام 1914م «إذا وقعت فلسطين في منطقة النفوذ البريطاني وإذا ما شجعت بريطانيا مستوطنة يهودية هناك بوصفها تابعة لبريطانيا، فسيكون في الإمكان أن يوجد لدينا في غضون مدة تتراوح بين عشرين وثلاثين عاماً مليون يهودي هناك وربما أكثر من ذلك وهم سيشكلون حارساً شديد الفعالية لقناة السويس[21].

ثانياً: يقول ارثر بلفور في مذكرة بعث بها إلى اللورد كيرزون في 11 أغسطس 1919م.

«إن الدول الكبرى الأربع ملزمة بالصهيونية والصهيونية سواء كانت صائبة أو خاطئة حسنة أو سيئة تضرب بجذورها في عادات قديمة قدم الدهر وفي الحاجات الحالية وفي الآمال المقبلة وهي أكبر أهمية بكثير من رغبات وتحاملات السبعمائة ألف عربي الذين يقطنون الآن تلك الأرض القديمة».

ويستطرد أيضاً: «ولا أظن أن الصهيونية ستؤذي العرب ولكنهم لن يقولوا أنهم يريدونها وأياً كان مستقبل فلسطين فهي ليست أمة مستقلة وليست في سبيلها لأن تصبح كذلك ومهما كان ينبغي مراعاة رأي الذين يعيشون هناك فإن الدول الكبرى لا تنوي - على حد فهمي للأمر - أن تستشيرهم لدى قيامها باختيار الدول المنتدبة، وخلاصة القول أن الدول الكبرى لن تصدر فيما يتعلق بفلسطين أي بيان وقائعي ليس خاطئاً باعترافها ولا بيان سياسي إلا وهي تعتزم دائماً على الأقل بالمعنى الحرفي أن تنتهكه»[22].

إن عدم شرعية تصريح بلفور واضحة في قول وايزمان صراحة أن وقوع فلسطين تحت النفوذ البريطاني سيهيء لها إنشاء دولة حارسة متمثلة في الدولة اليهودية فتصريح بلفور أعطي بناء على مصالح متبادلة ما بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية المعنية وما يؤكد هذا القول إضافة إلى ما سبق سعي المنظمة الصهيونية الى أن يتم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني برغم أن اتفاقات سايكوس بيكو مثلاً قد جعلت فلسطين تحت الولاية الدولية[23].

ومن مذكرة بلفور تتضح بعض الحقائق التي تجعل من مسألة عدم شرعية تصريح بلفور أمراً أكثر مصداقية:

أولاً: أنه يقول (أي بلفور) أن دولته مع بقية الدول الكبرى الأخرى

ملتزمة بالصهيونية بغض النظر عن أهدافها سواء كانت أهداف شرعية أو غير شرعية لأن الحركة الصهيونية تخدم أغراض هذه الدول.

ثانياً: ويقول كذلك، بدون أية تحفظات أن رغبات سبعمائة ألف عربي يعيشون في فلسطين لا أهمية لها وليس لها أي وزن في حسابات بريطانيا أو حسابات الدول الكبرى الأخرى لماذا؟ لم يقل لنا الوزير بلفور السبب في ذلك، ولكننا نستطيع أن نجيب على ذلك بالقول أن هؤلاء السبعمائة ألف عربي ليسوا في قوة ولا في جبروت الآلة الصهيونية وليس لهم إمكانياتها وقدراتها على كسب عطف أوروبا التي ما فتئت توجع رأس العالم بالإنسانية وحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وحق الشعوب في تقرير المصير.

ثالثاً: ويقول بلفور: إن الحركة الصهيونية سوف لن تؤذ العرب. كيف ذلك؟ ما هو الأذى الذي سيصيب العرب أكثر من مصادرة أراضيهم وطردهم منها واحلال أناس آخرين محلهم؟؟

ثم ما هي الضمانات التي أخذتها الحكومة البريطانية كي لا يتم وقوع هذا الأذى الذي تكهن به الوزير بلفور. لم تقم بريطانيا بأخذ أية احتياطات في سبيل ذلك بل كانت عوناً للحركة الصهيونية على عرب فلسطين بدلاً من أن تكون عوناً لهم.

رابعاً: ويقول بلفور كذلك أن شعب فلسطين لا يكون أمة مستقلة وليس في نية الدول الكبرى أن تستشيره في اختيار الدولة المنتدبة على فلسطين. وهو الأمر الذي يدلل وبكل صراحة على نية بريطانيا الخبيثة: أنه لاحظ أن ميثاق عصبة الأمم الذي تم التوقيع عليه في 28 ـ 6 ـ 1919م قد أكد على مسألة الحصول على موافقة الشعوب في اختيار الدول المنتدبة عليها ولكن لبريطانيا رأي مختلف. فمنذ صدور تصريح بلفور، وهي تعمل على إهمال شعب فلسطين وعدم التشاور معه في شأن ما يجري على أرض فلسطين.

ومن الأمور ذات الدلالة أن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد توصلت في دراسة لها أن تصريح بلفور «لا يتفق مع روح التعهدات بالاستقلال التي قدمت للعرب قبل صدوره وبعده» وهو أمر يؤكد على عدم شرعية هذا التصريح، كذلك أفادت الدراسة ذاتها «أن التصرف في فلسطين قد تقرر بالتشاور الوثيق مع منظمة سياسية (الحركة الصهيونية) كان هدفها المعلن هو توطيد غير الفلسطينيين في فلسطين وهذا لم يتجاهل مصالح الفلسطينيين الوطنية فحسب بل كان انتهاكاً متعمداً لحقوقهم» وهذا أمر غير شرعي ويجعل من تصريح بلفور تصريحاً غير شرعي كذلك. وهنا أيضاً مسألة: «إن الحكومة البريطانية قدمت من خلال التصريح التزامات للمنظمة الصهيونية بشأن أرض فلسطين في وقت كانت هذه الأرض لا تزال رسمياً تشكل جزء من الإمبراطورية العثمانية»[24].

وبرغم ما ترتب على تصريح بلفور من آثار ليس أقلها أن أصبح بالنسبة للمنظمة الصهيونية «يمثل محور ما يدعيه الصهاينة الإسرائيليون من حقوق قانونية» في فلسطين فإن الدراسات القانونية أفادت بالأحكام التالية: «ومع ذلك فإن أهم حقيقة لا تقبل الجدل هي أن التصريح «تصريح بلفور» في حد ذاته عاجز قانوناً إذ لم تكن لبريطانيا العظمى أية حقوق سياسية على فلسطين ولم تكن لها أية ملكية ولم تكن لها سلطة التصرف في الأرض بل كان التصريح مجرد بيان بالنوايا البريطانية[25].

وفي رأي ثقاة القانون الدولي أن التصريح باطل قانوناً[26] ولكن هذا الأمر القانوني لم يكن يمثل قضية هامة عام 1917م عندما أصبح تصريح بلفور سياسة بريطانية رسمية فيما يتعلق بمستقبل فلسطين وقد أسهمت أوجه الغموض والتناقضات التي انطوى عليها التصريح إسهاماً كبيراً في تضارب الأهداف والتوقعات والتي نشأت بين العرب الفلسطينيين واليهود فقد استغلت المنظمة الصهيونية التأكيدات الخاصة بإنشاء وطن قومي للشعب اليهودي للسير قدماً في

خططها الرامية إلى استعمار فلسطين على أساس تصريح بلفور وتنفيذه عن طريق نظام الانتداب الذي أبتدعته عصبة الأمم وقاوم الشعب الفلسطيني هذه الجهود التي تنكر حقه السياسي والأساسي في تقرير المصير[27].

هوامش الفصل الثاني

(1) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات في تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص 17.

(2) هذه التواريخ والأحداث ذكرت في العديد من المصادر التاريخية، ولا يوجد حولها خلاف.

(3) رولاند أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ افريقيا، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1965، ص 201.

(4) عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة: 1815-1960، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1974 ص 65.

(5) B. H. Lidell Hart, History of the First World War, Book Club Association, London, 1977, p.384.

(6) ج. من ن. جفرير، مرجع سابق، ص 297، 298.

(7) المرجع السابق، ص 219.

(8) ألفريد ليلينتال، مرجع سابق، ص 16.

(9) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988، أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحت إرشادها، الأمم المتحدة، نيويورك، 1990، ص 14.

(10) المرجع السابق، ص 14.

(11) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، المنشأة العامة للنشر، والتوزيع والإعلان، الطبعة الثانية، طرابلس، 1982م، ص 58.

(12) المرجع السابق ص 58.

(13) المرجع السابق ص 59.

(14) ج. م. ن، جفرير، مرجع سابق ص 270.

(15) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م مرجع سابق، ص 32-33.

(16) المرجع السابق، ص35. راجع كذلك ملحق الوثائق.

(17) المرجع السابق، ص34.

(18) المرجع السابق، ص38-39.

(19) المرجع السابق، ص7.

(20) المرجع السابق، ص18.

(21) المرجع السابق، ص14.

(22) المرجع السابق، ص34.

(23) كامل محمد خلة، فلسطين والانتداب البريطاني - مرجع سابق ص 95.

(24) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق ص 22.

(25) المرجع السابق، ص22.

(26) المرجع السابق، ص22.

(27) المرجع السابق، ص22.

الفصـل الثالـث

الانتداب البريطاني على فلسطين

الانتداب البريطاني على فلسطين

يعتبر الانتداب البريطاني إحدى الخطوات التي تمت في شأن تسهيل مهمة الحركة الصهيونية لاستعمار فلسطين. والانتداب البريطاني على فلسطين، خاصة، شكل جزءاً من المؤامرة التي حيكت ضد عرب فلسطين.

إن الانتداب البريطاني على فلسطين قد ربط بين موضوعين متناقضين، أحدهما ما نصت عليه المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم التي تقضي أن يكون الانتداب لصالح الشعوب الخاضعة له، ومن هذه الشعوب، الشعب العربي في فلسطين، أما الأمر الثاني، فهو ما نصت عليه المادة الثانية من صك الانتداب البريطاني على فلسطين والذي تقضي أن توضع فلسطين في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي.

ومن هنا، فإن دراسة فترة الانتداب البريطاني على فلسطين الذي تتم في هذا الفصل اقتضت تناول دوافع الانتداب، ثم شرعيته وآثاره على الشعب الفلسطيني، تلك الآثار التي تمثلت في محاولات حكومات الانتداب المتعاقبة تغيير الوضع الجغرافي، والسكاني في فلسطين كي يصبحا في صالح المنظمة الصهيونية، وكي يتحقق ما تصبو إليه بريطانيا من خلق الظروف المناسبة لإقامة الوطن القومي اليهودي بفلسطين.

لقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها، ماهية الانتداب وأسبابه، أما المبحث الثاني، فقد تعرض بالبحث لشرعية الانتداب ومدى التمسك بالمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم، أما المبحث الثالث فقد تناول مسألة الآثار التي ترتبت على الانتداب البريطاني على فلسطين، وخاصة في مسألتي السكان والأرض.

المبحث الأول

ماهية الانتداب ودوافعه

لكل نظام دولي آلياته واختراعاته ومفاهيمه، وقد كان لعصبة الأمم المتحدة اختراعاتها والتي من أهمها ما عرف في حينه بالانتداب. فما هو الانتداب؟

عرف الانتداب بأنه «نظام سياسي مؤقت استحدث بعد الحرب العالمية الأولى ونص عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919م، ويقصد بالانتداب «وضع بعض البلاد التي تسكنها شعوب لم تكن أهلاً لأن تستقل بشؤونها تحت إشراف بعض الدول المتقدمة للنهوض بهذه الشعوب حتى تستطيع أن تتولى زمام أمورها بنفسها»[1].

ولكن هذا التعريف لم يتضمن الأهداف الحقيقية التي جعلت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى تفكر في هذه الوسيلة من أجل الاستيلاء على مستعمرات ومناطق كانت واقعة تحت هيمنة الدول المهزومة في تلك الحرب. إن عصبة الأمم التي اخترعت نظام الانتداب هي هيئة أنشأتها الدول التي انتصرت في الحرب العالمية الأولى لخدمة أغراضها، وكانت فكرة الاستحواذ أو استعمار المناطق والشعوب التي كانت تحت حكم الدول المهزومة تسيطر على عقلية الدول المنتصرة، ولكن برنامج الرئيس الأمريكي ويلسون ومناداته بمبدأ حق تقرير المصير ربما أثر قليلاً في كبح جماح الدول المنتصرة وجعلها تفكر في طريقة ما

تستحوذ بها على تلك المستعمرات دون أن توصم بوصمة الاستعمار برغم أن الاستعمار آنذاك كان لا يزال يحتل جزءاً من النظام الدولي[2].

والانتداب لم يخلق فقط من أجل فلسطين بل هو نظام شمل كثيراً من المستعمرات والأملاك التي كانت للدول المنهزمة. فقد انتزعت من ألمانيا مستعمراتها في افريقيا فاستولت فرنسا على الكاميرون والتوجو، واستولت بريطانيا على المستعمرات الألمانية في شرق افريقيا وتنجانيقا. وفي مؤتمر باريس 1919م قررت الدول الكبرى وضع الأقاليم التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية تحت نظام الانتداب وذلك بحسب المادة 22 من عهد عصبة الأمم التي تم التوقيع عليه في 28-6-1919م بوصفه جزءاً لا يتجزأ من معاهدة فرساي التي أبرمت الصلح مع ألمانيا»[3].

وقد وقعت تركيا معاهدة سيفرو التي بموجبها تم التنازل التركي عن المناطق التي تعيش عليها شعوب غير تركية وخاصة في الوطن العربي فقد تم الاعتراف بمصر والسودان كدول مستقلة عن الدولة العثمانية وتم الاعتراف بحماية فرنسا للمغرب وتونس. وتنازلت تركيا عن حقوقها في العراق وسوريا وفلسطين وهو الأمر الذي تم تأكيده مرة أخرى في مؤتمر سان ريمو بايطاليا في 5-5-1920م.

وقد حاولت الشعوب التي تأثرت بأحداث ونتائج الحرب العالمية الأولى توضيح موقفها أمام مؤتمر الصلح في باريس وأن تحاول الدفاع عن مصالحها أمام دفاعات وحجج الأطراف الأخرى في ذلك المؤتمر وقد مثل المصالح العربية نجل الشريف حسين، الأمير فيصل الذي رأس وفداً كان هو الوفد العربي الوحيد الذي أتيحت له فرصة الحديث في المؤتمر[4]. ولولا قيام الثورة العربية بقيادة الشريف حسين وإعلانه الثورة على الامبراطورية التركية ونجاح الجيش العربي في القيام ببعض العمليات العسكرية الهامة والتي كان لها بعض الآثار الإيجابية على حملة اللنبي ضد القوات التركية في المنطقة لما سمح للشريف حسين بإرسال

وفد ليطرح مطالبه على المؤتمر خاصة وأن فرنسا لم تكن راضية على الاتفاق الظاهر والسائد بين الشريف حسين وبريطانيا ودخول جيشها دمشق[5].

تقول المصادر المختلفة أن الأمير فيصل لم يكن يدرك تماماً خطر أهداف الحركة الصهيونية ولم يكن بمقدوره أن يؤثر في مؤتمر باريس للصلح. وكان يسير بناء على تعليمات ومؤشرات الحكومة البريطانية وهو الأمر الذي أضعف من قوة الحجة العربية في المؤتمر وقد قدم الأمير فيصل إلى المؤتمر مذكرة وحيدة من وحي الاستشارات البريطانية جاء فيها «في فلسطين الأغلبية الهائلة من السكان عرب، واليهود وهم قريبون جداً للعرب في الدم وليس ثمة تعارض في الشخصية بين الجنسين ونحن متفقون تماماً من حيث المبادىء ومع ذلك ليس في نية العرب أن يخاطروا بتولي مسؤولية حفظ التوازن لدى تضارب الأجناس والديانات الذي كثيراً ما أدى في هذا الإقليم نفسه إلى توريط العالم في مشاكل وهم يرغبون في تنصيب دولة كبيرة وصية عليهم فعلاً ما دامت إدارة محلية نيابية تزكي نفسها بالعمل نحو نشط على تعزيز الرخاء المادي للبلد[6].

ويبدو جلياً أن الأمير فيصل كان يعمل بتوصيات البريطانيين في إدعاءاته برغبة العرب في تنصيب دولة كبيرة وصية عليهم. وهو الأمر الذي كانت تعارضه فرنسا بشدة ولكن الأمير فيصل أقنع نفسه بأن فرصته في تخفيف آثار العداء الفرنسي الصريح له، هو في تلبية رغبات بريطانيا إلى أقصى حد ممكن[6].

إن هذه السياسة التي اتبعها الأمير فيصل في مؤتمر باريس جعلت الزعماء الفلسطينيين يطعنون في ادعائه بأنه يتحدث باسم فلسطين وباسمهم ولكن هذا الطعن لم يكن ليؤثر في سياسة الدول الكبرى فقد كانت قراراتها قد اتخذت بشأن فلسطين دون انتظار لرأي أهل فلسطين وكانت عملية اتخاد القرار تتحكم فيها أطراف محدودة وهي على وجه التحديد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والحركة الصهيونية.

«لقد كان توزيع الانتداب عملية بطيئة لأسباب متعددة: ففي المقام الأول كان الأمر معلقاً على الإتفاق الإنجليزي ـ الفرنسي بشأن شرعية سريان ترتيبات سايكس بيكو على جميع الأقاليم التركية السابقة وقد تعطل هذا الإتفاق بسبب خلاف على سوريا والموصل انطوى على مناقشات حامية الوطيس بين كليمنصو والسير لويد جورج ونتيجة للحل الوسط الذي تم التوصل إليه انتهى الأمر بفلسطين التي كان من المقرر بموجب خطة سايكس ـ بيكو أن توضع تحت إدارة دولية أن توضع تحت الانتداب البريطاني، بموافقة الطرفين[8].

المبحث الثاني

شرعية الانتداب البريطاني على فلسطين

كانت هناك جهتان ظاهرتان بوضوح وتعملان على أن تكون فلسطين تحت الانتداب البريطاني وهي الحكومة البريطانية من جهة والمنظمة الصهيونية من جهة أخرى. وكانت هناك جهة واحدة تعمل مع هذا التوجه دون وجود تأثير قوي لها على سير الأحداث وهي الجهة العربية أو على أقل تقدير الشريف حسين كما كانت هناك قوى تعمل على حرمان بريطانيا من الانتداب على فلسطين مثل فرنسا وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولكنها كانت قوى مفككة لا رابط بينها ولا مصالح ولهذا كان تأثير فرنسا لوحدها أضعف من أن يغير ما خططت له بريطانيا والمنظمة الصهيونية.

يقول حاييم وايزمان أن مستشاريه «خاضوا معركة صك الانتداب لمدة شهور فقد اقترح ونوقش ورفض مشروع تلو مشروع وكنت أتساءل أحياناً عما إذا كنا سنتمكن من الوصول إلى نص نهائي وقد نشأت أخطر صعوبة فيما يتعلق بفقرة في الديباجة. وهي العبارة التي نصها كما يلي «وإذ يعترف بحقوق اليهود التاريخية في فلسطين» إذ كان كيروزون يرفض هذه الصيغة رفضاً تاماً ملاحظاً بطريقة جافة أنه «إذا وضعتها في هذه الصيغة فإنني أتوقع قدوم وايزمان يوماً بعد آخر ليقول أنه يملك حق أن يفعل هذا أو ذاك في فلسطين ولذا فلن أسمح بها،

وكحل وسط أقترح بلفور عبارة «الصلة التاريخية» واستخدمت تلك العبارة[19].

وبالرغم من أن صك الانتداب هو وثيقة دولية يفترض أنها صدرت من مجلس عصبة الأمم، وبالرغم من أن صك الانتداب قد استند على نص المادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم والتي جاء فيها «أن المستعمرات والأقاليم التي لم تعد نتيجة للحرب الأخيرة خاضعة لسيادة الدول التي كانت تحكمها سابقاً والتي تقطنها شعوب لا تستطيع النهوض وحدها في ظروف العالم الحديث الشديدة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها يعتبر أمانة مقدسة في عنق المدنية، ويجب أن يتضمن هذا العهد ضمانات لحمل هذه الأمانة». وجاء في هذه المادة كذلك «أن بعض الأقوام التي كانت من قبل تنتمي إلى الامبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلة رهناً بتقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الأقوام اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة[10].

برغم هذه الأمور فإن القرائن أشارت بأن بريطانيا كدولة منتدبة قامت باستشارة المنظمة الصهيونية طوال الوقت عند صياغة صك الانتداب على فلسطين ولم تقم باستشارة الزعماء الفلسطينيين مطلقاً[11].

يقول كيروزون: هذا الصك... قد مر بعمليات تنقيح عديدة فعندما عرض في بادىء، الأمر على الحكومة الفرنسية أثار على الفور انتقادها الشديد على أساس صيغتة الصهيونية المحضة تقريباً وتجاهله لمصالح الأغلبية العربية وحقوقها وقد اعربت الحكومة الإيطالية عن مخاوف مماثلة[12].

ولقد استطاعت المنظمة الصهيونية تضمين صك الانتداب على فلسطين بعض الفقرات والصياغات التي تخدم أغراضها فيما فشلت في تحقيق بعض

الأغراض الأخرى، فمن ذلك فشلها في تضمين ديباجة صك الانتداب فقرة تعترف بالحق التاريخي لليهود في فلسطين، وهو الأمر الذي يعطي الحركة الصهيونية الحق في استعادتها[13].

بينما نجحت المنظمة الصهيونية في جعل الدول الكبرى تضمن صك الانتداب القضايا التالية:

أولاً: الصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ثانياً: أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ تصريح بلفور الذي أصدرته بريطانيا في 2 نوفمبر 1917 والذي هو لصالح إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين العربية.

ثالثاً: الاعتراف بوكالة يهودية تعمل على اسداء المشورة لإدارة فلسطين والتعاون معها في جميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتشترك في ترقية البلاد.

رابعاً: الاعتراف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة، وسوف تتخذ هذه المنظمة كافة التدابير للحصول على تعاون اليهود في اتجاه إنشاء الوطن القومي اليهودي.

خامساً: ضمان تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين واستيطانهم في الأراضي العامة.

سادساً: منح الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

سابعاً: للوكالة اليهودية أن تنشىء وتشيد الأشغال العامة والمصالح والمنافع العامة وتنمية موارد البلاد الطبيعية.

ثامناً: تكون اللغة العبرية متساوية مع اللغتين العربية والانجليزية كلغات رسمية في فلسطين. وكل عبارة أو كتابة بالعربية ترد على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية.

وبجانب ما تضمنه صك الانتداب البريطاني في فلسطين من مطالب صهيونية واضحة في البنود سابقة الذكر لم يتضمن هذا الصك أية ضمانات تخدم الجانب العربي وبالأساس لم يتم الاعتراف في الصك بقيام وكالة أو هيئة عربية يكون لها ما خوله الصك للوكالة اليهودية بحيث تقوم الوكالة العربية برعاية المصالح العربية وتدافع عنها إتجاه إدارة الانتداب.

وكما حدث فيما يتعلق بتصريح بلفور، الذي أهمل الشعب الفلسطيني فإن صك الانتداب البريطاني على فلسطين أهمل الشعب الفلسطيني في أمر اختيار الدولة المنتدبة، وفي الكيفية التي تسير بها البلاد وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 22 من عهد عصبة الأمم. وبناء عليه فإن الفلسطينيين استنكروا موقف عصبة الأمم والدولة المتحالفة.

يقول جمال الحسني أحد زعماء الحركة الوطنية في فلسطين في شهادة له أمام احدى اللجان البريطانية عام 1937م «إن غايات أولئك الذين وضعوا نص الانتداب وأعدوه ونظموه، تظهر بصراحة من الشكل الذي فيه صك الانتداب نفسه، وذلك الشكل الذي يفهم منه القارىء أن ما هو موجود في فلسطين هو أكثرية يهودية وأقليات غير يهودية وأن الأكثرية لها حقوق إيجابية وأن الأقليات لها حقوق سلبية وأن حقوق تلك الأكثرية واسعة عامة بين حقوق الأقلية المذكورة وأن النصوص التي تشير إلى مصالح العرب غامضة وغير صريحة أو مفهومة، ويرى ذلك بصورة خاصة في المواد الأساسية كالمادة السادسة مثلاً، فالمقصود من ذلك فهو استعمال هذا الغموض كطريق للتملص والتخلص وتجنباً للإنفجار»(14).

لـقـد دخـل صك الانتداب البريطاني حيز التنفيذ الفعلي اعتباراً من 29-7-1922م بعد عقد معاهدة لوزان مع تركيا، بينما كانت بريطانيا من الناحية الواقعية تحكم فلسطين حكماً عسكرياً منذ شهر ديسمبر 1917م إلى شهر يونيو 1920م ثم تولى المندوب السامي هربرت صموئيل مهام منصبه كحاكم لفلسطين في بداية شهر يوليو 1920م[15]. وقد كان واضحاً أن صك الانتداب البريطاني على فلسطين كان يستهدف في المقام الأول تنفيذ تصريح بلفور وإقامة الوطن القومي اليهودي وهو بخلاف صكوك الانتدابات الأخرى التي كانت تنص في المقام الأول على تطوير مؤسسات الحكم الذاتي لتلك المناطق وجعلها في ظروف تمكن شعوبها من إعلان استقلالها وهو أمر تم بالفعل في سوريا والعراق وشرق الأردن ولبنان وقد جاء في مذكرة لوزير المستعمرات تشرشل - وهي الوزارة التي أصبحت فلسطين تابعة لها بوصفها منطقة واقعة تحت الانتداب البريطاني إن تصريح بلفور الذي أكده من جديد مؤتمر دول الحلفاء الكبرى الذي عقد في سان ريمو وتأكد من جديد وأكد مرة أخرى في معاهدة سيفر، غير قابل للتغيير، ومتى يكون لهذه الطائفة أفضل التوقعات للتنمية الحرة وان تقدم فرصة كاملة للشعب اليهودي لإظهار قدراته من الضروري أن تعلم أن وجودها في فلسطين حق وليس منّة ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان إنشاء وطن قومي يهودي ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالهجرة. لكن هذه الهجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيد في أية ظروف كانت على ما تكون عليه قدرة البلاد الاقتصادية آنذاك على استيعاب قادمين جدد[16].

إن هذه المذكرة الهامة لتشرشل توضح دون أدنى شك أن هدف بريطانيا في فلسطين لم يكن العمل على ترقية الشعب الفلسطيني كي يصل إلى مرحلة الاستقلال وإنما الهدف البريطاني كان إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين

ويتم ذلك عن طريق فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية تمكن اليهود من حقهم المزعوم في فلسطين والذي يرى تشرشل بأنه لم يعد مِنّة من أحد بل هو حق يسنده ضمان دولي واعتراف رسمي.

ونتيجة لهذه المعطيات، فإن أهم آثار صك الانتداب البريطاني تتمثل في إصرار دولة الانتداب على وضع تصريح بلفور موضع التنفيذ وهو الأمر الذي يجعل من شرعية هذا الصك موضع شك طالماً أن تصريح بلفور ذاته كان غير شرعي.

ويضاف إلى ذلك أن شرعية صك الانتداب قد تعرضت للتجريح لأسباب أخرى منها على وجه الخصوص. ما أورده الأستاذ هنري كتن في كتابه «فلسطين والقانون الدولي» الصادر عام 1973م والذي جاء فيه: «الانتداب على فلسطين باطل استناداً إلى ثلاثة أسباب مبينه فيما بعد[17].

أولاً: إن السبب الأول لبطلان الانتداب هو أنه بتصديقه على تصريح بلفور وقبوله لمفهوم إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين قد انتهك سيادة شعب فلسطين وحقه الطبيعي في الاستقلال وتقرير المصير، ففلسطين وطن الفلسطينيين القومي منذ زمن سحيق، وإنشاء وطن قومي لشعب أجنبي في ذلك البلد يشكل انتهاكاً لحقوق السكان المشروعة والأساسية ولم تكن عصبة الأمم ولا الحكومة البريطانية تملك سلطة التصرف بفلسطين أو سلطة منح اليهود أية حقوق سياسية أو إقليمية في ذلك البلد ومن حيث كون الانتداب يعني الاعتراف بأية حقوق لليهود الأجانب في فلسطين فإنه باطل ولاغ.

ثانياً: والسبب الثاني لبطلان الانتداب هو أنه انتهك روحاً ونصاً المادة 22 من عهد عصبة الأمم التي يفترض أنه وضع استناداً إليها وقد حدث هذا الانتهاك من ثلاث نواح:

(أ) نص العهد على الانتداب بوصفه أفضل وسيلة لتحقيق هدفه

الأساسي المتمثل في ضمان رفاهية وتقدم الشعوب التي تعطيه الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب.

فهل وضع الانتداب في فلسطين من أجل رفاهية سكان فلسطين وتقدمهم. أن الإجابة ترد على أحكام الانتداب نفسه فالانتداب يسعى إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين لشعب آخر مما يتعارض مع حقوق الفلسطينيين ورغباتهم.. وقد طالب الدولة المنتدبة بأن تضع البلد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء وطن قومي يهودي وطالب الدولة المنتدبة بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين ونص على الاعتراف بهيئة أجنبية معروفة باسم المنظمة الصهيونية كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون التي تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومن الجلي أنه رغم وضع نظام الانتداب لصالح الاقليم الموضوع تحت الانتداب فإن الانتداب على فلسطين وضع لصالح شعب أجنبي منشأه خارج فلسطين وهو يتعارض مع المفهوم الأساسي للانتداب، فكما لاحظ اللورد إيرلنغتون عندما عارض أدراج تصريح بلفور في صك الانتداب على فلسطين «إن الانتداب على فلسطين تشويه حقيقي لنظام الانتداب» وأضاف سيادة اللورد نفسه قائلاً: «عندما يرى المرء في المادة 22 أن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها ينبغي أن تعتبر وديعة مقدسة في عنق المدنية وعندما يعتبر المرء ذلك بمثابة فحوى نظام الانتداب فإنني أعتقد أن حضراتكم سترون إننا نتيه في طريق بعيد جداً عندما نؤجل الحكم الذاتي في فلسطين إلى أن يتم إغراق السكان بجنس أجنبي».

«إن الانتداب على فلسطين يتعارض مع المفهوم المحدد للانتداب الذي نصت عليه المادة 22 فيما يتعلق بالبلدان التي انفصلت عن تركيا في نهاية الحرب العالمية الأولى وفي حالة هذه البلدان كان القصد هو قصر الانتداب على إسداء المشورة والمساعدة بصفة مؤقتة ومن المشكوك فيه ما إذا كان شعب فلسطين وكذلك غيره من الشعوب العربية التي انفصلت عن تركيا في حاجة

إلى مشورة ومساعدة إداريتين من دولة منتدبة فمستوى ثقافة هذه الشعوب لم يكن أقل من المستوى الموجود آنذاك في كثير من الأمم التي كانت أعضاء في عصبة الأمم. وقد شاركت هذه المجتمعات العربية مشاركة نشطة مع الأتراك في بلدانها وكان نضجها السياسي وخبرتها الإدارية يقارنان بما يتوافر من نضج سياسي وخبرة إدارية لدى الأتراك الذين تركوهم يقفون وحدهم.

ومهما يكن من الأمر فإن القائمين بصياغة صك الانتداب على فلسطين لم يقصروا دور الدولة المنتدبة على إسداء المشورة والمساعدة المادية وإنما منحوا الدولة المنتدبة «السلطة التامة في التشريع والإدارة «المادة الأولى» ومثل هذه السلطة التامة في التشريع والإدارة لم ينص عليها لصالح السكان وإنما كان يقصد بها أن تستغل وقد استغلت فعلاً في إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين بالقوة ومن الجلي أن هذا كان إساءة استخدام للغرض من الانتداب بمقتضى العهد وتحريفاً لمبرر وجوده. «ويستطرد الكاتب ليقول: «ويتعارض مفهوم الانتداب على فلسطين برمته تعارضاً ملحوظاً مع الانتداب على سوريا ولبنان الذي منح لفرنسا في 24-7-1922 فقد تطابق هذا الانتداب مع المادة 22 من العهد.

ثالثاً: «أما السبب الثالث لبطلان الانتداب فهو يكمن في تعارض إقراره وتنفيذه لتصريح بلفور مع التأكيدات والتعهدات التي قطعتها بريطانيا العظمى ودول الحلفاء للعرب إبان الحرب العالمية الأولى، فحرمان عرب فلسطين من استقلالهم وإخضاع بلدهم لهجرة شعب أجنبي كان خرقاً لتلك التعهدات».

المبحـث الثـالـث

آثار الانتداب البريطاني على فلسطين

لقد اتضح من المبحث السابق أن أهم آثار الانتداب البريطاني على فلسطين هو تأكيد تصريح بلفور والعمل على تنفيذه وأن بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين أخذت على نفسها العمل من أجل إقامة الدولة اليهودية في فلسطين وذلك بدلاً من ترقية الشعب الفلسطيني كي يحصل على إستقلاله.

ولكي يتم لبريطانيا الوفاء بتصريح بلفور كان عليها القيام بعدة أمور من أهمها:

أولاً: فتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين لتغيير الواقع السكاني في فلسطين.

ثانياً: تمكين الوكالة اليهودية من إدارة المنافع العامة في فلسطين.

ثالثاً: تمكين الوكالة اليهودية والأجهزة اليهودية المتخصصة الأخرى من وضع اليد على كل الأراضي الممكن وضع اليد عليها في فلسطين وذلك من أجل تغيير الوضع القائم والمتمثل في ملكية الشعب الفلسطيني لأكثر من 95% من الأراضي الفلسطينية.

رابعاً: الحد من أية مطالب عربية تنادي بالمساواة مع المنظمة الصهيونية في فلسطين.

وتبدو عملية فتح أبواب فلسطين لاستقبال أكبر عدد من يهود الشتات أهم القضايا التي تم التركيز عليها، يليها في ذلك مسألة الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية العربية بواسطة الصناديق اليهودية وهي الأمور التي سنوليها اهتمامنا الآن. لقد نما في وعي اليهود أفكار متضاربة حول الأرض المقدسة، فهناك شتات يهودي كبير في أنحاء مختلفة من العالم بينما لا يوجد في فلسطين من اليهود في نهاية القرن التاسع عشر سوى 50 ألف نسمة. وهناك شعار غير واقعي بأن أرض فلسطين هي أرض بلا شعب لشعب بلا أرض برغم وجود أكثر من 600 ألف نسمة من العرب المستقرين بها استقراراً دائماً في نهاية القرن 19 للميلاد. وكي تتم للمنظمة الصهيونية مواءمة هذه الأفكار المتناقضة كان لا بد من عمليتين متلازمتين الأولى هي إقناع يهود الشتات بالهجرة إلى فلسطين، والعملية الثانية هي إقتلاع العرب الفلسطينيين من أراضيهم لكي يخلوا الأرض للقادمين الجدد.

كتب أحد المسؤولين عن الاستيطان اليهودي في مذكراته يقول: «ينبغي أن يكون واضحاً فيما بيننا إن هذا البلد لا يمكن أن يتسع لكلا الشعبين إننا لن نحقق هدفنا في الاستقلال اذا ما بقي العرب في هذا البلد الصغير والحل الوحيد يتمثل في إفراغ فلسطين أو على الأقل فلسطين الغربية من العرب وليس ثمة من وسيلة أخرى سوى نقل العرب الموجودين هنا إلى البلدان المجاورة نقلهم جميعاً. وينبغي أن لا تبقى قرية واحدة أو قبيلة واحدة»[18]. ولقد كان ذلك من واقع ما أعلنه بلفور للزعيم الصهيوني القاضي برانديز في رسالة كتبها له جاء فيها «إن فلسطين تمثل حالة فريدة فنحن لا نبحث رغبات مجتمع موجود بل نسعى عن وعي إلى إعادة إنشاء مجتمع جديد والعمل بالتأكيد على تكوين أغلبية عددية في المستقبل»[19].

وقد رأى تشرشل الرأي ذاته حين كتب في مذكرة له بوصفه وزيراً للمستعمرات «... ومن الضروري لأجل تطبيق هذه السياسة (تصريح بلفور) تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالهجرة...»[20].

وقد أقرت لجنة كنغ - كراين التي سبق أن أشرنا إليها في المباحث السابقة أن الصهاينة يتطلعون إلى تجريد سكان فلسطين الحاليين من غير اليهود تجريداً كاملاً تقريباً من املاكهم عن طريق مختلف أشكال الشراء»[21].

ومنذ أن احتلت القوات البريطانية فلسطين في أواخر عام 1917م وبالتأكيد منذ أن أصبحت فلسطين تحت السيطرة المدنية البريطانية والمندوب السامي هربرت صموئيل عام 1920م بدأت المنظمة الصهيونية تجد السبل لإدخال اليهود المهجرين إلى فلسطين وتتمكن وبالتدريج المنسق من الاستيلاء على المزيد من الأراضي العربية. وتشير الإحصائيات التالية إلى تطور الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال عقد العشرينات كما أوردتها اللجنة الملكية الخاصة بفلسطين في تقرير لها صدر عام 1937م[22].

الجدول الأول

«الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1920-1929»

السنة	الهجرة المسجلة	
	يهود	غير اليهود
سبتمبر - اكتوبر 1920	5514	202
سبتمبر - اكتوبر 1921	9149	190
سبتمبر - اكتوبر 1922	7844	284
سبتمبر - اكتوبر 1923	7421	570
سبتمبر - اكتوبر 1924	12856	297
سبتمبر - اكتوبر 1925	33801	840
سبتمبر - اكتوبر 1926	13081	839
سبتمبر - اكتوبر 1927	2713	882
سبتمبر - اكتوبر 1928	2178	908
سبتمبر - اكتوبر 1929	5349	1317

ويتضح من هذه الإحصائية أن عدد اليهود في فلسطين قد تضاعف مرتين تقريباً عما كان عليه خلال العقد الأول من هذا القرن وأصبحت الأقلية اليهودية تمثل حوالي 17% من إجمالي السكان بعد أن كانت حوالي 10% فقط. هذا وتجب الإشارة إلى أن هذه الأرقام تشمل الهجرة المسجلة أو ما تسميها الأجهزة الحكومية بالهجرة الشرعية فقط ولا تشمل الهجرة غير الشرعية وهي كانت تمثل الشريان الأكثر حيوية.

وتفيد دراسة أعدت للجنة المعنية بفلسطين التابعة للأمم المتحدة أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت خاضعة على نحو فعلي لسيطرة المنظمات الصهيونية المختلفة وكانت هذه المنظمات «تختار للدخول إلى فلسطين من بين المهاجرين المحتملين من لهم أفضل المؤهلات على أساس شخص للمساعدة في إنشاء وطن قومي لليهود»[23].

وقد تعددت الجهات التي اهتمت بمسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتوطين اليهود فيها، فمنها الكرين كايمت وهو صندوق خصص لشراء الأراضي في فلسطين منذ عام 1915م والكرين هايسود وهو صندوق مالي صهيوني أنشىء عام 1921م بهدف شراء الأراضي وتهريب اليهود إلى فلسطين وفي دفع العرب الفلسطينيين إلى ترك أراضيهم ومزارعهم وقراهم من أجل إخلائها للقادمين الجدد. وقد سنت الوكالة اليهودية وهي الوكالة التي أقر بوجودها صك الانتداب البريطاني على فلسطين، سنت دستوراً جاءت فيه المواد التالية[24].

(د) تشتري الأراضي كملك يهودي... كما تعتبر هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل للتصرف.

(هـ) تنشّط الوكالة الاستعمار الزراعي القائم على استخدام اليد العاملة

اليهودية... «ويعتبر استخدام اليد العاملة اليهودية مسألة مبدأ...» وقد قامت الصناديق اليهودية المختلفة باتخاذ إجراءات مماثلة تفيد بعدم جواز استخدام اليد العاملة العربية في الأراضي الزراعية المستأجرة منها.

أما بريطانيا فقد أصدرت دستوراً لفلسطين، وعرضت على الزعماء الفلسطينيين تشكيل وكالة عربية شبيهة بالوكالة اليهودية ولها ذات الاختصاص التي خولها لها صك الانتداب البريطاني على فلسطين، ولكن الزعماء الفلسطينيين رفضوا هذا العرض على أساس أنهم لا يعترفون أصلاً بالوكالة اليهودية ولا يرغبون في إنشاء وكالة تماثلها[25].

على أن أهم أمرين ساهمت بهما الحكومة البريطانية في دعم موقف الوكالة اليهودية هما: ـ إصدار قانون الجنسية الفلسطينية وهو قانون سهل من عملية فلسطنة اليهود والأمر الآخر هو منح الأراضي العامة للوكالة اليهودية كي تتم عملية تهويد الأراضي العربية.

وقد أدى قانون الجنسية إلى فتح الأبواب واسعة أمام اليهود للحصول على الجنسية الفلسطينية[26].

ويورد صالح مسعود أبو بصير في دراسته التاريخية عن كفاح شعب فلسطين أشكالاً أخرى ساهمت بها بريطانيا في دعم الوكالة اليهودية ومنها تهويد الأجهزة الحكومية وإخضاع اقتصاديات فلسطين للسيطرة اليهودية وقد أورد أبو بصير في كتابه عدة أمثلة تفيد بمنح صموئيل أراض عربية لليهود بناء على قانون نزع الملكية، كما دعمهم اقتصادياً بتقديم التسهيلات التي تمكنهم من إقامة مشاريع اقتصادية كبرى [27].

وكان من أثر هذه السياسات البريطانية وسياسات الوكالة اليهودية أنه ووجه الفلاح العربي الفلسطيني بأمر لم يكن في مقدوره مواجهته فالأرض

«ينتهي وصفها كأرض يمكن للعربي أن يحصل منها على أي فائدة سواء الآن أو في أي وقت في المستقبل. ولا يقف الأمر عند حد أنه لا يمكن للعربي أن يأمل في استئجارها أو زراعتها ولكنه أيضاً يحرم بصفة دائمة بفعل أحكام عقد إيجار الصندوق القومي اليهودي من العمل في هذه الأرض ولا يمكن أيضاً أن يساعده أى شخص بشراء الأرض وإعادتها إلى الاستخدام العادي فالأرض موقوفة وقفاً أبدياً وغير قابلة للتصرف»[28].

إن هذه الأمور التي جلبها الانتداب البريطاني معه إلى فلسطين الأرض، وفلسطين الشعب كان لها ردود فعل عربية لم تكن حاسمة، ولكنها مع ذلك أدت في بعض الفترات إلى محاولات بريطانية استهدفت تطمين العرب وامتصاص غضبهم دون القيام، بأية خطوات جادة لدرء الخطر الصهيوني. ومن هذه المحاولات اصدار البيانات والكتب البريطانية البيضاء ففي عام 1930 صدر الكتاب الأبيض المعروف باسم «كتاب باسفيلد» كرد على أحداث الثورة الفلسطينية عام 1929 وقد جاء في هذا الكتاب الفقرة التالية «إنها لمهمة صعبة وحساسة تلك التي تقوم بها حكومة صاحب الجلالة والمتمثلة في استنباط وسائل في تنفيذ سياستها في فلسطين تعطي بواسطتها أهمية متساوية في جميع الأوقات للالتزامات الموضوعة فيما يتعلق بفريقي السكان وأن توفق بين هذين الالتزامين حيث ينطوي الأمر على مصالح متضاربة»[29].

وقد أعلن الكتاب الأبيض البريطاني عن بذل محاولة مجددة لإنشاء مجلس تشريعي فلسطيني وأعلن أيضا عن النية في إعادة تأكيد السلطة على القضيتين الحيويتين: ـ قضية الهجرة وقضية نقل ملكية الأراضي التي كانت قد سيطرت عليها الوكالة اليهودية وعملت بشدة ضد مصالح الفلسطينيين.

وانعكس في الكتاب الأبيض البريطاني وعي كبير للنزاع المتزايد الحدة بين العرب واليهود إذ خلص إلى ما يستشف منه إدراك الحكومة البريطانية إن هناك مبرراً للشكاوي الفلسطينية، وانها تواجه ظرفاً شديد التعقيد وقد جاء في الكتاب الأبيض «لذلك فإن حكومة جلالته تدعو العرب إلى الاعتراف بحقائق الحالة وإلى بذل الجهد المستمر في التعاون على الوصول بالبلاد باسرها إلى حالة الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع كما أن حكومة جلالته تطلب من الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفعالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي»[30].

ورغم أن كتاب باسفيلد قد اعترف بعدة حقائق أهمها تورط الحكومة البريطانية في إعطاء وعود متناقضة، وإن الوكالة اليهودية قد سيطرت على أهم مسألتين تتعلقان بسلطات الانتداب وهما قضيتا الهجرة وملكية الأراضي، وتأثيراتهما السلبية على مصالح الشعب الفلسطيني، إلا أن ضغوطات المنظمة الصهيونية نجحت في جعل الحكومة البريطانية تسحب هذا الكتاب ولا تعمل على تحقيق ما جاء فيه من وعود[31].

وقد شهد العقد الثاني من عقود الانتداب البريطاني على فلسطين، هجرة يهودية مستمرة كانت على النحو التالي:

الجـدول الثانـي

«الهجرة اليهودية إلى فلسطين 1930-1939م»

السنة	عدد المهاجرين
1930	4944
1931	4075
1932	9553
1933	30327
1934	42359
1935	61804
1936	39337
1937	10556
1938	13868
1939	16405

ويتضح من هذه الإحصائية أن الذين دخلوا فلسطين بصورة شرعية خلال عقد الثلاثين قد وصل عددهم حوالي 330 ألف نسمة وهو عدد يزيد عن عدد الذين دخلوها خلال عقد العشرينات بأكثر من 230 ألف نسمة وبهذا زادت نسبة اليهود في فلسطين إلى العدد الكلي للسكان من حوالي 10% خلال عقد العشرينات إلى ما يقرب 30% في نهاية عقد الثلاثينات، وكان ذلك بفضل الزيادة غير الطبيعية والناتجة عن سياسة الهجرة التي أولتها الحكومة البريطانية وحكومة الانتداب والوكالة اليهودية أهمية خاصة. هذا وقد كان للظروف السياسية التي سادت أوروبا خلال فترة عقد الثلاثينات وخاصة فيما

يتعلق بوصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا أثره الكبير على توجه أعداد غفيرة من يهود أوروبا إلى فلسطين. وقد اتضح ذلك من الإحصائية المذكورة أعلاه والتي تفيد أنه في عام 1934م وصل لفلسطين أكثر من 43 ألف مهاجر وارتفع العدد عام 1935م إلى حوالي 62 ألف مهاجر.

هوامش الفصل الثالث

(1) أحمد عطية، القاموس السياسي، دار النهضة، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1968م، ص 130.

(2) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988، مرجع سابق، ص 27.

(3) المرجع السابق، ص 23.

(4) المرجع السابق، ص 29.

(5) حكمت ياسين، السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1981، ص 199.

(6) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988، مرجع سابق ص 30.

(7) المرجع السابق، ص 30.

(8) المرجع السابق، ص 34.

(9) المرجع السابق، ص 35.

(10) المرجع السابق، ص 115.

(11) المرجع السابق، ص 36.

(12) المرجع السابق، ص 37.

(13) المرجع السابق، ص 37.

(14) كامل محمود خلة، فلسطين والإنتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 164.

(15) منشأة القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق ص 44.

(16) المرجع السابق، ص 45.

(17) المرجع السابق، ص 42، 43.

(18) روز ماري، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1980م، ص 86.

(19) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988م، مرجع سابق ص 33.

(20) المرجع السابق، ص 45.

(21) المرجع السابق، ص 47.

(22) المرجع السابق، ص 47.

(23) المرجع السابق، ص 48.

(24) انظر صك الانتداب في المرجع السابق ص 117 وما بعدها.

(25) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق ص 296.

(26) المرجع السابق، ص 309.

(27) صالح مسعود أبو بصير، جهاد شعب فلسطين في نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، 1970م، ص 100.

(28) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق ص 51.

(29) المرجع السابق، ص 52.

(30) المرجع السابق، ص 52-53.

(31) المرجع السابق، ص 53.

(32) المرجع السابق، ص 54.

الفصـل الرابـع

تقسيـم فلسطين

تقسيم فلسطين

يعتبر موضوع تقسيم فلسطين من أهم المواضيع التي يتم تناولها عند دراسة القضية الفلسطينية، ومن أقساها على النفس العربية، لأنه موضوع يتعلق بمحاولة لفهم الكيفية التي تعاملت بها الأطراف الدولية الرئيسية عام 1947م مع القضية الفلسطينية وتبرير هذا التعامل الذي أدى إلى تقسيم أرض فلسطين العربية دون وجود مبررات قانونية عادلة. فمن حيث نسبة السكان العرب كان عدد العرب في فلسطين يفوق بكثير عدد اليهود بها، ومن حيث ملكية الأرض، كانت الملكية العربية لا تقارن بملكية اليهود، ومع ذلك، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين، ومنح الأقلية اليهودية ما يزيد عن نصف مساحة فلسطين، وأجبرت حوالي نصف مليون عربي كي يعيشوا كأقلية داخل الدولة اليهودية المزمع إقامتها.

وهذا الفصل الذي يتناول مسألة تقسيم فلسطين هو دراسة للظروف الدولية التي سبقت قرار التقسيم ثم هو محاولة كذلك للنظر في الكيفية التي حاولت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة إنهاء القضية الفلسطينية بعد أن أحيلت إليها من قبل الحكومة البريطانية، كحكومة منتدبة على فلسطين.

وقد قسم الفصل إلى مبحثين، يحمل المبحث الأول عنوان «الظروف

الدولية التي أدت إلى إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين» وتناول الأمور التي اضطرت بريطانيا لانهاء الانتداب قبل تحقيق أغراضه بحسب ادعائها، ثم المبحث الثاني، والذي يحمل عنوان «تقسيم فلسطين» وهو مبحث اختص بالنظر في الخطوات التي اتخذتها الجمعية العامة حتى توصلت إلى قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947م.

المبحـث الأول

الظروف الدولية التي أدت إلى انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين

تعتبر مسألة تقسيم أرض فلسطين العربية من أهم الآثار الكبرى لتصريح بلفور والانتداب البريطاني وما صاحبها من سياسات صهيونية بريطانية تعسفية ضد الشعب العربي الفلسطيني وفي حقيقة الأمر، أن فلسطين بكاملها هي أرض عربية وكانت حتى الحرب العالمية الأولى، وانتصار دول الحلفاء على تركيا ودخول الجنرال اللنبي إلى مدينة القدس في ديسمبر 1917م كانت فلسطين أرض بلا حدود معروفة بهذا الاسم، بل نجد أن السلطات العثمانية قد قسمت ما يعرف بسوريا الكبرى إلى ولايات وسناجق مختلفة فهناك على سبيل المثال وكما هو واضح في الخريطة الملحقة والتي تبين فلسطين وسوريا في عام 1915م ولاية بيروت، وولاية سورية وسنجق عكا، وسنجق القدس. أن ولاية بيروت كانت ممتدة إلى الشمال لتشمل كل الأجزاء الساحلية بما فيها سنجق اللاذقية وحتى حدود سنجق القدس جنوباً، وهو سنجق مستقل بذاته كما شملت ولاية سوريا سناجق حماه ودمشق وحوران وعمان.

ونتيجة للأطماع الفرنسية والبريطانية في المنطقة العربية حصلت

محاولات لتقسيم النفوذ بين هذه القوى الخارجية، فتم لذلك تقسيم سوريا الكبرى وخاصة في معاهدة سايكس - بيكو التي وقعتها بريطانيا وفرنسا وروسيا عام 1916م والتي كان من أهم بنودها تقسيم سوريا الكبرى إلى ثلاث مناطق رئيسية، وعلى النحو التالي «منطقة النفوذ البريطاني فكانت تقع في السواحل السورية الممتدة من الحدود المصرية على الناقورة والعراق الجنوبي (بغداد - البصرة) والسواحل الممتدة من خليج البصرة إلى نهاية البحر الأحمر بينما حصلت فرنسا على السواحل السورية والناقورة إلى الإسكندرونة مع جبل لبنان وكيليكيا وتقرر أن توضع فلسطين تحت إدارة خاصة[1]، هذا وقد حصلت روسيا على منطقة نفوذها خارج الوطن العربي[2].

وقد جاء في اتفاقية سايكس - بيكو مواد تفيد بأن من حق كل من بريطانيا وفرنسا أن تقيما الإدارات والمشاريع وأن تقدما المستشارين والخبراء للحكومات التي تقام في هذه الأجزاء من الوطن العربي.

أما الجزء المتعلق بالأراضي التي سميت فلسطين فلقد تم الاختلاف حول الجهة التي يجب أن تسيطر عليها فكل دولة من دول الاتفاقية رغبت في أن تكون هي صاحبة السيادة عليها، وذلك لأهميتها الاستراتيجية والدينية. فقد طالبت روسيا أثناء مداولات اتفاقية سايكس - بيكو بأن يكون سنجق القدس وفلسطين ضمن منطقة نفوذها بحجة احتواء القدس على كنائس تتبع المذهب الأرثوذكسي الذي ترعاه روسيا أما بريطانيا فقد خشيت أن وقوع سنجق القدس تحت السيطرة الفرنسية سيهدد مصالحها في شرق المتوسط والطريق إلى الهند عبر قناة السويس. وهذه الأمور من ضمن العراقيل الأخرى التي جعلت الدول المعنية تتفق على جعل سنجق القدس تحت إدارة دولية تتشارك فيها جميعها فيما يضمن لكل منها تحقيق مصالحها الخاصة، بصرف النظر عن مصالح أصحاب الأرض الأصليين. وهذا الأمر هو الذي جعل ومع أمور أخرى - مسألة تصريح بلفور للصهيونيين بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين إحدى المناورات الكبرى

والسياسات التي خرجت من جعبة بريطانيا.

وهذا هو الأمر الذي سيجعل مع أمور أخرى من مسألة تقسيم أرض فلسطين إحدى السبل التي طرحت لحق القضية الفلسطينية. لقد جاء على لسان تيودور هرتزل العبارة التالية أعطونا السيادة على جزء من العالم يكفي لتلبية الاحتياجات المشروعة لدولة، وسنتكفل نحن بالباقي»[3].

ويبدو أن هذه الدعوة لم تقع في آذان صماء بل وجدت آذاناً صاغية وقلوب مفتوحة، فبريطانيا وهي تصارع قوى أوروبية كثيرة على السيادة في المنطقة العربية قد وجدت أخيراً حلاً لمشكلتها.

يقول وايزمان عام 1916م «أن الحكومة البريطانية ليست متعاطفة فحسب مع أماني اليهود في فلسطين بل إنها تود أن ترى هذه الأماني قد تحققت...»[4]. وعلى الجانب الآخر كانت هناك بعض الأعمال التي أزعجت السلطات البريطانية والمنظمات الصهيونية[5] فقد حدثت اضطرابات عربية عام 1918م في عدد من مناطق فلسطين وكانت سلطات الانتداب أو السلطات البريطانية تقوم بندب من يحقق في تلك الاضطرابات وكتابة تقارير حولها ومن ذلك تقرير لجنة توماس هيكرافت عام 1921م الذي وصف بالعدل والانصاف[6].

وكانت اضطرابات عام 1929م وما تلاها سبباً في إرسال العديد من اللجان الملكية البريطانية إلى فلسطين وقد توالت هذه الاضطرابات حتى قامت عام 1935م أول ثورة فلسطينية مسلحة بزعامة الشيخ عز الدين القسّام[7].

وقد أدت هذه الثورة إلى حدوث مصادمات عنيفة ثلاثية الأطراف أي بين العرب من جهة، وبين اليهود وسلطات الانتداب من جهة أخرى[8].

وكالعادة قامت الحكومة البريطانية بتعيين لجنة ملكية للتحقيق في أسباب تلك الأحداث الدامية وقد قدمت هذه اللجنة والتي عرفت باسم «لجنة بيل»

تقريرها في 22 يونيو 1937. وقد اعتبر هذا التقرير من أهم التقارير التي تعرضت للمشكلة الفلسطينية وأسبابها الموضوعية[9].

لقد أفاد هذا التقرير بأن «المقاومة الفلسطينية للانتداب قد أظهرت أنه لا يمكن التوفيق بين الالتزامات المزدوجة». وأن اللجنة لذلك الأمر توصي بتقسيم فلسطين[10]. وكانت «لجنة بيل» قد تلقت المطالب الفلسطينية في شكل مذكرة قدمتها لها اللجنة العربية العليا والتي كونتها الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات المستقلة أثناء الثورة الفلسطينية الأخيرة. وكان من أهدافها إقامة حكومة فلسطينية مستقلة مع العمل على وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع انتقال الأرض العربية إلى الحيازة اليهودية[11].

وقد احتوت مذكرة اللجنة العربية العليا إلى «لجنة بيل» المطالب التالية[12]:

1 ـ العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الذي نشأت عن تصريح بلفور.

2 ـ إيقاف الهجرة اليهودية فوراً ونهائياً.

3 ـ منع انتقال الأراضي العربية لليهود.

4 ـ حل القضية الفلسطينية بذات الأسس التي حلت بها قضايا كل من العراق وسوريا ولبنان أي إنهاء الانتداب وعقد معاهدة لقيام حكومة وطنية مستقلة في فلسطين.

وقد ركزت «لجنة بيل» في تقريرها على مسألتين هامتين رأت أنهما السببان الرئيسيان في اضطرابات الشعب الفلسطيني وهذان السببان هما:

1 ـ الرغبة في تحقيق الاستقلال وذلك إسوة بما حدث في دول عربية مثل العراق.

2 ـ المقاومة الشديدة لرغبة الصهاينة في إقامة وطنهم القومي في

فلسطين. كما أضافت «لجنة بيل» بعض العوامل المساندة التي تساهم في حدة الاضطرابات، ومن أهم تلك العوامل «عدم وضوح المقاصد النهائية التي ترمي إليها الدولة المنتدبة بسبب غموض بعض فقرات صك الانتداب»[13].

والحقيقة أن عدم وضوح المقاصد البريطانية هو أمر يقول به من يريد أن يعد الحكومات البريطانية عن مسؤولياتها لأن مقاصدها بالنسبة للعرب كانت ولا تزال واضحة تمام الوضوح إذ ترمي في المحصلة النهائية إلى إقامة الوطن القومي اليهودي على حساب الشعب العربي الفلسطيني، ولقد رأت «لجنة بيل» أن الحل الأكثر واقعية للقضية الفلسطينية يكمن في تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداها عربية تضم إلى شرق الأردن والأخرى يهودية مع بقاء القدس تحت الانتداب البريطاني[14].

ورأت اللجنة أن هناك مميزات كبيرة لهذا الحل للمسألة الفلسطينية سواء للعرب أو لليهود.

فبالنسبة للعرب، فإن مميزات هذا الحل تكمن في الآتي:

1 ـ نيل العرب الفلسطينيين للاستقلال شأنهم في ذلك شأن بقية الشعوب العربية الأخرى.

2 ـ القضاء على مخاوف العرب من فكرة اكتساح اليهود لعرب فلسطين.

3 ـ كما أن وجود الدولة اليهودية ضمن حدود معينة مع حماية الأماكن المقدسة من قبل بريطانيا سيزيل خوف العرب الفلسطينيين من سيطرة اليهود على مقدساتهم.

4 ـ تعويض العرب الفلسطينيين مادياً عن أية خسائر قد تصيبهم نتيجة استيلاء اليهود على أراضيهم في الجزء المخصص للدولة اليهودية.

وأما بالنسبة لليهود فستكون مسألة تقسيم فلسطين مفيدة لهم للأسباب التالية:

1 ـ ضمان إقامة الوطن القومي اليهودي.

2 ـ ضمان تحويل الوطن القومي إلى دولة يهودية مستقلة وقادرة على استقبال كل اليهود في العالم.

والغريب أن «لجنة بيل» قد استخدمت عبارات لا تمت بصلة إلى القضايا المصيرية التي تتعامل معها فقد أشارت إلى أن الجانب العربي «في فلسطين» سوف يتكبد خسارة أكبر من خسارة الجانب اليهودي، إلا أن ذلك لن يكون «فوق ما يستطيع الكرم العربي أن يحتمله» وأنه إذا كان: في إمكان العرب أن يساعدوا على حل المشكلة متحملين في ذلك بعض التضحية فإنهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب، بل ثناء العالم الغربي بأسره[15].

وقد قبلت الحكومة البريطانية توصية «لجنة بيل» فيما يتعلق بتقسيم فلسطين وأصدرت كتاباً أبيضاً في يوليو 1937م جاء فيه «أن حكومة صاحب الجلالة في تأييدها لحل مشكلة فلسطين عن طريق التقسيم معجبة أيما إعجاب بالمزايا التي يوفرها لكل من العرب واليهود فبواسطته ينال العرب استقلالهم الوطني ويصبح في وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلدان المجاورة على قدم المساواة في سبيل وحدة العرب ورقيهم ويتخلصون نهائياً مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم.. ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم إنشاء الوطن القومي اليهودي وينقذه من احتمال إخضاعه لحكم العرب في المستقبل وسيتحول الوطن القومي إلى دولة يهودية»[16].

ويكون الكتاب الأبيض البريطاني بهذا الاقتراح أول وثيقة رسمية تنادي بتقسيم فلسطين، وهو الأمر الذي رفضه العرب بصفة عامة وإن كانت اللجنة العربية العليا لم تأخذ بشأنه موقفاً حاسماً[17].

أما المنظمة الصهيونية ومن خلال المؤتمر الصهيوني العشرين الذي انعقد بمدينة زيوريخ في شهر أغسطس 1937م فقد رأت في اقتراح التقسيم فرصة كبيرة للمناورة فأعلنت رفضها لتقسيم فلسطين مدعية أن الهدف الرئيسي لها هو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين كلها وإن مهمة بريطانيا كدولة منتدبة لم تنته بعد[18].

وقد واجهت الحكومة البريطانية الموقف الرافض من العرب واليهود بإرسال لجنة فنية لبحث إمكانية تنفيذ التقسيم من الناحية العملية وعلى الأرض وسميت هذه اللجنة باسم «لجنة وودهيد» وقد رأت هذه اللجنة بعد زيارتها لفلسطين أن مشروع التقسيم الذي اقترحته «لجنة بيل» «غير ممكن التنفيذ حيث أن حوالي نصف سكان الدولة اليهودية المقترحة من العرب الفلسطينيين مما يثير خطر نقل السكان بالجملة»[19].

وتفيد الأبحاث أن «لجنة وودهيد» قد اقترحت في المقابل اقتراحين أحدهما يدخل بعض التعديلات على خطة «لجنة بيل» لتقسيم فلسطين وذلك بأن تبقى منطقة الخليل تحت الانتداب البريطاني ولا يكون من ضمن الدولة اليهودية أما المقترح الآخر فقد رأى أن يبقى كل النصف الجنوبي من فلسطين تقريباً وكذلك منطقة القدس وجزء كبير من شمال فلسطين تحت الانتداب البريطاني وإن تشمل الدولة اليهودية السهل الساحلي الواقع شمال يافا ويخصص باقي فلسطين للدولة العربية[20].

وقد أكدت «لجنة وودهيد» على صعوبة تنفيذ أي مشروع لتقسيم فلسطين والمخاطر الناتجة عن سياسات التقسيم، وهو الأمر الذي جعل الحكومة البريطانية تعلن «أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي[21]».

وكان من نتيجة هذا الإعلان أن استمرت بريطانيا في ممارسة انتدابها على فلسطين وبدا كأنها تخلت نهائياً عن فكرة تقسيم فلسطين[22]، ولكن الوضع لم يكن برمته تحت سيطرة وإرادة الحكومة البريطانية أو الوكالة اليهودية فازدياد وانتشار الثورة العربية الفلسطينية التي بدأت منذ عام 1935م وقد اضطر الحكومة البريطانية إلى دعوة كل من العرب واليهود إلى عقد مؤتمر بالعاصمة البريطانية لندن في فبراير 1939م وذلك في محاولة للوصول إلى حل يرضي كل الأطراف المعنية[23]، خاصة وأن الوضع الدولي وبصفة عامة يبشر باحتمال قيام أزمات قريبة من المنطقة العربية، فقد احتلت إيطاليا الصومال في عام 1935م وتطلعت إلى الحبشة التي احتلت عاصمتها في عام 1936م، وبدأت الحرب الأهلية في إسبانيا 1936م وبدأ هتلر بمناوراته وغزواته التي انتهت بقيام الحرب العالمية الثانية 1939م.

ولقد أعلنت الحكومة البريطانية أن حل المشكلة الفلسطينية لا يجب أن يلقى على عاتقها لوحدها بل ينبغي أيضاً أن يلقى على الفريقين الآخرين ذوي الشأن في هذه المسألة ـ أي العرب واليهود. وعلى كل منهما أن يساهم في هذا السبيل وعلى كل منهما أن يبدي شيئاً من التسامح نحو الآخر وقد ترأس مؤتمر لندن لحل القضية الفلسطينية رئيس الوزراء البريطاني السيد تشمبرلين، وهو الأمر الذي يدل على الأهمية التي توليها بريطانيا للقضية العربية وقد قام الوفدان العربي واليهودي بطرح وجهات نظرهما أمام المؤتمر ولم تكن مصالح الجانبين متطابقة على أية حال فقد أصر الجانب العربي على إدانة السياسة البريطانية التي أدت إلى إدخال جموع المهاجرين اليهود إلى فلسطين وإلى سن القوانين التي سهلت للوكالة اليهودية الاستيلاء على الأراضي العربية في فلسطين[25].

وكان من نتيجة عدم تمكن الحكومة البريطانية من تقريب وجهات النظر العربية واليهودية في شأن الوصول إلى حل مناسب للقضية الفلسطينية وبسبب تدهور الوضع الدولي أن أعلنت بريطانيا وفي كتاب أبيض عرف باسم «كتاب

ماكدونالد» في مايو 1939م: «أنه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية، وهي تعتبر في الواقع أنه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب والتأكيدات التي أعطيت للشعب العربي فيما مضى أن يُجعل «بضم الياء» سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية رغم إرادتهم»[26].

ولذا فإن الهدف الذي ترمي إليه حكومة جلالته هو أن تشكل خلال عشر سنوات - حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين مصالحها التجارية والحربية في المستقبل ضماناً مرضياً... كذلك فإن الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود في حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين[27].

وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، كانت القضية الفلسطينية قد وصلت بسبب الموقف آنذاك إلى طريق مسدود، فالعرب واليهود غير متفقين على حل معين والحكومة البريطانية كدولة منتدبة لم تكن حاسمة في شيء سوى في دعمها لأهداف اليهود في قيام الوطن القومي اليهودي في فلسطين واستمرارها في فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية أو تسليم المزيد من الأراضي العربية للوكالة اليهودية[28].

وأثناء الحرب العالمية الثانية انشغلت بريطانيا عن القضية الفلسطينية ولكن المنظمات الصهيونية نشطت في الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منها في الحصول على دعم حكومة الولايات المتحدة التي بدأت في ذلك الوقت تظهر كقوة ذات نفوذ عالمي فأصدر الكونجرس الأمريكي تصريحاً يدعو الرئيس روزفلت إلى تبني مسألة إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وقد عقدت الوكالة اليهودية العالمية مؤتمراً لها في مدينة نيويورك وقد صدر عن هذا المؤتمر ما يعرف ببرنامج بلتيمور في مايو 1942م[29]. كان هذا البرنامج يحتوي على المسائل الهامة التالية:

1 ـ الاعتراف بأن الهدف الأساسي من تصريح بلفور وصك الانتداب هو خلق الدولة اليهودية في فلسطين.

2 ـ عدم الاعتراف بما جاء في الكتاب الأبيض المعروف باسم «كتاب ماكدونالد».

3 ـ العمل على استيعاب اليهود المشردين في أوروبا نتيجة الأعمال النازية في فلسطين.

4 ـ سيطرة الوكالة اليهودية في فلسطين على مسألة الهجرة.

5 ـ اعتبار فلسطين دولة يهودية[30].

وتقدمت الوكالة اليهودية إلى الحكومة البريطانية في 22 مايو 1945م بطلب يحثها على القيام بالخطوات التالية وذلك في إشارة إلى الدعم الذي تجده الوكالة من يهود الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد تولي ترومان منصب الرئاسة.

أولاً: تخويل الوكالة اليهودية كل السلطات اللازمة لجلب المهاجرين اليهود إلى فلسطين.

ثانياً: تقديم بريطانيا لقرض مالي يمكن الوكالة من جلب مليون يهودي إلى فلسطين واستيعابهم.

ثالثاً: الإعلان الفوري عن جعل فلسطين دولة يهودية.

رابعاً: تقديم ألمانيا لتعويضات مناسبة لليهود وتستخدم في إعادة توطينهم في فلسطين.

خامساً: تقديم تسهيلات دولية لخروج ونقل اليهود إلى فلسطين[31].

وقد استطاعت الحركة الصهيونية وبواسطة منظماتها في الولايات المتحدة إقناع الرئيس روزفلت بضرورة فتح أبواب فلسطين لمزيد من المهاجرين اليهود وبدأت مفاوضات أمريكية بريطانية تستهدف تخليص نصف مليون يهودي

أوروبي من حرب الإبادة الجماعية التي باشر هتلر بشنها عليهم..»[32] ولما تولى ترومان منصب الرئاسة بعد وفاة روزفلت في 12-4-1945 أسرع بالاستجابة لمطالب المنظمات الصهيونية الأمريكية وطلب من الحكومة البريطانية أن تسمح وفوراً بإدخال مائة ألف يهودي إلى فلسطين وأن تبقى أبوابها مفتوحة للهجرة اليهودية[33]، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، أصبح النفوذ الأمريكي يوازي نفوذ بريطانيا في المنطقة العربية أو يفوقه تأثيراً كما زاد تأثير النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، وهو الأمر الذي نقل معركة القضية الفلسطينية من أوروبا إلى أمريكا[34] ويدل على ذلك موافقة الحكومة البريطانية على تشكيل لجنة أمريكية ـ بريطانية للتحقيق في وضع القضية الفلسطينية وقد تشكلت اللجنة من اثني عشرة عضواً من الدولتين واستهدفت الآتي[35].

1 ـ بحث أحوال فلسطين وتأثرها بالهجرة اليهودية.

2 ـ بحث أحوال اليهود وما يتعرضون له من اضطهاد في أوروبا، ولمعرفة عدد اليهود الراغبين في الهجرة إلى فلسطين.

3 ـ تقديم التوصيات اللازمة لحل القضية الفلسطينية.

إن هذه المستهدفات تدل على ضعف الموقف البريطاني في هذه الآونة وفقدانها المبادرة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية نتيجة زيادة النفوذ الصهيوني الأمريكي. إن أمريكا التي لا علاقة لها بالوضع في فلسطين، إذ أن عصبة الأمم أوكلت أمر فلسطين لبريطانيا وانهيار العصبة بعد الحرب الثانية لم يود إلى انفكاك الانتداب البريطاني بصورة آلية، بل ظلت البلاد تحت الإدارة البريطانية. أن بريطانيا، كان في إمكانها مشاورة دول العصبة والشعب الفلسطيني ذاته في كيفية حل المشكلة الفلسطينية، ولكن الضغوط الأمريكية الصهيونية اضطرتها إلى القبول بتشكيل اللجنة الأمريكية ـ البريطانية التي بدأت أعمالها في يناير

1946م، وقد نشرت تقريرها في شهر أبريل 1946م وقد احتوى هذا التقرير على المسائل التالية[36].

أولاً: السماح بمائة ألف يهودي للدخول إلى فلسطين.

ثانياً: رفع الحظر عن انتقال الأراضي العربية لليهود.

ثالثاً: الإبقاء على الانتداب البريطاني في فلسطين مع رفض فكرة الاستقلال المبكر لفلسطين سواء كانت مقسمة أو موحدة باعتبار أن الصدام العربي ـ اليهودي سيؤدي إلى حرب أهلية قد تهدد سلم العالم[37].

ولقد عبر الرئيس ترومان عن سعادته لهذه النتائج التي توصلت إليها اللجنة البريطانية ـ الأمريكية حيث أنها أيدت دعوته للسماح بمائة ألف يهودي للدخول إلى فلسطين فوراً[38].

ولكن الحكومة البريطانية أعلنت أنه ليس في وسعها القبول بالنتائج المذكورة والتي توصلت إليها اللجنة البريطانية ـ الأمريكية ودعت إلى مؤتمر يعقد في لندن «سبتمبر 1946م إلى فبراير 1947م» عرضت فيه الحكومة البريطانية مقترحاتها الخاصة والتي لم تكن هذه المرة أكثر قبولاً من مقترحاتها السابقة سواء بالنسبة للعرب أو لليهود، فالعرب طالبوا بإعلان الدولة الفلسطينية الموحدة والتي يكون لليهود فيها حقوق مدنية كاملة مع تضييق عملية الهجرة اليهودية إلى فلسطين بينما تقدمت المنظمة الصهيونية بمطالب مغايرة تركز على جعل فلسطين دولة يهودية تفتح أبوابها للهجرة اليهودية[39].

وكنتيجة حتمية لهذه المتناقضات فقد قررت الحكومة البريطانية التخلي عن انتدابها على فلسطين وأعلنت في 18 فبراير 1947م «أن حكومة صاحب الجلالة تواجه نزاع مبادئ غير قابل للتسوية، فإنه يوجد في فلسطين حوالي 1,200,000 عربي و 600 ألف يهودي والنقطة المبدئية الأساسية بالنسبة لليهود هي إقامة دولة يهودية ذات سيادة أما بالنسبة للعرب فإن النقطة المبدئية الأساسية

هي مقاومة إنشاء سيادة يهودية على أي جزء من فلسطين إلى النهاية، وقد بينت المناقشات التي جرت في الشهر الماضي بوضوح تام أنه لا أمل في تسوية هذا النزاع عن طريق إجراء أية تسوية يتم التفاوض عليها من الطرفين ولكن إذا كان ينبغي تسوية هذا النزاع عن طريق إتخاذ قرار تعسفي فإن هذا القرار ليس قراراً تملك حكومة صاحب الجلالة سلطة اتخاذه بوصفها دولة منتدبة، إن حكومة صاحب الجلالة لا تملك تلقائياً سلطة بمقتضى شروط صك الانتداب لمنح البلد سواء إلى العرب أو إلى اليهود وحتى لتقسيمه بينهم.

وفي هذه الظروف قررنا أنه لا يمكننا قبول المشروع الذي قدمه العرب أو الذي قدمه اليهود أو فرض حل من جانبنا وبناء على ذلك فقد خلصنا إلى نتيجة أن الطريقة الوحيدة المفتوحة أمامنا الآن هو طرح المشكلة على الأمم المتحدة...

وسنبين أنه قد ثبت أن صك الانتداب غير قابل للتطبيق من الناحية العملية وأنه اتضح أن الالتزامات التي التزم بها قبل الطائفتين في فلسطين غير قابلة للتوفيق بينها وسنورد وصف لمختلف الاقتراحات التي قدمت لمعالجة الحالة وهي الخطة العربية وتطلعات الصهاينة، بقدر ما أمكننا التحقق منها واقتراحات اللجنة الملكية ـ الأمريكية ومختلف الاقتراحات التي قمنا نحن بتقديمها وسنطلب بعد ذلك إلى الأمم المتحدة أن تنظر في تقريرنا وأن توصي بتسوية للمشكلة وليس في نيتنا نحن أن نوصي بأي حل معين»(40).

وبهذا الإعلان البريطاني الرسمي يمكن القول أن بريطانيا وبعد تواجد لها في فلسطين دام حوالي ثلاثة عقود، ساهمت أثنائها بتحويل تلك البلاد العربية مما كانت عليه إلى بلد مليء بالمشكلات المستعصية، فبعد أن كان اليهود لا يشكلون عام 1917م أكثر من 10% أصبحوا في عام 1947م حوالي 3% من عدد السكان المقيمين في فلسطين وهي نسبة لا يمكن بأي حال أن تحدث نتيجة تكاثر طبيعي بين اليهود في فلسطين بل الهجرة الشرعية وغير الشرعية كانت

وراء هذا الأمر فقد قدرت الهجرة الشرعية بحوالي 376 ألف نسمة والهجرة غير الشرعية بحوالي 65 ألف نسمة أي أن الهجرة بنوعيها شكلت وحدها حوالي 440 ألف نسمة أي ما يوازي أكثر من 70% من يهود فلسطين آنذاك[41].

أما بالنسبة لحيازة الأرض العربية في فلسطين فقد تغيرت هي الأخرى تغيراً كبيراً فبينما كان في أيدي اليهود عام 1920م حوالي 2.5% من مجموع أراض فلسطين، ارتفعت هذه النسبة عام 1946م إلى 6% وهو الأمر الذي تسبب في تشريد أعداد كبيرة من الفلاحين الفلسطينيين[42].

يقول أرنولد توينبر: «أن السبب الذي يرجع إليه في وجود دولة إسرائيل اليوم والذي من أجله أصبح مليون ونصف مليون فلسطيني لاجئين هو أن السلطة العسكرية البريطانية فرضت هجرة اليهود لمدة ثلاثين عاماً على العرب الفلسطينيين حتى أصبح عدد المهاجرين كافياً وأصبحوا مسلحين تسليحاً جيداً على نحو كاف يمكنهم من حماية أنفسهم بما لديهم من دبابات وطائرات»[43].

المبحث الثاني

قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

قامت الأمم المتحدة وبحسب ميثاقها من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وانماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها. وقد رأت بريطانيا في شهر فبراير 1947م أن تحيل قضية فلسطين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت دورة استثنائية لها في 2-4-1947م للنظر في هذه القضية(44).

ومنذ البداية كانت الأطراف العربية والصهيونية تحاول كل منها التأثير على قرارات الجمعية العامة ولذلك تقدمت الدول العربية والوكالة الصهيونية بطلبات لإلقاء بيانات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لتوضيح مواقفها ومطالبها في فلسطين وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في 15-5-1947م بتشكيل لجنة خاصة بفلسطين وحددت لها المهام التالية(45).

1 ـ إعداد تقرير بشأن فلسطين للنظر فيه في دورة الجمعية العامة القادمة.

2 ـ التأكد من الحقائق وتسجيلها وتحري جميع المسائل المتعلقة بقضية فلسطين.

3 ـ إجراء التحقيقات وتلقي الشهادات الخطية والشفهية ودراستها.

4 ـ العناية بالمصالح الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في فلسطين.

5 ـ تقديم المقترحات الملائمة لحل القضية الفلسطينية.

وقد عارضت هذا القرار كل من مصر والعراق ولبنان والمملكة السعودية وسوريا وتركيا وأفغانستان، بينما أيدته بقية الدول.

وتشير التقارير التي تعرضت لدراسة هذا القرار الدولي إلى أن أهم سبب لمعارضة الدول العربية له هو إصرار المنظمة الصهيونية ومؤيديها على ربط مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا بقضية فلسطين ووجوب قيام اللجنة المذكورة بتقصي أحوال هؤلاء اللاجئين ومدى رغبتهم في الهجرة إلى فلسطين[46].

وقد أشار صالح مسعود أبو يصير مؤلف كتاب «جهاد شعب في نصف قرن» إلى أن اللجنة وقد شكلت من مندوبين عن كل من استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد والأورغواي ويوغسلافيا فهي لم تكن لجنة محايدة وغالبيتها من دول تتبع السياسة الأمريكية وبعض أعضائها كانت له آراء معروفة لصالح اليهود[47].

ونتيجة لهذه الظروف قررت الهيئة العربية العليا في فلسطين مقاطعة اللجنة الدولية الخاصة ببحث القضية الفلسطينية وأرسلت برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها: «تود الهيئة العربية العليا في فلسطين أن تبلغ الأمم المتحدة أنها بعد أن درست بعناية المداولات والظروف التي شكلت خلالها لجنة تقصي الحقائق في فلسطين والمناقشات التي أدت إلى تحديد اختصاصاتها، قررت أن يمتنع عرب فلسطين عن التعاون مع اللجنة المذكورة والكف عن المثول أمامها للأسباب الرئيسية التالية:

1 ـ رفض الأمم المتحدة اتباع السبيل الطبيعي ألا وهو إدراج موضوع إنهاء الانتداب وإعلان الاستقلال في جدول أعمال الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة وفي نصوص تفويض اللجنة.

2 ـ عدم فصل لاجئي العالم من اليهود عن مشكلة فلسطين.

3 ـ التضحية بمصالح أهالي فلسطين بالنص على المصالح الدينية للعالم على الرغم من أن هذه المصالح ليست محل للجدل. هذا فضلاً عن أن الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة بذاتها ولا يمكن أن تظل محل بحث بل هي جديرة بالاعتراف بها على أساس مبادىء ميثاق الأمم المتحدة»[48].

أما الجانب اليهودي فقد قرر التعاون مع اللجنة وقام عدد كبير من اليهود بعرض قضيتهم عليها بما فيهم ديفيد بن غوريون، الذي انتهز الفرصة وألقى خطبة تحاول إثارة المشاعر والظهور بالاستكانة والضعف فقال: «إننا شعب صغير ضعيف يفتقد وسائل الدفاع عن نفسه وإننا نعرف أنه لا يمكن أن يكون هناك أمن لنا... الخ»[49].

وبالرغم من أن الهيئة العربية العليا في فلسطين قد أصرت على رفضها التعاون مع لجنة فلسطين التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة إلا أن بعض الدول العربية وافقت على الاجتماع بها وكان من أهم ما أثارته الدول العربية من قضايا تتعلق بمسألة تقسيم فلسطين الذي عرضته اللجنة المعنية بدراسة الوضع في فلسطين هي المسائل التالية:

1 ـ مسألة الهجرة بعد قيام الدولة اليهودية.

2 ـ مسألة المساعدات الخارجية التي ستأتي إلى الدولة اليهودية المزمع إنشاؤها. وذلك باعتبار أن هاتين المسألتين سيجعلان من الدولة اليهودية قوة مهددة للأمن في المنطقة العربية «وتصبح رأس حربة موجهة ضد العالم العربي»[50].

كما أعربت مصر عن قلقها من إقامة المستوطنات اليهودية قرب حدودها وأشارت إلى خوفها من أطماع اليهود في سيناء[51].

وبعد أن أنهت اللجنة الدولية مقابلاتها وتقصي الأوضاع مع الأطراف

العربية واليهودية تحولت اللجنة إلى أوروبا لتقصي أوضاع اليهود في مخيمات اللاجئين التي أقيمت لهم في ألمانيا والنمسا وأنهت اللجنة أعمالها في شهر أغسطس 1947م وقدمت تقريرها الذي لخص القضية العربية على النحو التالي: «تسعى القضية العربية إلى الإنشاء الفوري لفلسطين مستقلة في غرب نهر الأردن كدولة عربية.. وهم يستندون إلى الحق الطبيعي للأغلبية العربية في الاحتفاظ بالملكية التي لا جدال فيها للبلاد حيث أنهم كانوا وما زالوا يمتلكون الأرض منذ قرون طويلة.. هذا الادعاء بوجود حق طبيعي إنما يقوم على أساس دعوى أن ارتباط العرب بفلسطين قد استمر دون انقطاع منذ عهود تاريخية قديمة ويدعي العرب أيضاً حقوقاً مكتسبة تقوم على أساس الدعوى والتعهدات العامة التي أعطيت رسمياً للشعب العربي خلال الحرب العالمية الاولى». ويستطرد تقرير اللجنة الدولية فيقول:

«وتبعاً لوجهة النظر العربية فإن هذه التعهدات التي أعطيت بشكل جماعي تشكل اعترافاً قاطعاً بالحقوق السياسية العربية في فلسطين التي يدَّعون أن بريطانيا العظمى ملزمة التزاماً تعاقدياً بقبولها ودعمها وهو التزام لم تف به حتى الآن».. ويضيف التقرير فيقول:

«ويتمسك العرب بصفة مستمرة بموقفهم القائم على عدم شرعية الانتداب على فلسطين الذي تضمن وعد بلفور وقد رفضت الدول العربية الاعتراف بأن له أية صحة»[52].

أما بالنسبة للقضية اليهودية، فقد لخصتها اللجنة على النحو التالي: «إن القضية اليهودية حسبما يجرى بحثها هنا هي أساساً القضية التي تدافع عنها الوكالة اليهودية التي لها حسب أحكام الانتداب مركز خاص فيما يتعلق بالمصالح اليهودية في فلسطين وتسعى القضية اليهودية إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين وفي القضية اليهودية نجد أن مسألة الدولة اليهودية ومسألة الهجرة غير المحدودة متشابكتان بشكل لا يمكن فصله ـ فالدولة اليهودية من ناحية لازمة

لتأمين مأوى للمهاجرين اليهود الذين يثيرون ضجة كبيرة للقدوم إلى فلسطين من مخيمات النازحين ومن أماكن أخرى. والدولة اليهودية من ناحية أخرى ستكون في حاجة ماسة إلى مهاجرين يهود للتأثير على الرجحان العددي الحالي الكبير للعرب على اليهود في فلسطين وتعترف القضية اليهودية صراحة بالصعوبة التي ينطوي عليها إنشاء دولة يهودية في فلسطين كلها في الوقت الحاضر، فسيكون اليهود فيها في الواقع مجرد أقلية أو الصعوبة التي ينطوي عليها إنشاء الدولة في جزء من فلسطين يمكنهم من أن يتمتعوا فيه على أفضل الفروض بأغلبية عددية ضئيلة وهكذا فإن القضية اليهودية تركز تركيزاً كبيراً على حق اليهود في الهجرة لأسباب سياسية وإنسانية ولذا فإنهم يشددون على حق اليهود في العودة إلى فلسطين»[53].

وأما بالنسبة لأهم مهام اللجنة، وهي تقديم المقترحات الملائمة لحل القضية الفلسطينية، فإن اللجنة واجهت مصاعب هامة لإنهاء مهمتها إذ أنها لم تصل إلى مقترح يوافق عليه جميع أعضائها وكانت موافقتهم الجماعية تخص فقط مسألة إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في أقرب فرصة وأن تمنح فلسطين الاستقلال في أقرب وقت ممكن[54].

وقد أوصت غالبية أعضاء اللجنة وهم على وجه التحديد الدول التالية: كندا ـ هولندا ـ السويد ـ تشيكوسلوفاكيا ـ بيرو ـ غواتيمالا ـ الأوروغواي أوصت هذه الدول بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين ومستقلتين سياسياً. ولكنهما موحدتان اقتصادياً على أن تكون القدس مدينة دولية.

وقد بررت هذه الدول مقترحها بتقسم فلسطين إلى دولتين مستقلتين مع الاتحاد الاقتصادي بالمبررات التالية: «إن الغرض الأساسي الذي يقوم عليه اقتراح التقسيم هو أنه لا يمكن التوفيق بين مطالبة العرب من ناحية ومطالبة اليهود من ناحية أخرى بفلسطين. وإن كان لدى كل من الجانبين ما يبرر مطالبه وأن التقسيم دون جميع الحلول والتي قدمت هو أكثر التسويات اتصافاً بالواقعية

وإمكانية التنفيذ وهو الحل الذي يرجح أن يوفر أكثر من غيره أساساً عملياً لتحقيق المطالب والأماني الوطنية لكلا الطرفين.

إن الصراع الأساسي في فلسطين هو صدام بين قوميتين قويتين فبغض النظر عن الجذور التاريخية للصراع وصحة أو خطأ الوعود والوعود المضادة والتدخل الدولي المترتب على الانتداب، فإن في فلسطين لأن حوالي 650 ألف يهودي وحوالي 1,200 ألف عربي يختلفون في أساليب معيشتهم وتفرق بينهم مصالح سياسية تجعل من الصعب قيام تعاون سياسي كامل وفعال بينهم سواء كان طوعياً أو كان نتيجة لترتيبات دستورية». ويستطرد التقرير «ويوفر حل التقسيم صفة الحسم التي تعتبر أكثر صفة مطلوبة في الحل، ويميل أي حل آخر مقترح إلى إغراء كلا الطرفين بالسعي إلى تحقيق تعديل في صالحهم عن طريق الضغط المستمر غير أن منح الاستقلال لكلا الدولتين سوف يزيد الأساس الذي تقوم عليه هذه الجهود». ويستطرد اقتراح الأغلبية فيبرر تقسيم فلسطين فيقول:

«ويقوم التقسيم على أساس تقسيم واقعي للعلاقات العربية اليهودية في فلسطين ولا غنى عن التعاون السياسي الكامل من أجل التنفيذ الفعال لأي مشروع لقيام دولة واحدة مثل اقتراح إقامة دولة اتحادية باستثناء الحالات التي تنطوي صراحة على إقامة دولة يسيطر عليها العرب أو اليهود.

إن التقسيم هو الوسيلة الوحيدة المتوفرة التي يمكن بها تحميل كل من العرب واليهود المسؤولية السياسية والاقتصادية بشكل عادل على أمل إدخال عنصر جديد وهام من عناصر التحسن السياسي في مواجهة تحملهم المسؤولية كاملة عن نتائج أعمالهم الخاصة وهذا العامل مفتقد في الحل الذي يقترح إقامة دولة إتحادية». ويرى اقتراح التقسيم «أن الهجرة اليهودية هي القضية الأساسية في فلسطين اليوم وهي العامل الذي يستبعد أكثر من جميع العوامل الأخرى قيام التعاون اللازم بين الطائفتين العربية واليهودية في دولة واحدة وإنشاء دولة يهودية

في إطار مشروع التقسيم هو الأمل الوحيد في إخراج هذه القضية من ميدان الصراع». ويسلم التقرير ببعض القضايا فيقول:

«ومن المسلم به أن العرب قد عارضوا التقسيم بشدة ولكن هناك شعوراً بأنه من الممكن أن يقلل من تلك المعارضة حل يحدد بشكل نهائي مساحة الأرض التي تخصص لليهود مع ما ينطوي عليه ذلك من تحديد للهجرة ولما كان الحل يحمل موافقة الأمم المتحدة فإنه ينطوي على عنصر حاسم من شأنه التخفيف من مخاوف العرب من توسع الدولة اليهودية بشكل أكبر»(55).

ولم توافق كل من إيران والهند ويوغسلافيا وهي دول عضوة باللجنة الدولية على اقتراح تقسيم فلسطين الذي قدمته أغلبية أعضاء اللجنة وتقدمت هي الأخرى بمقترح سمي «بمقترح الأقلية» ويدعو إلى قيام دولة فلسطين المستقلة على أساس اتحادي وعاصمتها القدس وقد قدمت هذه الدول الثلاث تبريراتها على النحو التالي:

«لا جدال في أن أي حل لفلسطين لا يمكن أن يعتبر حلاً للمشكلة اليهودية بشكل عام ومن المسلم به أن فلسطين هي بلد مشترك لكل من السكان الأصليين العرب واليهود وأن لكلا هذين الشعبين ارتباطات تاريخية بها وأن كلاً منهما يقوم بدور حيوي في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلاد ولما كان ذلك هو الحال فإن الهدف هو إيجاد حل ديناميكي يكفل حقوقاً متساوية لكل من العرب واليهود في دولتهم المشتركة التي ستحتفظ بتلك الوحدة الاقتصادية التي لا غنى عنها لحياة البلد وتنميته».

وجاء في التبريرات كذلك «وإن الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه الآراء المعرب عنها هنا هو أن اقتراح الأعضاء الآخرين في اللجنة بإقامة إتحاد بموجب ترتيبات اصطناعية تستهدف تحقيق وحدة اقتصادية واجتماعية أساسية بعد تحقيق انفصال سياسي وجغرافي عن طريق التقسيم يعتبر اقتراحاً غير عملي

وغير ممكن التنفيد ومن المستحيل أن يؤدي إلى قيام دولتين لهما القدرة على الاستمرار بشكل معقول» وترى هذه الدول صاحبة اقتراح الأقلية:

«إن المجتمع الدولي ليخطي خطأً جسيماً إن لم يوجه كل جهد في هذا الاتجاه وإن تأييد الأمم المتحدة للحفاظ على وحدة فلسطين سيكون في حد ذاته عاملاً هاماً لتشجيع التعاون بين الشعبين وسيساهم بشكل هام في تهيئة المناخ الذي يمكن فيه غرس الرغبة في التعاون وفي هذا الصدد فإنه من المسلم به أن هذا الأمر يتطلب إلى حد كبير المكانة الأدبية والسياسية للأمم المتحدة».

«ومن رأي فئة الأقلية هذه أنه وفي الوقت الذي تعتبر فيه مشكلة الهجرة اليهودية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحل قضية فلسطين فإنه لا يمكن تصور أن تعتبر فلسطين بأي شكل من الأشكال وسيلة لحل مشكلة يهود العالم فعاملا المساحة والموارد المحدودة والمعارضة القوية والمستمرة من الشعب العربي الذي يشكل غالبية سكان البلاد يتعارضان تعارضاً مباشراً وقوياً مع أي اقتراح كهذا.

لهذه الأسباب لا يمكن التمتع بصرف النظر عن عنصر الوقت بالحق في الهجرة غير المحدودة لليهود إلى فلسطين ولذا فإنه ينبغي على ذلك أنه لا يوجد أي أساس لأي توقع لأن يزيد اليهود الموجودين الآن في فلسطين إعدادهم عن طريق الهجرة الجماعية غير المقيدة إلى الحد الذي يصبحون معه غالبية السكان في فلسطين»[56].

وقد ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية المنعقدة في شهر سبتمبر 1947م قضية فلسطين وتدارست المقترحات المقدمة من لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين.

وقد اتضح أن مشروع الأغلبية الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين مع وجود وحدة اقتصادية بينهما وبقاء القدس تحت وصاية دولية قد حدد بعض المسائل الهامة ومنها على وجه الخصوص:[57].

أولاً: أنه لا يتم الاعتراف باستقلال الدول المقترحة إلا بعد أن تعتمد دستوراً وأن توقع معاهدة بإنشاء الوحدة الاقتصادية وأن تقدم ضمانات معينة إلى الأمم المتحدة وأن تضع نظاماً للتعاون فيما بينها وبين مدينة القدس.

ثانياً: أن يصبح المواطنون المقيمون في كل دولة مواطنون يحملون جنسيتها بمجرد الاعتراف باستقلالها.

وقد اتضح أن الدولة العربية ستضم حوالي عشرة آلاف يهودي من إجمالي سكانها وهم حوالي 735 ألف نسمة بينما ستضم الدولة اليهودية حوالي 400 ألف عربي من إجمالي عدد سكانها البالغ حوالي تسعمائة ألف نسمة.

ثالثاً: أن تكون هناك معاهدة ملزمة للدولتين تضمن إنشاء وحدة اقتصادية لجمع فلسطين.

أما مقترح الأقلية فقد تضمن بعض المسائل الإجرائية ومنها[58]:

أولاً: أن تتألف الدولة الفلسطينية الاتحادية المستقلة من دولة عربية وأخرى يهودية.

ثانياً: أن يقوم سكان فلسطين وأثناء الفترة الانتقالية بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور لدولة فلسطين الاتحادية.

ثالثاً: يتم إعلان استقلال فلسطين بمجرد قيام الجمعية التأسيسية باعتماد الدستور.

رابعاً: تكون هناك جنسية واحدة للعرب واليهود.

خامساً: تكون في القدس بلديتان إحداهما للعرب والأخرى لليهود.

سادساً: يسمح للهجرة اليهودية داخل الدولة اليهودية وبأعداد مناسبة يتم الاتفاق عليها من قبل لجنة دولية مهمتها تقدير القدرة الاستيعابية للدولة اليهودية في فلسطين المستقلة.

ولم يكن من المنتظر أن ترحب الأطراف المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية

وخاصة العرب واليهود بما قدم من مقترحات وبدا كل طرف الاستعداد للدفاع عن مصالحه أمام الجمعية العامة. وقد ناقش أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة قضية فلسطين مناقشات طويلة قبل أن يصوتوا على مقترح الأغلبية الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية مع وحدة اقتصادية ملزمة للطرفين ومع بقاء مدينة القدس تحت وصاية دولية مناسبة.

وقد عارض العرب هذا المشروع باعتباره: «ظلماً شديداً لفلسطين وانتهاكاً صارخاً لحقوق العرب الطبيعية في بلدهم.. وصدى لنفوذ الصهيونية»[58].

أما الوكالة اليهودية فقد وافقت على التقسيم «بالرغم من اعتراضها على عدم تخصيص رقعة كافية من الأرض للدولة اليهودية»[60].

وبعد إحالة المقترحين إلى لجنتين فرعيتين من الجمعية العامة لدراستها وإبداء الملاحظات النهائية حولها، جرى التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على تقرير اللجنة الفرعية الاولى وهي التي تولت مراجعة مقترح الأغلبية للجنة الخاصة بفلسطين وفاز مقترح الأغلبية القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلين مع قيام وحدة اقتصادية بينهما بموافقة 25 دولة ومعارضة 13 دولة وامتناع 17 دولة عن التصويت وغياب دولتين عن حضور التصويت»[61].

وقد ذكر أنه رغبة من الجمعية العامة في إضفاء مزيد من الشرعية على قرار التقسيم فقد قررت أن يكون هناك تصويت آخر يتم فيه الحصول على أغلبية الثلثين وقد جرى التصويت الثاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 29-11-1947م على المقترح القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية وقد حصل القرار على 33 دولة مؤيدة وعارضته 13 دولة وامتنعت 10 دول عن التصويت وقد حمل القرار رقم 181[*][62].

وقد أعلنت الدول العربية أنها غير ملزمة بهذا القرار الذي اعتبرته مناقضاً لميثاق الأمم المتحدة[63].

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست ضغوطاً كبيرة على وفود بعض الدول كي تصوت إلى جانب قرار التقسيم فقد أورد الفريد ليلنتال في كتابه: «الاخطبوط الصهيوني» مظاهر من تلك الضغوط وخاصة تلك التي مورست ضد كل من الفلبين وفرنسا وليبيريا[64].

كما أشار الدكتور يوسف هيكل في كتابه «فلسطين قبل وبعد» إلى مسألة الضغوطات الأمريكية على الوفود المختلفة بالجمعية العامة وخاصة أثناء التصويت الثاني للجمعية العامة للأمم المتحدة[65]. وأشارت مؤلفات أخرى إلى هذه المسألة ومنها «ملف القضية الفلسطينية» لمؤلفه سامي هنداوي الذي جاء فيه أن مندوب ليبيريا في الأمم المتحدة قد رفع مذكرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية يصف فيها الضغوط التي مورست عليه كي يصوت إلى جانب قرار التقسيم بأنها «محاولة إرهابية»[66].

لقد اعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 المتعلق بتقسيم فلسطين مجرد توصية موجهة للمملكة المتحدة بوصفها الدولة صاحبة الانتداب على فلسطين وكذلك إلى جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة مع مطالبة مجلس الأمن الدولي بأن «يتخذ الإجراءات اللازمة المنصوص عليها في المشروع من أجل تنفيذه»[67].

ويقول القرار رقم 181 في ديباجته أن الجمعية العامة «توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه وتطلب ـ أ ـ أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية كما هي مبنية في الخطة من أجل تنفيذها[68].

وبتحليل هذه المسائل يتضح أن قرار التقسيم لم يكن ملزماً. وكان في إمكانية دولة مثل بريطانيا والتي كان لها حق الفيتو في مجلس الأمن أن تبطله - خاصة وأنها قد امتنعت عن التصويت إلى صالحه بالجمعية العامة للأمم المتحدة.

وعندما بدأت الأمور في فلسطين تأخذ مجرى عنيفاً، نتيجة عدم قبول العرب بقرار التقسيم، أعلنت بريطانيا عن عزمها الانسحاب من فلسطين في موعد أقصاه 15 مايو 1948م ولم يكن في مقدور مجلس الأمن اتخاذ أية إجراءات عملية لتنفيذ قرار التقسيم رقم 181 وأصدر قراراً في شهر مارس 1948م يدعو إلى منع أو تخفيف الاضطرابات في فلسطين وبدا واضحاً أن أطراف الصراع الأصلية وهم العرب واليهود والذين يسيطرون على الوضع في فلسطين هم أسياد الموقف ولم تستطع الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو اللجنة التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرار التقسيم رقم 181 القيام بأي خطوات تؤدي إلى تنفيذ خطة التقسيم كما وردت في قرار التقسيم رقم 181 خاصة وأن المملكة البريطانية بدأت سحب قواتها من فلسطين وأعلنت آنها لا تستطيع السماح باستخدام قواتها وإدارتها لتنفيذ قرارات لا يقبلها كلا الطرفين في فلسطين(69).

نتيجة لهذه الأوضاع سارعت الوكالة اليهودية بفرض سيطرتها على أكبر قدر ممكن من الأراضي سواء تلك التي تم تخصيصها للدولة اليهودية المقترحة حسب قرار التقسيم رقم 181 أو تلك الأراضي المخصصة للدولة العربية وقد قيل أن الوكالة اليهودية كانت قد أعدت خطة عسكرية لمواجهة هذا الموقف فحواها، «أن تبدأ ساعة الصفر عندما يصل الجلاء البريطاني إلى نقطة تكون فيها الهاغاناة بمأمن من التدخل البريطاني إلى حد مقبول وعندما تكون التعبئة قد تقدمت إلى درجة يصبح فيها التنفيذ خطة واسعة النطاق ممكنا عملياً وكانت مهمة الهاغاناة بسيطة بقدر ما كانت ثورية «كسب السيطرة على المنطقة المخصصة للدولة اليهودية والدفاع عن حدودها أو على ما يقع خارج تلك الحدود من مناطق

تجمعات المستوطنات اليهودية والسكان اليهود ضد أي عدو نظامي أو شبه نظامي يعمل من قواعد خارج أو داخل منطقة الدولة اليهودية»[70].

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة مارس 1948م إلى شهر مايو 1948م أن توقف موجة العنف التي أشارت إليها قرارات مجلس الأمن في تلك الفترة وأن تعمل على وضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة للأمم المتحدة ولكن الوكالة الصهيونية عارضت هذا التوجه خاصة وإن أوضاع اليهود في فلسطين كانت تبشر بقدرتهم على كسب الجولات القادمة، كما حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان فترة هدنة بين العرب واليهود وتأجيل إعلان الاستقلال والتقسيم بحسب القرار رقم 181، لكن جميع هذه المحاولات قد فشلت عندما أعلنت دولة اليهود استقلالها في يوم 14-5-1948م وانسحب المندوب السامي البريطاني يوم 15 مايو 1948م[71].

هوامش الفصل الرابع

(*) المؤيدون للقرار رقم 181: استراليا ـ بلجيكا ـ بوليفيا ـ البرازيل ـ روسيا البيضاء ـ كندا ـ كوستاريكا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ الدانمرك، الدومينيكان ـ ايكوادور ـ فرنسا ـ غواتيمالا ـ هايتي ـ ايسلندا ـ ليبيريا ـ لوكسمبرج ـ هولندا ـ نيوزيلندا ـ نيكارغوا ـ النرويج ـ بنما ـ بارغواي ـ بيرو ـ الفلبين ـ بولندا ـ السويد ـ أوكرانيا ـ جنوب أفريقيا ـ الاتحاد السوفييتي ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ أوروغواي ـ فنزويلا.

المعارضون للقرار رقم 181: أفغانستان ـ كوبا ـ مصر ـ اليونان ـ الهند ـ إيران ـ العراق ـ لبنان ـ باكستان ـ المملكة السعودية ـ سوريا ـ تركيا ـ اليمن.

المتعنون عن التصويت: الأرجنتين ـ تشيلي ـ الصين ـ كولومبيا ـ السلفادور ـ الحبشة ـ هندوراس ـ المكسيك ـ المملكة المتحدة ـ يوغسلافيا.

(1) حكمت ياسين، مرجع سابق، ص 113-144.

(2) انظر ملاحق الوثائق والخرائط في نهاية الكتاب.

(3) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق ص 10.

(4) المرجع السابق، ص 14.

(5) كامل محمود خلة، فلسطين والإنتداب البريطاني، مرجع سابق ص 177.

(6) المرجع السابق، ص 262.

(7) المرجع السابق، ص 287 وما بعدها.

(8) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق ص 60.

(9) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 674.

(10) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988م، مرجع سابق ص 62.

(11) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 612-613.

(12) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917، 1988، مرجع سابق ص 66.

(13) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق ص 676.

(14) المرجع السابق، ص 679.

(15) المرجع السابق، ص 284.

(16) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق، ص 68.

(17) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 686.

(18) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق، ص 68-69.

(19) المرجع السابق، ص 69.

(20) انظر ملحق الخرائط.

(21) منشأ القضية الفلسطينية 1917-1988م، مرجع سابق، ص 70.

(22) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 724.

(23) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 255.

(24) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 728.

(25) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 296.

(26) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق، ص 72.

(27) كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، ص 740.

(28) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988، مرجع سابق ص 82. راجع كذلك، صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 286-288.

(29) انظر في ذلك، ألفريد ليلينتال، مرجع سابق ص 41 وكذلك صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، 280.

(30) آلان تايلور، مدخل إلى إسرائيل، ترجمة، شكري محمود نديم، دار مكتبة الحياة، بيروت، د. ت. ص 88.

(31) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق، ص 86-77.

(32) ألفريد ليلينتال، مرجع سابق، ص 42.

(33) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق، ص 87.

(34) المرجع السابق، ص 87.

(35) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 288.

(36) يوسف هيكل، فلسطين، قبل وبعد، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، 1971، ص 127.

(37) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917د 1988، مرجع سابق، ص 91.

(38) المرجع السابق، ص 91.

(39) المرجع السابق، ص 93.

(40) المرجع السابق، ص 94.

(41) المرجع السابق، ص 95.

(42) المرجع السابق، ص 95.

(43) المرجع السابق، ص 96.

(44) المرجع السابق، ص 133.

(45) جورج طعمة، مراجعة وتحقيق، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصدام العربي الإسرائيلي 1947-1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثاني، بيروت، 1975م، ص 3-4.

(46) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988م، مرجع سابق، ص 138.

(47) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 296.

(48) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق، ص 141.

(49) المرجع السابق، ص 142.

(50) المرجع السابق، ص 144.

(51) المرجع السابق، ص 144.

(52) المرجع السابق، ص 147.

(53) المرجع السابق، ص 146.

(54) المرجع السابق، ص 147-148.

(55) المرجع السابق، ص 148-149.

(56) المرجع السابق، ص 149-150.

(57) المرجع السابق، ص 155-156.

(58) المرجع السابق، ص 196-197.

(59) المرجع السابق، ص 157.

(60) المرجع السابق، ص 157.

(61) المرجع السابق، ص 167.

(62) انظر ملحق الوثائق. «قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين».

(63) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق، ص 175.

(64) ألفريد ليلينتال، مرجع سابق، 62-69.

(65) يوسف هيكل، مرجع سابق، ص 129.

(66) سامي هداوي (إعداد) يوسف الصايغ (تحرير)، ملف القضية الفلسطنية، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت، 1968م، ص 44، 45.

(67) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917، 1988م، مرجع سابق، ص 178.

(68) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 5.

(69) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، مرجع سابق ص 168.

(70) المرجع السابق، ص 180.

(71) المرجع السابق، ص 186.

الفصــل الخــامس

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إحدى أهم مخلفات أحداث كبيرة وخطيرة شاهدتها فلسطين بدءاً من اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م وتصريح بلفور عام 1917م والانتداب البريطاني على فلسطين عام 1922م ثم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين عام 1947م ثم الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى عام 1948م ثم الحرب العدوانية المعروفة باسم العدوان الثلاثي عام 1956م ثم حرب الأيام الستة التي وقعت في شهر يونيو 1967م والحرب العربية ـ الإسرائيلية في شهر اكتوبر 1973م والغزوات الإسرائيلية المتكررة على جنوب لبنان طوال السنين والأعوام.

ودراسة مشكلة فلسطين بقدر ما هي دراسة تاريخية تستهدف الوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خلق هذه المشكلة ورأي أهل المعرفة في الجهة أو الجهات التي ساهمت في خلقها فإنها إلى جانب ذلك دراسة سياسية إذ أن مشكلة اللاجئين أصبحت منذ إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 194 في 11-12-1948 الذي تضمن فقرة تقول: «تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى

ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر»[1]. منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا أصبحت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إحدى أهم المسائل السياسية المطروحة للمفاوضات بين دولة اليهود من جهة والعرب وهيئة الأمم المتحدة من جهة أخرى.

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أصبحت مشكلة سياسية بالنسبة للجانب العربي واعتبارها مسألة اجتماعية وإنسانية واقتصادية اعتبار مرفوض من قبل القيادات الفلسطينية، وقد ظهر ذلك جلياً عندما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم 242 لأنه لم يشر إلى تسوية عادلة للشعب الفلسطيني وإنما أشار إلى ضمان «تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين»[2].

وبناء على هذه المعطيات فإن دراسة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ستتناول الأسباب الموضوعية لظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وموقف الجمعية العامة للأمم المتحدة من هذه المشكلة وما هي أهم القرارات الصادرة بخصوصها من هذه الهيئة الدولية كما تم تناول مواقف الدول المختلفة وخاصة دول الجوار التي ساهمت في استيعاب هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين.

المبحث الأول

الأسباب الموضوعية لظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستنهي انتدابها على فلسطين في 15-5-1948م وذلك قبل الموعد الذي حدده لها قرار التقسيم رقم 181م والذي أفاد بإنهاء الانتداب في موعد أقصاه 1-8-1948م. وقد أخذت الوكالة اليهودية المبادرة فأعلنت عن قيام الدولة اليهودية في 14-5-1948م وشرعت قوات الهاغاناة في احتلال الأراضي المخصصة للدولة اليهودية وأراض خارجها بينما قامت وحدات عسكرية غير نظامية من الدول العربية المجاورة لفلسطين بالدخول إلى فلسطين بحجة أعلنت عنها جامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء فيها: «والآن وقد انتهى الانتداب على فلسطين دون أن يترك وراءه سلطة مشكلة قانونياً لكي تتولى مقاليد الأمن والنظام في البلاد وتوفير الحماية اللازمة للأحياء والممتلكات تعلن الدول العربية ما يلي:

(أ) إن الحق في إنشاء حكومة في فلسطين أمر يخص سكانها بموجب مباديء تقرير المصير التي اعترف بها عهد عصبة الأمم وكذلك ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) لقد اضطرب السلم والنظام تماماً في فلسطين ونتيجة للعدوان اليهودي أرغم أكثر من ربع مليون من السكان العرب تقريباً على مغادرة ديارهم والهجرة إلى البلدان العربية المجاورة وقد فضحت الأحداث السائدة في فلسطين نوايا الصهيونية العدوانية المبيتة ودوافعهم الامبريالية.

(جـ) لقد أعلنت دولة الانتداب بالفعل أنها لن تكون مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام في فلسطين عند انتهاء الانتداب.. وهذا يترك فلسطين تماماً بدون سلطة إدارية.

(د) إن الاضطرابات الأخيرة في فلسطين تمثل أيضاً تهديداً خطيراً ومباشراً للسلم والأمن داخل أراضي الدول العربية ذاتها ولهذه الأسباب ولأن أمن فلسطين أمانة مقدسة في عنقها وحرصاً على الحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع السائدة ومنعاً لانتشار الفوضى والاستهتار بالقانون إلى داخل الأراضي العربية المجاورة ومن أجل ملء الفراغ الذي أحدثته انتهاء الانتداب والعجز عن إحلال أي سلطة شرعية محلية ترى الحكومات العربية نفسها مضطرة إلى التدخل بهدف واحد هو استعادة السلم والأمن وإرساء القانون والنظام في فلسطين».

وتضيف رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة تقول: «إن الدول العربية تعترف بأن استقلال وسيادة فلسطين التي ظلت حتى الآن خاضعة للانتداب، قد صار الآن حقيقة واقعة مع انتهاء الانتداب وهي ترى أن أهل فلسطين الشرعيين هم وحدهم أصحاب الأهلية والاختصاص في إقامة حكومة في فلسطين للقيام بكل صلاحيات الحكومة دون أي تدخل خارجي بمجرد بلوغ هذه المرحلة سينتهي تدخل الدول العربية الذي يقتصر على استعادة السلم وتثبيت القانون العام وستكون دولة فلسطين ذات السيادة مؤهلة بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية لاتخاذ أية خطوة للنهوض برفاه وأمن أهلها وأرضها»[3].

ويتضح من هذه المبررات التي حوتها رسالة جامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة أن الدول العربية لم تدخل فلسطين لمحاربة دولة اليهود التي أعلنت في فلسطين، ولكن للحفاظ على الأمن والنظام في الأجزاء التي تم تخصيصها بموجب قرار التقسيم رقم 181 للدولة العربية، ومع ذلك فقد نشبت حرب عرفت باسم حرب عام 1984م نتيجة لأن الجيوش العربية التي دخلت فلسطين وجدت القوات اليهودية قد احتلت جزءاً كبيراً من تلك الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية مما اضطرها إلى محاولة طردها منها ولكن الجيوش العربية وكما أكدت العديد من المصادر، لم تكن قادرة على مواجهة القوات اليهودية من حيث التنظيم والتسليح والقيادة ولم تكن لها على ما يبدو خطة حربية مشتركة تسير عليها[4].

ولقد اختلفت وجهات نظر واستراتيجية كل من العرب واليهود فيما يتعلق بأهداف حرب عام 1948م فالعرب وكما يبدو من القوة التي وفرتها حكوماتهم المعنية وهي حكومة كل من مصر وسوريا ولبنان والأردن والمملكة السعودية كانت قوات متواضعة ويذكر القائد عبد الله التل في مذكراته أن الجيش الأردني وهو الجيش الذي يتولى التعامل مع أطول حدود برية مع العدو كانت قواته حوالي تسعة آلاف جندي وضابط[5]. وغالبية ضباطه والمسؤولين في الجيش الأردني بما في ذلك قائد الجيش كانوا من الضباط الإنجليز. وكانت القوات العربية غير النظامية قليلة العدد وتذكر الأبحاث أن جيش الجهاد المقدس والذي ألفه المفتي أمين الحسيني لم يتعد خمسة آلاف رجل وتسليحهم كان في مجمله مما كان يرسل له من مصر وليبيا[6].

أما جيش الإنقاذ العربي الذي شكلته جامعة الدول العربية فقد تراوح ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف رجل يقودهم فوزي القاوقجي[7].

وقد وفرت جميع الدول العرنية المعنية المشتركة في حرب عام 1948م حوالي خمسة عشر ألف مقاتل، وبهذا يكون كل ما وضعته الحكومات العربية

لانقاذ فلسطين لا يتعدى من الناحية الواقعية خمسة وعشرون ألف مقاتل في وحدات متشرذمة بتسليح ضعيف وقيادة مفككة وفقدان لأهداف واضحة إلا «أن تمنع الواحدة منها الأخرى من إحراز كسب خاص لها»(8).

أما على الجانب اليهودي، كانت هناك خطة وهي الخطة المعروفة باسم الخطة «دال» وكانت هناك لليهود أهداف محددة وضعت من قبل عسكريين متخصصين بما يكفل تحقيق أهداف مبدئية توخت الاستيلاء على القدس ويافا واللد والرملة وكذلك منطقة المثلث(9). ويقول ايغال ألون «لقد جمعت المخاتير اليهود الذين لهم اتصال بالعرب في القرى المختلفة وطلبت منهم أن يهمسوا في آذان بعض العرب بأن تعزيزات يهودية ضخمة قد وصلت إلى منطقة الجليل وأنها سوف تحرق كل منطقة الحولة وقلت لهم أن عليهم أن يشيروا على هؤلاء العرب كأصدقاء لهم بالهروب قبل فوات الأوان وانتشرت الإشاعة في كل مناطق الحولة بأن وقت الهروب قد حان ولقد بلغ عدد الهاربين آلافاً مؤلفة(10).

ولقد استخدمت الوكالة اليهودية طرقاً عديدة لإجبار العرب على ترك قراهم ومدنهم ومزارعهم ومن ذلك العمل نشر الذعر بين العرب عن طريق القيام ببعض المذابح كمذبحة دير ياسين في شهر أبريل 1948م. والغريب أن سكان دير ياسين كانوا قد اعتقدوا أنهم بمحاولة الركون وعدم مقاومة اليهود سيؤدي ذلك إلى أن تتجنب قريتهم خطر الحرب الدائرة ويذكر في هذا الخصوص أنهم لم يسمحوا لوحدة من المتطوعين العرب دخول القرية(11).

وتأثير مذبحة دير ياسين عبر عنها الإرهابي ميناحيم بيجن بقوله: «أن قوة هذه المجزرة قدمت لإسرائيل من النفع ما يعادل فائدة ست فرق عسكرية فقد أصبحت القرى العربية خالية من البشر من الخوف والرعب دون قتال».

ومن جهة أخرى ادعت الوكالة اليهودية أن أسباب الهجرة الفلسطينية واللجوء إلى خارج فلسطين يرجع إلى الحكام العرب الذين منّوا السكان

الفلسطينيين بالنصر العربي القريب وبوجوب إخلاء القرى والمدن الفلسطينية كي لا يصاب السكان العرب بأذى نتيجة المعارك المزمع خوضها مع القوات اليهودية[12].

وقد ذكرت الوسائل الإعلامية اليهودية أن إذاعات عربية موجهة إلى فلسطين كانت تبث نداءات عربية تدعوا السكان الفلسطينيين إلى الجلاء عن أراضيهم لتسهيل مهمة الجيوش العربية الزاحفة. وقد حاولت بعض الدراسات التحقق من هذه الادعاءات اليهودية فأثبتت أن الإذاعات العربية كانت على عكس ذلك تبث نداءات تدعوا إلى ضرورة ثبات السكان العرب في أماكنهم ومن ذلك مثلاً إذاعة دمشق التي أذاعت في 24-4-1948م نداءاً جاء فيه: «تذيع بعض العناصر اليهودية والعملاء اليهود أنباء انهزامية قاصدة من وراء ذلك دب الفوضى والذعر في صفوف السكان فهناك بعض الجبناء الذين يغادرون مساكنهم وقراهم ومدنهم. لكن هؤلاء الجبناء سيعاقبون ومعهم العملاء الصهاينة عقاباً شديداً[13].. ومع ذلك فلا بد من التذكير بأن عدم وجود خطة إعلامية عربية تساهم في توضيح مجريات الحرب وهو الأمر الذي كان لا بد حادث لعدم وجود خطة عسكرية وسياسية للتعامل مع القضية المطروحة. كل ذلك لا بد وإن ساهم في زيادة الذعر بين السكان العزل من الفلسطينيين.

ولا يغيب عن بال الباحث أن أسباب الهجرة الفلسطينية لا تعود فقط إلى مجريات حرب 1948م والسياسات اليهودية أو العربية في تلك الأثناء بل يمكن تتبع أسباب الهجرة منذ سنوات سابقة عندما بدأ اليهود في إنشاء المستوطنات في فلسطين.

ويذكر أن أول مستوطنة يهودية تم إنشاؤها في عام 1882م بموافقة السلطات التركية ولم تبدأ الحرب العالمية الأولى عام 1914م حتى وكانت هناك حوالي سبعة وأربعين مستوطنة يهودية في فلسطين[14].

وقامت الحركة الصهيونية بتأسيس المؤسسات التي تعمل على شراء الأراضي الفلسطينية وإدارتها وحرمان الفلاح الفلسطيني من أرضه ومن تلك المؤسسات الصندوق القومي اليهودي والصندوق التأسيسي اليهودي والمصرف اليهودي للمستعمرات والشركة الإنجليزية الفلسطينية وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية وغيرها.

ويضاف إلى ذلك كله مسألة لا يجب أن تغيب عن البال وهي مسألة تتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يسود فلسطين أثناء وقبل حرب 1948م.

لقد قال أحد الباحثين: «لو لم تكن أكثرية الفلسطينيين من الفلاحين عام 1916م لربما تمكن هؤلاء من ألا يصبحوا لاجئين بلا دولة عام 1948م[15]».

لقد أكدت الإحصاءات التي أجريت في فلسطين من قبل الإدارة البريطانية، أثناء فترة الانتداب بأن نسبة الفلاحين لا تقل عن 80% من السكان الأصليين لفلسطين[16]، ولكن النسبة العالية من هؤلاء الفلاحين الفلسطينيين كانت معدمة وتعمل في أراضي الغير من الاستقراطيين والإقطاعيين والأسر الغنية. ويذكر في هذا الشأن أن بعض الأسر الغنية كانت تمتلك قرى بكاملها فأسرة البرغوتي كانت تملك تسع وثلاثين قرية وأسرة الجيوش ملكت أربع وعشرين قرية وأسرة عبد الهادي ملكت سبع عشرة قرية وغيرها من الأسر الإقطاعية التي كان بعضها يعيش خارج فلسطين ولها أراض واسعة في فلسطين مثل أسرة سرسق البيروتية التي كانت تملك 240 ألف دونم[17].

وهذا الأمر يقودنا إلى حقيقتين:

أولهما: أن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم أثناء الحرب لم يكونوا في واقع الأمر يغادرون ممتلكاتهم ومنازلهم ومزارعهم بل هم يتركون ممتلكات

غيرهم وهم يقولون في أنفسهم ليأتي أصحاب الملك ليدافعوا عن أملاكهم ومزارعهم ومدنهم.

ثانيهما: أن مسألة شراء وامتلاك اليهود للأراضي العربية ربما كانت في غالبيتها من تلك الأراضي التي كان يمتلكها كبار الملاك ويشير الجدول التالي إلى هذه الحقيقة[18].

الجـدول الثالـث

«جدول يبين شراء الأراضي الفلسطينية»

حتى عام 1936

مصدر شراء الأراضي	المساحة بالدونم	إجمالي الأرض المشتراة «نسبة مئوية»
1 ـ كبار الملاك الغائبين	358,974	52,6
2 ـ كبار الملاك المقيمين	167,802	24.6
3 ـ الحكومة، الكنائس والشركات الأجنبية	91,001	13,4
4 ـ الفلاحون	64,201	9.4
إجمالي الأراضي المشتراة	681.978	100,0

إن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لم تدم طويلاً فهي من الناحية النظرية بدأت في 15-5-1948م وأعلنت الدول العربية قبولها الهدنة الأولى يوم 22-5-1948م[19] وقد استمرت هذه الهدنة لمدة أربعة أسابيع[20] ثم استأنف العرب قتالهم في 8-7-1948م إلى أن وقعت كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا اتفاقيات هدنة دائمة بينها وبين دولة اليهود بناء على قراري مجلس الأمن رقم 61 في 4-11-48 ورقم 62 في 16-11-1948م وقد دعا القرار الأول إلى

سحب القوات المقاتلة وإقامة خطوط هدنة دائمة ودعا القرار الثاني إلى إقرار إقامة الهدنة في جميع أنحاء فلسطين[21].

وقد أفادت اتفاقيات الهدنة المعقودة بين كل من الدول العربية من ناحية ودولة اليهود من ناحية أخرى إلى تعهد الأطراف المعنية بعدم القيام بأي أعمال عدوانية، واحترام السلام وإنهاء الصدام المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين[22]. لقد توسط بين العرب واليهود وسيط دولي هو الكونت برنادوت ونجح في أن يعقد الهدنة الأولى بين العرب واليهود وقدم مقترحات رأت بعض المنظمات اليهودية أنها تهدد المخطط الصهيوني في فلسطين فقامت باغتياله.

وقد كتب برنادوت في تقرير له إلى الأمم المتحدة الملاحظات التالية:

«إن المحادثات» أوضحت إلى حد كبير أن الموقف اليهودي قد تصلب خلال الفترة الفاصلة بين الهدنتين وأن المطالب اليهودية في التسوية ستكون على الأرجح أكثر طموحاً وأن الرأي اليهودي أقل استعداداً لقبول الوساطة وقد نشأ شعور بمزيد من الثقة والاستقلال من جراء المجهودات العسكرية اليهودية خلال الفترة الفاصلة بين الهدنتين فقل الاعتماد على الأمم المتحدة وازداد الاتجاه إلى انتقاد نقائصها فيما يتعلق بفلسطين»[23].

عندما وقعت الدول العربية اتفاقيات الهدنة الدائمة مع دولة اليهود كان الفلسطينيون قد انقسموا إلى ثلاثة تجمعات سكانية رئيسية هي:

أولاً: تجمع فلسطيني بقي تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية المعلنة في فلسطين، وقد اختلفت التقديرات حول عدد هذا التجمع، فبعض التقديرات تشير إلى أن عددهم هو 117 ألف نسمة، وبعض التقديرات تشير إلى أن العدد وصل إلى حوالي 170 ألف نسمة، والمعروف أن تقارير الأمم المتحدة قد أشارت إلى أن عدد السكان غير اليهود في الدولة اليهودية قد يصل إلى حوالي 407 ألف نسمة.

وقد أصبح هؤلاء العرب المقيمون داخل الدولة اليهودية، يعرفون بالأقلية العربية في إسرائيل، وحملوا بطاقات هوية إسرائيلية، وتجنس من أراد منهم بالجنسية الإسرائيلية واشترك في الحياة السياسية الإسرائيلية، وأصبح من بين هؤلاء أعضاء في الأحزاب والكنيست الإسرائيلية[24].

ثانياً: التجمع الفلسطيني الهام الآخر هو ذلك التجمع الذي استقر فيما عرف بالضفة الغربية وقطاع غزة وتذكر الأبحاث أن الضفة الغربية كانت تضم مناطق نابلس ورام الله، وأجزاء من جنين وطولكرم والقدس والخليل أما قطاع غزة، فكان عبارة عن نسخة مبتورة لقطاع غزة قبل أحداث حرب 1948م. ولقد لجأ إلى كل من الضفة الغربية وقطاع غزة أعداد غفيرة من الشعب الفلسطيني، وبحيث زاد عدد اللاجئين بهما عن أعداد السكان الأصليين. وتذكر الأبحاث أنه قد تم تكدس حوالي 200 ألف نسمة بقطاع غزة على عدد سكانها الأصليين الذين لم يكن عددهم قبل الأحداث يزيد عن 80 ألف نسمة، أما في الضفة الغربية فقد لجأ إليها حوالي 360 ألف نسمة. والمعروف أن الضفة الغربية قد أدارتها حكومة الاردن واعتبرتها جزء لا يتجزأ من أراض المملكة الأردنية فترة من الزمن، بينما أدار قطاع غزة الحكومة المصرية.

ثالثاً: التجمع الثالث من الفلسطينيين ويبلغ عدده حوالي 300 ألف نسمة غادروا فلسطين واستقر منهم حوالي 104 ألف نسمة في لبنان و 110 آلاف في شرق الأردن و 82 ألف في سوريا وذهب حوالي 12 ألف إلى أبعد من ذلك: إلى العراق ومصر وليبيا والمملكة العربية السعودية ولندن»[25].

وأثناء الحديث عن تقسيم فلسطين تمت الإشارة إلى أعداد العرب وقدرت أعدادهم بحوالي 400 ألف نسمة والذين كان من المفترض أن يظلوا بحسب خطة التقسيم الدولية تحت سيطرة الدولة اليهودية، ولقد كان من المنتظر أن تحتل الدولة اليهودية كذلك حوالي 56% من مساحة فلسطين، ولكنها وعند توقيع الهدنة مع الدول العربية المعنية كانت الدولة اليهودية قد استولت على ما يقارب

من 80% من مساحة فلسطين الكلية[26].

وعليه أو بناء على هذا التوسع في ضم الأراضي العربية للسيطرة اليهودية كان لزاماً أن تتم عملية تهجير كبيرة للسكان إذ ليس من سبيل إلى ضمان سلامة الأرواح والممتلكات وقد انهارت كل الضمانات القانونية الممكنة خاصة وأنه وحتى بعد توقيع اتفاقات الهدنة مع الدول العربية المعنية، استمرت القوات اليهودية في سياسة الضم والعدوان وإرهاب السكان[27].

وبعد النظر في الأسباب الموضوعية التي أدت إلى بروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتي تركزت أساساً في أهداف وسياسات الحركة الصهيونية الرامية إلى إفراغ أرض فلسطين من أهلها وذلك كما ادعى بعض قيادي هذه الحركة فإنه لا بد من القول أن فترة الانتداب البريطاني والتي امتدت من الناحية الواقعية لمدة ثلاثة عقود قد ساهمت مساهمة كبيرة في حرمان الشعب العربي الفلسطيني من كثير من وسائل الدفاع عن نفسه وخاصة بإصدار القوانين والدساتير التي أدت إلى تقوية الوكالة اليهودية وجعلها حكومة داخل فلسطين تنفذ مخططات الحركة الصهيونية وتقف حائلاً دون أية مجهودات عربية لمقاومة الاحتلال الصهيوني. كما أدت السياسات العربية سواء منها تلك السياسات التي سبقت حرب 1948م أو تلك السياسات التي واكبت حرب 1948 وتلك السياسات العربية التي تلتها على إضعاف موقف العرب الفلسطيني في مواجهتهم للمخططات الصهيونية. وإضافة إلى ذلك فإن الأوضاع الاجتماعية والسياسية الداخلية للفلسطينيين وفقدان القيادات ذات الأبعاد القومية وتسليم أمر فلسطين لزعامات عشائرية ذات مصالح طبقية قد ساهم في خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

وعندما خلقت مشكلة اللاجئين وبرزت إلى حيز الوجود أصبحت إحدى أهم القضايا التي عالجتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وهيئات دولية مشابهة مثل المجلس الاقتصادي الاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان ومجلس

الوصاية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية.

ويهمنا في هذا المقام أن نلقى بعض الضوء على أهم القرارات التي صدرت عن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بمشكلة اللاجئين وذلك بهدف التعرض للمواقف الدولية من هذه المشكلة.

المبحث الثاني

الأمم المتحدة ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين

تعتبر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين جزءاً من الأدبيات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية وأهميتها تنبع من كونها مرآة يمكن للباحث والمحلل السياسي أن يرى فيها تطور تناول القضية الفلسطينية في هذا المحفل الدولي الهام ذلك لأن أهميتها الواقعية أو العملية أو السياسية على الأقل تكاد تكون صفراً.

وقد بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إصدار قراراتها الخاصة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ شهر ديسمبر 1948م فقد كان القرار رقم 194 في 11 ديسمبر من تلك السنة يدعو إلى وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر[28]. واستمرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتناول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في دوراتها العادية منذ عام 1948م وحتى يومنا هذا (1998م).

ويلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال الفترة الممتدة من عام 1948 إلى عام 1969 كان تناولها لمسألة اللاجئين ينحصر في كيفية معالجة هذه المسألة من الناحية الإنسانية وتأكيد حق العودة أو التعويض وهذا ما أكدته القرارات التي أدت إلى إنشاء صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين ثم تأسيس وكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة كما أكده القرار رقم 393 لعام 1950م الذي دعا إلى دمج اللاجئين في المجتمعات التي يعيشون فيها ويعتبر هذا القرار من القرارات الخطيرة على القضية الفلسطينية والتي لو نفذ لأدى إلى المساعدة في حل مشكلة اللاجئين على حساب حقوق الشعب الفلسطيني إذ أن الغرض الأساسي من مثل هذه القرارات هو أن تقوم كل دولة عربية تأوي عدداً من اللاجئين الفلسطينيين مثل الأردن وسوريا ولبنان إلى استيعاب هؤلاء اللاجئين ودمجهم في مجتمعاتها وهو الأمر الذي كانت بعض الدول العربية ترفضه رفضاً تاماً «سوريا ولبنان» أما بعض الدول الأخرى فكانت لا تمانع في القيام بمثل هذه السياسة «الأردن» وقد حاولت الحكومات الأردنية العمل بسياسة الدمج هذه وقد «عرضت الجنسية الأردنية على فلسطيني الضفة الغربية تمشياً مع السياسة الهاشمية الرامية إلى استيعاب ما أمكن استيعابه من أرض فلسطين وسكانها العرب ولم يكن أمام أي شخص يرغب في السفر أو العمل في القطاع العام أو تسجيل ولادة أبنائه أو الدخول إلى المدارس الحكومية غير قبول هذه الجنسية»[28].

وبالإضافة إلى تشكيل بعض المؤسسات الدولية التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي أوكلت لها مهمة التعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كوكالة الغوث وصندوق اللاجئين الفلسطينيين أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن تكليف لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتوفيق بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الفقرة (11) لعام 1948م المتعلقة بوجوب السماح بعودة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويض من يقررون عدم العودة

كما أن هذا القرار اعترف بأن مشكلة اللاجئين يجب معالجتها بشكل ملح وعاجل وذلك لتأثيرها على الاستقرار والأمن في المنطقة، وطلب إلى لجنة التوفيق أخذ الترتيبات اللازمة لتقدير ودفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين.

ولقد ظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تكرر قراراتها الخاصة بعودة اللاجئين والتعويض لهم عما فقدوه من ممتلكات دون أن يتم شيئ من ذلك. ثم بدأت الجمعية العامة في قرارات لاحقة أي منذ عام 1958م تبدي الأسف والانزعاج لعدم عودة اللاجئين الفلسطينيين أو لعدم تعويضهم دون أن يكون لذلك أي تأثير على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وفي خلال الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1961م صدر قرار يطالب بتعيين وتقييم عقارات اللاجئين العرب الموجودة في فلسطين في 15-5-1948م كما طلبت الجمعية العامة من لجنة التوفيق العمل على إعداد تقارير في هذا الموضوع في موعد أقصاه 1-9-1962م.

ولقد وافقت إسرائيل على هذا القرار كما وافقت عليه غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بينما عارضته الدول العربية وهو أمر قد يبدو مستغرباً في بعض جوانبه إذ أن تسجيل أملاك اللاجئين الفلسطينيين الموجودة تحت السيادة اليهودية منذ عام 15-5-1948 فيه اعتراف بوجود هذه الأملاك وإثبات حقوق أصحابها. ولكن الدول العربية التي صوتت ضد القرار وهي: العراق ـ الأردن ـ لبنان ـ ليبيا ـ موريتانيا ـ المغرب ـ المملكة السعودية ـ الصومال ـ السودان ـ سورية ـ تونس ـ مصر ـ اليمن ـ ربما كانت مبرراتها في الاعتراض على ذلك القرار الخوف من مطالبة إسرائيل بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتسجيل أملاك اليهود في الدول العربية قبل مغادرتهم لها. ذلك أن إسرائيل وبعد ذلك بدأت في إثارة مسألة أملاك اليهود في الدول العربية. وحاولت الإدعاء بأن موضوع تسوية تعويض اللاجئين الفلسطينيين لا بد وأن

يرتبط بمسألة تسوية أملاك اليهود العرب النازحين عن البلدان العربية في فترات تاريخية مختلفة.

ويظهر من تكرر صدور قرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعوة لجنة التوفيق إلى رفع تقاريرها بشأن تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بلادهم وتعويض من لا يرغب منهم في العودة فشل اللجنة المعنية في مهمتها ويبدو أن هذا الفشل راجع إلى عدم تعاون السلطات الإسرائيلية مع اللجنة حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم 2535 لعام 1969م ـ الدورة 24ـ الذي جاء فيه التعبير عن:

1 ـ الأسف لعدم تمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم أو تعويضهم.

2 ـ إن مشكلة اللاجئين العرب الفلسطينيين ناشئة عن أنكار حقوقهم غير القابلة للتصرف، المقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأكد القرار على لفت «نظر مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة الناشئة عن سياسة إسرائيل وممارساتها في الأقاليم المحتلة وعن رفض إسرائيل تنفيذ القرارات المذكورة...»[29].

وتتأكد الحقيقة يوماً بعد يوم بأنه ليس في وسع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم بأي عمل إيجابي يتعلق بعودة اللاجئين العرب الفلسطينيين إلى ديارهم وأن كل ما هو في مقدرة الجمعية العامة هو إصدار قرارات تطالب إسرائيل بتنفيذ القرار الدولي رقم 194 الصادر منذ عام 1948م.

وبرغم ذلك فإن أهمية قرارات الجمعية العامة من الناحية السياسية والإعلامية تدفع الدول العربية للمطالبة بإصدار مثل تلك القرارات والحصول على تأييد الدول بخصوصها.

ومن الناحية السياسية والإعلامية استطاعت الدول العربية ومؤيدوها جعل الجمعية العامة للأمم المتحدة تأخذ قرارات هامة منها على سبيل المثال لا الحصر:

القرار رقم 2443 ـ الدورة ـ 23ـ في 19-12-1969م وهو القرار الخاص بإنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان المناطق المحتلة[30].

وقد أكد هذا القرار على الإعراب عن قلق الجمعية العامة لانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في الأقاليم العربية التي تحتلها.

كما طالب القرار إسرائيل أن تكف فوراً عن تدمير منازل السكان العرب الفلسطينيين ودفعهم إلى ترك أراضيهم عن طريق إرهابهم أو سجنهم أو التهديد بذلك. إن إنشاء هذه اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان العربي الفلسطيني قد عارضته إسرائيل كما عارضته الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من الدول الغربية وذلك بحجة أن هذه اللجنة ستقوم بعمل متحيز ضد إسرائيل إذ أنها ستقوم بتقصي أعمال إسرائيل ضد سكان العرب الفلسطينيين ولا تتقصى أعمال الحكومات العربية ضد اليهود الذين يعيشون في الدول العربية[31].

وقد أدى إنشاء هذه اللجنة إلى حدوث تغييرات هامة في تناول الجمعية العامة للأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين إذ قدمت اللجنة مجموعة من التقارير والدراسات، وطالبت باعتبار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين مشكلة سياسية تخص الشعب العربي الفسلطيني بأكمله، والتأكيد أن حل هذه المشكلة لا يتأتى إلا عن طريق الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير. وبناء على ذلك قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار العديد من القرارات التي تتناول المواضيع التالية:

أولاً: القرار رقم 2548 الصادر عن الدورة العادية رقم 24 لعام 1969م وهو قرار يدين انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة.

والقرار رقم 2649 عن الدورة العادية رقم 25 لعام 1970 والذي يدين

إسرائيل لإنكارها حق تقرير المصير لشعب فلسطين، ولعل أهمية هذا القرار بالذات تنبع من كونه أكد على شرعية نضال الشعب الفلسطيني ومحاولاته لتحقيق استقلاله بكل الطرق المتاحة وأنه لا يمكن القبول باحتلال أراض الغير بالقوة[32].

والأمر الذي يثير التساؤل هو موقف الدول الغربية من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حاولت التعبير عن الإقرار ببعض الحقوق لشعب فلسطين مثل حق تقرير المصير وحق العودة إلى إراضيه، وكذلك قرارات أخرى مثل قرار الجمعية العامة بشأن شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار وتأكيد السيادة القومية الدائمة على الثروات الطبيعية في المناطق العربية المحتلة ودعوة إسرائيل إلى عدم تغيير أوضاع مدينة القدس من الناحية الجغرافية والسكانية. لقد عارضت غالبية الدول الغربية هذه القرارات رغم أن هذه الدول ذاتها قد نادت في مواثيقها الوطنية والمواثيق الدولية التي صادقت عليها حكوماتها مثل ميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان بمثل هذه القضايا وأيدتها عندما يكون الأمر متعلق بها أو بأطراف مؤيدة لها.

ثانياً: ولقد تطور تناول الجمعية العامة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد عام 1970 حيث زادت الرغبة الدولية في الاعتراف بالشعب الفلسطيني كطرف أصيل في القضية الفلسطينية وأن مشكلة اللاجئين لا يمكن حلها إلا في نطاق حل القضية الفلسطينية برمتها وبناء عليه أصدرت الجمعية العامة بعض القرارات والتي منها:

1 ـ القرار رقم 2672 في الدورة رقم 25 لعام 1970 وهو القرار المتعلق بـ «الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير» وجاء في القرار المسائل التالية:

(أ) إن الجمعية العامة تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

(ب) إن الجمعية العامة تعلن أن الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف، هو عنصر لا غنى عنه في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

2 ـ القرار رقم 3210ـ الدورة 29ـ لعام 1974م وقد دعا هذا القرار منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني للاشتراك في المداولات والمناقشات بالجمعية العامة للأمم المتحدة. وجاء في القرار «أن الجمعية العامة إذ ترى أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساس في قضية فلسطين تدعو منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب الفلسطيني إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في جلساتها العامة(33).

وقد اتخذت الجمعية العامة في ذات الدورة الخامسة والعشرين لعام 1934 قرارها رقم 3236 الذي يحدد حقوق الشعب الفلسطيني في أمرين هما:

(أ) الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

كما أخذت الجمعية العامة كذلك قرارها رقم 3237 لعام 1974 والذي احتوى على المسائل التالية:

(أ) دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

(ب) دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب.

(جـ) وتعتبر أن من حق منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك بصفة مراقب في دورات وفي أعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية هيئات الأمم المتحدة(34).

وبرغم هذا التطور في تناول الجمعية العامة للأمم المتحدة لمشكلة اللاجئين فإنه لا بد من التذكير بأن قرارات الجمعية العامة ما هي في نهاية المطاف سوى توصيات يمكن الأخذ بها أو تركها وكل ذلك يرجع إلى إرادة الدولة أو الدول المعنية ولهذا فإن الدولة اليهودية لم تكن مضطرة إلى الانصياع إلى كثير من قرارات الجمعية العامة، خاصة وإن الدول التي كانت في إمكانها وضع بعض الضغوط على الدولة اليهودية لم تكن هي ذاتها متجاوبة مع تلك القرارات بل نجد بعضاً من تلك الدول قد عارضت العديد من تلك القرارات الدولية.

وقد قبلت بعض الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعض الحجج الإسرائيلية فقد أدعت إسرائيل مثلاً أن قرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم، ليس حقاً مفتوحاً، وإنما هو حق مرهون بشروط منها:

1 - وجود ظروف سلمية.

2 - ووجود إمكانيات عملية ومادية تساعد على استيعاب هؤلاء اللاجئين.

كما أن إسرائيل حاولت إقناع الدول المختلفة بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل مثالي إنما يتم عن طريق توطينهم في الدول العربية وذلك بسبب العلاقات الحميمة بين العرب الفلسطينيين وتلك الدول العربية ولأن في إعادتهم إلى فلسطين والعيش تحت الحكم الإسرائيلي أمراً قد يسبب لهؤلاء اللاجئين غربة نفسية ولغوية ودينية[35].

كما ركزت إسرائيل على مسألة القدرة الاقتصادية لفلسطين وعدم اتساع رقعتها لمزيد من السكان، ولكن هذه الحجة لم تكن قوية بدرجة كافية لأن سياسة إسرائيل في تشجيع الهجرة اليهودية سياسة معروفة ومعلومة للجميع.

هذا وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن حق عودة اللاجئين الفلسطينين كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة هو حق مرتبط بأمن وسلامة

إسرائيل كما أن بريطانيا وفرنسا أقرتا بأن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وخاصة بعد إحداث حرب يونيو 1967م يجب أن يكون في نطاق الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط وبحسب قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م[36].

هوامش الفصل الخامس

(1) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 198.

(3) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988م، مرجع سابق، ص 188.

(4) عبد الله التل، كارثة فلسطين، الجزء الأول، دار القلم، الطبعة الثانية، القاهرة، 1959، ص 80.

(5) المرجع السابق، ص 80.

(6) روز ماري صايغ، مرجع سابق، ص 96.

(7) المرجع السابق، ص 97.

(8) المرجع السابق، ص 100.

(9) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق، ص 180.

(10) المرجع السابق، ص 184.

(11) المرجع السابق، ص 183.

(12) روجيه دبلورم، إني أتهم، ترجمة، نخلة كلاس، العالم العربي وكندا، الطبعة الثانية، كيوبيك، 1983، ص 50.

(13) المرجع السابق، ص 50-51.

(14) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 38.

(15) روز ماري صايغ، مرجع سابق، ص 2.

(16) المرجع السابق، ص 49.

(17) المرجع السابق، ص 38.

(18) المرجع السابق، ص 45، انظر كذلك صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، الفصل الحادي عشر.

(19) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 794.

(20) المرجع السابق، ص 749.

(21) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 179-180.

(22) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 749.

(23) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق 190.

صبري جريس، العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت 1973 ص 272.

(24) روز ماري صايغ، مرجع سابق، ص 122-123.

(25) يوسف هيكل، مرجع سابق، ص 145.

(26) المرجع السابق، ص 146.

(27) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 19.

(28) روز ماري صايغ، مرجع سابق، ص 123.

(29) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 104.

(30) المرجع السابق، ص 98.

(31) Year book of the U.N. 1971, New York, pp. 193-194.

(32) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 108-109.

(33) المرجع السابق ص 152.

(34) المرجع السابق ص 156-157.

(35) حق الشعب الفلسطيني في العودة، دراسة أعدت للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ووفق إرشاداتها، الأمم المتحدة، نيويورك، 1979م ص 18.

(36) Year book of the U.N. 1969, New York, p.23.

الفصـل السـادس

المقاومـة الفلسطينيـة

الثورة الفلسطينية ـ والمنظمات المسلحة الفلسطينية

المقاومـــة الفلسطينيـــة

الثورة الفلسطينية ـ والمنظمات المسلحة الفلسطينية

يتناول هذا الفصل موضوع المقاومة الفلسطينية وهو موضوع يثير كثيراً من القضايا والتساؤلات، ففلسطين ليست هي الأرض الوحيدة في الوطن العربي أو في آسيا كلها التي تعرضت للغزو الأجنبي، فقد قاست كل المناطق القريبة من فلسطين محنة الغزو الخارجي، ومع ذلك استطاعت العديد من تلك المناطق بل غالبتيها النضال ونيل الاستقلال وظلت فلسطين على ما هي عليه تعاني الاحتلال الصهيوني.

لقد شهد الوطن العربي احتلال الجزائر من قبل الفرنسيين منذ عام 1830م وخضعت تونس للحماية الفرنسية منذ عام 1881م بينما فرضت بريطانيا حمايتها على مصر عام 1882م واستولت إيطاليا على ليبيا 1911م وحصلت مؤامرة سايكس ـ بيكو في 1916م والتي بموجبها قسمت منطقة الشرق العربي بين النفوذ الفرنسي والبريطاني ووقعت مناطق الخليج العربي تحت نفوذ بريطاني قوي ومع ذلك نالت جميع الدول العربية استقلالها ولم يظل مستعمراً سوى فلسطين، بالرغم من أن فلسطين ومن الناحية الاستراتيجية والسياسية ليست أكبر قيمة من كثير من المناطق العربية الأخري فمصر على سبيل المثال تفوق فلسطين أهمية من النواحي السياسية والاستراتيجية كما أن مناطق الخليج الغنية بالنفط

والفقيرة بالسكان تعتبر من وجهة نظر معينة أكثر أهمية للمستعمرين.

وفلسطين تعتبر من الناحية الجغرافية منطقة محدودة فمساحتها لا تتعدى 27 ألف كم^2 وطولها من حدودها الشمالية إلى أقصى حدودها الجنوبية لا يتجاوز 430كم، أما عرضها فأقصى اتساع له هو 117كم وقد لا يتعدى في أضيقه عن 50كم(1).

وإذا قورنت مساحة فلسطين بمساحة دول عربية أو آسيوية احتلت واستعمرت وقاومت، نجد أن المقارنة غير واردة، فالجزائر مثلاً تفوق في مساحتها مساحة فلسطين بما مقداره 88 مرة وليبيا تساوي في مساحتها ما يقارب من 65 مرة مساحة فلسطين.

وإذاً، ما هي المسائل التي اختصت بها فلسطين حتى يعجز سكانها عن نيل استقلالهم، فاليهود لم يكونوا أقوى من بريطانيا، او فرنسا أو حتى إيطاليا وقد اضطرت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى الخروج من البلدان العربية التي استعمرتها.

لقد استماتت القوى الاستعمارية، وخاصة الفرنسية منها والايطالية في الادعاء بأن الجزائر أرض فرنسية وأن ليبيا هي الشاطىء الرابع لايطاليا، كما استخدمت هذه القوى جيوشاً ومعدات تفوق أضعاف ما استخدمه اليهود في فلسطين واستشهد من عرب الجزائر وعرب ليبيا آلاف الشهداء وفي نهاية المطاف استقلت ليبيا واستقلت الجزائر كما أن دولاً عربية أخرى في شرق الوطن العربي وغربه استطاعت الحصول على استقلالها بنضال سياسي ومناورات دولية وإقليمية معينة.

والتساؤل الذي يجب أن يطرح بعد كل ذلك، هل كان التقصير في نيل استقلال فلسطين، راجعاً في أساسه للشعب الفلسطيني أو إلى القوة اليهودية أو إلى السياسات الدولية أو أن التقصير يعود في المحصلة الأخيرة للسياسات التي إنتهجتها الدول العربية المحيطة بفلسطين.

إن الإجابة على هذا التساؤل هو الدافع إلى دراسة الثورة الفلسطينية أو المقاومة الفلسطينية من حيث النشأة، والأهداف، والوسائل والقدرات المتاحة، والقيادات.

المبحث الأول

البدايات الأولى لحركة المقاومة الفلسطينية

من أولى المشكلات التي تواجه الباحث عند تناوله للتنظيمات السياسية والعسكرية الفلسطينية، وإعلان المقاومة أو الثورة ضد اليهود المستعمرين لفلسطين هي مشكلة تحديد بدايات هذا النشاط ففلسطين مثلها مثل الأقاليم والولايات المحيطة بها كانت حتى عام 1917م جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وعليه فإن بدايات المقاومة، يمكن تتبع بوادرها منذ إعلان وعد بلفور رسمياً في فلسطين في عام 1920[2].

ولكن المقاومة في هذه الأثناء كانت تعبّر عن مصالح خاصة أكثر منها تعبير عن وقفة شعب، حيث لوحظ أن المقاومة في هذه الفترة كانت ضد سياسة الهجرة اليهودية وامتلاك الأراضي، والدليل على أن هذه المقاومة لم تكن بالقوة المطلوبة، أن الهجرة اليهودية كانت في زيادة، كما أن امتلاك اليهود للأراضي العربية لم يتوقف[3].

إن المقاومة الفلسطينية في الفترة الممتدة من عام 1920م وحتى عام 1934م كانت تتميز بأنها مقاومة سلبية، سلمية. هي مقاومة سلبية لأنها كانت تقوم على أساس ردود الفعل فبينما كان اليهود يعملون على إقامة المؤسسات الكبرى التي تشرف على الهجرة وشراء الأراضي العربية، كان العرب

الفلسطينيون يقومون بالرد على تلك الأمور بالتظاهر والقيام ببعض الأعمال الفردية كي تتدخل الحكومة البريطانية وترسل اللجان للتحقيق في الوضع، وكأن الأمر يحتاج بالفعل إلى لجان تحقيق، وكأن الحكومة البريطانية لا تدري ماذا يجري في فلسطين. وبالفعل كان العرب الفلسطينيون يهدأون ويسكنون بمجرد العلم بأن لجنة بريطانية على وشك الوصول إلى فلسطين للتحقيق، رغم أن كل اللجان التي أتت إلى فلسطين وقدمت تقاريرها إلى الحكومات البريطانية، لم ينتج عنها أية إجراءات عملية تغير من سياسات اليهود على أرض الواقع[4].

والمقاومة الفلسطينية في هذه الفترة كانت سلمية لعدم لجوئها إلى العنف والسلاح لتحقيق مقاصدها.

وقد رأت إحدى الدراسات أن تقسم فترة نضال ومقاومة الشعب الفلسطيني بدءاً من عام 1919م وحتى بداية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948م إلى ثلاث مراحل هي:

أولاً: مرحلة المؤتمرات والانتفاضات 1919-1929م.

ثانيـاً: مرحلة الإضراب الكبير والثورة الكبرى 1930-1939م.

ثالثـاً: مرحلة الركود والهزيمة 1940-1948م.

وفي هذه الفترة وقعت ثورة يافا عام 1920م وثورة البراق عام 1929م وانتفاضة عام 1933م ثم ثورة الشيخ عز الدين القسام عام 1935م ثم الثورة الكبرى عام 1936-1939م ثم الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.

لقد كانت ثورة الشيخ عز الدين القسام التي لم تدم سوى أشهر قليلة من عـام 1935 أولى ثورة فلسطينية مسلحة، وقد استشهد قائدها عز الدين القسام في 20-11-1935م على يد قوات الانتداب[5].

ولا بد من التذكير بأن الحوادث المتتالية التي وقعت في الفترة من عام 1936م حتى عام 1939م قد أقلقت السلطات البريطانية وقد أورد صالح مسعود

أبو يصير فقرة تدل على هذا الأمر، إذ تقول بريطانيا في بيان لها عن أحداث عام 1939م: «ابتدأت الاضطرابات في فلسطين في شهر أبريل من هذه السنة، وعقب وقوع بعض حوادث الشغب في يافا وفي أماكن أخرى أخمدت في الحال واتخذت هذه الاضطرابات شكل إضراب عام أعلنته لجنة من وجهاء العرب، يصطبغ بصبغة سياسية معينة ويرمي إلى تحقيق مآرب لا يتفق والانتداب واستعملت في مواصلته وسائل هي بمثابة تحد مباشر للسلطة القائمة.

وقد وقعت حوادث قتل وأعمال مستنكرة أخرى في مختلف انحاء البلاد من قبل عصابات مسلحة من الإرهابيين فعدا عما وقع من حوادث التعدي التي أدت إلى خسارة في الأرواح بين الجنود البريطانيين ورجال الطيران، والبوليس، وقضت على حياة كثير من العرب واليهود على السواء فقد اشتملت أعمال هذه العصابات المسلحة على محاولات متكررة في شل وسائل المواصلات وقطع خطوط البرق والتليفون، وإخراج القطارات عن الخط وعلى محاولات لمنع حركة السير على الطرق العامة.

وقد سببت أضراراً مادية عظيمة ألحقت ضرراً فاحشاً باقتصاديات البلاد، ووقعت محاولات عديدة لإتلاف خط أنابيب البترول بين حيفا والعراق وإشعال النار في المتدفق منها، وثمة نتيجة مهمة أسفر عنها الإضراب هي إقفال مرفأ يافا إقفالاً فعلياً وإن كان مرفأ حيفا لم يتأثر لغاية الآن إلا قليلاً لحسن الحظ.

وقد عمدت إدارة فلسطين في الحال إلى اتخاذ تدابير فعالة لحماية الأرواح والأموال وقمع الاضطرابات، وفي أثناء الأشهر التي تلت نشوب الاضطرابات عززت الحامية الفلسطينية تعزيزاً وافياً، غير أنه بالرغم مما أظهرته السلطات البريطانية من رحابة الصدر الأمر الذي حاز الموافقة التامة من حكومة جلالته التي كان جل اهتمامها إعادة السلام بين مختلف الطوائف في فلسطين باتخاذ تدابير تنطوي على أقل ما يمكن من الآلام والخسائر في النفوس فقد استمر الإضراب السياسي مصحوب بأفعال مستنكرة وبمناوشات حربية واستعمل التخويف على

مجال واسع من قبل أولئك المسؤولين عن مواصلة هذه الاضطرابات بقصد إرغام كافة الأهالي العرب على التعاون الضمني على كل حال وبالإيجاز فقد أصبحت الحالة التي أوجدت في البلاد بمثابة تحد مباشر لسلطة الحكومة البريطانية في فلسطين»[6].

وبرغم ما يمكن أن يوضحه هذا البيان البريطاني من انزعاج السلطات في فلسطين، فإن الحقيقة تشير إلى أن المقاومة الفلسطينية لم تشكل تهديداً خطيراً لا لليهود ولا لسلطات الانتداب، وذلك كما يرى البعض ناتج إلى الكيفية التي كانت بريطانية تسيّر بها أمور فلسطين، والمنطقة العربية بصفة عامة وهي سياسة تعتمد على استخدام القيادات والزعامات المحلية ضد بعضها بعضاً وهو أسلوب استخدم، كذلك أثناء الحكم التركي واستمر استخدامه أثناء فترة الانتداب البريطاني، ولهذا توصل بعض الباحثين إلى نتجية مفادها أنه «برغم النمو السريع في الوعي الوطني العربي الفلسطيني العربي كرد فعل على الإحتلال البريطاني ورعايته للصهيونية، فإنه لم يكن من السهل تجاوز النتائج السياسية لـ 400 سنة من السيطرة التركية فالاقليمية التي نجمت عن سوء المواصلات وانقسام البلاد إلى سناجق منفصلة ساعدا معاً على منع انتشار المقاومة الثورية في الثلاثينات فمثلاً لم تجد دعوة الشيخ القسام إلى تحرك سنة 1935م استجابة مباشرة خارج منطقة التلال المحيطة بحيفا، وبالمثل فإن بعض أجزاء البلاد كانت أقل مشاركة من غيرها في الثورة الكبرى»[7].

ويبدو أن هناك اتفاقاً عاماً بين الباحثين أن الحديث عن الثورة الفلسطينية أو المقاومة أو حركة الفدائيين الفلسطينيين، لا يقصد بها تلك الأعمال المتناثرة التي وقعت أثناء الانتداب البريطاني بل المقصود بها تحديداً المقاومة الفلسطينية التي بدأت منذ إعلان منظمة فتح وهي أكبر فصائل المقاومة الفلسطينية عتاداً ورجالاً عن أول عملية لها داخل فلسطين المحتلة في أول يناير 1965م[8].

وهناك تفسيرات كثيرة لبدء المقاومة الفلسطينية في هذه الفترة إذ جاء في

كتاب «المسار الصعب»: «المقاومة الفلسطينية» بعض التوضيحات والتبريرات التي يمكن أن تفسر توقيت الثورة وبدء المقاومة للإحتلال الصهيوني لفلسطين بعد حوالي عشر سنوات من قيام الدولة اليهودية[9].

ولكنه، ومن ناحية موضوعية، فإن الأمر لا يستدعي البحث في المبررات التي دفعت نحو قيام الثورة، بقدر ما يستدعي الموقف دراسة، وتحليل الأسباب التي أدت إلى عدم قيامها قبل كل ذلك الوقت، فمبررات الثورة الفلسطينية متوفرة على أقل تقدير منذ 15-5-1948م.

والبداية للإجابة على هذا التساؤل تكون بالنظر في تاريخ أول مظلة سياسية وعسكرية أقيمت لتمثيل الشعب الفلسطيني، ألا وهي منظمة التحرير الفلسطينية والتي أنشئت في عام 1964م.

تقول المصادر الفلسطينية أن منظمة التحرير الفلسطينية قد نشأت نتيجة رغبة بعض الأنظمة العربية في جعل المقاومة الفلسطينية تحت سيطرتها، وحتى لا تنجح المقاومة الفلسطينية في تعكير الأمر الواقع السائد بين الدول العربية وإسرائيل وهو الأمر الواقع الذي ساد المنطقة منذ توقيع إسرائيل والدول العربية هدنة عام 1948م. كما تؤكد المصادر الفلسطينية أن بوادر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية جاءت خلال مؤتمر القمة العربية الأولى التي انعقدت بمدينة القاهرة في الفترة من 13- إلى 17 يناير 1964، حيث جاء في قرارات تلك القمة دعوة السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية إلى الاتصال بالدول العربية والشعب الفلسطيني «بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني من أجل تمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره»[10].

وخلال القمة العربية الثانية التي انعقدت بالإسكندرية في شهر سبتمبر 1964م تم الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها كممثل للشعب

الفلسطيني واعتماد مبلغ مليون جنيه استرليني كميزانية للمنظمة في عامها الأول[11]. كان ممثلوا الشعب الفلسطيني قد اجتمعوا في مدينة القدس في شهر مايو 1964م وقرروا إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وصاغوا لها ميثاقاً ونظاماً أساسياً.

وفيما يتعلق بالميثاق القومي فقد تكون من 29 مادة، تقول المادة الأولى منه «فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير» وتقول المادة الثانية أن «فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ» وأوضحت المواد الأخرى، من هو الفلسطيني وكيفية تحقيق التحرير الكامل، مع عدم الاعتراف بقرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1847م القاضي بتقسيم فلسطين والتأكيد على بطلان وعد بلفور، وصك الانتداب «وما يترتب عليهما»[12].

أما النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية فقد تكون من 31 مادة أشارت المادة الرابعة منه إلى أن جميع الفلسطينيين هم أعضاء طبيعيين في منظمة التحرير الفلسطينية. كما أشارت أبواب النظام الأساسي إلى قيام مجلس وطني فلسطيني منتخب، وهو السلطة العليا للمنظمة ويضع سياستها وبرامجها ومدة دورته 3 سنوات وإلى قيام لجنة تنفيذية من 15 عضواً، وهي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وأهم واجباتها[13]:

1 ـ تمثيل الشعب الفلسطيني.

2 ـ الإشراف على تشكيلات المنظمة.

3 ـ إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة.

4 ـ تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها.

كما أنشأ النظام السياسي للمنظمة مجموعة من الدوائر العاملة تحت قيادة اللجنة التنفيذية ومنها:

1 ـ الدائرة التحريرية.

2 ـ الدائرة السياسية.

3 ـ الصندوق القومي الفلسطيني.

4 ـ الشؤون العامة والتوجيه.

5 ـ الشؤون الإدارية.

وقد اختص النظام الأساسي اللجنة التنفيذية ببعض المهام الذي جعلها تبدو أقوى من المجلس الوطني، ومن ذلك اختصاص اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيقها مع المنظمات والاتحادات والمؤسسات العربية والدولية أما موارد منظمة التحرير الفلسطينية فقد حددها النظام الأساسي على النحو التالي:

1 ـ ضريبة ثابتة على الفلسطينيين.

2 ـ المساعدات المالية من الحكومات العربية.

3 ـ طابع تحرير تنشئة الدول العربية.

4 ـ التبرعات والهبات.

5 ـ القروض والمساعدات.

6 ـ أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

وقد أقر المجلس الوطني في عام 1974م برنامجاً من عشرة نقاط أطلق عليها اسم «البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية» وقد جاء فيه(14):

1 ـ رفض قرار مجلس الأمن رقم 242.

2 ـ الإعلان عن رفض الاعتراف بإسرائيل والحدود الآمنة وأي تنازل عن

حق الشعب الفلسطيني وأن التحرير يكون بكافة الوسائل بما فيها الكفاح المسلح لتحرير كل جزء من فلسطين.

3 - التصريح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقيام بالتكتيكات اللازمة بما يخدم أهداف المنظمة الخاصة بالتحرير وإقامة السلطة الوطنية في فلسطين.

إن قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م بمبادرة عربية، ربما يفسر الوضع الذي ساد الفترة من عام 1948 وحتى عام 1964م.

تقول المصادر الفلسطينية أن ظروفاً موضوعية قد حالت دون قيام تنظيم سياسي - عسكري فلسطيني يملؤ الفراغ الذي تركته نشاطات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، فالفلسطينيون وقد توزعتهم، من ناحية مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان، وسوريا، كما توزعهم الشتات في بلدان شمال أفريقيا والجزيرة العربية، كانت همومهم الأولى تنحصر في الحصول على العون المادي من عمل وتعليم وغيرها من الأمور الحيوية الأخرى ومن ناحية أخرى فإن غالبية الفلسطينيين - وقد لمسوا مدى تورط الحكومات العربية في القضية الفلسطينية، سواء بما قامت به هذه الحكومات أثناء الحرب العربية الأولى أو بعدها - خاصة فيما يتعلق بضم الأردن للضفة الغربية وإدارة مصر لقطاع غزة - قد تركوا أمر إدارة الصراع العربي الإسرائيلي بيد الحكومات العربية، فقد أصبح لفلسطين ممثل بجامعة الدول العربية، وكانت الحكومات العربية تعلن في وسائل إعلامها المختلفة عن التزامها بحل القضية الفلسطينية، والتي أصبحت محور السياسيات الخارجية لغالبية الدول العربية وخاصة دول مهمة مثل مصر منذ عام 1952م وسوريا، والعراق. ناهيك عن تبني الأحزاب السياسية لشعارات التحرر والنضال ضد الدولة الصهيونية لدرجة أن بعض تلك الأحزاب تتجادل عن أسبقية التحرير او الوحدة فهناك من يرى أن التحرير لن يتأتى إلا بعد الوحدة والاخر الذي يصر أن الوحدة لن تتحقق إلا بعد التحرير[15].

ولكن مسألة الفراغ القيادي للكفاح الفلسطيني أمر يمكن التشكيك به ذلك أنه بعد قيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م قامت الهيئة العربية العليا وعن طريق رئيسها مفتي القدس أمين الحسيني بإبداء اعتراضها على قيام منظمة التحرير الفلسطينية وأصدرت بياناً تقول فيه أنه لديها بعض الأدلة بأن المنظمة الجديدة قد أنشئت بغرض تصفية القضية الفلسطينية»[16].

إن اعتراض الهيئة العربية العليا على قيام منظمة التحرير الفلسطينية يعبر في جانب منه على الوضع السياسي الذي تعيشه القضية الفلسطينية منذ زمن بعيد، ففي الوقت الذي تعتبر فيه الهيئة العربية العليا نفسها الممثل الفعلي للفلسطينيين نجد أن جامعة الدول العربية، ومنذ عام 1945م قد قررت أن تختار بنفسها من يمثل فلسطين لديها ولم تعر - أي جامعة الدول العربية - اهتماماً كبيراً بإعلان الهيئة العربية العليا إقامة حكومة عموم فلسطين في أول أكتوبر 1948م خاصة بعد أن عارضت تلك الخطوة حكومة الأردن التي سعت منذ ذلك الوقت إلى ضم الضفة الغربية وتجنيس أهلها بالجنسية الأردنية[17]. وقد تجنبت منظمة التحرير الفلسطينية هذه المرة معارضة حكومة الأردن لإنشائها كما حدث في مرة سابقة بحجة أن مؤتمراً فلسطينياً قد عقد بمدينة أريحا في شهر ديسمبر عام 1948م نودي فيه بالوحدة الفلسطينية - الأردنية ومبايعة الملك عبد الله، ملكاً على فلسطين[18].

لقد تم تجنب اعتراض الأردن لقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم بعض التنازلات ومنها القول في الميثاق القومي الفلسطيني في مادته الرابعة والعشرين أن المنظمة سوف لن تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية وكأن منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بما قامت به المملكة الأردنية من ضم لهذه الضفة[19]. كما أن الملك حسين حصل على موافقة السيد أحمد الشقيري على عدم تنظيم أو تسليح الفلسطينيين المقيمين في الأردن[20].

والمنظمة واجهت اعتراضات أخرى من قبل جماعات فلسطينية ثورية

خشيت بدورها أن تكون المنظمة قد وقعت في خضم السياسات العربية المستسلمة للأمر الواقع وندد جورج حبش بقرارات المجلس الوطني الأول لعدم تلبيتها للحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني[21].

ولم تكن منظمة فتح ميالة لقبول منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كانت فتح ميالة للدعوة إلى العمل العسكري أكثر من ميلها إلى العمل السياسي[22].

وبرغم كل الاعتراضات التي واجهتها دعوة قيام منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، فإن مجرد قبول الفكرة من قبل جامعة الدول العربية ووجود قيادات فلسطينية معينة مثل أحمد الشقيري، وحصول نوع من التفكير الايجابي الفلسطيني تجاه قضايا التحرر الوطني، ووجود هذه الأمور كان كافياً لكي تصبح منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة واقعة، خاصة وأن بوادر منظمات فلسطين مسلحة بدأت تظهر على الساحات الفلسطينية، حيث تذكر بعض المصادر أنه بحلول عام 1965م كانت هناك حوالي 40 مجموعة مما يمكن أن يطلق عليها اسم المجموعات الفدائية الفلسطينية ولهذا فقد دعا المجلس الوطني الفلسطيني إلى وحدة العمل الفدائي. ولقد أدى تطور العمل الفدائي الفلسطيني إلى حدوث تغييرات هامة على المستوى التنظيمي والعقائدي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد برزت هذه التغييرات خلال انعقاد المؤتمر الرابع للمجلس الوطني الذي انعقد بمدينة القاهرة في شهر يوليو 1968م. لقد تبنى المجلس الوطني الفلسطيني في هذا الانعقاد ميثاقاً وطنياً فلسطينياً جديداً وأدخل تعديلات جوهرية على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية كما أن عضوية المجلس الوطني ذاتها أصابها التغيير فأصبحت تميل إلى تمثيل العمل العسكري أكثر منها إلى تمثيل الشخصيات المستقلة والمهنية، فأصبح لمنظمة فتح 33 عضواً وللجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 12 عضواً ولمنظمة الصاعقة 12 عضواً ولجيش التحرير الفلسطيني 5 أعضاء بينما لم يعد للشخصيات المستقلة والاتحادات المهنية سوى ما مجموعه 31 عضواً فقط من مجموع المجلس الوطني الذي قلصت عضويته

عما كان عليه في الانعقاد الأول الذي بلغ أكثر من 400 عضو إلى حوالي 105 أعضاء فقط في الانعقاد الرابع.

المبحث الثاني

التنظيمات الفدائية
وتوجهاتها السياسية والعسكرية

لقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المشاكل سواء على مستوى التنظيم أو العمل الفدائي العسكري والسياسي، أو على مستوى مواجهة متطلبات اللاجئين في مخيماتهم والجمعيات الفلسطينية في الدول المختلفة.

ولكن أكثر ما واجه منظمة التحرير الفلسطينية من مشكلات، كانت مسألة العمل الفدائي ومدى إمكانية تحقيق أهدافه في التحرير، وكذلك مسألة العمل السياسي الفلسطيني ومواجهة التناقضات العربية والعمل السياسي العربي. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، فقد كانت هناك مجموعة شكوك حول قدرة العمل الفدائي بذاته على مواجهة القوة الإسرائيلية، وتحقيق بعض النجاحات العسكرية تجاهها، ناهيك عن تحقيق عملية التحرير التي قد تستهدفها منظمة التحرير الفلسطينية حتى يتسنى لها إقامة الدولة الفلسطينية مكان الدولة اليهودية ويرجع هذا التشكيك من ناحية إلى تعددية العمل الفدائي وتشتته وإلى عدم وجود استراتيجية مشتركة للمجموعات الفدائية الفلسطينية والتي تدعي جميعها أن هدفها الأخير هو تحديد أرض فلسطين. ولقد أدى هذا الأمر إلى التساؤل عن

أسباب تعددية العمل الفدائي وعدم وحدته وما هي الأسباب التي تجعل بعض مجموعات العمل الفدائي تشتبك في معارك حقيقية أو وهمية مع بعضها بعضاً، بدل أن تبذل مجهودها في مناوشة العدو المشترك وهو إسرائيل. لقد قيل الكثير عن اسباب تعددية العمل الفدائي الفلسطيني، ويمكن ايجاز كل ذلك في النقاط التالية.

أولاً: من أولى أسباب تعددية العمل الفدائي هو التشتت الجغرافي الذي وجد الفلسطينيون فيه أنفسهم بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948م. وبعد تلك الحرب تشتت الفلسطينيون في جهات جغرافية متعددة وأصبح لهم تواجد كبير فيما يعرف بالضفة الغربية التي ضمتها الأردن رسمياً منذ عام 1950م وهناك تواجد فلسطيني آخر في قطاع غزة الذي أصبح يدار بواسطة مصر.

بالإضافة إلى ذلك، وجدت مخيمات للاجئين في كل من سوريا ولبنان والأردن إضافة إلى تجمعات فلسطينية في أقطار عربية أخرى مثل الكويت والمملكة السعودية والعراق، ومصر وليبيا والجزائر واليمن وغيرها من الأقطار العربية إضافة إلى بعض الفلسطينيين الذين هاجروا إلى مناطق وبلدان بعيدة كالولايات المتحدة الأمريكية، وكندا وبلدان أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وغيرها.

ثانياً: إن التشتت الجغرافي للفلسطينيين، ووجود بعض هذا التشتت في أقطار عربية تحاول لعب دور في القضية الفلسطينية مثل سوريا والعراق ومصر ولبنان والسعودية وغيرها قد أوجد فرصة قيام تنظيمات فلسطينية تابعة لتلك الأنظمة العربية أو بدعم منها، وتشجيع أدبي ومالي.

ثالثاً: إن انتشار الأيديولوجيات في بداية الخمسينات من هذا القرن واعتبارها وسيلة من وسائل الكفاح السياسي والعسكري أدى إلى وجود

جماعات فلسطينية ذات أيديولوجيات وأفكار سياسية وعسكرية متباينة، فوجدت مجموعات تتبنى أفكاراً قومية عربية وأخرى ذات أفكار دينية وثالثة رفعت شعارات عالمية أو نظريات شيوعية أو اشتراكية، وهكذا.

رابعاً: وهناك بعض الباحثين الذين أكدوا على أن العوائد المالية كانت سبباً من أسباب انتشار الحركات الفدائية.

فالمغريات المادية شجعت بعض ضعاف النفوس على الادعاء بالعمل الفدائي والقول بالقيام بتنظيم جماعات وعمليات وهمية أو القيام بها فعلاً، ولكن ضد أهداف سهلة، وعليه أصبح العمل الفدائي كأعمال المقاولات يقوم بها مرتزقة محترفون باسم تنظيمات وهمية من أجل ابتزاز الأموال من الدول التي ترغب في الادعاء بأنها ذات تأثير على أرضية العمل الفدائي الفلسطيني[23].

أما من حيث عدد هذه المجموعات وقواتها الحقيقية وفعالياتها على إسرائيل وقواتها الدفاعية، فقد تعددت المقولات حولها فبعض هذه المجموعات لم يستمر في العمل إلا أشهراً معدودة، وبعضها أعلن عنه إعلامياً، ولم يتحقق له وجود فعلي على أرض الواقع، وكثير من هذه المجموعات اندمجت في بعضها بعضاً، ولقد اتفق الباحثون على أن أهم المجموعات الفدائية التي أصبح لها وزن سياسي أو عسكري أو اجتماعي أو عقائدي لا تتعدى عشرة مجموعات أهمها:

أولاً: فتح:

تعتبر منظمة فتح من أولى المنظمات الفلسطينية الفدائية، حيث يعود تاريخها إلى عام 58-1959م، برغم أن الإعلان الرسمي عن نشاطها العسكري لم يتم إلا في 1-1-1965م[24]. وتؤكد المصادر أن حوادث عام 1956م التي شهدها قطاع غزة أثناء العدوان الثلاثي، كان لها التأثير الأقوى في ظهور فكرة إنشاء منظمة تحرير فلسطين. وقد استفادت منظمة فتح من موقف مصر الرسمي وحصلت منها على بعض التسهيلات والتدريب، ولكن مصر لم تكن ترغب في

إعطاء العمل الفدائي الفلسطيني كافة الإمكانيات التي تمكنها من إثارة الدولة الإسرائيلية، وعليه فإن التعاون بين فتح والحكومة المصرية لم يكن تاماً، خاصة وأن فتح كانت قد أعلنت برنامجاً يؤكد على مبدأ استقلالية العمل الفدائي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

وقد رفعت منظمة فتح مجموعة من الشعارات والمباديء ومنها على سبيل المثال العمل على توعية الشعب العربي الفلسطيني خاصة والشعب العربي بصفة عامة بأساليب وأهمية الحرب التحريرية التي هي: الطريق السليم لانهاء الوجود الصهيوني[25] وأنه يجب عدم الاعتماد على الحكومات العربية في مواجهة العدو لأن هذه الحكومات تغلّب مصالحها الخاصة، وتعالج القضية الفلسطينية من زاوية تعتمد على مفهوم الربح والخسارة. كما ترى منظمة فتح أن الوقت لم يعد صالحاً لاعتماد أسلوب الحرب الفجائية ومباغتة العدو بجيوش نظامية عربية لأن توحيد الجيوش العربية غير ممكن بسبب التناقضات التي تسود سياسات الحكومات العربية المختلفة.

وبناء عليه فإن المطلوب من الحكومات العربية هو أن تعمل على حماية حدودها وأن تقوم بما تقدر عليه للضغط على من يساعد إسرائيل. أما حرب التحرير فهي مهمة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكي يمكن تنفيذ هذه الاستراتيجية لا بد من توافر شروط معينة أهمها من وجهة نظر منظمة فتح هي:

1 ـ أن يؤمن الشعب الفلسطيني بحرب التحرير ويعمل على تعبئة ذاته لخوضها.

2 ـ أن يؤمن الشعب العربي بحرب التحرير، وإمكانية الانتصار على العدو الصهيوني، ودفنه في الأراضي التي احتلها.

3 ـ أن يؤمن الشعب العربي عامة بأن التحرير هو السبيل لمواجهة بقية مشاكله.

4 ـ أن يتم التنسيق الكامل بين القوى الثورية في العالم العربي[26].

وقد زادت أهمية منظمة فتح بعد حرب يونيو 1967م، حيث مالت الدول العربية المهزومة إلى تعويض هزيمتها العسكرية أمام إسرائيل، بدعم العمل الفدائي الذي اعتبرته نشاطاً يشغل الإسرائيليين لحين الاستعداد للمواجهة مرة أخرى. كما زادت أهمية منظمة فتح عندما استطاعت أن تنجح في جعل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة بالقاهرة في شهر يوليو 1968م يتبنى ميثاقاً وطنياً جديداً يتم التركيز فيه على العمل العسكري الفدائي، ويدخل تعديلات جوهرية على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم استطاعت فتح أن تجعل أمينها العام السيد ـ ياسر عرفات ـ رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في فبراير 1969م.

وقد أعلنت فتح أنها تهدف إلى تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتعمل من أجل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون جنباً إلى جنب.

ثانياً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وهذه الجبهة كانت في الأساس تتكون من ثلاثة مجموعات هي:

(أ) منظمة أبطال الثورة.

(ب) جبهة التحرير الفلسطينية.

(جـ) منظمة شباب الثأر وهي تعرف كذلك باسم الجبهة القومية لتحرير فلسطين وكانت منظمة تعبر عن التوجه القومي حيث أنها عبارة عن تنظيم إقليمي لحركة القوميين العرب[27].

وقد تم إعلان مولد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أواخر

نوفمبر 1967م. وقامت بأولى عملياتها الخارجية في 15-7-1968. وقد تمثل ذلك في خطف طائرة إسرائيلية مدنية إلى الجزائر وكان الهدف منها إجبار إسرائيل على إطلاق سراح عدد من السجناء الفلسطينيين.

وقد أعلنت الجبهة أنها مؤمنة بالمبادىء التالية»:[28].

1 ـ العنف الثوري.

2 ـ الحرب الشاملة ضد إسرائيل، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وعلى كافة المستويات والمجالات.

3 ـ إن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الأمثل في مقاومة إسرائيل.

4 ـ إن الجماهير هي وسيلة الثورة الشعبية وأداتها.

5 ـ الحرب في فلسطين جزء من الثورة العربية ضد الإمبريالية العالمية. وقد رأى بعض الباحثين أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كانت تعبر عن التوجه اليساري في حركة القوميين العرب، بل إنها تعمل إلى التحول إلى الخط الماركسي ـ اللينيني، وهو الأمر الذي ظهر أثناء مؤتمر الجبهة الذي عقدته في شهر أغسطس 1968، حيث تم تبني الاشتراكية العلمية كدليل نظري لها[29].

ولم تكن علاقات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمنظمة التحرير الفلسطيني علاقات وطيدة، حيث رغبت الجبهة في إحداث تطويرات مهمة في منظمة التحرير الفلسطيني كشرط مسبق للتعاون معها. ولعل السبب الرئيسي في تناقض الجبهة مع المنظمة، يرجع في جوهره إلى الصراع الدائر بين فتح والجبهة حيث ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن منظمة فتح منظمة برجوازية ذو طابع ديني وإخواني، ولها ولاء للأنظمة العربية الرجعية[30]. بينما ترى قيادة منظمة فتح أن الجبهة عميلة للنظام الأردني[31].

وقد قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي فترات متعددة بمقاطعة أعمال مؤتمرات منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم المشاركة في أعمال اللجنة

التنفيذية وخاصة بعد أن أصبحت منظمة التحرير الفلسطيني تميل بعد حرب اكتوبر 1973م إلى العمل السياسي أكثر منه للعمل الفدائي العسكري.

وتعتبر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من أبرز التنظيمات الفلسطينية فيما يتعلق بالكفاح ضد الخطوات السلمية والتقارب مع إسرائيل[32].

ثالثاً: الجبهة الشعبية الديمقراطية:

نشأت الجبهة الشعبية الديمقراطية نتيجة خلافات عقائدية بين صفوف قيادات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على أثر مؤتمرها الذي عقدته في شهر أغسطس 1968م. وقد انشقت مجموعة من قيادي الجبهة وأعلنت عن إنشاء الجبهة الشعبية الديمقراطية بحجة أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد أصبحت تحت سيطرة الجناح اليميني لحركة القوميين العرب[33].

وقد أعلنت الجبهة الشعبية الديمقراطية عن هويتها الجديدة في أوائل يونيو 1969م. ونتيجة لموقف منظمة فتح منها، فقد قامت الجبهة الشعبية الديمقراطية بدور بارز في المؤتمر السادس للمجلس الوطني الفلسطيني وساهمت في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطيني[34].

وفي أوائل شهر أغسطس 1970م عقدت الجبهة الشعبية الديمقراطية أول مؤتمر لها، حددت فيه استراتيجيتها وبرنامجها النضالي الذي تضمن «أن النضال ضد الامبريالية هو أساسا نضال طبقي فالامبريالية تحكم سيطرتها وهيمنتها على المنطقة العربية من خلال تحالفها مع الأقليات العربية الحاكمة في الأنظمة الرجعية ومن خلال عجز أنظمة برجوازية الدولة عن شن نضال حازم ومنهجي ومتماسك ضد الإمبريالية ومن هنا لا بد للنضال ضد الإمبريالية من أن يضع الطبقات التي من مصلحتها هذا النضال مقابل الطبقات التي من مصلحتها التحالف مع الإمبريالية، ومن أن يصبح نضالاً لتحطيم الأنظمة المتحالفة مع

الاستعمار وإقامة أنظمة ديمقراطية شعبية تستطيع الطبقات الكادحة بها أن تحقق التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي»[35].

ورفعت الجبهة شعار الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير فلسطين وأن التحرير لا ينال فقط عرب فلسطين بل يشمل كذلك يهودها وإن الجبهة ستقاوم كافة الحلول الاستسلامية والرجعية من أجل بناء دولة ديمقراطية تضم العرب واليهود[36].

وكما جاء في برنامج الجبهة الشعبية الديمقراطية «أن الحل الجذري لمعضلة التبديد والاقتلاع القومي للشعب الفلسطيني يكمن في ضمان حقه في تقرير مصيره بحرية على كامل ترابه الوطني. إن هذا الهدف يتطلب إنجاز الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني وإلغاء الضم والإلحاق الهاشمي، والنضال من أجل قيام دولة ديمقراطية موحدة في فلسطين، مناهضة للصهيونية والإمبريالية، يتعايش فيها العرب واليهود في ظل المساواة القومية الكاملة بعيداً عن أي اضطهاد أو تمييز قومي أو عنصري أو ديني وترتبط بعلاقات وحدوية مع سائر أقطار الوطن العربي»[37].

رابعا: الجبهة الشعبية ـــ القيادة العامة:

تقول المصادر التي تناولت نشأة الجبهة الشعبية «القيادة العامة». إن فكرة هذه الجبهة تزامن مع فكرة إنشاء منظمة فتح عام 1956م وعندما نهضت منظمة فتح بأول عملياتها عام 1965م حصل نوع من التفاهم بين المجموعتين لكنه تفاهم لم يدم طويلاً بسبب الخلافات العقائدية[38].

وبعد حدوث هزيمة يونيو 1967م انضمت هذه الجبهة مع غيرها من المجموعات الفدائية إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، غير أن خلافاً ايديولوجياً نشأ بين تلك الفئات فأدى إلى خروج هذه الجبهة مرة أخرى في اكتوبر 1968م.

ويعتبر أحمد جبريل أكثر زعماء هذه الجبهة شهرة، وتذكر بعض المصادر

أنه كان يعمل كضابط في الجيش السوري، بعد خروجه وأهله من الرملة بفلسطين عام 1948م ولهذا الأمر فإن ـ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، تعتبر من أنصار الخط السياسي والعسكري للنظام السوري[39].

ويؤخذ على الجبهة خطها الذي يقوم على أساس التعاون مع كل الأنظمة العربية والذي تفسره الجبهة بالقول، إن همها الأول ليس الدخول في المتاهات السياسية المضيعة للوقت، بل هدفها العمل الفدائي العسكري.

وقد انضمت الجبهة إلى منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1974م واما فيما يتعلق بموقف الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة من عمليات التسوية مع إسرائيل فإن موقفها يشبه إلى حد كبير الموقف السوري، إذ ترفض الجبهة أية تسوية سلمية، وأيدت الجبهة جبهة الرفض العربية التي قامت بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل عام 1977م وتؤمن الجبهة بضرورة قتال العدو الإسرائيلي وضرب مصالحه في كل مكان»[40].

خامساً: الصاعقة:

تؤكد المصادر على أن الصاعقة قد تم تأسيسها قبل أحداث حرب يونيو 1967م وباعتبار أنها الجناح العسكري لما أطلق عليه في حينه «طلائع حرب التحرير الشعبية». وكانت أغلبية كوادر هذه المنظمة من الفلسطينيين الذين ينتمون إلى حزب البعث في سوريا، وقد اتخذت الصاعقة من مبادىء حزب البعث شعارات لها ومنها[41]:

أولاً: إن الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العربية.

ثانياً: وإن مستقبل فلسطين ومصيرها يتقرر بحسب ظروف المنطقة العربية ككل.

ثالثاً: العداء الصريح للنظام الأردني بوصفه حليفاً للإمبريالية والحركة الصهيونية.

رابعاً:عدم التورط في التسويات السلمية الاستسلامية.

وقد تأكد عداؤها للنظام اللأردني من أمور كثيرة أهمها، حرصها الشديد على شن عملياتها العسكرية من الجبهة الأردنية، كما إنها كانت من أولى المنظمات الفدائية التي حاولت تدبير انقلاب عسكري يطيح بالملك الحسين عام 1970م.

وأما على المستوى الفلسطيني، فإن الصاعقة عضو نشيط في منظمة التحرير الفلسطينية، وهي منافسة قوية لمنظمة فتح في هذا المجال.

وقد اكتسبت الصاعقة شعبيتها من نشاطها الفدائي ضد إسرائيل ولتواجدها في مخيمات اللاجئين في كل من جنوب لبنان وسوريا ولنشاطها الدعائي المكثف[42].

سادساً: جبهة التحرير العربية:

وإذا كانت الصاعقة قد أسسها السوريون من الكوادر الفلسطينية البعثية في سوريا فان جبهة التحرير العربية قد أسسها العراقيون كذلك من الكوادر الفلسطينية البعثية في العراق. وقد تم الإعلان عن هذه الجبهة في شهر أبريل 1969م وجاء في بيان تأسيسها «ان السنتين اللتين انقضتا منذ الهزيمة أكدتا حاجة حركة الفدائيين إلى قفزة جديدة لمتابعة المسيرة[43].

ولتأكيد صلة هذه الجبهة بالنظام العراقي جاء قولها في إحدى بياناتها، «... إن النظام القائم في العراق هو الحكم العربي الوحيد حتى الآن الذي يغذي جبهة التحرير العربية بالمساعدات وإن هذا الواقع يستقي مبرراته من كون حزب البعث يحتل المواقع الرئيسية في السلطة في العراق فمن خلال الحزب إذن الذي هو في الأساس منظمة جماهيرية شعبية يتم التفاعل على جميع المستويات بين الجبهة والنظام القائم في العراق»[44].

ومن أهم المنطلقات الفكرية لجبهة التحرير العربية، أن حرب التحرير في

فلسطين لا بد لها من أن تعتمد على التفوق العددي عند العرب، على التفوق التكنولوجي للدولة الإسرائيلية وعليه فإن العمل الفدائي الفلسطيني لا يهدف إلى تحقيق الشخصية الفلسطينية وإرادتها المنفصلة عن الأنظمة العربية بل هو عمل يستهدف في المطاف الأخير تجنيد القوة العربية جميعها لتحقيق أهداف تحرير فلسطين. ولقد كان لموقف جبهة التحرير العربية من النظام العراقي أثر في موقف سوريا من هذه الجبهة، فقد حصلت العديد من المناوشات بين سوريا وجبهة التحرير العربية، وكان موقف هذه الجبهة من منظمة التحرير الفلسطينية يتأثر بموقف العراق منها، وقد اعتبرت الجبهة أن منظمة التحرير الفلسطينية، قد أنشأتها الأنظمة العربية بهدف السيطرة على حركات التحرير الفلسطينية، وتحريكها وفق رغباتها، ومع ذلك فإن الجبهة لم تقاطع منذ تأسيسها المجلس الوطني الفلسطيني أو لجنته التنفيذية.

وبالإضافة إلى هذه المجموعات الفدائية يوجد تنظيمات فلسطينية لها بعض التأثير السياسي والفدائي، منها على سبيل المثال حركة «أيلول الأسود» التي نشأت بعد أحداث حرب سبتمبر 1970م التي شنها النظام الأردني ضد رجال المقاومة المتواجدين على أراضيه، وكذلك توجد «جبهة النضال الشعبي»، وهي جبهة ذات ميول يسارية قامت عقب هزيمة يونيو 1967م.

أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية والهامة والتي واجهت منظمة التحرير الفلسطينية ـ كمنظمة سياسية ـ عسكرية تمثل الشعب الفلسطيني، فهي الموقف من الأنظمة العربية المختلفة، وموقفها من المفاوضات التي تجريها تلك الأنظمة سواء كانت مفاوضات سرية أو علنية مع إسرائيل ثم أصبحت المنظمة مهتمة بتوضيح موقفها من قرارات الأمم المتحدة وخاصة قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 والاعتراف باسرائيل والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في فلسطين.

ولقد واجهت منظمة التحرير الفلسطينية مسألة المفاوضات العربية الإسرائيلية وخاصة تلك التي بدأت بعد حرب يونيو 1967م بموقف الرافض،

وتمسكت بما تم إعلانه في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يؤكد على تحرير فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، وأن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وذلك لأن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947م وقيام إسرائل باطل من أساسه لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني. ورفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ورفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها. وعندما صدر قرار مجلس الأمن المعروف رقم 242 في شهر نوفمبر 1967، لم يلتفت إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يعتبرها طرفاً من أطراف المشكلة، بل عمد إلى مخاطبة إسرائيل والدول العربية المتحاربة وركز على مسألتين فقط هما:

1ـ الطلب من إسرائيل أن تسحب قواتها من الأراضي التي احتلتها في يونيو 1967م.

2ـ الطلب من الدول العربية أن تنهي حالة الحرب مع إسرائيل وان تعترف لها بالسيادة والاستقلال، وبحدود آمنة ولا تهددها باستخدام القوة المسلحة.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإن القرار قصد عدم إعطائها أية أهمية، واكتفى بالاعتراف بأن هناك مشكلة للاجئين، يجب أن يتم معالجتها معالجة عادلة ولم تعترف منظمة التحرير بهذا القرار واعترفت به مصر والأردن ورفضته سوريا[45].

وبناء على هذه المعطيات، فإن دكتور جونار يارنغ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة والمكلف بمحاولة التفاوض بين إسرائيل والدول العربية حاول الوصول إلى تسوية للنزاع بين هذه الأطراف، ولم يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية، بل كانت اتصالاته مع الحكومات المعنية فقط.

وقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية أنها لا تعترف بالقرار رقم 242

لأنه لم يعالج القضية الفلسطينية واعتبرها قضية لاجئين، وعلى هذا الأساس ظلت المنظمة تنظر بريبة إلى المفاوضات العربية الإسرائيلية التي حصلت بين عدد من الدول العربية وإسرائيل حتى عام 1974م، عندما تم الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودعيت للاشتراك في أعمال الجمعية العامة، كما منحت صفة المراقب بالأمم المتحدة[46].

كما أن قرارات الجمعية العامة في دورتها لعام 1974م أشارت إلى:

1ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

2ـ حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة.

وطالبت القرارات كذلك أن يقيم الأمين العام للأمم المتحدة اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطيني في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين[47].

ولقد تزايدت مشكلات منظمة التحرير الفلسطينية بعد حرب أكتوبر 1973م إذ برغم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تقضي بالاعتراف بالمنظمة وتدعو إلى مشاركتها في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من مداولات ومؤتمرات دولية ومنها مؤتمر جنيف، إلا أن موقف إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية القاضي بعدم الاعتراف بها، وهو موقف أيدته الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كبريطانيا، قد أدى إلى إبعاد المنظمة عن المشاركة الفعالة في كل المفاوضات التي تمت وأدت إلى فض الاشتباكات، ثم إلى مفاوضات الخيمة 101 ثم أدت فيما بعد إلى زيارة السادات للقدس وما ترتب عليها من اتفاقات سلام مصرية وإسرائيلية[48].

وعلى الجانب الآخر، فإنه يجب القول كذلك أن موقف إسرائيل من منظمة التحرير الفلسطينية يرجع في جزء منه إلى موقف المنظمة من إسرائيل فالميثاق الوطني الفلسطيني، وكما مر بنا ـ لا يعترف بإسرائيل، ويدعو إلى تدميرها بالقوة المسلحة، ويعتبر أن وجودها فيه تهديد للأمن والسلم في العالم

العربي والعالم أجمع وقد أدى هذا الموقف إلى اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، منظمة إرهابية، والدعوة إلى عدم الاعتراف بها أو التعامل معها. وظل الأمر على هذا النحو إلى أن قامت الدول الأوروبية في شهر يونيو 1980م وفي إعلان البندقية بالاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني، ووجوب اشتراكها في المفاوضات التي تجري لحل القضية الفلسطينية[49].

وقد اغتنمت الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية هذا التطور في السياسة الأوروبية تجاه المنظمة والقضية الفلسطينية، فقدمت في مؤتمر فاس في شهر سبتمبر 1982م خطة للسلام في الشرق الأوسط تعتمد على ثماني نقاط هي[50]:

1ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م بما فيها القدس العربية.

2ـ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية منذ عام 1967م.

3ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

4ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد وتعويض من لا يرغب في العودة.

5ـ اخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقاليةو تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

6ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

7ـ وضع مجلس الأمن الدولي ضمانات للسلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

8ـ قيام مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

إن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على مبادىء قمة فاس الثانية هذه قد أكدت على النقاط التالية:

أولاً:اعتراف المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم 242، وهو القرار الذي دعا إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام1967م فقط، والذي لا يشير إلى الأراضي الفلسطينية المخصصة للدولة العربية حسب قرار 181 لعام 1947م.

ثانياً: اعتراف المنظمة بإسرائيل، حيث أن دعوة قمة فاس بانسحابها من الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م فقط قد ضمن حق إسرائيل في الوجود، وفي الأراضي العربية التي احتلتها قبل ذلك، بما فيها أراض عربية لم يخصصها لها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بتقسيم فلسطين عام 1947م.

ثالثاً: أكدت مباديء فاس على ضمان سلامة إسرائيل بدعوتها مجلس الأمن إلى وضع الضمانات اللازمة، والقول بأن الأمر يشمل الدولة الفلسطينية المستقلة إنما هو لتبرير تلك الدعوة.

رابعاً: أكدت مبادىء فاس على قبول منظمة التحرير الفلسطينية الصريح بأن مطالبها أصبحت تنحصر في الضفة الغربية وقطاع غزة وأن قيام الدولة الفلسطينية ستكون في هذه الأراضي ولم تشر مباديء فاس إلى ما سبق أن أكدته المنظمة في ميثاقها الوطني وبرنامجها المرحلي من رفض لقرار مجلس الأمن 242 أو القول بمبدأ الكفاح المسلح ضد مشاريع التسوية والحدود الآمنة لإسرائيل.

كما أن مباديء فاس لم تشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين تركوا أراضيهم عقب حرب 1948م ولا يعني المبدأ الرابع الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه، وتعويض من لا يرغب في

العودة. إن هذه الأمور تعود إلى تلك الفئة من القضايا الشائكة والصعبة والتي لم يرغب مؤتمر القمة العربي في فاس التصدي لها، ولجأ بدلاً عن ذلك إلى التمسك بما اعتقد أنه يعبر عن وجهة النظر الغربية في حل القضية الفلسطينية، وخاصة وجهة النظر الأمريكية.

هوامش الفصل السادس

(1) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 327.

(2) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988م، مرجع سابق ص 44.

(3) المرجع السابق، ص 47.

(4) كامل محمد خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، مرجع سابق، الفصول الثالث والرابع والخامس.

(5) المرجع السابق، ص 594.

(6) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، 204، 205.

(7) روز ماري صايغ، مرجع سابق، ص 50.

(8) المرجع السابق، ص 181.

(9) رياض نجيب الريس ودينا حبيب نحاس، المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، النهار للخدمات الصحفية، الطبعة الأولى، بيروت، 1976، ص 17-34.

(10) يرجس محمود اليرجس (إعداد)، وثائق مؤتمرات القمة العربية، المجموعة 17، وكالة الأنباء الكويتية، 1982م ص 20.

(11) المرجع السابق، ص 32.

(12) انظر ملحق الوثائق. «الميثاق الوطني والقومي لمنظمة التحرير الفلسطينية».

(13) انظر ملحق الوثائق ـ «النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية».

(14) انظر ملحق الوثائق، «البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية» الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني 1974م.

(15) Rashid Hamidi, What is the PLO? Journal of Palestine Studies, Beirut, Vol. IV, No.4, Summer 1975, p. 92.

انظر كذلك، عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، الوعي الذاتي والتطورات المؤسساتي - 1947-1977، مركز الأبحاب، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1979م، ص 43.

(16) Rashid Hamidi- Op. cit. pp. 92-93.

(17) عيسى الشعيبي، مرجع سابق، ص 27.

(18) المرجع السابق، ص 25.

(19) فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964-1974م، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1980م، ص 231.

(20) المرجع السابق، ص 30-31.

(21) Rashid Hamidi. Op. cit. p. 92.

(22) عيسى الشعيبي، مرجع سابق، ص 112.

(23) رياض نجيب الريس ودينا حبيب نحاس، مرجع سابق، ص 25، 26.

(24) المرجع السابق ص 37.

(25) «من متطلبات العمل الفدائي». دراسات وتجارب، إصدار حركة التحرير الفلسطينية - فتح - طبعة اغسطس 1967 د.م.ن - ص 9.

(26) المرجع السابق، ص 17.

(27) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، 595.

(28) رياض نجيب الريس ودينا حبيب نحاس، مرجع سابق، ص 50.

(29) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 595.

(30) رياض نجيب الريس. ودينا حبيب نحاس، مرجع سابق، ص 54.

(31) المرجع السابق، ص 54. انظر كذلك عبد الرزاق محمد أسود - مرجع سابق. ص 597.

(32) رياض نجيب الريس، ودينا حبيب نحاس، مرجع سابق، ص 61-62.

(33) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 596.

(34) المرجع السابق، ص 596.

(35) المرجع السابق، ص 596.

(36) المرجع السابق، ص 597.

(37) المرجع السابق، ص 597.

(38) رياض نجيب الريس، دنيا حبيب نحاس، مرجع سابق، ص 69.

(39) المرجع السابق، ص 71.

(40) عبد الرزاق محمد الأسود، مرجع سابق ص 601.

(41) رياض نجيب الريس ودينا حبيب نجاس، مرجع سابق ص 73-74.

(42) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 599.

(43) رياض نجيب الريس، ودينا حبيب نحاس، مرجع سابق، ص 79.

(44) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 598.

(45) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988، مرجع سابق ص 201.

(46) المرجع السابق، ص 204-206.

(47) المرجع السابق، ص 206.

(48) الياس شوفاني، «مشرف»، مشاريع التسوية الإسرائيلية دراسة وثائقية تقدير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، بيروت، 1981 ص XXXII وما بعدها.

(49) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق ص 251.

(50) يرجس حمود اليرجس، مرجع سابق، ص 149.

الفصـل السابـع

الحروب العربية ـ الإسرائيلية

الحروب العربية ـ الإسرائيلية

إن نشوب الحروب بين الجماعات البشرية والدول سنة من سنن الحياة على هذه الأرض. ولكن وكما يعتقد بعض المفكرين هناك حروب عادلة، وحروب غير عادلة أو عدوانية، وتتسم الحروب العربية ـ الإسرائيلية بهذه السمة الأخيرة، فهي في حقيقتها حروب استهدفت القضاء على الشعب العربي في فلسطين ومحاربة الشعوب العربية المجاورة لها في رزقها ومياهها وأراضيها بحجة الأمن والضرورات الحيوية للدولة اليهودية.

ولقد أشار الكاتب المعروف أحمد بهاء الدين إلى حقيقة الدولة الإسرائيلية بقوله، إن هذه الدولة قد ولدت وبها ثلاث عاهات مستديمة هي:

أولاً: أنها دولة عنصرية، بإصرارها على أن تكون دولة ذات عنصر واحد ودين واحد وسلالة واحدة.

ثانياً: إنها دولة ولدت نتيجة استخدام العنف والإرهاب وعلى أساس أنها تعمل على طرد شعب من أرضه لإحلال شعب آخر محله.

ثالثاً: إنها دولة لا تستطيع بما قدر لها من إمكانيات ذاتية أن تحقق أهدافها وتستمر في البقاء والتقدم والنمو دون الاعتماد على العون والمساعدة الخارجية، وعلى وجه الخصوص مساعدة الدول الاستعمارية الكبرى[1].

وطبقاً لهذه المعطيات، فإننا نستطيع أن ندرك الاسباب الحقيقية للحروب العربية - الإسرائيلية.

لقد خاضت غالبية الدول العربية تجارب عسكرية معينة، سواء فيما بينها أو بين أطراف غير عربية، كالحرب التي خاضتها العراق مع إيران أو حرب الأوجادين بين الصومال وأثيوبيا وكذلك المناوشات الحدودية التي تحدث من فترة لأخرى في المنطقة العربية أو مع جيران الدول العربية الأخرى ولكن الحروب العربية مع إسرائيل تبقى الأكثر أهمية في السجل العسكري للدول العربية، فهذه المواجهات بدأت منذ الأيام الأولى لقيام دولة إسرائيل عام 1948م وحصلت معارك عربية - إسرائيلية خلال الأعوام 1956م وحرب يونيو 1967م وحرب الاستنزاف المصرية عام 1970م ثم الحرب العربية الإسرائيلية في شهر أكتوبر 1973م.

وإذا رجعنا إلى تحليلات الأستاذ أحمد بهاء الدين، وحاولنا معرفة الأسباب الحقيقية لهذه الحروب، فإننا نجد أن إسرائيل قد أخذت لها موقفاً عسكرياً ثابتاً تجاه الدول العربية المجاورة لفلسطين وهذا الموقف العسكري الثابت يتطلب منها الدخول في مواجهة عسكرية مع هذه الدول العربية في فترات متقاربة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة، وهي:

1 - القضاء على الشعب الفلسطيني أو إجباره على إخلاء الأرض الفلسطينية من أجل أن يفد إليها المهاجرون اليهود من أنحاء العالم المختلفة.

2 - فرض الهيمنة الإسرائيلية على الدول العربية المجاورة لفلسطين وإجبار ساستها وحكامها على قبول الأمر الواقع في فلسطين.

3 - خدمة أغراض الدول الاستعمارية الكبرى التي تحاول تحقيق مصالحها في المنطقة العربية باستخدام دولة إسرائيل كعصا تخوف بها الدول العربية.

وسوف يتناول هذا الفصل أهم الحروب التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل بقصد تحليل أهم أسباب تلك المواجهات، والوقوف على نتائجها وآثارها.

المبحث الأول

الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى

1948 - 1949م

لقد بدأت المواجهة العربية ـ الإسرائيلية فعلياً منذ أن قررت بريطانيا الانسحاب من فلسطين وإنهاء الانتداب وإحالة القضية الفلسطينية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للفصل فيها.

وقد قررت جامعة الدول العربية تشكيل لجنة عسكرية لدراسة الوضع في فلسطين، وقد رفعت هذه اللجنة تقريرها إلى اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية في 19 أكتوبر 1947 وقد جاء في هذا التقرير النقاط الهامة التالية:

1 ـ إن لليهود في فلسطين قوة عسكرية وإدارة سياسية عالية التنظيم مما يمكنهم من إعلان دولة في سهولة وفي الوقت الذي يريدونه.

2 ـ إنه ليس لعرب فلسطين أية إمكانات تمكنهم من مواجهة قوة اليهود وسلاحهم، وإن ما لا يقل عن 350 ألف عربي فلسطيني يتواجدون في مناطق ذات أكثرية يهودية وهم مهددون بالقتل إذا قامت الدول اليهودية بأعمال عسكرية ضدهم.

3 ـ وقد أقرت اللجنة العسكرية العربية «أن الموقف السياسي الذي أعلنته

بريطانيا والقاضي برغبتها في الانسحاب من فلسطين لا يستفيد منه سوى اليهود، خاصة إذا لم تسرع الدول العربية بحشد أقصى ما يمكن من قوة وجهد لاحباط أطماع الصهيونية»[2].

وقد اقترحت اللجنة العسكرية العربية الخطوات العملية التالية:[3].

1 ـ المبادرة بتعبئة المتطوعين، وتجهيزهم.

2 ـ حشد القوات النظامية للدول العربية المجاورة لفلسطين على حدودها.

3 ـ تشكيل قيادة عربية موحدة.

4 ـ منح عرب فلسطين كل الامكانات اللازمة للدفاع عن أنفسهم.

5 ـ القيام بعملية تعبئة للطيران العربي، والعمل على مراقبة طرق المواصلات التي تزود اليهود بالمتطوعين من الخارج.

وقد ناقشت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية هذه المقترحات ورأت «أن الحالة تستلزم من جانب الدول العربية اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، ولهذه الغاية توصي اللجنة الحكومات العربية بأن تبادر باتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية، على أن تيسر الدول المتاخمة لفلسطين للدول غير المتاخمة سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق فيما بينها»[4].

وعندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقسيم فلسطين في نوفمبر 1947م اشتدت الاشتباكات بين العرب والفلسطينيين واليهود، واضطر مجلس الأمن إلى إصدار القرارات التي تطالب بوقف العنف في فلسطين، وقامت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية باتخاذ مجموعة من القرارات والتي منها:

1 ـ أن تقوم الدول العربية بتقديم ما تعهدت به من أسلحة وعتاد إلى القيادة العربية العامة «التي لم تشكل أبداً».

2 ـ أن تسمح الدول العربية بمرور المتطوعين من البلدان العربية والإسلامية الراغبين في المرور إلى فلسطين.

3 ـ وألفت اللجنة السياسية بجامعة الدول العربية لجنة باسم «لجنة فلسطين» لتقوم بتنظيم شؤون الدفاع عن فلسطين.

وقد رفضت جامعة الدول العربية مقترحاً تقدم به مفتي فلسطين يدعو إلى قيام «حكومة فلسطينية»، وذلك لرفض الملك عبد الله ذلك المقترح. وبحلول وقت انسحاب القوات البريطانية من فلسطين وانهاء الانتداب رأت جامعة الدول العربية أن الوضع في فلسطين أصبح يشكل حالة خطر شديدة سواء تجاه الشعب الفلسطيني أو تجاه الدول العربية المجاورة لفلسطين ولهذا قررت أخذ المبادرة، والدخول بقوات نظامية وغير نظامية إلى فلسطين وأرسلت ببرقية إلى الأمم المتحدة تبرر هذا التدخل، وقد جاء في هذه البرقية «والآن وقد انتهى الانتداب على فلسطين دون أن يترك وراءه سلطة مشكلة قانونياً لكي تتولى مقاليد الأمن والنظام في البلاد وتوفر الحماية اللازمة للأحياء والممتلكات تعلن الدول العربية ما يلي:

(أ) إن الحق في إنشاء حكومة في فلسطين أمر يخص سكانها بموجب مبادىء تقرير المصير التي اعترفت بها اتفاقية عصبة الأمم وكذلك ميثاق الأمم المتحدة.

(ب) لقد اضطرب السلم والنظام تماماً في فلسطين. ونتيجة للعدوان اليهودي أرغم أكثر من ربع مليون من السكان العرب تقريباً على مغادرة ديارهم والهجرة إلى البلدان العربية المجاورة، وقد فضحت الأحداث السائدة في فلسطين نوايا الصهيونيين العدوانية المبيتة ودوافعهم الإمبريالية.

(جـ) لقد أعلنت دولة الانتداب بالفعل أنها سوف لا تكون مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام في فلسطين عند انتهاء الانتداب.. وهذا يترك فلسطين تماماً بدون أية سلطة إدارية».

وتوضح البرقية العربية الأحوال في فلسطين فتقول: «..إن الاضطرابات

الأخيرة في فلسطين تمثل أيضاً تهديداً خطيراً ومباشراً للسلم والأمن داخل أراضي الدول العربية ذاتها.. لهذه الأسباب ولأن أمن فلسطين أمانة مقدسة في عنقها، وحرصاً على الحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور في الأوضاع السائدة ومنعاً لانتشار الفوضى والاستهتار بالقانون إلى داخل الأراضي العربية المجاروة ومن أجل ملء الفراغ الذي أحدثه انتهاء الانتداب والعجز عن إحلال أي سلطة شرعية محلّه، ترى الحكومات العربية نفسها مضطرة إلى التدخل بهدف واحد هو استعادة السلم والأمن وإرساء القانون والنظام في فلسطين.

إن الدول العربية تعترف بأن استقلال وسيادة فلسطين، التي ظلت حتى الآن خاضعة للانتداب البريطاني، قد صارا الآن حقيقة واقعة مع انتهاء الانتداب، هي ترى أن أهل فلسطين الشرعيين هم وحدهم أصحاب الأهلية والاختصاص في إقامة حكومة في فلسطين للقيام بكل صلاحيات الحكومة دون أي تدخل خارجي وبمجرد بلوغ هذه المرحلة سينتهي تدخل الدول العربية الذي يقتصر على استعادة السلم وتثبيت القانون والنظام. وستكون دولة فلسطين ذات السيادة مؤهلة، بالتعاون مع الدول الأخرى الأعضاء في الجامعة العربية لاتخاذ أية خطوة للنهوض برفاه وأمن أهلها وأرضها»[15].

ويتضح من هذه البرقية العربية للأمم المتحدة أن الدول العربية عازمة على الحفاظ على فلسطين لأهلها العرب وأنها ترغب في ملء الفراغ الذي نتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وعدم وجود سلطة شرعية في البلاد وتقول الموسوعة الفلسطينية أن رؤساء الدول العربية قد اجتمعوا في 8-12-47 بالقاهرة وقرروا اتخاذ الخطوات التالية[6]:ـ

1 ـ احباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بها عربية مستقلة موحدة.

2 ـ تزويد اللجنة العسكرية الدائمة بالعدد المبين أدناه من البنادق مع ما

يلزمها من عتاد بما لا يقل عن 500 إطلاقة لكل بندقية، فمن العراق 2000 بندقية ومن مصر 2000 بندقية ومن السعودية 2000 بندقية ومن سوريا 2000 بندقية ومن الأردن 1000 بندقية ومن لبنان 1000 بندقية. أما بالنسبة للرجال فيجب إرسال 500 متطوع من كل من العراق ومصر والسعودية وسوريا و 300 متطوع من لبنان و 200 متطوع من الأردن واعتمد مبلغ مليون جنيه لصرفه في شؤون الدفاع عن فلسطين.

وبرغم وضوح الأهداف، إلا أن جامعة الدول العربية والحكومات العربية المعنية فشلت في تحقيق أي من تلك الأهداف بل إن الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى أتت بنتائج سلبية ـ سواء على المستوى السياسي أو العسكري وكانت نتائجها سلبية كذلك بالنسبة لتوقعات الشعب الفلسطيني والشعب العربي بصفة عامة.

يقول صالح أبو يصير في كتابه: «جهاد شعب فلسطين في نصف قرن».

«زحفت الجيوش العربية وهي في صور متباينة من الرأي والقوة لتحارب جماعات يهودية نظمتها بريطانيا وأمريكا وسلحتها... وأعلنت الحكومات العربية الحصار البحري على فلسطين، وأخذت تفتش البواخر في المياه الإقليمية وتصادر ما يكون عليها لليهود...

وكان الاتفاق بين الحكومات العربية أن يبدأ الزحف على فلسطين في مساء 15-5-1948م «فتلتقي الجيوش السورية واللبنانية والعراقية والأردنية جميعها لدى مدينة العفولة، في وسط فلسطين، ثم تواصل زحفها مجتمعة لتقسيم تجمعات اليهود، وتصل إلى الساحل الفلسطيني، وأن يزحف الجيش المصري نحو عسقلان وغزة والمجدل، ثم يتقدم للالتقاء بالجيوش العربية الزاحفة، على حين يتقدم جزء من الجيش الأردني نحو رام الله والقدس ويتقدم المتطوعون

المصريون على طريق الخليل وبيت لحم لتطويق القدس، متعاونين مع الأردنيين الذين يجب أن يحاصروها من الشمال والشرق»[7].

ولكن هذه الخطة العسكرية لم توضع موضع التنفيذ فالملك عبد الله الذي تولى قيادة الجيوش العربية لم تكن من مصلحته أو مصلحة مملكته آنذاك الدخول في مواجهات حقيقية مع الإسرائيليين، خاصة وان البريطانيين قد نصحوه بعدم التورط في هذه الحرب.

وقد جاء في رواية إسرائيلية رسمية من المعلومات التي تلقي الضوء على سياسات الملك عبد الله وخططه تجاه فلسطين.

وتقول الرواية: «وقبل نحو أسبوعين من قرارات الأمم المتحدة، تقابل الملك عبد الله مع ممثلة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية غولدا مئيرسون في منزل بنحاس روتنبرغ في نهرايم وحضر اللقاء الياهو ساسون وعزرا دانين، وأعلن الملك عبد الله عزمه على أن يضم إلى مملكته الجزء المخصص للعرب في مشروع تقسيم البلد. وأن يقيم علاقات سلام وصداقة بالدولة اليهودية، وأظهر استخفافه بقوة باقي الدول العربية، وقال أن لا قيمة لتهديداتها»[8].

ويقول أحد الباحثين لقد «أيد الملك عبد الله كل السياسات البريطانية المتعلقة بفلسطين، ومسألة التقسيم وقد أكدت بعض التقارير أن الحكومة الأردنية التي كان يرأسها توفيق أبو الهدى. قد تعهدت لبريطانيا بعدم مهاجمة القرى اليهودية، وأن القوات الأردنية ستقوم من وقت لآخر بهجمات خفيفة على هذه القرى لمنع الشبهات عنها»[9].

وهناك دليل آخر على تورط الملك عبد الله مع البريطانيين والإسرائيليين. فقد وقعت الأردن اتفاقية مع بريطانيا في شهر مارس 1948م تتعهد فيها الحكو ة الأردنية «أنها لن تسمح بتخطي الجيوش العربية الحدود التي رسمتها الجمعية العامة في قرار التقسيم رقم 181»[10].

وقد أورد صالح أبو يصير كذلك، أن جلوب البريطاني الجنسية وقائد الجيش الأردني قد ذكر في مذكراته أن رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى قد فاوض الحكومة البريطانية في شهر فبراير 1948م أي قبل إنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين وذلك بشأن الوضع الذي سيسود فلسطين بعد جلاء الجيش البريطاني عنها. وقد قدم أبو الهدى تحليلاً للموقف الأردني ملخصه الآتي:

أولاً: إن اليهود، وقد استعدوا للوضع في فلسطين، بينما العرب لم يستعدوا له ولهذا فلا بد من وقوع أحد أمرين:

(أ) إما أن اليهود سوف لا يعتبرون قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ويحتلون فلسطين بأكملها، أي حتى حدود نهر الأردن.

(ب) أو أن مفتي فلسطين سيقوم بإعلان نفسه حاكماً عاماً على فلسطين.

ثانياً: وحيث أن المفتي في رأي الأردنيين من ألد أعداء بريطانيا، وهو عدو لدود للملك عبد الله ملك الأردن فإن أياً من هذين الاحتمالين ليسا في صالح الأردن وعليه فإن الجيش الأردني يجب أن يدخل فلسطين بدعوى حماية الفلسطينيين من العدوان اليهودي. ولكن الهدف الرئيسي لهذا الجيش الأردني هو امتلاك الأراضي التي خصصت بحسب قرار التقسيم الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر 1947م للدولة العربية وضمها لشرق الأردن.

وبحسب ما ذكر جلوب في مذكراته، فإن أبا الهدى قد تعهد لبريطانيا بثلاثة أمور هي:

1 ـ ألا يدخل الجيش الأردني غزة أو الخليل.

2 ـ وألا يتم الاعتداء على اليهود بأي شكل من الأشكال.

3 ـ وألا يحتل الجيش الأردني أي شبر من الأراضي التي خصصها قرار التقسيم للدولة اليهودية[11].

وإذا كان للملك عبد الله استراتجيته الخاصة والمتعلقة برغبته في إرضاء البريطانيين والحفاظ على مملكته التي خلقها ويحيمها البريطانيون، فإن أوضاع الجبهات العربية الأخرى لم تكن بأكثر استعداداً للحرب مع اليهود في أول مواجهة عربية إسرائيلية حقيقية.

وفي ذلك، يقول عبد الله التل ـ قائد معركة القدس في كتابه الذي هو بعنوان «كارثة فلسطين»، «دخل الجيش المصري فلسطين بقوات بسيطة لا تتناسب وضخامة المهمة الملقاة على عاتقه، واتساع الجبهة التي عينت له وخطورتها»[14] ومنذ البداية كان لمصر تحفظات كبيرة على الحرب مع إسرائيل فهي لم توافق على تعيين أحد الضباط المصريين لقيادة الجيوش العربية خشية الإساءة إلى سمعة الجيش المصري في حال فشل الحملة على إسرائيل ولم توافق مصر على خلق قيادة عربية موحدة للجيوش العربية المقاتلة في فلسطين، وتذكر بعض الدراسات أن مصر لم توافق على الدخول بقواتها النظامية في الحرب إلا في الأسبوع الأخير من شهر أبريل 1948م أي قبل أسابيع معدودة من بدء القتال في فلسطين، وهو الأمر الذي يدل على عدم إجراء أية استعدادات حقيقية لمواجهة أعباء المعارك مع اليهود[13].

ولم تكن القوات السعودية أو السورية التي اشتركت في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى في مستوى عددي أو إعدادي يتناسب مع أهمية المواجهة وخطورتها، فقد كانت القوات السعودية عبارة عن كتيبة مشاة واحدة[14] أما القوات السورية فكانت وبصفة عامة حديثة النشأة، وضعيفة في التدريب والتسليح[15].

ولا يمكن اعتبار الجيش اللبناني، جيشاً محارباً في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، فقد انحصرت مهمة هذا الجيش في الحفاظ على حدود بلاده لقلة عدده وانخفاض مستوى تدريبه(16).

ولقد تم التنويه بإعداد القوات العربية المشتركة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، سواء منها القوات النظامية أو المتطوعة، وخلصنا إلى عدم كفايتها في العدد أو العتاد.

وهناك رواية تجدر الإشارة إليها بشأن وضع استعدادات الجيوش العربية للحرب، وردت في تقارير رسمية إسرائيلية، وتقول هذه الرواية «لم تبدأ الدول العربية بإعداد نفسها لقيام جيوشها النظامية بالغزو إلا بعد أن اتضح لها في ربيع 1948م أن القوات العربية المحلية قد انهارت كما وأن جيش الإنقاذ فشل هو أيضاً في كل ما قام به»(16).

وتفيد التقارير الإسرائيلية أن العراق كانت أول من أعلن عن إرسال قواتها إلى فلسطين في 21-4-1948م ثم تلتها الأردن في 26-4-1948م وفي 1-5-1948م أعلنت كل من سوريا ولبنان اشتراكها في معركة فلسطين واستمرت مصر في ترددها حتى يوم 8-5-1948م وخشية منها أن تقع فلسطين تحت سيطرة قوات الملك الأردني عبد الله قامت مصر بإعلان استعدادها للمشاركة في حرب تحرير فلسطين(18).

أما بالنسبة لوضع القوات اليهودية التي واجهت الجيوش العربية فقد كانت وكما جاء في كثير من المصادر «على أتم درجة من التعليم والتنظيم ومجهزة بأحدث الأسلحة الواردة من الخارج، وأرسل الضباط الإسرائيليون فيما بعد إلى فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للتعليم والتدريب في الكليات والمعاهد العسكرية وذلك توقعاً لحرب جديدة مع العرب»(19).

ولم يكن الإسرائيليون ينتظرون دخول الجيوش العربية كي تتم مواجهتها فقد سارعوا منذ إعلان قرار التقسيم رقم 181 أي قبل انسحاب القوات البريطانية من فلسطين «إلى احتلال المدن والمناطق الرئيسية في الأراضي المخصصة للدولة العربية»[20].

وقد أشار ديفيد بن جوريون إلى جملة من الحقائق التي تشير إلى سياسة اليهود في هذه الفترة، وقد كتب بن جوريون يقول: «لم يدخل العرب أية مستوطنة يهودية أو يستولوا عليها مهما كانت نائية بينما استولت الهاغاناة على مواقع عربية كثيرة وحررت طبرية وحيفا ويافا وصفد وهكذا عندما جاء اليوم المشهود كان ذلك الجزء من فلسطين الذي يتعين على الهاغاناة أن تقوم بعملياتها فيه شبه خال من العرب»[21].

أما مناجيم بيجن، زعيم عصابة الأرغون ورئيس الوزراء الإسرائيلي فيما بعد فقد كتب يقول: «في الشهور التي سبقت الغزو العربي، وبينما كانت الدول العربية الخمس: سوريا وشرق الأردن والعراق، ولبنان ومصر تجري استعداداتها لعدوان منسق واصلنا شن الهجمات في داخل المنطقة العربية، ومع ذلك كنا نقول لضباطنا في الأيام الأولى من عام 1948م أن هذا ليس كافياً والحق أنه كان لما تشنه أية قوات يهودية من هجمات من هذا النوع أهمية نفسية كبيرة وأن تأثيرها العسكري كان ذا قيمة لأنها وسعت الجبهة العربية وأرغمت الأعداء على التزام جانب الدفاع... كان أملنا يكمن في كسب السيطرة على الأرض وفي نهاية يناير 1948م وضعنا خلال اجتماع لقيادة الأرغون شاركت فيه شعبة التخطيط أربعة أهداف استراتيجية هي: 1- القدس. 2 - يافا 3 - الرملة 4- منطقة المثلث «والمثلث هو الاسم الشائع لمنطقة يسكنها العرب في وسط فلسطين وتحتل مثلثاً يتكون من مدن نابلس وجنين وطولكرم»[22].

ويذكر بن غوربون كذلك أن العرب قد طردوا من شرق القدس، وحيفا ويافا وطبرية وصفد والانتداب لا زال قائماً[23].

وقد بدأت الحرب العربية الإسرائيلية من الناحية الرسمية بإعلان قيام الدولة اليهودية التي تم ليلة 14\15 مايو 1948م وفي هذا يقول القائد عبد الله التل في مذكراته. «لم تبق حكومة عربية إلا أعلنت عزمها على القضاء على العصابات المجرمة التي فتكت بعرب فلسطين الأبرياء وهتكت أعراضهم ومهما كانت إتفاقيات الدول العربية السرية التي أخفتها عن شعوبها فإن جميع هذه الدول قد أعلنت رسمياً أنها ترسل جيوشها إلى فلسطين» سارت الجيوش العربية مقتحمة حدود فلسطين في تمام الساعة الثانية عشرة ليلة 14\15 مايو 1948 ولم تبزغ شمس يوم السبت 15 مايو 1948 حتى كانت الجيوش العربية قد وصلت أهدافها الأولى»[24].

وقد تقدمت بريطانيا في آخر شهر مايو 1948 بطلب إلى مجلس الأمن يدعو إلى إصدار قرار بوقف القتال لمدة محدودة وتعيين وسيط دولي للتوفيق بين العرب والإسرائيليين. وتم إصدار قرار مجلس الأمن يوم 24-5-1948م بوقف النار لمدة أربعة أسابيع وتعيين الكونت فولك برنادوت وسيطاً منتدباً من الأمم المتحدة للتوفيق بين العرب واليهود في هذه القضية. وعندما وصل الكونت برنادوت إلى فلسطين، أقنع العرب واليهود بهدنة أولى تستمر لمدة أربعة أسابيع وقد وضع لسريان هذه الهدنة بعض الشروط منها[25]:

1 ـ وضع المهاجرين اليهود الذين يدخلون فلسطين في فترة الهدنة في معسكرات خاصة.

2 ـ عدم تدريب أولئك المهاجرين على القتال.

3 ـ عدم استيراد أي نوع من الأسلحة من قبل الطرفين المتحاربين.

4 ـ عدم استغلال الهدنة لتقوية النواحي العسكرية في أي معسكر من المعسكرين المتحاربين سواء في البر أو الجو أو البحر.

وقد أراد الكونت برنادوت أن يستغل فترة الهدنة من أجل محاولة التوفيق

بين الدول العربية وإسرائيل، فاقترح الدخول في مفاوضات بين الأطراف المعنية، واتخذ من جزيرة رودس مقراً لهذه المفاوضات.

وقد قدم الكونت برنادوت خطة لحل المشكلة الفلسطينية متضمنة الخطوات التالية[26].

1 ـ تعيين خطوط المناطق العربية واليهودية عن طريق إجراء مفاوضات بين العرب واليهود تحت إشراف الوسيط الدولي، وبعد الاتفاق على خط الحدود الرئيسي، تشكل لجنة مشتركة وتشمل مراقبين من هيئة الأمم المتحدة، ويعهد إليها بتخطيط الحدود نهائياً.

2 ـ ضم النقب أو جزء منه للمنطقة العربية.

3 ـ ضم غربي الجليل أو جزء منه للمنطقة اليهودية.

4 ـ ضم القدس إلى المنطقة العربية على أن يكون للجالية اليهودية فيها بلدية مستقلة استقلالاً ذاتياً وتتخذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة.

5 ـ إعادة النظر في وضع حيفا.

6 ـ اعتبار ميناء حيفا بما فيه منطقة معامل تكرير البترول ميناءً حراً ويعتبر مطار اللد منطقة حرة كذلك.

7 ـ إقامة اتحاد بين العرب واليهود مهمته النهوض بالمصالح الاقتصادية المشتركة، والقيام بالمشروعات التي من شأنها النهوض بالبلاد وتنسيق السياسة الخارجية والتدابير الخاصة بالدفاع المشترك.

8 ـ للفريقين أن يباشرا الإشراف التام على شئونهما الخاصة بما في ذلك العلاقات الخارجية، وبشرط أن تتمشى هذه العلاقات مع القواعد التي يفرضها نظام الاتحاد.

9 ـ اعتبار الهجرة من اختصاص كل من الفريقين شريطة أن يكون لكل

منهما الحق بعد انقضاء عامين على إقامة الاتحاد في إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يتبعها الفريق الآخر.

10 ـ الاعتراف بحقوق سكان فلسطين الذين هجروا مساكنهم بسبب الأحوال التي أوجدها النزاع بين الفريقين، ويحق لهم العودة إلى منازلهم دون قيد أو شرط واستعادة ممتلكاتهم في فلسطين.

ولم تجد مقترحات الكونت برنادوت قبولاً من العرب واليهود فقد رفضها العرب لأنها مقترحات تؤدي إلى قيام دولة منفصلة لليهود، وتدعو إلى استمرار الهجرة اليهودية المقيدة إلى فلسطين، أما اليهود فقد رفضوا هذه المقترحات لأنها أخرجتهم من القدس، وسلبت منهم النقب، ووضعت بعض القيود على مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين[27].

وقد سارع الكونت برنادوت بعد رفض العرب واليهود لمقترحاته المذكورة إلى الطلب من الأطراف المعنية تمديد فترة الهدنة الأولى التي كان من المقرر أن تنتهي في الساعة الثامنة من صباح يوم 9 يوليو 1948م ووافق اليهود على تمديد فترة الهدنة، ورفض العرب التمديد، وكان رفض العرب لتمديد الهدنة فترة ثانية من باب المكابرة والمزايدة التي كانت سمة من سمات القيادات العربية آنذاك. لقد استفاد الجانب الإسرائيلي من فترة الهدنة الأولى عن طريق:

1 ـ تقوية مراكزهم الدفاعية.

2 ـ استيراد المزيد من الأسلحة والذخائر، وحتى الدبابات والطائرات والخبرة العسكرية الغربية.

3 ـ توحيد عصاباتهم، وتدريب المزيد من القوات والدليل على استفادة اليهود من الهدنة هو قول القنصل الأمريكي بالقدس «إن قرار مجلس الأمن الذي فرض الهدنة الأولى هو وحده الذي خلص اليهود وحال دون سحقهم على أيدي الجيوش العربية»[28].

ويصف القائد عبد الله التل فترة الهدنة الأولى بالجريمة الكبرى[29].

ويقول التل إن استفادة الجيوش العربية من فترة الهدنة كانت قليلة مقارنة بما حققه الجانب الإسرائيلي.

وقد تجدد القتال بين الجيوش العربية واليهود وبعد انتهاء مدة الهدنة الأولى والتي أدت إلى بعض المكاسب الإسرائيلية.

وقد قرر مجلس الأمن فرض هدنة ثانية تبدأ يوم 18 يوليو 1948م[30].

ويقول الكونت برنادوت في تقرير له عن أعماله ومحاولاته لتحقيق الوفاق بين العرب واليهود «إن المحادثات أوضحت إلى حد كبير أن الموقف اليهودي قد تصلب خلال الفترة الفاصلة بين الهدنتين وأن المطالب اليهودية في التسوية ستكون على الأرجح أكثر طموحاً، وأن الرأي اليهودي أقل استعداداً بقبول الوساطة. وقد نشأ شعور بمزيد من الثقة والاستقلال من جراء المجهودات العسكرية اليهودية خلال الفترة الفاصلة بين الهدنتين فقل الاعتماد على الأمم المتحدة وازداد الاتجاه إلى انتقاد نقائصها فيما يتعلق بفلسطين»[31].

وتقول المصادر أن الكونت برنادوت، وقد فشل في إقناع العرب والإسرائيليين بمقترحاته الداعية إلى خلق دولتين احداها عربية والأخرى يهودية مع وجود اتحاد اقتصادي بينهما فقد قدم مشروعاً آخر يقوم على أساس أنه يجب على العرب والفلسطينيين القبول بوجود إسرائيل وأن تقوم دولة عربية تشتمل شرق الأردن وتضم معظم الأراضي التي خصصها قرار التقسيم رقم 181 للدولة العربية، مع إجراء تعديلات إقليمية تعزز الدولة العربية بضم النقب إليها، وتعطي الدولة اليهودية منطقة الجليل، مع وضع القدس تحت وصاية دولية مناسبة[32].

وكما هو متوقع، فقد رحبت كل من الأردن والدولة اليهودية بهذه المقترحات الجديدة للوسيط الدولي فولك برنادوت ولكن المقترحات لقيت رفضاً

شديداً من بقية الدول العربية. ولهذا حاول برنادوت تقديم تعديلات جديدة حول مقترحاته هذه، ولكنه أغتيل قبل أن تتمكن الأمم المتحدة من العمل بأي من هذه المشاريع. ولقد قامت عصابة شترن بعملية اغتيال الكونت برنادوت يوم 17-9-1948م وتفيد التقارير أن سبب اغتياله يعود لاتهامه بالتعاطف مع الموقف العربي عندما طالب بوقف الهجرة اليهودية وإقامة دولتين يربطهما اتحاد اقتصادي كما أنه طالب بإعادة اللاجئين العرب إلى ممتلكاتهم. وتولي الوساطة بين العرب واليهود بعد الكونت برنادوت، نائبه الدكتور رالف بانش وهو الذي تمكن من ترتيب اتفاقات الهدنة بين الدولة اليهودية والدول العربية المتحاربة معها وقد نصت هذه الاتفاقيات على رغبة الدول المعنية في إعادة السلام الدائم إلى فلسطين وتعهدها بوقف العمليات العسكرية في المستقبل وأن هذه الهدنة تعتبر خطوة لا غنى عنها لأنهاء النزاع المسلح وإعادة السلام إلى فلسطين»[33].

المبحث الثاني

العدوان الثلاثي عام 1956

العدوان الثلاثي على مصر الذي وقع في شهر أكتوبر 1956م هو نتيجة طبيعية لسياسة القوة والهيمنة التي تستخدمها الدول الكبرى تجاه الدول الصغرى، عندما تشعر تلك الدول الكبرى بأن مصالحها الحيوية قد تم الاقتراب منها أو تم تهديدها. والعدوان الثلاثي هو تعبير صريح عن الطبيعة العدوانية ـ التآمرية الواضحة في فكر وممارسات الدولة اليهودية.

ومن حيث المبدأ فالعدوان الثلاثي على مصر قامت به كل من بريطانيا وفرنسا مع استخدام دولة إسرائيل لتحقيق أغراضها، تلك الأغراض التي تمثلت في جعل الرئيس جمال عبد الناصر يتراجع عن قرار تأميم قناة السويس المصرية.

وسنعتمد في هذا الجزء من دراسة العدوان الثلاثي على ما كتبه الأستاذ محمد حسنين هيكل، والذي وضع كتاباً بعنوان «قصة السويس» الذي صدر في طبعته الأولى عام 1977م.

ومن وجهة نظر الأستاذ هيكل فإن إسرائيل هي أول الدول المعتدية تخطيطاً ورغبة في الاعتداء على مصر وذلك من أجل تحقيق بعض الأهداف ومنها:

1 ـ إبقاء مصر في حالة من الضعف والتخلف الاجتماعي والاقتصادي لا تمكن مصر من النهوض والتنمية.

2 ـ إبقاء مصر في حالة من العزلة العربية والدولية وعدم الفعالية أو التأثير في «موازين الصراع الذي تخوضه إسرائيل لتثبيت أقدامها في المنطقة».

وتأمل إسرائيل أن تنحصر اهتمامات مصر في السعي نحو تأمين حاجياتها من مياه النيل والوحدة مع السودان وأن تبقى سيناء حاجزاً يفصلها عما يجري في شرق الوطن العربي.

3 ـ والهدف الثالث من الأهداف الإسرائيلية عزل مصر عن التفاعلات الدولية وألا يكون لها حظ في صنع مركز دولي تستطيع من خلاله لعب دور عالمي، وكانت إسرائيل تفضل أن تبقى مصر تحت الهيمنة البريطانية أو الغربية بصفة عامة وألا تقيم صداقة دولية يمكن أن تؤثر بها على إسرائيل[34].

وكانت بداية تخطيط إسرائيل للعدوان على مصر قد تزامنت مع أحداث هامة وخطيرة حدثت في المنطقة ومنها:

1 ـ صفقة الإسلحة التشيكية التي عقدتها مصر مع الاتحاد السوفييتي وأعلن عنها الرئيس عبد الناصر في شهر سبتمبر 1955م.

2 ـ توقيع مصر وسوريا لاتفاق عسكري مما يجعل المواجهة مع إسرائيل تمتد في جهتين قويتين.

3 ـ تشديد مصر الحصار على خليج العقبة.

4 ـ قرار مصر باستخدام جماعات الفدائيين لضرب إسرائيل.

وكان هناك إصرار من قبل ديفيد بن جوريون على احتلال مضيق تيران لتأكيد حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة والبحر الأحمر وإصرار على وجوب القضاء على عبد الناصر[35].

ويرى الأستاذ هيكل أن الدول الغربية وخاصة فرنسا وبريطانيا وكذلك

الولايات المتحدة الأمريكية كلها كانت تنتهج سياسات متضاربة تجاه مصر عبد الناصر.

ففرنسا كانت قد تلقت الضربات المميتة في ديان بيان فو وفقدت مستعمراتها في المنطقة العربية ولما جاء جي موليه إلى الحكم في باريس فتح أبواب التعاون العسكري مع إسرائيل وذلك من مبدأ يقول: «أن فرنسا وإسرائيل تواجهان نفس التحديات ونفس الأعداء» والمقصود هنا هو مصر وسياستها تجاه مساعدة ثورة الجزائر[36].

أما بريطانيا فقد رأت في جمال عبد الناصر «الرمز الحي لتحديات تواجهها في منطقة الشرق الأوسط التي كانت دائماً منطقة نفوذ تابعة وخاضعة، ووصل إيدن إلى حد أن طلب من المخابرات البريطانية أن تبحث عن وسيلة لإحداث إنقلاب في مصر يطيح بجمال عبد الناصر ويجيء بغيره أو يطيح بجمال عبد الناصر حتى وإن لم يكن هناك غيره»[37].

ويقول الأستاذ هيكل أن هناك العديد من الاعتبارات التي زادت من لهفة إسرائيل وفرنسا وبريطانيا للعمل للإطاحة بعبد الناصر ومن هذه الاعتبارات:

1 - استمرار تدفق الأسلحة السوفييتية على مصر مما يعني أن كل يوم يمر يرفع من تكاليف أية عملية تدار ضدها.

2 - اقتراب موعد جلاء القوات البريطانية عن قاعدة قناة السويس.

3 - زيادة التأثيرات الناصرية وانتشارها عبر الحدود العربية.

ويبدو أن قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس كرد على سحب الولايات المتحدة الأمريكية عرضها لتمويل السد العالي قد أعطى للدول الثلاثة فرصة التعجيل بالعمل على الإطاحة بالرئيس جمال عبد الناصر.

ويذكر الأستاذ هيكل أن حكومة الولايات المتحدة قد ربطت مساعدتها لمصر في بناء السد العالي بالوصول إلى تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل ولقد

طلب عبد الناصر في مقابل هذا الشرط الأمريكي طلبين اثنين هما:

أولاً: إقامة وطن للشعب الفلسطيني حدوده هي ذات خطوط التقسيم كما وردت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م.

ثانياً: أن يتم فتح طريق بري بين مصر وبقية دول العالم العربي في الشرق حتى لا تعيش الأمة العربية بجدار فاصل يقطع امتدادها من المشرق إلى المغرب. ولهذا تطالب مصر بتطبيق مشروع برنادوت، الوسيط الدولي الذي يعطي منطقة النقب للدولة العربية في فلسطين.

وتذكر التقارير أن الولايات المتحدة قد رأت أنه من الممكن خلق الاتصال بين أقطار العالم العربي بإعطائهم طريق علوي قرب إيلات للمرور فوقه من سيناء إلى جنوب الأردن[38].

ويروي الأستاذ هيكل الحادثة فيقول أن الرئيس عبد الناصر نظر إلى الخريطة التي قدمها له الأمريكيون، وفيها رسم الطريق العلوي الذي يستعمله العرب، وتحته الطريق العادي الذي تستعمله إسرائيل إلى إيلات، وهز رأسه وقال: «إن المشروع لا ينفع: لنفرض أن أحد رجالنا أحس بنداء الطبيعة وهو يمشي فوق الطريق العلوي ومن ثم فتح أزرار بنطلونه على حافة الطريق العلوي وترك الطبيعة تأخذ مجراها، ثم نزل الرذاذ على سيارة عسكرية إسرائيلية تصادف مرورها على الطريق السفلي. فماذا يحدث هل تقوم الحرب؟؟»[39].

ولم تتضح الأسباب الحقيقية لسحب أمريكا ثم بريطانيا والبنك الدولي عروضها لتمويل بناء السد العالي، فالسيناتور ويليام اولبرايت يقول: «لقد درست كل أوراق وزارة الخارجية بعد إعلان قرار سحب المساهمة في تمويل السد العالي بحثاً عن السبب الذي دعا دالاس إلى هذا القرار، كانت الأوراق أمامي تقول أن وزارة الخارجية فتر حماسها مرة واحدة للمشروع دون سبب ظاهر.

لم يكن السبب هو كما قال دالاس هو تكاليف صفقة الأسلحة التي ترهق مصر بما يمنعها من اداء نصيبها في تمويل السد، فقد كانت الأرقام قاطعة تشير إلى أن أعباء مصر نتيجة لصفقة الأسلحة لا تزيد سنوياً عن 20 مليون دولار وهذا مبلغ ليس كبيراً بالقياس إلى موارد بلد مثل مصر ولم يكن السبب أن المشروع فنياً . غير قابل للتنفيذ ـ فقد كانت تقارير مهندس البنك الدولي قاطعة في صلاحية المشروع وأهميته.

ولم يكن السبب تردد البنك الدولي، فقد كان يوجين بلاك متحمساً له، وكانت أسباب التمويل كلها في متناول يد البنك وفي حدود وسائله»[40].

إن تأميم قناة السويس واستخدام مواردها لبناء السد العالي، هو استرداد لحق مصر الشرعي في قناة السويس وهو أي التأميم، حل نموذجي لمشكلة تمويل مشروع السد العالي[41].

وفي رأي الرئيس عبد الناصر أن هناك جهات كثيرة يمكن أن تشتغل مسألة التأميم للتدخل العسكري في مصر، وأهم هذه الجهات هي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإسرائيل ولكن لم يخطر ببال أحد أن تتحد إرادات ثلاث دول للتدخل العسكري في مصر. وقد نقل السيد هيكل قصة التواطؤ الإسرائيلي الفرنسي ـ البريطاني من رواية موشي ديان والتي جاء فيها بالنص[42]:ـ

«لقد جاءت أول بادرة أن فرنسا مهتمة بالتنسيق بينها وبين إسرائيل في العمل ضد مصر يوم أول سبتمبر 1956م. وجاءت على شكل إشارة «عاجلة جداً» تلقيتها ذلك الصباح من ملحقنا العسكري في باريس وكان يخطرني فيها بالخطط البريطانية الفرنسية ويضيف إلى ذلك أن الأدميرال «بارجو يرى وجوب دعوة إسرائيل لتشترك في العملية.

وقد وصلتني الرسالة بينما أنا أحضر اجتماعاً لهيئة أركان حرب، وكان

بن جوريون موجوداً في الاجتماع أيضاً، وأصدر الي تعليماته بأن أجيب باستعدادنا للتعاون من ناحية المبدأ.

فإذا كان ما هو مطلوب منا هو معلومات مخابرات عن القوات المصرية المسلحة فإن مثل هذه المعلومات سوف يتولى تقديمها مكتب ملحقنا العسكري في باريس وأما إذا كان الفرنسيون يفكرون في اشتراك الجيش الإسرائيلي في العمل العسكري، فإن وزير الدفاع على استعداد لإرسالي إلى باريس لمناقشة الموضوع وبعد اتصالات استطلاعية مع هيئة أركان الحرب الفرنسية، تقرر أن أرسل رئيس العمليات الإسرائيلي إلى باريس ليتحدث مع مندوبين عسكريين فرنسيين وتصادف وجود رئيس العمليات في أوروبا في ذلك الوقت، وتحدد يوم 7 سبتمبر موعداً للاجتماع، وأرسلت له ملخصاً لتوجيه مكتوب تلقيته من بن جوريون مؤداه أننا على استعداد لتقديم كل مساعدة لفرنسا. فإذا كانوا يطلبون استعمال قواعدنا الجوية والبحرية والمشاركة الفعلية لقواتنا المسلحة، فإن الحكومة في القدس سوف تبحث الموضوع وتقرر. وأضفت أن عليه في إجاباته على استيضاحات الفرنسيين أن يكون صريحاً فيما يتعلق بقدراتنا، وبحدودنا في مختلف الميادين فإذا طلبت منه تعهدات، فعليه أن يزن إمكانية قدومي إلى باريس. كان الادميرال «بارجو» هو المندوب الفرنسي الرئيسي في اجتماع باريس الذي عقد في بيت صديق مشترك. وكان الادميرال بارجو مهتماً بأية معلومات عسكرية عن مصر، وكان يريد أن يعرف إمكانية هبوط الطائرات الفرنسية في إسرائيل في حالة اضطرارها إلى ذلك كذلك سأل عن مدى قدرتنا على إشغال وتعطيل جزء من القوات المصرية عن طريق أي عمل عسكري نستطيع القيام به في سيناء قريباً من الحدود الإسرائيلية.

وقد أوضح الأدميرال «بارجو» أن أسئلته في هذه المرحلة مجرد محاولة للاستنارة وإن كان يسألها بافتراض أن أوضاعاً سياسية ملائمة قد تبرز في المستقبل القريب بما يحقق مشاركة إسرائيل في العملية.

سافر «شيمون بيريز» مدير عام وزارة الدفاع إلى باريس ليحاول تخفيف شروط صفقة الدبابات والطائرات التي اشتريناها من فرنسا. كان «بيريز» صديقاً شخصياً لـ «موريس برجيس مانوري» وزير الدفاع الفرنسي كان يعرف أيضاً رئيس الوزراء «جي موليه» ووزير الخارجية «كريستيان بينو» وكان عليه أيضاً أن يستغل هذه الفرصة ليناقش بطريقة صريحة وغير رسمية معهم جميعاً موضوع التعاون الإسرائيلي الفرنسي في الشرق الأوسط.

وقبل أن يسافر «بيريز» اقترحت أن يصر في محادثاته على ثلاثة شروط أساسية للتعاون الفرنسي الإسرائيلي.

أولها: إن المبادرة يجب أن تجيء من فرنسا. وعليها هي أن تدعو إسرائيل إلى محادثات حول هذا الموضوع. وأهمية هذه النقطة تنبع من طبيعة علاقاتنا بفرنسا حتى ذلك الوقت، ذلك أن مشترياتنا من السلاح الفرنسي كانت تجري في ذلك الوقت بطريقة خفية، فقد كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لتنسيق سياسية بيع السلاح للمنطقة، ومن بينها إسرائيل، فإذا كانت فرنسا الآن تريد مساعدتنا في أزمة السويس فإن علينا أن ننتهز الفرصة لنحاول إخراج أنفسنا من وضع الطفل الخاضع لوصاية ثلاثية، لكي نصبح في وضع حليف له كافة الحقوق بالتساوي. خصوصاً إذا كان الأمر يتصل بأحداث تجري «على عتبة بيتنا».

ثانيهما: إنه من الحتمي تجنب أي موقف يمكن أن نجد أنفسنا فيه متورطين في صراع مع بريطانيا يمكن أن يؤدي إلى عمل عسكري بريطاني ضدنا. ومثل هذا الاحتمال كان يمكن أن ينشأ من الطبيعة المعقدة للعلاقات البريطانية الإسرائلية. فإن بريطانيا كانت تربطها معاهدات بعدد من الدول التي قد تهرع إلى مساعدة مصر، وإذا حدث ذلك فقد ينشأ موقف نجد أنفسنا فيه نحارب جنباً إلى جنب مع البريطانيين على جبهة، وفجأة نجد أنفسنا نتصادم مع

البريطانيين في جبهة ثانية كالجبهة الأردنية، لأن بريطانيا قد تسارع إلى تقديم مساعدة عسكرية للأردن وفقاً لمعاهدة الدفاع البريطاني ـ الأردني.

ثالثها: إنه إذا جاءت الحرب فإنه يجب أن يسمح لإسرائيل بأن تعدل حدودها مع سيناء لكي تضم شرم الشيخ ونخل وأبو عجيلة ورفح.

واعترف حينما قلت ذلك كله لبيريز ـ أن الشكوك كانت تراودني في فرص النجاح ولكني تصورت أن الأمر يستحق المحاولة. وإذا كان هناك من يقدر النجاح فهو «شيمون بيريز».

وتلقيت برقية من باريس بعد ثلاثة أيام من رحيل بيريز، يخطرني فيها بأن وزير الدفاع الفرنسي بيرجس مانوري «بحث خلال محادثاتهما إمكانية القيام بعمل فرنسي إسرائيلي ضد مصر بغير اشتراك البريطانيين وظهر أنه من المحادثات التي أجريت في لندن يوم 12 سبتمبر بين «موليه» و «بينو» ونظرائهما البريطانيين: رئيس الوزراء «أنتوني أيدن» ووزير الخارجية «سلوين لويد ـ أن البريطانيين اخطروا الفرنسيين بأن عملية «موسكيتوز» يجب تأجيلها، فقد كانوا ـ البريطانيين، يرون أنه من الضروري إعطاء فرصة لاقتراح «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكية في شأن إنشاء هيئة منتفعين لقناة السويس، وكانت فرنسا تخشى أن يكون هذا الموقف البريطاني مقدمة لتخلي بريطانيا عن استعدادها السابق للقيام بعمليات عسكرية ضد مصر. وهكذا، فإن فرنسا كانت تحول نظرها إلينا الآن. وفي هذا الوقت بعث وزير الدفاع الفرنسي «بيرجس مانوري» بخطاب تحية بخط يده إلى «دافيد بن جوريون» يهنئه بعيد ميلاده السبعين وينتهز الفرصة ليلمح في خطابه إلى رغبة فرنسا في «عمل شيء» مع إسرائيل للدفاع عن المصالح المشتركة للبلدين ضد العدوان المصري. ورد «بن جوريون» بخطاب شخصي آخر أكد فيه استعداد إسرائيل للتعاون في سياسة مشتركة للشرق الأوسط.

وعاد «بيريز» إلى إسرائيل ليقدم تقريراً عن محادثاته في فرنسا وحضرت اجتماعه مع بن جوريون، وروى لنا بيريز أن «بيرجس مانوري» قال له أن «بينو» عاد من لندن مصاباً بخيبة أمل لأن «دالاس» كان يضيع الوقت بمقترحات لا فائدة منها، وكان بذلك يعطل البريطانيين عن العمل العسكري ضد مصر. وكان رئيس الوزراء أنتوني إيدن متحمساً للعمل العسكري ولكن المقترحات الأمريكية كانت تعطله إلى جانب المعارضة التي كان يلقاها في بريطانيا، بما في ذلك معارضة بعض العناصر داخل حزبه.

وطبقاً لما قاله «بيرجس مانوري» فإن «بينو» قال «لايدن» قبل أن يتركه أن فرنسا في هذه الحالة قد تتصرف وحدها وربما حصلت على مساعدة إسرائيل وكان رد إيدن ـ طبقاً لبينو ـ «أنه لا يعارض هذه الخطة على شرط أن لا تقوم إسرائيل بمهاجمة الأردن.

وأما فيما يتعلق بمواقف الأطراف الأخرى، فإن وزير الدفاع الفرنسي بيرجس مانوري قال لبيريز أنه يعتقد أن بريطانيا في النهاية سوف تقرر الانضمام إلى الحملة ضد مصر وأن الولايات المتحدة لن تتدخل. وأما الاتحاد السوفييتي، فإنه لا يستطيع أن يتنبأ باتجاه تصرفه. وفي ضوء هذه الحقائق فإن مجلس الوزراء الفرنسي قرر تفويض بيرجس مانوري في إجراء اتصالات مع ممثلين لوزارة الدفاع الإسرائيلية ودعوتهم إلى باريس لمناقشة خطة عمل عسكري مشترك ضد مصر».

«وفي هذا المساء اخطرني «بن جوريون» بأنه قرر إرسال وفد إلى فرنسا ليستوضح من الحكومة الفرنسية مجالات العمل المشترك ضد مصر وأن الوفد سوف يتكون من وزيرة الخارجية «جولدا مائير» ووزير النقل «موشي كاريل» ومدير وزارة الدفاع «شيمون بيريز» وأنا بوصفي رئيساً للأركان. وقبل أن نسافر التقى وفدنا مع رئيس الوزراء ـ «دافيد بن جوريون» الذي أصدر إلينا التوجيهات التالية:

ـ إسرائيل لن تشن حرباً وحدها. إذا بدأ أصدقاؤنا فسوف ننضم إليهم وإذا طلب منا القيام بعمل بالتوازي مع عملهم فإننا سوف نبحث ذلك بتفهم.

ـ إن الولايات المتحدة يجب أن تكون على علم بالعمليات المرتقبة، ويجب أن لا يكون لها اعتراض عليها ـ أو على الأقل أن لا تبدي مثل هذا الاعتراض ـ ويجب أن نتلقى تأكيدات بأن الولايات المتحدة لن تفرض عقوبات أو حظر من أي نوع ضد إسرائيل.

ـ إن بريطانيا يجب أن تكون على علم لما يجري، ويجب أن توافق ويجب أن تتعهد بأن لا تساعد أي دولة عربية تنضم إلى مصر.

ـ إن هدفنا هو أن نحقق السيطرة الإسرائيلية على الشواطىء الغربية لخليج العقبة كضمان لحرية مرور السفن الإسرائيلية في ذلك الممر المائي وربما فكرنا في نزع سلاح سيناء كاملاً، ووضعها تحت رقابة قوة دولية وسافرنا إلى فرنسا مساء 28 سبتمبر وتوقفنا في «بنزرت» على الساحل التونسي، وقضينا الليلة هناك في القاعدة الفرنسية الكبيرة. وأكملنا الرحلة في اليوم التالي لنهبط في مطار عسكري قرب باريس.

واجتمعنا صباح اليوم التالي ـ الأحد ـ في بيت «لويس مانجين» مستشار وزير الدفاع الفرنسي «بيرجس مانوري» في حي «مونبارس» وكان الوفد الفرنسي مكوناً من وزير الخارجية «كريستيان بينو» ووزير الدفاع «بيرجس مانوري» ومدير وزارة الدفاع «ابل توماس» ورئيس أركان الحرب الفرنسي «الجنرال شال».

تكلم «بينو» لمدة 45 دقيقة ثم أعقبه وفدنا، فشرح وجهة نظر إسرائيل وكان ملخصها:

أولاً: إننا نوافق مع الفرنسيين على أن العلاقات مع ناصر لم يعد ممكناً

تسويتها بالوسائل الدبلوماسية، وليس هناك بديل في رأينا الآن للعمل العسكري ضده.

ثانياً: إننا ننظر إلى فرنسا نظرتنا إلى صديق وحليف، ونوافق قلبياً على العمل المشترك معها.

ثالثاً: يجب أن نتأكد من موقف بريطانيا، خصوصاً إذا قررت البقاء خارج الحملة.

رابعاً: إننا نريد أن نعرف الموقف المحتمل للولايات المتحدة. وأخيراً ماذا عن الاتحاد السوفييتي، وهل يمكن أن يفكر في إرسال قوات لمساعدة مصر؟ وكان الفرنسيون حذرين في إجاباتهم، وقالوا مقدماً إن أية إجابات لديهم ستكون من قبيل الرأي، وليست من قبيل المعلومات المؤكدة، وكان اتفاقنا على أنه كلما قصرت فترة العمليات كلما كان من شأن ذلك أن لا يتيح للآخرين فرصة التدخل.

وخلال هذه الاجتماعات تبين لنا أن فرنسا لا تملك قاذفة قنابل مناسبة وهكذا فإنه إذا لم تشترك بريطانيا معنا، فإن الحملة قد لا يمكن انهاؤها بطريقة مرضية لنا تماماً. لأنه حتى لو استطعنا إخراج الطائرات المصرية من المعركة فإن المطارات قرب القاهرة سوف تظل سليمة، وسوف يتسلم المصريون طائرات جديدة ليواصلوا المعركة ولهذا السبب ولأسباب غيره فإن الفرنسيين عادوا إلى اقتراحهم بأن تبدأ إسرائيل الحملة وفي هذه الحالة فإنهم يشعرون يقيناً أن بريطانيا سوف تنضم إليها بدخول المرحلة الثانية. وكان «بينو» يتوقع أن يحصل على رد نهائي من البريطانيين حوالي منتصف أكتوبر، وبعد مناقشات مجلس الأمن. وكان واضحاً لنا أن فرنسا لا تستطيع البت نهائياً في خططها لحملة السويس قبل أن تتلقى القرار البريطاني. وفي نفس الوقت فإن «بينو» كان يريد موافقة إسرائيل على الانضمام للحملة على أن تحارب داخل قطاع مستقل لها. تحت

قيادة منفصلة. وأن تبدأ الحرب وحدها قبل البريطانيين والفرنسيين. وأنه إذا كانت إسرائيل مستعدة لعمل ذلك، فإنه يكون واثقاً أن ذلك يقوي من فرص انضمام بريطانيا إلى العمل المنتظر.

«وبانتهاء هذا الجزء من المحادثات الاستطلاعية، لم أكن أشعر بالسعادة لقد كانت الحقيقة الأولى التي خرجت بها من هذه الاجتماعات هي أن الموقف غير واضح وأنه سيبقى هكذا حتى انتهاء اجتماعات مجلس الأمن. وكان مبعث شكواي، وكذلك مبعث شكوى فرنسا هو موقف بريطانيا. لقد كان اشتراك بريطانيا في الحملة عاملاً حاسماً بغير جدال. ولكننا ونحن نستمع إلى «بينو» كنا نتذكر دقة ملاحظة «بن جوريون» عن أنه إذا انسحبت بريطانيا من العملية فإن فرنسا قد تحذو حذوها. ومن ناحية دولية بحتة، فلقد كان من الصعب على فرنسا أن تواجه وحدها معارضة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ومن ناحية عسكرية فإن دخول فرنسا وحدها للمعركة يفقدها المميزة الكبرى التي يضمنها اشتراك بريطانيا، وهي الطائرة القاذفة المناسبة. وإذا كان الفرنسيون يعانون من تردد بريطانيا في اتخاذ قرار حاسم، فقد كان يتعين علينا أن نتحمل ـ إلى جانب ذلك ـ مهانة النفاق البريطاني. فقد كانت بريطانيا تكره مجرد فكرة ارتباط اسمها باسم إسرائيل كشريك في عمل عسكري ضد العرب، ولكنها في نفس الوقت على استعداد لأن ترحب باستغلال صراع إسرائيل مع العرب لتبرر عملها ضد مصر.

وربما كان أكثر ما ترغب فيه بريطانيا هو أن تقوم إسرائيل بهجوم على مصر، ثم تدعي بريطانيا رغبتها في الدفاع عن مصر وتنزل بقواتها في السويس وتحتفظ بالسيطرة عليها، وينتهي الأمر، وكانت وزارة الخارجية البريطانية مقتنعة بأنه في مثل هذه الظروف إن أحداً لا يستطيع أن يلوم بريطانيا أو يتهمها بالعداء للعرب أو بالعدوان عليهم.

وأكثر من ذلك، فإن بريطانيا كانت تريد منا أن نقوم لحسابها بدور

الشرير أو كبش الفداء، دون أن تضطر إلى مقابلتنا أو المناقشة معنا وجهاً لوجه وكانت تعرف أن مجرد جلوسها معنا سوف يتضمن معنى «التعاهد» لعمل مشترك لمدة واحدة ضد مصر، وهو أمر سيكون مكروهاً في العالم العربي. هكذا، فإن البريطانيين كانوا يريدون أن تكون فرنسا هي وسيلتهم لتنسيق منفصل مع إسرائيل. كانوا يريدون من فرنسا أن تهيء لهم الظروف المناسبة، وفي نفس الوقت تعفيهم من الاتصال بإسرائيل».

واستأنفنا المفاوضات في الساعة الثانية النصف بعد الظهر، وكان موضوع بحثنا الآن هو النواحي العسكرية في الموضوع. وأوضح الفرنسيون أنهم ما زالوا على اعتقادهم بأن بريطانيا سوف تشترك. وانتهت محادثات ذلك اليوم باقتراح أن نتقابل في اليوم التالي مع رئيس الأركان الفرنسي لنستوضح بعض جوانب العمليات، ولنناقش أيضاً مطالبنا من السلاح الفرنسي.

وكان قد تقرر إرسال وفد فرنسي ليعود معنا إلى إسرائيل ليختبر على الطبيعة إمكانية استخدام قواعدنا كبديل لقبرص إذا اقتصرت العملية علينا نحن وفرنسا واجتمعنا مع رئيس الأركان الفرنسي «بول إيلي» صباح أول أكتوبر في بيت «لويس مانجين» وكنت العضو الوحيد في الوفد الإسرائيلي في هذه المحادثات التي جلس ورائي فيها عدد من ملحقينا العسكريين في باريس.

ومع الجنرال «إيلي» جلس الجنرال «شال» والجنرال «مارتان» نائبه والكولونيل «سيمون» مدير العمليات، وضابط بحري كبير و «مانجين».

ورغم الهدف المحدد لهذا الاجتماع كان تبادل المعلومات والإيضاحات حول بعض النقط الفنية، فقد كان هدفي أن أعزز اعتقاد قائد الجيش الفرنسي بأن العملية ضد مصر يمكن تنفيذها ويمكن إنجاحها بدون اشتراك بريطانيا. وقد بدا الفرنسيون بسؤال عن قوة مصر العسكرية، وقلنا لهم ما نعرفه في هذا الصدد، وبدا أن معلوماتنا تتفق مع تقارير مخابراتهم، وهكذا انتقلنا إلى مسألة

الخطة المشتركة للعمليات، وسألوني كيف أتصور عمل الجيش الإسرائيلي وفي أي مجال يستطيعون مساعدتنا في هذه العملية؟ وقلت إننا نستطيع تهيئة ما بين ستة إلى ثمانية ألوية من المشاة والمدرعات ضد الجبهة المصرية كما أننا نستطيع تخصيص سبعون طائرة مقاتلة «ميستير» و «اوراجون» و «ميتيور» وسألني الفرنسيون عما إذا كنا فكرنا في تقسيم قطاعات المعركة؟ وقلت لهم إننا نرى أن القطاع المحدد لعمل قواتنا البرية هو شرق قناة السويس ونفس الشيء بالنسبة لقواتنا الجوية، فيما عدا بضعة أهداف محددة أخرى، وقلت لهم إنني أعتقد أن الفرنسيين يجب أن يستولوا على منطقة القناة، ويشلوا عمل المطارات المصرية غرب القناة وكانت مشكلة المطارات المصرية بالغة الأهمية بسبب احتمال وجود طيارين أو خبراء أجانب في مصر، فضلاً عن أنه يمكن في تقديرنا جلب طيارين متطوعين من تشيكوسلوفاكيا أو بولندا لقيادة الطائرات إذا بقيت المطارات سليمة. وفيما يتعلق بالقطاع البحري، فقد كان رأي تقسيم المهام بحيث يتولى الأسطول الإسرائيلي مهمة الدفاع عن الشواطىء الإسرائيلية في نفس الوقت الذي يتولى فيه الأسطول الفرنسي تدمير الأسطول المصري.

وعندما قلت إن قطاع عملياتنا يجب أن يقتصر على شرق السويس، سألني الفرنسيون عما إذا لم يكن في نيتنا إقامة رأس جسر إلى الضفة الغربية من القناة وأجبت بالنفي دون أن أعلم هدفهم من هذا السؤال. ولكنني فهمت من سؤالهم التالي ما كان يدور في رؤوسهم، فقد تساءلوا عن القاهرة، وسألوني كيف أتصور نهاية الحملة، وعما إذا كنت أعتقد أنه من الضروري الاستيلاء على القاهرة وقلت إن الاستيلاء على القاهرة قد يخلق تعقيدات سياسية حادة. وهي تعقيدات ربما كان من الأفضل تجنبها. وقلت لهم أن الموضوع على أي حال موضوع سياسة عليا يبت فيه على القمة وأن ما أبديته من رأي كان انطباعاً شخصياً.

ولم أتمكن من أن أجعل الفرنسيين يفضون إليّ «تفصيلات محددة عن

خططهم وحين سألتهم عن حجم القوة التي يمكن أن تشترك، كان ردهم أن خطط الحملة الفرنسية البريطانية وضعت على أساس اشتراك أربع فرق من المشاة وعلى قصف عنيف للمطارات المصرية.

وسألني الوفد الفرنسي عن مطالبنا من السلاح. وقدمت لهم قائمة بطلباتنا وكانت تتضمن دبابات ونصف جنزير وناقلات جنود تستطيع الحركة على الرمال ومدافع مضادة للدبابات وطائرات. ويبدو لي أنهم كانوا يتوقعون طلبات أكثر من جانبنا.

وفيما يتعلق بالتوقيت فقد ذكرت الفرنسيين أن الجيش الإسرائيلي يرتكز أساساً على احتياطيه وأنه يمكن تعبئة هذا الاحتياطي بسرعة كبيرة، ولكننا لكي نقوم بهذه التعبئة بطريقة مريحة فإننا نحتاج ما بين خمسة إلى سبعة أيام فإذا أخذنا تقديراتهم كأساس لحساباتنا على اعتبار أن مجلس الأمن سوف ينتهي من مداولاته في 12 أكتوبر وأن قراراً سياسياً نهائياً يمكن أن يصدر يوم 15 أكتوبر، فإن الجيش الإسرائيلي يمكن أن يكون جاهزاً للعمل ابتداء من 20 أكتوبر.

«لم يكن الفرنسيون قد استقروا بعد على مسألتين في منتهى الأهمية بالنسبة للحملة: البداية، والنهاية. وبالنسبة لنا فإن هاتين المسألتين كانتا محلولتين لم نكن نحتاج إلى مبرر لبدء الحملة ضد مصر. وبالنسبة للنهاية فلم نكن نريد احتلال سيناء إلى الأبد. ولكن كنا نريد ضمان حرية الملاحة إلى إيلات، وتدمير الجيش المصري الذي يهدد إسرائيل في سيناء ووقف عمليات الفدائيين ضد إسرائيل من قطاع غزة.

وكنا نحن أيضاً نريد أن نرى ناصر يسقط ويجيء بدلاً منه نظام مصري يستطيع إنشاء علاقات سلمية مع إسرائيل.

وكان في استطاعتي أن أفهم تردد «بن جوريون» بشأن الاقتراح البريطاني الفرنسي بأن نبدأ نحن الهجوم في المرحلة الأولى من الحملة.. كانت هناك

أسباب سياسية وعسكرية تؤيد وجهة نظره، ومع ذلك فها نحن الآن أمام فرصة لن تعوض للعمل ضد مصر بالتعاون مع فرنسا، وربما مع بريطانيا أيضاً.. إننا لن نكون وحدنا، وكان ظني أن الإمساك بهذه الفرصة يقتضينا جهداً ضخماً وهو جهد لصالحنا، حتى لا تضيع منا هذه الفرصة التاريخية.

وعدنا إلى إسرائيل، ومعنا الوفد الفرنسي الذي سيتفقد قواعدنا وبينما ذهبنا نحن لتقديم تقديرنا إلى بن جوريون، توجه الوفد العسكري الفرنسي إلى عمله مباشرة. وفي نفس الليلة دعوت هيئة أركان الحرب إلى اجتماع لأعطيهم الأمر الإنذاري الأول. وقد اخطرتهم بالاحتمال القوي لعمل مشترك مع فرنسا وربما بريطانيا. ضد مصر. وأوضحت أن القرار النهائي لم يتخذ بعد بواسطة حكومتنا أو حكومتهم، ومع ذلك فاني أقدر بدء العمليات في 20 أكتوبر. ثمانية أيام من الآن، وأن تقديري لمدة الحملة هو أنها قد تستغرق ثلاثة أسابيع. وقلت لهم أن حلفاءنا سوف يتولون تدمير المطارات المصرية والاستيلاء على منطقة قناة السويس وأن مهمتنا ستكون احتلال شبه جزيرة سيناء وعلينا أن نكون مستعدين لاحتمال اشتراك دول عربية أخرى ضدنا تضامناً مع مصر، وعلى هذا الأساس فإنه يجب تأمين الجبهتين السورية والأردنية وقلت لهم إننا لن نصدر الأمر بالتعبئة العامة في هذه المرحلة، ولكن الترتيبات للتعبئة يمكن أن تبدأ الآن، وطلبت أيضاً استدعاء كل ضباطنا الذين يحضرون دورات دراسية أو تدريبية في الخارج وبشأن المحافظة على سرية نوايانا فقد قلت لهم أن استعداداتنا يمكن شرحها بأنها إجراءات مضادة لاحتمال دخول قوات عراقية إلى الأردن.

«وفي صباح اليوم التالي 3 أكتوبر، تلقيت من رئيس الوزراء مذكرة كتبها في الليلة السابقة وقال إنها تلخص آراءه تجاه «الخطة» وكان التحفظ بادياً في مذكرة «بن جوريون» فقد أشار فيها إلى أنه بدون اشتراك بريطانيا فإن إسرائيل قد تتعرض لمحاصرة شديدة، وخصوصاً إذا شن الطيران المصري غارات على المدن الإسرائيلية، لأنه بدون اشتراك البريطانيين فإن مقدرة فرنسا على شل المطارات

المصرية سوف تكون ضعيفة. وبما أن هناك احتمالاً في ظروف معينة بأن يعمل الطيران الفرنسي من إسرائيل وليس من قبرص ـ فمعنى ذلك أن إسرائيل وحدها ستكون هدف الهجمات الجوية المصرية ولم تنته مذكرة «بن جوريون» إلى قبول أو رفض محدد للخطة «ولكنها انتهت بضرورة أن يكون الفرنسيين على علم وثيق وواضح فيما يتعلق بمضاعفات الخطة على إسرائيل ولم يكن واضحاً لي ما هو المقصود من هذا التحذير، فإن الفرنسيين كانوا مثلنا تماماً يفضلون اشتراك بريطانيا، ولم يكن رضانا بقصر العمل بين فرنسا وإسرائيل وحدهما إلا قبولاً لعدم وجود خيار آخر.

وكان مقدراً أن يقوم الوفد الفرنسي بزيارة لرئيس الوزراء في القدس ظهر ذلك اليوم، وقد ذهبت إلى مكتب «بن جوريون» بصحبة «شيمون بيريز» مبكراً للاتفاق قبل اجتماعه بالوفد الفرنسي، ووجدته قلقاً وقد فتر حماسه وقال لي أنه يفكر في أن يكتب مباشرة إلى رئيس الوزراء الفرنسي «جي موليه» معبراً عن شكوكه في العملية، ورجوته أن لا يفعل وأن ينتظر انتهاء زيارة الوفد الفرنسي. حتى نسمع منهم مقترحاتهم المحددة. لقد كان من السهل في ذلك الوقت إخماد نيران حماسة الحكومة الفرنسية لشن الحرب ضد مصر ولكن إشعال هذه الحماسة من جديد قد يصبح أمر مستحيلاً.

وقلت لـ «بن جوريون» أن مخاوفه فيما يتعلق بقوة الطيران المصري على فرنسا مبالغ فيها وأن اعتقادي هو أن الطيران الفرنسي حتى بدون البريطانيين قادر على إلحاق ضرر كبير بالطيران المصري.

وأحسست أن لهجتي حادة بعض الشيء، ولكن لم أندم. إذا كانت فرنسا مستعدة أن تعمل معنا الآن عسكرياً ضد ناصر، فإنه يصبح منتهى سوء التقدير أن نرفض نحن عرضهم وأن نعود إلى مواجهة مصر وحدنا.

وجاء الوفد العسكري الفرنسي لمقابلة «بن جوريون» وقد أعربوا له مرة

أخرى عن أملهم في أن يسمح لهم بالعمل من قواعد في قبرص. حتى بدون اشتراك البريطانيين في العملية وإذا لم يتيسر لهم ذلك فإنهم يريدون أن يكون لهم حق استعمال القواعد الإسرائيلية. وسألهم «بن جوريون» كيف يتصورون عملية إسقاط عبد الناصر إذا كان هدفهم هو مجرد احتلال منطقة القناة؛ إن القوات المصرية سوف تبقى في أجزاء من مصر لم يجر احتلالها، وسوف تواصل من هناك حرباً ضد الجيش الفرنسي المحتل وقد يطلب ناصر مساعدة الاتحاد السوفييتي. ووافق الفرنسيون على أن ذلك ممكن واعترفوا بأنه ليس لديهم حلول لهذه المشكلة طبقاً للخطط المطروحة حالياً».

وعدنا إلى تل أبيب بعد الظهر، وعقدنا اجتماعاً ختامياً مع الوفد الفرنسي، ناقشنا فيه مشكلتين فنيتين، أولاهما استعمال الفرنسيين لقواعد إسرائيلية كبديل لقبرص، والثانية القائمة الجديدة بالمساعدات العسكرية الفرنسية للجيش الإسرائيلي.

ورغم أن اجتماعنا بالوفد الفرنسي كان مخصصاً بالدرجة الأولى للعمليات العسكرية فقد كان محتماً أن نلمس فيه بعض الجوانب السياسية. فقد واجهنا في اجتماعاتنا الأولى في باريس، ثم في اجتماعنا مع «بن جوريون» في القدس السؤالان اللذان يفرضان نفسهما كل مرة وهما: كيف تبدأ العملية العسكرية وكيف تنتهي؟ وكنت في كلامي عن خطتنا العسكرية قد قلت أنني أنطلق من افتراض أن بداية العملية ستكون هجوماً فرنسياً بالقوات البرية يتفق تماماً من بدء حركتنا نحن على القطاع المخصص لنا في سيناء. وسألني الوفد الفرنسي الآن عما إذا كنت أعتقد أنه من الضروري تنسيق الهجومين في نفس اللحظة وأجبت بأن ذلك له أهمية عسكرية كبرى، لأن عملية إنزال فرنسي على شواطىء مصر سوف تفرض على ناصر أن يحول جزءاً كبيراً من قوته لمواجهتهم تاركاً بقية قواته في سيناء بدون تعزيزات. قلت أيضاً أن هناك جانباً سياسياً له أهميته، ذلك أن رد الفعل لدى عدد من الدول العربية، كسوريا ولبنان، وربما

الاتحاد السوفييتي وأمريكا، سوف يختلف إذا كانت فرنسا موجودة في العملية منذ اللحظة الأولى. عنه فيما إذا قامت إسرائيل وحدها بمهاجمة مصر وقال الفرنسيون أنهم يوافقون على هذا التقييم ولكنهم يرون أننا يجب أن نعرف أنه سوف يكون من الصعب على القوات الفرنسية أن تبدأ عملها في نفس اليوم معنا، ثم سألوني نفس السؤال الذي طرحه «بن جوريون» عليهم. والذي سوف تسأله لهم حكومتهم عندما يعودون، وهو: ماذا سيحدث إذا استطاع كل منا في قطاعه أن يحتل ما هو مطلوب منه: وإسرائيل لسيناء - وفرنسا لمنطقة قناة السويس - ثم لم يؤد ذلك إلى سقوط النظام المصري؟ ماذا إذا قرر ناصر أن يشن حرباً شعبية؟ أليس هناك خطر. والأمر كذلك، أن نجد أنفسنا غارقين حتى ذقوننا في صراع طويل وممتد؟

كانت هذه بالفعل مشكلة خطيرة، ولم يكن هناك رد بسيط أو محدد عليها ولكنها كانت مشكلة لفرنسا أكثر منها لنا، وقد أثارها «بن جوريون» لأنه كان يريد أن يعرف كل ما يمكن أن يعرفه قبل أن يتخذ قراره الحاسم وكان يعرف أن هزيمة سياسية عسكرية لإسرائيل يمكن أن تهزها إلى الأعماق وأما بالنسبة لفرنسا فإنها لم تكن كبيرة إلى هذه الدرجة ذلك إنها إذا اضطرت في مرحلة من المراحل إلى سحب قواتها قبل تحقيق أغراضها، فإن ذلك لن يقوض دعائم وجودها نفسه.

وأضفت قائلاً للوفد الفرنسي أنه ليس أمام إسرائيل وفرنسا ما تخسرانه أن ناصر يواصل أعماله العدائية ضدنا وليس هناك أمل في أن يتوقف عند ذلك بدون عمل حازم من جانب إسرائيل ونحن نريد ان نسأل الفرنسيين عما إذا كانوا يستطيعون حل مشاكلهم في المغرب والجزائر بدون عمل ضد مصر التي تساعد وتشجع أعداء فرنسا. وخلال المناقشة حول كيفية إنهاء الحملة، لم يكن في مقدوري أن أتغلب على الإحساس بأن الفرنسيين كانوا يثيرون عمداً هذه المسألة في نفس الوقت الذي كانوا يتساءلون فيه عن بداية الحملة. كانوا ما زالوا

على إلحاحهم في أن نبدأ نحن بالعمليات قبلهم وكانوا يعرفون موقفنا الامني وكانوا متنبهين إلى رغبتي القوية في بدء عمل بالتوازي بيننا، وأوضحوا لي مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى شكوك لدى الحكومة الفرنسية عندما تتخذ قرارها بشأن بدء العمليات. وباختصار فإن الصفقة التي كانوا يعرضونها هي أن نبدأ نحن قبلهم لتسهيل دخولهم وإن يتأكدوا هم من أن نهاية العمليات سوف تحقق لنا ما نريد.

وفي اليوم التالي 4 اكتوبر ذهبت لمقابلة «بن جريون» في الساعة العاشرة صباحاً في القدس لأقدم له تقريراً عن المحادثات النهائية مع الوفد الفرنسي ولأتلقى منه موافقته على المضي في الاستعدادات ووجدته أكثر هدوءاً وقد وافق بسرعة على اقتراحي بالاستمرار في استعداداتنا لتكملة خطة العمليات بالتعاون مع الفرنسيين دون أن ننتظر مداولات مجلس الوزراء أو قراره وأوضحت لـ «بن جوريون» أننا ونحن نتسلم معدات فرنسية طلبناها فإننا نأخذها على أنها قرض مؤقت لحساب العملية. فإذا ألغيت العملية فإنه سيكون أمامنا إما أن نعيد المعدات أو ندفع ثمنها.

وفي 8 أكتوبر عقدت اجتماعاً مشتركاً لقيادات قواتنا المسلحة. وفيه عرضت خطة عملياتنا ضد مصر في سيناء واخترنا لها الاسم الرمزي «العملية قادش» ويستطرد موشي ديان روايته فيقول[43]:-

«في ليلة 18 اكتوبر وصلت برقية من «جي موليه» رئيس وزراء فرنسا يدعو فيها «بن جوريون» إلى باريس ورتبنا سفرنا إلى باريس مساء يوم الأحد التالي 21 اكتوبر وكنا قد تلقينا تفصيلات عن اجتماع تم في اليوم السابق بين البريطانيين والفرنسيين في باريس وفي هذا الاجتماع سلم البريطانيون إلى الفرنسيين مذكرة تحتوي على فقرتين وقع عليها «انتوني ايدن وطلب إلى الفرنسيين نقلها إلينا وكان البريطانيون يشعرون أن ذلك سوف يساعدنا على الوصول إلى قرار ويقنعنا بأن نبدأ الحملة في سيناء وحدنا ونصل إلى القناة.

كانت الفقرة الأولى تقرر أن بريطانيا وفرنسا تطلبان من مصر وإسرائيل أن تبتعدا بقواتهما عن منطقة قناة السويس وأنه إذا رفض أحد الطرفين الاستجابة، فإن القوات البريطانية الفرنسية سوف تتدخل ضده لتضمن سلامة المرور في القناة. وكان الهدف من هذه الفقرة أن توفر أساساً قانونياً وسياسياً وأخلاقياً لعملية غزو مصر بواسطة قوات بريطانيا وفرنسا وكانت الفقرة الثانية تعلن أن بريطانيا لن تقوم بمساعدة مصر إذا قامت الحرب بينها وبين إسرائيل، ولكن ذلك لم يكن الموقف تجاه الأردن الذي كانت تربطه ببريطانيا معاهدة دفاعية سارية المفعول. وكان القصد من هذه الفقرة على ما يبدو طمأنتنا إلى أن بريطانيا لن تدير مدافعها نحونا حتى إذا طلبت مصر منها ذلك. ولم يستطع «بن جوريون» بطبيعة الحال أن يعتبر هذه المذكرة أساساً لعمل مشترك، وقد أصر على أننا لن نكون الطرف الذي يبدأ الحملة ويمثل دور المعتدي في حين يبدو البريطانيون والفرنسيون في مظهر ملائكة السلام الذين يعيدون الأمن إلى المنطقة، وهكذا فإنه لم يكن مستعداً لتقسيم الادوار على نحو يجعل إسرائيل - على حد تعبيره - تنحدر إلى حمأة العار في حين تقوم بريطانيا وفرنسا بغسل أيديهما في مياه الطهارة والنقاء.

وقلت لـ «بن جوريون» أن هذه المسألة - في تصوري - ينبغي النظر إليها من ناحية أخرى. وكان رأيي أن بريطانيا وفرنسا لا تحتاجان إلينا في هذه الحملة وأن الخمسمائة طائرة التي ستضعها الدولتان للعمل ضد مصر سوف تكون كافية لتدمير السلاح الجوي المصري، وذلك هو نفس الحال بالنسبة للقوات البحرية. والميزة الوحيدة التي نملكها نحن في هذا الصدد ونتفوق فيها عليهم هي أنهم لا يملكون القدرة على إعطاء أنفسهم مبرراً كافياً لبدء العمليات، وكانت تلك «تذكرتنا» الوحيدة للدخول إلى «نادي حملة السويس». وفوق ذلك فإن موقفنا تجاه مصر يختلف عن موقف بريطانيا وفرنسا فإن ناصر مازال مستمراً في إعلان أن هناك حالة حرب بين مصر

وإسرائيل ولقد اتبع كلماته بالعمل عندما فرض الحصار على مضايق تيران. وعندما وجه إلينا غارات الإرهابيين.

وهذا يفرض علينا، وحتى بدون ارتباط بين مصالحنا ومصالح كل من بريطانيا وفرنسا أن نأمر جيشنا باختراق الحدود وكثيراً ما اصطدمنا بالجيش المصري. إن الافتراض البريطاني إذن صيحيح: فنحن نملك في أيدينا أن نقدم المبرر... نحن في موقف يسمح لنا بـ «تسليم البضاعة».

ثم أن علينا بعد ذلك أن نقرر ما الذي سيحدث إذا رفضنا الاقتراح البريطاني كنت أرى ـ وقد قلت لبن جوريون ـ إننا سوف نفقد فرصة تاريخية لن تعود مرة أخرى، ذلك أن صراعنا مع ناصر مستمر ـ ولكننا سوف نكمله وحدنا وبدون قوات بريطانيا وفرنسا وبدون المعونة العسكرية التي تقدمها لنا فرنسا في إطار خطة العمليات المشتركة. وفي مثل هذه الأحوال ومن وجهة نظر سياسية هل نستطيع وحدنا أن نشن حرباً لاحتلال شرم الشيخ كي نؤمن حرية الملاحة إلى ايلات؟ والا نوصم بأننا معتدون ونتعرض لضغوط عنيفة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إذا فعلنا ذلك وكنت أعتقد أن «بيرجس مانوري» «كان على حق عندما قال لنا أن: علينا أن نساعد في بداية العمليات لكي يساعدنا الآخرون بالطريقة التي تنتهي بها هكذا كنت معتقداً أنه إذا استطاع الفرنسيون أن يأخذوا على عاتقهم بواسطة أسطولهم حماية شواطئنا. كذلك إذا استطاع خبرائهم أن يساعدوا في الدفاع عن حيفا وتل أبيب، فإن علينا أن نقبل الخطة المقترحة وأن نتولى نحن بداية العمليات، على شرط أن تلحق بنا القوات الفرنسية والبريطانية في ظرف يومين اثنين وأن تحتل منطقة القناة.

وفي صباح يوم 21 اكتوبر وصلت طائرة من فرنسا لنقلنا لاجتماع باريس ... إننا سوف نسافر في المساء وسوف تكون هذه رحلة إلى القرار لقد مضى الوقت واستنفذت كل جوانب المناقشة... ما بقي هو المفاوضة من أجل رسم حدود التعاون العملي بين الأطراف، وإصدار قرار نهائي وكان اثنان من أعضاء

الوفد الفرنسي السابق قد قدما على الطائرة التي جاءت لتقلنا، وفي الساعة الحادية عشرة صباحاً دخل الإثنان إلى مكتبي. كان مجيئهما إلى إسرائيل غير متوقع، ولكن غرضهما كان واضحاً: كان المطلوب هو أن تبدأ المفاوضات حتى من قبل أن نصل إلى باريس... كان الموضوع الرئيسي هو «المبرر» أو «السيناريو» - على حد التعبير الذي كان يستعمله أعضاء الوفد الفرنسي... إن بريطانيا لم تكن قد تزحزحت عن موقفها، وقد جاء زوارنا برجاء أن نقبل، وكان قولهم أنهم يعرفون أن الاقتراح البريطاني ليس أفضل الاقتراحات بالنسبة لنا، ولكنه كان في رأي البريطانيين الأساس المعقول الوحيد الذي يمكن لبريطانيا أن تتعاون بمقتضاه... إنها سوف تشترك في الحملة إذا استطاعت أن تظهر في مظهر الوسيط الذي يتدخل ليعيد النظام. وكانت المناقشة صاخبة، وقد سألتهم عما إذا كان السلاح الجوي الفرنسي سوف يهب لمساعدتنا إذا ما تعرضت مدننا للقصف خلال الساعات الأربعة والعشرين الأولى، وعندما تكون طائراتنا كلها مشغولة فوق ميدان القتال؟ وكان ردهم بالسلب، وأضافوا أن بريطانيا تعترض على هذه الفكرة لأنها - في رأيها - سوف تفسد «السيناريو» وعند هذه النقطة انفجرت غضباً من المنطق نفسه ومن كثرة ترديد كلمة «السيناريو» وقلت لهم أن «شكسبير» كان كاتباً سيناريو عبقري ولكنني أشك في أن أحداً في مجلس الوزراء قد ورث مكانته.

وقد قلت لهم أنه فيما يتعلق بي، فإني لا أستطيع أن أؤيد اقتراحاً بقيام شركة، يقوم أحد أطرافها بكل العمل في حين يجيء الشريكان الآخران ليتظاهر بالعمل ضده. وإذا كان علينا أن نقاتل المصريين وحدنا. فإن لنا في هذه الحالة أن نقرر متى وكيف نقوم بذلك محكومين بما يناسبنا ولست أتصور كيف يمكن أن تترك الطائرات المصرية تضرب تل أبيب لأن طائرتنا سوف تكون مشغولة لتمهيد الطريق للغزو البريطاني الفرنسي لمنطقة القناة لقد كان من غير المعقول في رأيي أن شركاءنا لا يجيؤون لمساعدتنا لكي لا يفسد «السيناريو» وقد سألني الوفد

الفرنسي عما إذا كانت هذه المشكلة يمكن حلها بوضع مجموعة من الأسراب المقاتلة الفرنسية التي يمكن أن تشترك في العمليات في حالة الضرورة، «بالتحديد في حالة الدفاع عن المدن الإسرائيلية ضد هجوم من الجو» وكان ردي أن ذلك اقتراح جديد يستحق البحث. وفي الحقيقة فقد كان لدي حل أكثر بساطة. إننا سوف نقوم، بهجومنا البري المقترح على نطاق صغير نسبياً، وسوف يكون جزء منه على مقربة من قناة السويس. إن هذا قد لا يحفز المصريين على رد سريع بضرب المدن الإسرائيلية حتى لا نرد نحن بالمثل، ولكن هذا العمل قد يكون مبرراً للبريطانيين والفرنسيين. وفي نفس الوقت فقد قلت إنني ما زلت متمسكاً بالحصول على مساعدة جوية فرنسية في حالة الضرورة. وتوجهنا قبل الغروب إلى المطار لنأخذ الطائرة إلى فرنسا، وكان وفدنا على النحو التالي:

«بن جوريون» ومرافق له، شيمون بيريز، مدير مكتبه مردخاي باروان وأنا وفي السيارة في طريقنا إلى المطار قلت لبن جوريون عن مهمة الاثنين من الوفد الفرنسي اللذان جاءا مع الطائرة.

وعندما سمع بن جوريون أنهم ما زالوا في باريس يلحون علينا في قبول الخطة البريطانية أراد أن يلغي الرحلة. وعندما وقعت عينا بن جوريون على عضوي الوفد الفرنسي قرب الطائرة كان يحاول السيطرة على مشاعره بصعوبة، فإن الفائدة الوحيدة لهذه الرحلة هي أنها تتيح لي الفرصة للتعرف على رئيس وزرائكم».

وحالت سحب كثيفة غطت وسط فرنسا دون نزولنا فرجعنا إلى مارسيليا للتزود بالوقود، ثم عدنا مرة أخرى إلى باريس، وظللنا نحلق فوق المطار حتى استطاع الطيار أن يجد فجوة بين السحب فهبط في مطار «فيلاكوبلاي» يوم 22 أكتوبر ـ بعد سبعة عشرة ساعة من الحياة في الطائرة.

«واستضيف «دافيد بن جوريون» مع مرافقه في فيلا بقرية سيفر في

ضواحي باريس، حيث جرت كل المحادثات فيما بعد في حين ذهبنا «شيمون بيريز» و «موردخاي بارأون» وأنا ـ إلى فندق في باريس، وبعد بضع ساعات من الراحة، بدأ اجتماعنا الأول في الساعة الرابعة بعد الظهر وقد دعى لحضوره من الجانب الفرنسي كل من رئيس الوزراء «جي موليه» ووزير الخارجية «كريستيان بيتو» ووزير الدفاع «بيرجس مانوري» وكان وفدنا يتألف من «بن جوريون» و «شيمون بيريز» وأنا واستمرت محادثاتنا حتى الساعة السابعة مساء، وكانت بداية الاجتماعات مناقشة عامة حول الأوضاع الدولية ثم اقتربنا من الموضوعات الأساسية في محادثاتنا فيما بدا «بن جوريون» يقدم اقتراحاً من جانبه عن إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط عامة.

قال إن الأردن ليس قابلة للبقاء كدولة مستقلة وأنه يجب تقسيمها بحيث يذهب الجزء الشرقي من الأرض إلى العراق، بشرط تعهده بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وأما غرب الأردن فيجب أن يصبح إقليماً ذو سيادة ذاتية كجزء من إسرائيل. وأما لبنان فيجب أن يتنازل عن المناطق الإسلامية فيه لكي يضمن استقراره في المناطق المسيحية. وبمثل هذه الترتيبات في بناء الشرق الأوسط الجديد فإن بريطانيا تستطيع أن تمارس نفوذها على العراق الذي سوف يضم شرق الأردن، كذلك فإن سيطرتها قائمة في المناطق الجنوبية من شبه الجزيرة العربية. وأما فرنسا فسوف يكون لبنان منطقة نفوذها وربما سوريا كذلك مع احتفاظ فرنسا بعلاقة خاصة بإسرائيل. وفي نفس الوقت فلا بد من تدويل قناة السويس ووضع مضايق تيران تحت السيطرة الإسرائيلية. ولم يكن ذلك قابلاً للتنفيذ فوراً ولكن بن جوريون كان يرى أن محاولات يجب أن تبذل لإقناع الولايات المتحدة وبريطانيا بتأييد هذه الأهداف وكان «بن جوريون» يرى أن الموقف الراهن، وهذا الاجتماع بالذات فرصة مناسبة لدراسة مستقبل الشرق الأوسط بقصد الوصول إلى سياسة مشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل. واقترح «بن جوريون» أنه لا داعي للإسراع في ترتيب حملة

عسكرية وإننا يجب أن نعطي أولوية لبحث الممكنات السياسية. كان يعتبر أن الوقت ناضج لإعادة التقييم فبريطانيا تقف وسط حطام سياستها في الشرق الأوسط، حيث تمكن ناصر من تأميم القناة وحيث فازت العناصر المعادية لبريطانيا في انتخابات الأردن».

«وأصغى الفرنسيون باهتمام لآراء بن جوريون، ولكنهم لم يكونوا يريدون لشيء أن يحولهم عن الموضوع العملي المحدد الذي اجتمعنا لبحثه وهو موضوع الحملة العسكرية ضد مصر.

وكان رئيس الوزراء الفرنسي يرى أنه من الصعب إقناع الأمريكيين للعمل بالقوة لإسقاط ناصر، وقال إن مشكلة حلفاء أمريكا الأوروبيين أن أمريكا متأخرة عنهم في فهم مشاكل أوروبا بفجوة زمنية مقدارها سنتان، في الحرب العالمية الأولى لم يتحقق الفهم الأمريكي إلا سنة 1917م، وفي الحرب العالمية الثانية لم ينضموا إلينا سنة 1939م وتأخروا إلى نهاية سنة 1940م. وهكذا فإن تنبههم إلى خطورة ما أقدم عليه ناصر بتأميم قناة السويس لن يستقر في عقولهم قبل سنتين. وفوق ذلك الأمريكيين يبدو أكبر اهتمام بعلاقاتهم مع الاتحاد السوفييتي وكان «كريستيان بينو» وزير الخارجية أكثر صراحة من «جي موليه» فقد حذر بن جوريون» من أنه وهو يحاول حل كل المشاكل مرة واحدة، لن يحل شيئاً وكان رأيه أنه لا الولايات المتحدة ولا بريطانيا على استعداد الآن لبحث قضايا كبيرة إلى هذا الحد. وقال «بينيه» أن إيدن شديد الحماس للعمل ضد مصر ولكنه يواجه صعوبات كبرى، وهو يواجه معارضة في البرلمان من جانب حزب العمال وأيضاً من داخل حزبه. بل ومن داخل مجلس الوزراء وأنه كلما طال التأخير كلما ضعف موقفه، بينما على العكس من ذلك موقف ناصر يزداد قوة كل يوم والذي تتوثق صلاته بالاتحاد السوفييتي وكان رأيه أن هذا هو وقت العمل وإلا أفلتت الساعة الملائمة وأشار «بينو» إلى ثلاثة عوامل تؤيد ضرورة الحركة بسرعة:

● أولها فني ذلك أنه بعد أكتوبر سيبدأ الموسم العاصف في البحر

الأبيض وتصبح عمليات الإنزال مستحيلة. وكانت بقية العوامل سياسية.

● فمن ناحية، فإن الولايات المتحدة ـ في عشية انتخابات الرئاسة القادمة في نوفمبر، لن تجد وقتاً للاهتمام بالشرق الأوسط ولا بد من استغلال هذه الفرصة لبدء العمليات.

● ومن ناحية أخرى، فإن الاتحاد السوفييتي مشغول بالقلاقل داخل أوروبا الشرقية وبالذات في بولندا مما يقيد حركته.

وحاول «بن جوريون» مرة أخرى أن يلفت نظر الفرنسيين إلى ضرورة حل المشاكل الكبرى مرة واحدة بدلاً من حلها بالتقسيط. وأضاف أيضاً أنه لا بد من إجراء محادثات صريحة مع بريطانيا للتأكد من حسن نواياها كما أصر على أن يكون من أهم أهدافنا قلب نظام ناصر والعثور على نظام أكثر اعتدالاً في مصر.

وأما الثالث فهو إعادة ترتيب أوضاع الشرق الأوسط. وقال إننا إذا كنا سنعطي الأولوية للمحادثات مع بريطانيا وقلب نظام ناصر، فإننا يجب أن نقوم بذلك في إطار تصوراتنا لمستقبل الشرق الأوسط وطلب وزير الخارجية الكلمة مرة أخرى ليلح على ضرورة التركيز على تفاصيل حملة السويس وتبعه وزير الدفاع «بيرجس ماتوري» الذي أوضح أنه إذا لم تبدأ الحملة في خلال أيام فإن فرنسا قد تضطر إلى التراجع عنها. ففرنسا لا تستطيع أن تستبقي عدداً من بواخرها المعدة لنقل الجنود عاطلة، ولا نستطيع الاحتفاظ بالقوات التي حشدتها معطلة وأما فيما يتعلق بمخاوف إسرائيل، فإن بيرجس مانوري قال إنه ـ كوزير للدفاع في فرنسا ـ يستطيع أن يضمن أن بوارج الأسطول الفرنسي سوف تحمي الشاطىء الإسرائيلي بل وسوف تساعد في أعمال الدفاع الجوي وأبدى استعداده فوق ذلك للموافقة على تمركز وحدات من السلاح الجوي الفرنسي في إسرائيل لتقوم عند اللزوم بمهام الدفاع الجوي».

وفي الساعة السابعة مساء وصل وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد ومعه مسؤول كبير من وزارة الخارجية البريطانية ولم يأت سلوين لويد إلى غرفة اجتماعاتنا مباشرة. وإنما بدلاً من ذلك ذهب إليه الوفد الفرنسي، حيث أغلقوا على أنفسهم باب غرفة أخرى، وراحوا يسمعون من الفرنسيين تفاصيل الموقف الإسرائيلي، وعاد الفرنسيون إلينا بدونهم واستأنفنا تفاصيل الموقف الإسرائيلي، واستأنفنا حديثنا وكنا قد وصلنا إلى ما بدا لنا الآن وكأنه طريق مسدود فقد كان «بن جوريون» على غير استعداد لقبول وجهة النظر البريطانية وقال إنه من الأفضل لنا أن نعود إلى إسرائيل في الصباح. وقال «بيرجس مانوري» من ناحية أنه سوف يبحث جدياً في مسألة فك تعبئة قوات السويس إذا لم نصل إلى قرار قبل نهاية الأسبوع.

وعاد «كريستيان بينو» وقرأ جدولاً بآخر المقترحات البريطانية وكانت كما يلي:

● تبدأ إسرائيل العمليات العسكرية ضد مصر.

● توجه فرنسا وبريطانيا إنذاراً إلى كل من مصر وإسرائيل تطلبان منه انسحاب كل منهما عن منطقة القناة.

● يبدأ ضرب المطارات المصرية فور انتهاء مدة الإنذار.

وتقرر ضرورة إجراء محادثات أخرى مع البريطانيين. في هذه المرة دعينا إلى حضورها وتولينا - بن جوريون وأنا - تمثيل إسرائيل، واستمر هذا الاجتماع الثلاثي الأول لمدة ساعة ونصف الساعة، ثم استأنفنا مرة أخرى بعد عشاء سريع، وانضم «شيمون بيريز» إلى وفدنا بعد العشاء واستمر اجتماعنا حتى منتصف الليل. ثم خرج «سلوين لويد» متوجهاً إلى لندن لينقل مقترحاتنا إلى رئيس وزرائه. كان الاجتماع الذي فرغنا منه اجتماعاً غريباً. ففي ملاحظاتهما الافتتاحية أظهر كل من «سلوين لويد» و «دافيد بن جوريون» تشدداً جافاً ومع

ذلك فإن كل منهما أبدى قبل نهاية الاجتماع مرونة ظاهرة. وربما كان وزير خارجية بريطانيا رجلاً ودوداً ولطيفاً وجذاباً. ولكن إذا كان الأمر كذلك فلقد أبدى مقدرة عبقرية على إخفاء فضائله، فلم يكن ممكناً أن يكون سلوكه أكثر عداءاً وكانت تصرفاته كلها تنطق بالقرف من المكان ومن الصحبة ومن الموضوع. كانت ملاحظاته الأولى أشبه بأسلوب تاجر يساوم للحصول على أكثر ما يمكن بأقل ما يمكن ووصل إلى حد أن يقول لنا أنه في الحقيقة يعتقد بإمكانية الوصول إلى اتفاق بشأن قناة السويس في ظرف عشرة أيام. وقال إن محادثاته مع وزير خارجية مصر «محمود فوزي» في نيويورك كانت مثمرة وكان لنا أن نسأله إذا كانت الأمور مواتية وطيبة إلى هذا الحد، فلماذا جاء إلى هنا؟ وأجاب هو بدون أن نسأله أن خشيتهم الوحيدة هي أن اتفاقاً سلمياً لن يؤدي إلى إضعاف ناصر بل يقويه في الواقع، وبما أن حكومة جلالة الملكة ترى أن ناصر يجب أن يذهب فإنها كانت مستعدة للاشتراك في عمل عسكري طبقاً للخطوط المتفق عليها بينها وبين فرنسا، وهذه الخطوط تتطلب قيام الجيش الإسرائيلي بغزو سيناء وبضرورة وصول وحدات منه إلى جوار منطقة قناة السويس في ظرف ثمانية وأربعين ساعة وأضاف «سلوين لويد» أن الخبراء الفرنسيين قد أقنعوا الخبراء البريطانيين بمقدرة الجيش الإسرائيلي على القيام بهذه المهمة وفي وقت ما من هذه الثمانية والأربعين ساعة يصدر الإنذار البريطاني الفرنسي يأمرهم بالانسحاب بعيداً عن القناة، فإذا رفضت مصر فإن الهجوم البريطاني الفرنسي ينطلق لاحتلال منطقة القناة ولإسقاط ناصر.

وكان رد «بن جوريون» بالرفض. وكان رفضه قاطعاً وحاداً وقال إنه سبق أن رفض خطة مماثلة لما عرضه «لويد» الآن.. أن إسرائيل لم تكن متشوقة لأن تُدمغ بالعدوان ولا مشوقة لاستلام إنذار بالانسحاب بعيداً عن منطقة القناة وأوضح «بن جوريون» أنه إذا قامت إسرائيل بمهاجمة مصر وفقاً للخطة المعروضة ـ فإن مصر قد ترد بضرب المدن الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى فإن

إسرائيل وهي تحارب وحدها في المرحلة الأولى من الحملة لا تستطيع أن تستبعد احتمال مجيء متطوعين سوفييت أو تشيك لتدعيم القوات الجوية المصرية. وهكذا كان رد «بن جوريون» بأن إسرائيل لا تستطيع أن تبدأ وحدها حرباً ضد مصر لا الآن ولا في أية مرحلة لاحقة. وبدا لي أن «بن جوريون» قد شرح ما نحن على غير استعداد لعمله وطلبت الإذن منه لكي أشرح ما نحن على استعداد لعمله. وقدمت الخطوط العريضة لخطتنا.. قلت إننا مستعدون للقيام بغارة واسعة النطاق ضد مصر وعلى سبيل المثال فإننا في الساعة الخامسة بعد الظهر من اليوم المحدد للخطة سوف نبدأ بدفع قوة إسرائيلية عبر الحدود المصرية للقيام بعمل محدود ويمكننا فوق ذلك أن نضمن وصول جزء من هذه القوة إلى قرب قناة السويس عن طريق إسقاطها بالطائرات وراء الخطوط المصرية، في نفس هذه الليلة تجتمع الحكومتان البريطانية والفرنسية لتطلبا من المصريين سحب قواتهم من منطقة القناة لأن وجود هذه القوات يؤثر على مرونة الحركة الضرورية في قناة السويس ويمكن للحكومتين طلب نفس الشيء من إسرائيل على أن يكون طلبها إلينا ألا تتقدم عبر القناة، ثم نقبل نحن. وبما أن عبور القناة ليس ضمن نوايانا بحال من الأحوال، فإن طلبها إلينا لن يكون له أي معنى عملي وأما إذا رفضت مصر الاستجابة إلى نداء الانسحاب، فإن القوات الجوية لبريطانيا وفرنسا يجب أن تبدأ ضرب المطارات المصرية فجر اليوم التالي.. ولاحظت أن خطتي لم تكن «صدمة» لسلوين لويد» ولا كانت حتى مبعث دهشة من جانبه وراح يحدثني على ضرورة أن لا يكون عملنا المسلح داخل نطاق ضيق وإنما يجب أن يكون «عملاً حقيقياً من أعمال الحرب وإلا فإنه لن يكون كافياً لإصدار إنذار تشترك فيه بريطانيا بل وقد تبدو بريطانيا أمام العالم بمظهر المعتدي، وهو ما ترفضه بريطانيا ولأن لها أصدقاء ما ـ مثل البلاد الاسكندنافية الذين لا ينظرون برضى إلى بريطانيا في دور البادىء بالحرب».

ولم يكن من مقدوري أن ألتفت إلى ناحية «بن جوريون» بينما كان

«سلوين لويد» يهذي بهذه الحجج المبتكرة وتصورت أن «بن جوريون» يوشك أن يقفز من جلده، ولكن لاحظت أنه سيطر على غضبه وإن سمعت صوت دمدماته المكتومة إلى جانب صوت مقعده الذي راح يحتك بالأرض بعنف وهو يتحرك عليه إلى الأمام وإلى الخلف.

«وتدخل «بيرجس مانوري» في الحديث بعد «سلوين لويد» فعاد يؤكد وعد فرنسا بتقديم مساعدة جوية إلى إسرائيل، ومضى «بيرجس مانوري» أكثر من ذلك فاقترح أن تتولى أسراب من المقاتلات الفرنسية مهاماً في الدفاع عن إسرائيل من اللحظات الأولى للمعركة وذلك من قواعد قبرص.

وجمع «سلويين لويد» زمام تردده ليقول أنه لا يوافق على اقتراح «بيرجس مانوري» وكان ذلك أكثر مما يحتمل بن جوريون الذي سأل «سلوين لويد» عما إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة قد فكرت في الخسائر التي يمكن أن تلحق بإسرائيل وبالمدن الإسرائيلية خلال يومين تقف فيهما إسرائيل وحدها في ميدان القتال وأبدى «سلوين لويد» ضيقه من مثل هذا السؤال الذي لا محل له وقال أنه جاء إلى باريس وهو يظن أنه سيناقش الخطة طبقاً لما تم عليه الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا ولكنه يجد نفسه الآن أمام مقترحات جديدة. وبرغم ذلك، وبرغم تحفظاته الظاهرة، فقد كان واضحاً إن «سلوين لويد» لم يستبعد مقترحاتنا تماماً، فقد عاد يسألني عن حجم القوة الإسرائيلية التي سوف تعبر الحدود المصرية، وبدون أن أدخل في أرقام، فقد أكدت له أن ما ننوي القيام به سوف يكون «عملاً حقيقياً من أعمال الحرب» وخلال الحديث قال «سلوين لويد» أنه قد يكون ممكناً ضغط الفترة الواقعة ما بين دخولنا في الحرب ولحاقهم بنا، أي أنهم يستطيعون إصدار الإنذار صباح اليوم التالي إذا بدأنا نحن في الليلة السابقة، أي بعد 12 ساعة، وبما أن مدة الإنذار سوف تكون أربعة وعشرون ساعة فمعنى ذلك أنهم سيكونون في الميدان وراءنا بستة وثلاثين ساعة.

وعندما تركنا «لويد» قرب منتصف الليل عائداً إلى لندن. فلقد راودني

الشعور بأنه من الممكن التوفيق بين الخطتين إذا كان الأطراف يريدون ذلك. ولم يكن «بينو» بادي السعادة بنوع التقرير الذي يمكن أن يقدمه «سلوين لويد» إلى رئيسه «إيدن» وهكذا استطاع أن يحصل لنفسه بالتليفون على دعوة للذهاب إلى لندن ليقابل «إيدن» بنفسه مساء اليوم التالي، وكانت نيته أن يعود إلى باريس بعد المقابلة لاجتماع نهائي».

وكان «بن جوريون» قد سمح لي بأن أقدم خطتي، ولكن كنت أدرك أنه سمح بذلك حتى لا يربط نفسه بشيء قبل أن تتضح أمامه كل الحقائق والمواقف ومن هنا فقد كان حريصاً طوال المناقشة على أن يشير إلى خطتنا بوصفها «خطة ديان» وكانت خشيتي أن يكون تحفظه أكثر من مجرد موقف تكتيكي إزاء بريطانيا وفرنسا. وقبل أن أذهب إلى الفراش ـ رحت أراجع البرقيات المرسلة إلينا من إسرائيل، وكان إحداها تخطرنا بأن رئيس الوزراء المحتمل لتشكيل وزارة جديدة في الأردن قد يكون سليمان النابلسي، وهو فلسطيني معاد للبريطانيين، سبق له أن أعلن عن نيته في إلغاء المعاهدة البريطانية الأردنية كخطوة تسبق انضمام الأردن إلى القيادة المصرية السورية المشتركة وكانت هناك برقية أخرى تخطرنا بأن خطوات قد اتخذت لتنسيق العمل بين الجيوش وأن هناك اليوم مؤتمراً لرؤساء أركان حرب مصر وسوريا والأردن تحت رئاسة عبد الحكيم عامر. ولم يكن يعزيني عن هذه الأنباء إلا معرفتي بأن «سلوين لويد» سوف يجدها في انتظاره على مكتبة في لندن تشجعه وتقويه.

وكان علينا أن نزود «بينو» في رحلته إلى لندن بصيغة نهائية، ولكن «بن جوريون» لم يكن قد استقر قراره بعد، كان مجروحاً من إحساسه بأن إسرائيل مرفوضة كشريك على قدم المساواة، وكان ذلك موقف بريطانيا الذي راحت فرنسا تقترب منه، وقد أحزنه تردد زعماء فرنسا في مناقشة سياسة الشرق الأوسط معه. وأصبحنا في حجرته نبحث عما إذا كانت هناك مقترحات نستطيع تقديمها إلى «بينو» قبل سفره، واقترح «بيريز» أن نبعث بباخرة إسرائيلية

من حيفا إلى بور سعيد، على أساس أن المصريين سوف يمنعونها يقيناً من دخول قناة السويس. ورأى «بيريز» أن ذلك قد يكون مبرراً كافياً لتدخل بريطاني فرنسي نلحقهم نحن فيه واستقبل «بن جوريون» الفكرة بصمت وعدنا إلى موضوع خلافاتنا مع البريطانيين وقلت لـ «بن جوريون» أنه لا ينبغي لنا أن نعتبر دخولنا من الحرب بستة وثلاثين ساعة قبل حلفائنا كارثة لا نستطيع مواجهتها ورد «بن جوريون» بأنه يلاحظ أن البريطانيين لا يطلبون منا فقط أن نبدأ الحرب وحدنا، ولكنهم يطلبون منا أن ندخل بقوة كبيرة وأن نصل إلى منطقة القناة. وكان رأيه أن وحدات المظليين الذين يمكن أن نقذفهم وراء خطوط العدو قد يجري تطويقهم وأبدى مخاوفه بأن تصبح خسائرنا كبيرة، وقلت له أنه إذا جاء اليوم الذي نحارب فيه وحدنا، فإن خسائرنا سوف تكون أكبر بكثير.

وعدت إلى تحليل خطة عملياتنا أمامه، وكان رأيي أنها تعطينا أكبر قدر من الأمان وفي نفس الوقت تفي بالمطالب البريطانية. كان افتراضي أننا بعد الغروب في اليوم المحدد سوف نلقي كتيبة مظلات بالقرب من القناة في مكان يسمى متلاً وفي نفس الليلة يتقدم لواء ميكانيكي لاحتلال نقط الحدود المصرية عند النقب والقسيمة، ثم يندفع هذا الطابور الميكانيكي في اليوم التالي ليحتل التمد والنخل في طريقه إلى متلا لكي ينضم إلى كتيبة المظلات في الممر.

وطبقاً لهذه الخطة، فإننا لن نضع سلاحنا الجوي في المعركة في اليوم الأول وفيما عدا إسقاط المظليين فإننا يمكن أن نتصرف بطريقة لا توحي إلى المصريين إننا بصدد عملية كبيرة ولتقليل رد فعلهم. إي أننا لم نهاجم المطارات المصرية ولن نشتبك في معارك جوية إلا إذا هوجمت قواتنا البرية، وبهذه الطريقة فإن المعارك في اليوم الأول سوف تكون محدودة تماماً، وهذا سوف يشجع المصريين على اعتبار عملياتنا وكأنها مجرد غارة واسعة النطاق لا ينبغي عليهم أن يردوا عليها بالحرب الشاملة وفي هذه الحالة قد لا يعبرون حدودنا، وقد لا يقصفون مدننا ومطاراتنا.

كان رأيي أن هذه الخطة سوف ترضي البريطانيين لأنها تتضمن كل العناصر التي طلبوها:

قواتنا سوف تعمل بالقرب من القناة، فممر متلاً يبعد ثلاثون ميلاً عن السويس ثم إن القوات سوف تكون كبيرة لدرجة تسمح لها بأن تقوم فيما يسميه البريطانيون «عملاً حقيقاً من أعمال الحرب» فهي تشتمل على لواء مدرع وكتيبة مظلات، ومجموعة أسراب جوية، ثم إن احتلال المواقع المبينة في خطتنا في الليلة الأولى كان يمكن اعتباره أيضاً بداية طيبة لعمل جيشنا، لأن هدفنا السياسي الأول من المعركة كان الوصول إلى شرم الشيخ عند الطرف الجنوبي لسيناء.

وبعد تدخل حلفائنا فسوف يصبح علينا أن نندفع في اتجاه الجنوب. ولم أكن أتوقع أن يقوم المصريون بهجوم مضاد في الليلة الأولى، حتى يستطيعوا تقدير نوايانا. ومعنى ذلك أن مدة بقائنا وحدنا في ميدان القتال لن تزيد على يوم واحد.

«كان «بن جوريون» يستمع إلى ما قدمت له من تفاصيل الخطة، ولم يبد أي تعليق وسألته عما إذا كان ينبغي أن أقدم مقترحاتي إلى «بينو» فوافق على أساس ان أبين أنها ما زالت اقتراحات حتى لا تربطه بشيء نهائي. ولكي يجعل هذا المعنى واضحاً فإنه ذهب إلى سريره بينما ذهبنا - بيريز وانا - للاجتماع بـ «بينو» و «بيرجس مانوري» وكان غياب «بن جوريون» تأكيداً للحقيقة إن مقترحاتي لم تصبح رسمية بعد. وعرضت خطتي ومعها قائمة بطلبات إسرائيل الإضافية مما تستلزمه هذه الخطة وعندما انتهيت طلب مني «بينو» أن أعيد مقترحاتي لكي يأخذها كتابة، وعندما فرغ من ذلك أعاد قراءتها علي قائلاً إنها سوف تكون مرجعه عندما يتحدث الليلة مع «إيدن» ولفت نظره إلى أن هذه كانت مقترحات من جانبي لم تحظ بعد بالتصديق النهائي من «بن جوريون» وأشاح «بينو» بيده وقال: اعرف... اعرف طريقتكم في العمل.

وحسدته على ثقته بنا. وتركنا «بينو» الى لندن وعدت مع «بيريز» الى فندقنا.

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف من اليوم التالي دعينا شيمون بيريز وانا الى مقابلة بن جوريون لمشاورات اخيرة وحين وصلنا الى الفيلا التي كان يقيم فيها وجدناه جالساً يستمتع بشمس الخريف في ركن منها، وطلب مني ان اعيد عليه تفاصيل خطة العمليات التي اقترحها وكنت احتاج الى خريطة، ولم يكن هناك خريطة، وطلبت قطعة من الورق، ولم نعثر على قطعة ورق قريبة، وأعطاني شيمون بيريز علبة سجائره ورسمت عليها المثلث الشهير لسيناء ورحت اشرح خطتي واخرج بين جوريون من جيبه ورقة كان قد سجل عليها بعض الأسئلة استعداداً لاجتماعنا وبينما كان يقرأ أسئلته، بدأت أشعر بالراحة. وكان ألان يسأل عن «كيف» و «ماذا»؟ «ومتى» إذن فهو يقترب من قبول الخطوط العريضة لإقتراحاته ويسأل ألان عن التفاصيل ويمكن تصور أسئلته من الإجابات التي أعطيتها:

● ساعة الصفر للجيش الإسرائيلي يمكن أن تكون 5 مساءاً يوم الإثنين 29 أكتوبر سنة 1956م.

● التدخل البريطاني الفرنسي في العمليات يجيء يوم الأربعاء 31 أكتوبر.

● فور رفض مصر الإنذار البريطاني الفرنسي يبدأ ضرب المطارات المصرية فجر يوم الأربعاء 31 أكتوبر - وفي يوم الجمعة 2 نوفمبر تنزل على الشواطىء المصرية مجموعة لواءين من القوات الفرنسية.

● طبقاً لما فهمت فإن حجم القوات البريطانية والفرنسية سوف يكون في حدود أربع فرق من المشاة والمدرعات وأربعمائة مقاتلة ومائة وعشرون قاذفة قنابل.

● لا أعرف إذا كان في نيتهم السيطرة على جانبي القناة أو الاكتفاء بالشاطىء الغربي فقط.

● فيما يتعلق باحتمال زحفهم على القاهرة إذا أصبح ذلك ضرورياً ـ لا أعرف.

● قال لنا الفرنسيون أن قواتهم سوف تبقى مع القوات البريطانية في منطقة قناة السويس ولن يسمحوا للقوات المصرية بالعبور إلى الشرق أو للقوات الإسرائيلية بالعبور إلى الغرب.

● فيما يتعلق بخططهم لمستقبل سيناء فكل ما أعرفه هو ما قاله لي «سلوين لويد» الذي كان بجانبي على العشاء آمل أن لا تراودكم أحلام في استغلال الفرصة بضم سيناء.

● لا أستطيع أن أقطع بما إذا كان نظام ناصر سوف يسقط ويقوم بدلاً منه نظام جديد.

● فيما يتعلق باستعداد بريطانيا لضمان حياد الأردن والعراق، فإن «سلوين لويد» قال لي أن بريطانيا لا تحبذ قيام إسرائيل بهجوم ضدها ولكن إذا هوجمنا من الأردن ورددنا على الهجوم بالمثل، فإن بريطانيا لن تتدخل.

● فيما يتعلق بالسماح لنا باحتلال مضيق تيران، فإن الفرنسيين أجابونا بقولهم: «بكل تأكيد» ثم أكدوا لنا أن البريطانيين لا يهمهم إذا كنا نحتل أية مناطق في سيناء شرق القناة. وقد أخبرني سكرتير «سلوين لويد» أن البريطانيين لا يمانعون في إجراء تعديلات محدودة على الحدود ضمن إطار الحملة.

● فيما يتعلق بحجم القوات التي يمكن إسقاطها بالمظلات قرب قناة السويس يوم بدء العمليات، فإنها لا يجب أن تقل في رأيي عن كتيبة، مع إني أعتقد أن البريطانيين سوف يلحون في أن تكون حجم لواء.

● فيما يتعلق بقطاع غزة ورفح، فإننا سوف نؤخر احتلالهما حتى

نعطي القوات المصرية فترة لهضم الأحداث التي تقع في منطقة قناة السويس.

وانتهت مشاوراتنا في الساعة الثانية بعد الظهر.

وفي الساعة الرابعة بعد الظهر عاد «بينو» من لندن ودعينا على الفور إلى غرفة الاجتماعات، وأعلن علينا «بينو» أن وفداً بريطانياً سوف ينضم إلينا في ظرف ساعة واحدة، وأنه يعتقد بإمكانية الوصول إلى اتفاق نهائي لقد قابل «إيدن» ووجده ـ كما كان يأمل ـ أشد حماسة من «لويد».

ولخص لنا «بينو» نتائج محادثاته في لندن على النحو التالي:

● فيما يتعلق بالمبرر الذي يطلبه البريطانيون، فقد قال لنا إنهم أصروا على أن تكون عمليتنا الأولى في الحرب «عملاً من أعمال الحرب الشاملة».

● وافق البريطانيون على تقديم الجدول الزمني، بحيث يدخلون المعركة مساء يوم 30 أكتوبر.

● وافق البريطانيون على إعادة صياغة الإنذار بحيث يتضمن فقرة تطالب بوقف إطلاق النار، بحيث يصبح إقدام الطيران المصري على قصف أهداف إسرائيلية وكأنه خرق لشروط الإنذار.

● بالإضافة إلى ذلك فقد تقرر أن يحوي الإنذار طلباً بالسماح للقوات البريطانية والفرنسية بدخول منطقة قناة السويس.. وكان لا بد أن يرفض المصريون الموافقة على ذلك، وكان هذا معناه أنه أصبح مستحيلاً على مصر أن تقبل الإنذار. حذفت كلمة «إنذار» واستعيضت عنها بكلمة «نداء» أي أن إسرائيل لن يطلب منها سواء في الصياغة أو في المضمون غير أن توقف إطلاق النار وأن تبتعد عن القناة».

«وفي الساعة الرابعة والنصف وصل الوفد البريطاني، وكان مكوناً من مستر «لوجان» الذي كانوا قدموه لنا في اليوم السابق على أنه سكرتير «سلوين لويد» وجاء معه كرئيس للوفد «سكرتير آخر» هو «باتريك دسين» الوكيل الدائم

لوزارة الخارجية البريطانية. وكان تخفيض الوفد البريطاني إلى هذا المستوى من التمثيل ملفتاً للنظر ولكن من ناحية عملية لم أعتبر أن غياب «سلوين لويد» خسارة كبيرة.

وبدأ «بينو» الاجتماع بعرض كل المسائل كما وافق عليها الأطراف وأثار «بن جوريون» مسألة مساعدة بريطانيا للأردن إذا ما هاجم إسرائيل تضامناً مع مصر، ثم أضاف فأعلن نوايانا فيما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي لمضايق تيران االتي وصفها بأنها «قناة سويس إسرائيل» وسألنا البريطانيون عن خطتنا للعمليات، ولم أشأ أن أفضي بتفاصيل كثيرة، وقلت إننا سوف نفي بالتزاماتنا في الزمان وفي المكان وبحجم القوات، وفي الساعة الخامسة بعد الظهر شكلت لجنة صياغة محدودة شاركت فيها نيابة عن إسرائيل وعندما انتهت اللجنة من أعمالها بدأنا نسمع في غرفة مجاورة دقات الآلات الكاتبة.

كانت مباديء ونصوص الاتفاقية التي توصلنا إليها كما يلي:

● في مساء يوم 29 أكتوبر 1956 تقوم القوات الإسرائلية بشن هجوم واسع النطاق على القوات المصرية، بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس في اليوم التالي.

● عندما تعرف الحكومتان البريطانية والفرنسية بهذه التطورات فإنهما سوف توجهان يوم 30 أكتوبر نداء بالتوازي إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية يتضمن المعاني التالية:

إلى حكومة مصر:

- وقف إطلاق نار كامل.

- سحب كل القوات المسلحة إلى مسافة عشرة أميال بعيداً عن قناة السويس.

- القبول بصفة مؤقتة باحتلال المواقع الرئيسية على القناة بواسطة قوات

بريطانية فرنسية. وذلك لضمان حرية المرور في القناة لكل البواخر من كل الأمم وإلى حين وصول ترتيبات نهائية مضمونة.

إلى حكومة إسرائيل:

ـ وقف إطلاق نار كامل.

ـ سحب قواتها المسلحة مسافة عشرة أميال إلى الشرق من القناة.

ـ تحظر الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومتين البريطانية والفرنسية قد طلبتا إلى حكومة مصر أن توافق على الاحتلال المؤقت للنقط الرئيسية على قناة السويس بواسطة قوات بريطانية فرنسية وإذا رفضت أي من الحكومتين هذا النداء. أو إذا تأخرت في إعلان موافقتها عليه خلال اثنتي عشرة ساعة فإن القوات البريطانية الفرنسية فسوف تتخذ الإجراءات الضرورية للتأكد من قبول طلباتها.

● إن حكومة إسرائيل لن تكون مطالبة بقبول شروط النداء المرسل إليها في حالة ما إذا تأخرت الحكومة المصرية في قبول النداء الذي سوف تتسلمه.

●إذا لم تستجب الحكومة المصرية إلى شروط النداء في الموعد المحدد فإن القوات البريطانية والفرنسية سوف تقوم بالهجوم على القوات المصرية في الساعات الأولى من صباح 31 أكتوبر سنة 1956م.

● للحكومة الإسرائيلية أن تبعث بقواتها لاحتلال الشواطىء الشرقية لخليج العقبة وجزر تيران وصنافير. لكي تضمن حرية الملاحة في الخليج.

● إن إسرائيل لن تقوم بمهاجمة الأردن في فترة العمليات ضد مصر، وإذا حدث أن قام الأردن بمهاجمة إسرائل خلال هذه الفترة، فإن الحكومة البريطانية لن تساعد الأردن.

كان «بن جوريون» متوتراً، ولم يكن يبذل أي مجهود لإخفاء توتره. وقرأ المواد المكتوبة في الخطة بعناية فائقة، وأعاد قراءتها، وكان يفتل حواجبه بشدة

وهو يتمتم لنفسه بكل كلمة في الاتفاقية. ثم راح يطوي الورقة بعناية ووضعها في الجيب الداخلي لجاكتته.

كانت الأهمية القصوى للاتفاقية هي مجرد وجودها. لقد حددت خطوات كل طرف من الأطراف في تمثيل العملية. وحددت أهداف كل منهم.

وفي موضوع الأهداف، فلم يكن هناك توازن بين الأهداف البريطانية الفرنسية من السيطرة على قناة السويس لضمان حرية الملاحة فيها، وبين هدف إسرائيل من السيطرة على خليج العقبة وجزر تيران وصنافير لضمان حرية الملاحة في هذا الممر المائي. كان الفارق الأساس هو أن الاحتلال البريطاني الفرنسي لمنطقة القناة قد وصف بأنه مؤقت، وأما احتلال إسرائيل لشواطىء خليج العقبة فإنه لم يوصف بأنه مؤقت.

وخرجت من قاعة الاجتماع وذهبت إلى غرفة «بن جوريون» وكتبت برقية عاجلة جداً إلى مدير العمليات في الجيش الإسرائيلي نصها:

«سوف تنفذ العملية قادش بأسرع وقت. تتم التعبئة على الفور. تأكد سرية التعبئة. ابدأ في تنفيذ خطة الخداع لخلق الانطباع بأن التعبئة موجهة ضد الأردن بسبب دخول قوات عراقية إليه. سوف نغادر هنا منتصف الليل نصل صباح الغد.

وعندما عدت إلى قاعة الاجتماع وجدت الكل واقفين حول المائدة يشدهم جو من التوتر العصبي لا يعرفون كيف يخلصون أنفسهم منه، ولا إلى أين يتجهون لم يكن التخطيط لهذه العملية من النوع الذي ينتهي بتلامس الأقداح وشرب الأنخاب. وعلى أي حال فقد كان هناك إحساس بأن عملاً مفيداً قد تم إنجازه. ولكن كل المشتركين فيه يريدون الآن أن يخرجوا من القاعة التي أبرموه فيها، لأن جوها أصبح أثقل مما يستطيعون احتماله.. وكان

البريطانيون هم أول الخارجين بعد أن تمتموا بعبارات غير مسموعة قصدوا أن تكون تعبيراً مرحاً في الوداع. ولكن أحداً لم يضحك.

المبحـث الثالـث

الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام 1967م

تعتبر حرب يونيو 1967 من أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ قيام دولة إسرائيل ويمكن القول أن حرب يونيو 1967م فاقت في تأثيراتها وتفاعلاتها واقعة قيام إسرائيل ذاتها.

ويقول أحد الباحثين عن تأثير أحداث حرب يونيو في مصر «المهم وقعت الواقعة في يونيو 1967، وتصدعت الدولة، وانكشف خواء التنظيمات والمؤسسات أو انفضح كل ما كان مستوراً من عوامل الضعف والصراع على السواء وسقطت القيادة العسكرية واستدعى ذلك كله التفكير في إعادة بناء الدولة بما يستجيب لتحديات ما بعد الهزيمة، سواء لإعادة بناء الجيش أو لتفادي عثرات البناء السياسي السابق أو لمواجهة انبثاق تنظيمات سياسية معارضة للحكم ونظامه. وطرح عبد الناصر في اجتمعات اللجنة التنفيذية العليا مسألة أن الأحداث الأخيرة قد كشفت أنه لم يكن هناك «نظام» سليم وأنه يتعين البحث عن نظام جديد مع تحديد الأخطاء وطرح فكرة السماح بقيام حزب للمعارضة»[44].

هذه بعض تأثيرات حرب يونيو غلى مصر، وهي أقوى دولة عربية في ذلك الوقت فماذا عسى يكون تأثيرها على بقية الجبهات العربية الأخرى؟

إن المراد من مناقشة حرب يونيو 1967م في هذا الفصل هو محاولة مناقشة أهم الأسباب التي أدت إلى نشوبها، ثم التطرق إلى أهم النتائج التي تمخضت عنها، وخاصة بالنسبة لدولة إسرائيل والموقف العربي من القضية الفلسطينية.

أولاً: الأسباب المؤدية إلى حرب يونيو 1967م:

يشدني موقف مبدئي يقول أن دولة إسرائيل لا تحتاج إلى أسباب حقيقية أو وهمية كي تشن حرباً على الدول العربية مجتمعة أو فرادى، ذلك أن طبيعة وجودها المبني على فكرة الاغتصاب تجعلها دائماً في حالة عدوان مع البيئة العربية التي خلقت فيها.

وإذا كانت هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي حاولت تحليل الأسباب التي دفعت بدولة إسرائيل كي تشن حرب يونيو 1967م ضد كل من مصر وسوريا والأردن، فإن هذا الأمر لا يخرج عن كونه عملاً أكاديمياً والذي من طبيعته تقصي الأمور بشكل موضوعي علمي، ولا يركن للتفسيرات الغيبية أو الميتافيزيقية وهذا الأمر هو الدافع الحقيقي لخوضنا في تحليل الدوافع التي تبدو ظاهرياً هي السبب لعدوان إسرائيل عام 1967م.

والعدوان الإسرائيلي هذا. لم يأت دون تخطيط أو إعداد مسبق. فالمنطقة العربية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت من مناطق الحرب الباردة والدائرة بين القطبين الكبيرين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقاً).

ورغم ما ظهر من توافق سياسي بين القطبين الكبرين خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م إلا أن طبيعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي والتواجد الإسرائيلي والامكانيات الاقتصادية والأهمية الاستراتيجية لهذا الجزء من العالم كل ذلك لا بد أن يؤدي في نهاية المطاف إلى التنافس الأمريكي

السوفييتي. وإلى وجود صراع مكشوف للسيطرة والنفوذ في العالم العربي.

ومما زاد في حدة الصراع العربي ـ الإسرائيلي تزايد التحدي الإسرائيلي للقوى القومية العربية فقد أعلنت إسرائيل عن عزمها تحويل مجرى نهر الأردن والاستفادة بمياهه في منطقة النقب الصحراوية وقد دعا الرئيس عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربية لدراسة الوضع، وإيجاد سبل عملية لمواجهة مشاريع إسرائيل التوسعية.

ويرى بعض المحللين أن دعوة الرئيس عبد الناصر لانعقاد القمة العربية لم تكن تستهدف في حقيقة الأمر مواجهة إسرائيل بل العمل من أجل تعرية مواقف الدول العربية المنافسة للسياسة المصرية، فقد كانت مصر في صراع علني مع غالبية الدول العربية، وخاصة الأنظمة في كل من سوريا والمملكة العربية السعودية والعراق والأردن إضافة إلى النظامين العربيين في كل من تونس وليبيا.

وربما فاجأت الاستجابات السريعة للحكومات العربية للدعوة إلى القمة العربية الرئيس عبد الناصر.

ولقد توصلت القمة العربية التي انعقدت بمدينة القاهرة من 13 إلى 17 يناير 1964م إلى بعض القرارات والتي من أهمها إنشاء قيادة عربية موحدة للجيوش في الدول العربية[45].

ولعل في إنشاء هذه القيادة العسكرية مخرجاً مقنعاً للضغوط الداعية إلى المواجهة الفورية مع إسرائيل، فالرئيس عبد الناصر كان يؤمن بأن الدول العربية غير قادرة على مواجهة إسرائيل، وعلى العرب اتخاذ السبل التي تجعلهم في موقع القدرة لذلك. ومن هذه السبل مثلاً القيام بالوحدة العربية والتعبئة الشعبية العامة وغير ذلك.

ولقد واجهت الأمة العربية وخلال فترة الخمسينات، وخاصة منذ ثورة يوليو 1952م صعوبات جمة في سبيل تحقيق هدف الأمة في سحق إسرائيل

والقضاء عليها تماماً، فهذه أصبحت دولة اعترفت بها كثير من الدول وأصبحت عضواً بالأمم المتحدة، ولم تتمكن الدول العربية المجاورة لدولة إسرائيل الاتفاق على برنامج يمكن أن يحقق ولو بعض النجاحات تجاه الصراع مع إسرائيل. العكس هو الصحيح فالصراعات العربية الداخلية كانت أكثر حماسة وأكثر ضراوة من الصراع ضد إسرائيل، وهو الأمر الذي أفقد العرب مصداقية الدعوة إلى تدمير إسرائيل، وأفقدهم كذلك المقدرة على ذلك العمل ولقد أدت الوحدة المصرية ـ السورية عام 1958 ثم الانفصال عام 1961م وتورط المصريين في حرب اليمن عام 1962 إلى زيادة الهوة بين القدرة العربية والقدرة الإسرائيلية، وحصل تطور في التفكير العربي باتجاه قبول إسرائيل كأمر واقع، وبدأت الحاجة تقل الى الدعوة إلى إزالة إسرائيل وحل محلها الدعوة إلى التفاهم معها. ولكن ظلت هناك بعض الأطراف المنادية بضرورة الصراع. مثل حزب البعث الذي كان يسيطر على الحكم في كل من سوريا والعراق وكان دوماً ينادي بضرورة المواجهة المستمرة مع إسرائيل أو إعلان الحرب عليها، وهو الأمر الذي كان يرفضه الرئيس عبد الناصر خشية من أن تتطور تلك المناوشات إلى حرب شاملة يكون العرب غير مستعدين لها تمام الاستعداد.

وحقيقة الأمر أن البعثيين في العراق وسوريا والحكم الناصري في مصر وبقية الحكام والأنظمة العربية الأخرى، كانت تتحدث عن المواجهة مع إسرائيل كثيراً، ولكنها لم تقم بوضع خطط عملية لتلك المواجهة، فغالبية هذه الأنظمة كانت أنظمة قمعية غير ديمقراطية، وكانت شعوبها تعاني من التخلف والأمية وخطط التنمية في تلك البلدان كانت في غالبيتها خطط فاشلة إضافة إلى اعتماد شبه المطلق على القوى الخارجية.

وقد توصل مؤتمر القمة العربية الأولى كذلك إلى قرار يتعلق بتنظيم الشعب الفلسطيني، حيث دعت القمة العربية إلى أن يستمر السيد أحمد الشقيري في اتصالاته بالدول العربية من أجل إقامة القواعد السليمة لتنظيم

الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحديد وطنه[46].

وقد اشتملت القرارات كذلك على مسألة هامة تتعلق بتنقية الأجواء بين الأنظمة العربية وإلى وقف جميع الحملات الإعلامية بينها ومع ذلك ظلت مسألة وحدة الهدف العربي ووحدة الصف العربي من أهم التعقيدات التي لم يتم التوصل إلى صيغة نهائية بشأنها، وظلت عملية فقدان الثقة بين هذه الأنظمة الثغرة الأكثر أهمية بالنسبة لدولة إسرائيل.

لقد ظهر وكأن العرب قد وجدوا أهدافهم، عندما أعلنوا في قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالاسكندرية في شهر سبتمبر 1964م «إن الهدف العربي في المجال العسكري ذو مرحلتين»:

(أ) هدف قومي نهائي وهو تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني».

(ب) هدف أولي عاجل، وهو تعزيز الدفاع العربي[47].

وبالرغم من الاتفاق العربي المبدئي بضرورة استكمال القوة العربية وحشد الطاقات لبلوغ ذلك الهدف، فقد ظلت أطراف عربية معنية وهم السوريون والفلسطينيون يرون أن القيادة المصرية تتلكأ في مواجهة إسرائيل في حين أن سوريا تناوشها في الجبهة الشمالية وربما اعتقدت قيادات حزب البعث في سوريا والعراق، إن المواجهة مع إسرائيل هي سبيل الوحدة، بينما كان الرئيس عبد الناصر يرى أن العمل الوحدوي يجب أن يسبق أي عمل عسكري ضد إسرائيل.

إن الخلاف العربي ـ العربي لم يحسم من قبل العرب، بل حسمته قوى خارجية، وهي الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، وإن اعتماد القوى الوطنية والثورية في الوطن العربي على مصدر دعم خارجي واحد، وهو الاتحاد السوفييتي، كان عاملاً حاسماً في أن تتقارب وجهات النظر العربية ـ العربية، خاصة بعد الانقلاب البعثي اليساري في سوريا في فبراير 1966م.

إن حاجة الرئيس عبد الناصر للدعم الروسي، عسكرياً واقتصادياً وفنياً أجبره على أن يسقط بعض تحفظاته تجاه حزب البعث[48].

لقد عادت العلاقات المقطوعة بين القاهرة ودمشق في نوفمبر 1966م وعقدت العاصمتان معاهدة دفاع مشترك، دلت على الرغبة المصرية الشديدة في احتواء التطرف السوري ـ الفلسطيني والعمل على تهدئة هاتين الجبهتين كي لا تتصرف تصرفات تؤدي إلى تورط مصر في حرب غير معلومة النتائج مع إسرائيل.

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان يأمل في خلق ظروف سياسية وعسكرية معينة قبل العمل على مواجهة إسرائيل مواجهة حقيقية، وكما يبدو فإنه كان يعمل حساباً قوياً لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى خاصة بريطانيا وفرنسا، ويعتقد أن أية محاولة عربية للاعتداء على إسرائيل ستواجه بعمل عسكري غربي ضد مصر. ولعل هذا الاعتقاد ناتج عن تجربته خلال العدوان الثلاثي عام 1956م وكذلك للمعارك السياسية التي خاضها مع كل من هذه القوى الغربية الثلاثة سواء فيما يتعلق بتأميم قناة السويس، أو دعم مصر لحركات التحرر العربية والافريقية، وخاصة حرب الجزائر، وكذلك عملية إجلاء القوات البريطانية عن مصر، وكذلك مسألة الأحلاف التي واجهها الرئيس عبد الناصر بحماس أدت إلى فشل محاولات حلف بغداد ومسألة ملء الفراغ في الشرق الأوسط.

ومع ذلك فإن الرئيس عبد الناصر فشل كذلك في احتواء السياسة السورية فبرغم توقيع معاهدة دفاع مشترك بين القاهرة ودمشق في نوفمبر 1966م فإن الأخيرة ظلت تعمل على دفع الجانب العربي إلى المواجهة مع إسرائيل التي كانت تعمد ـ على ما يبدو ـ إلى جذب الجانب العربي إلى مواجهة مستعجلة، قبل أن يتم العرب استعداداتهم العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد قامت إسرائيل وبشكل متعمد باستفزاز السوريين في شهر أبريل 1967م

فأسقطت الطائرات الإسرائيلية ست طائرات سورية إي ما يعادل ربع القوات الجوية السورية[49].

وقامت الحكومة السورية بتوجيه مذكرة إلى مجلس الأمن تعلن فيها أن إسرائيل تستعد لشن حرب ضدها، فاضطرت مصر إلى الإعلان بأنها ستقوم بالوقوف إلى جانب سوريا في حال قيام إسرائيل بالعدوان عليها، وأعلن الرئيس عبد الناصر في أول مايو 1967م أنه سيمد سوريا بعدد من الطائرات والقوات العسكرية لردع العدوان الإسرائيلي[50].

وقد قام الاتحاد السوفييتي - سابقاً - بدعم الموقف السوري سياسياً وعسكرياً وبالدعوة إلى تضامن القوى العربية التقدمية مع سوريا وتزويدها بمزيد من الطائرات والدبابات. ولكن الاتحاد السوفييتي - سابقاً - لم يكن على وفاق مع السياسة السورية الداعية إلى إزالة إسرائيل[51].

ولقد حصل تطور مثير في الأحداث المؤدية إلى حرب يونيو 1967م وذلك عندما قام الاتحاد السوفييتي (سابقاً) بإنذار الدول العربية بأن (إسرائيل ستقوم بالعدوان عليها يوم 16 مايو 1967م وبناء على هذه المعلومات، قام الرئيس جمال عبد الناصر باتخاذ بعض الخطوات العملية، ومنها إرسال فرقتين عسكريتين إلى سيناء لدعم القوات المتواجدة هناك، وفي 16 مايو طلب من قائد القوات الدولية أن يسحب قواته من بعض المناطق التي كانت تحتلها تلك القوات الدولية وخاصة منطقة شرم الشيخ التي كانت تتيح لإسرائيل حرية المرور في خليج العقبة ومضائق تيران والبحر الأحمر. وكانت مصر قد قامت في عام 1955م بتسليح مضائق تيران وإغلاقها أمام البحرية الإسرائيلية كما حرّمت على السفن الإسرائيلية من المرور في قناة السويس، وكان من نتائج العدوان الثلاثي عام 1956م أن تمكنت إسرائيل، وبفضل تواجد القوات الدولية من المرور بحرية في خليج العقبة ومضائق تيران ومنهما إلى البحر الأحمر الذي يعتبر شريان اقتصادي حيوي لتجارة إسرائيل مع أفريقيا وآسيا.

وعندما غادرت القوات الدولية سيناء، احتلت القوات المصرية منطقة شرح الشيخ، وفرضت سيادتها على مضايق تيران في 22 مايو 1967م[52]. وتقول المصادر أن قرار الرئيس جمال عبد الناصر بإغلاق المضائق أمام السفن الإسرائيلية قد أدى إلى العديد من التعقيدات التي لم يحسب حسابها ومن ذلك مثلاً:

1 ـ فمن جهة، لم يقدِّر الرئيس جمال عبد الناصر مدى الأهمية التي توليها إسرائيل لمسألة حرية مرور سفنها في مضائق تيران وأن إغلاقها ينظر إليه في تل أبيب بمثابة إعلان حرب عدوانية على إسرائيل.

2 ـ كما لم يقدِّر الرئيس عبد الناصر مدى أهمية التعهدات الأمريكية لإسرائيل بضمان حرية مرور سفنها في مضائق تيران، تلك التعهدات التي حصلت عليها إسرائيل في مقابل انسحابها من سيناء عقب العدوان الثلاثي في عام 1956م.

3 ـ ولم يقدِّر الرئيس جمال عبد الناصر مدى القوة العسكرية المصرية اللازمة لضمان عدم حدوث اعتداء إسرائيلي مباغت، فقراراته كانت تبدو قرارات سياسية دون أن يوجد لها ضمان، وخطة عسكرية لدعمها وقد نشر في كتاب «اعترافات قادة حرب يونيو الذي يسجل شهادات خمسة من القادة العسكريين المصريين عن الأحداث التي أدت إلى ما يعرف بنكبة يونيو 1967م جاء على لسان الفريق أول محمد فوزي الذي كان يشغل منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية أثناء حرب يونيو 1967م أن مسألة طلب سحب القوات الدولية من سيناء، والتعبئة العامة التي أعلنتها القوات المصرية والسيطرة على خليج العقبة كلها أمور حدثت لأغراض سياسية[53].

ويقول الفريق أول فوزي بالنص «الدول العربية كانت في ذلك الوقت قبل سنة 67 من خلال الإذاعات كانت تضغط باستمرار على كلمة أن السيادة المصرية ناقصة والمعايرة والتجريح يتم إعلامياً في كلمة أن قوات الطوارىء

الدولية هي التي تحمي القوات المصرية والسيطرة على الدولة والسيادة فيها ناقصة بعدم السيطرة على الخليج»[54].

وحتى بالنسبة لمعاهدة الدفاع المشترك التي وقعتها القاهرة ودمشق شكك الفريق أول فوزي في جديتها، ويقول في ذلك: «وكما تعرف تنسيق زائد لا ثقة يساوي صفر، بمعنى أنه في سنة 1966م وقعت اتفاقية دفاع مشترك مع سوريا ولكن لا يغيب عن بالنا ما حدث في الانفصال لضباط القوات المسلحة المصرية عند خروجهم من سوريا. وبالرغم من ذلك حصلت الاتفاقية ومن وجهة نظري الشخصية أقول أنها لم تكن عسكرية بقدر ما هي سياسية عاطفية أكثر منها سياسية. لما بدأنا تنفيذ الاتفاقية دخلت كممثل لمصر وبصفتي رئيساً لهيئة أركان الحرب مع رئيس هيئة أركان حرب الجيش السوري في ذلك الوقت وأنا غير واثق فيه، وهو أيضاً مقدر موقفي، جلسنا كقائدين ننسق عمليات حربية وأقرر هنا للتاريخ أننا... أنا لم أوضح صراحة ما هو موجود لدينا داخل الدولة من الناحية العسكرية. يعني لم أذكر له خططنا، إنما رسمت له صورة أخرى خلاف الموجود عندنا وهو أيضاً عمل معي نفس الشيء ووضعنا خططاً عسكرية عامة وليست مدروسة الدراسة الكافية. يفرض إيه؟ لو حصل شيء ثنائي موجود بين الدولتين كل منهما تساعد الأخرى. شيء خارج المفهوم العسكري.. لاده به يعني كل بفرض كلمة تنسيق. إنما طبعاً غير مبنية على ثقة بين اثنين في حالة مثل التي كانت موجودة في ذلك الوقت»[55].

وبينما كانت مصر وسوريا والأردن تقوم بخطوات استعراضية غير واثقة، قامت حكومة إسرائيل ببعض الخطوات العملية مثل تأليف حكومة حرب ائتلافية قومية، والتأكد من الموقف الأمريكي تجاه ما يجري على حدودها.

وقد ركزت الحكومية الإسرائيلية على تأليب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الرئيس عبد الناصر، وقد أعلن الرئيس ليندون جونسون أن إغلاق

مصر لمضايق تيران عمل غير قانوني، وأن حكومته ملتزمة بحماية سيادة كل دول المنقطة[56].

كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في بيان مشترك عن ضرورة فتح المضائق أمام الملاحة الدولية، وأنهما مستعدتان لاستخدام القوة في سبيل تحقيق ذلك الأمر[57].

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حشد دول غربية إلى جانبهما، بل إن الرئيس جونسون والرئيس الروسي كوسجين وجها معاً رسالة إلى الرئيس عبد الناصر دعياه فيها إلى ضبط النفس كما بعثا برسائل مشابهة إلى السوريين والإسرائيليين.

ويبدو أن الموقف الروسي ناتج عن أمور تتعلق بموقفهم من مسألة إغلاق المضائق والممرات البحرية الدولية، فهم حساسون لهذه الأمور لعلاقة هذا الأمر بموقفهم من مضائق البسيفور والدردنيل، وكذلك لأنهم لا يوافقون على دعاوي العرب في مسألة تحرير فلسطين والقضاء على إسرائيل قضاء مبرماً، كما أنهم - أي الروس - غير مستعدين للمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل دعم الموقف العربي المتصلب من مسألة فلسطين، رغم أنهم يدركون أهمية دعمهم لسوريا ومصر كي يحصلوا على نفوذ متميز في الوطن العربي ولكن الموقف الروسي في مجمله، موقف متوازن، فمن ناحية يمد الروس العرب بالأسلحة والمساعدات الفنية اللازمة ولكن ليس للدرجة التي يستطيع العرب فيها امتلاك قوة عسكرية كافية للقضاء على إسرائيل ويرجع هذا الموقف الروسي كذلك إلى عدم وجود رؤية عربية محددة وشاملة للمشكلة الإسرائيلية - العربية وإلى وجود اختلافات أساسية في مواقف الدول العربية من مسألة النفوذ الروسي في العالم العربي ورؤية الأحزاب الشيوعية العربية في نسيج العمل السياسي العربي.

ومن الناحية الواقعية، فإن الروس ربما اعتقدوا أن السياسات العربية في مجملها تميل إلى صالح الميزان الغربي ـ الأمريكي. فرغم ما يبديه الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من تحيز صارخ لصالح دولة إسرائيل فإن النفوذ الفرنسي في الشمال الأفريقي والنفوذ البريطاني ـ الأمريكي في الجزيرة العربية والمصالح الاقتصادية، المتبادلة بين الدول العربية المسماة بالتقدمية والغرب هي أكبر بكثير من تلك التي تتبادلها تلك الدول مع الكتلة الشيوعية (سابقاً).

ثانياً: نتائج حرب يونيو 1967م:

من الوجهة السياسية المحضة، يعتقد الباحث أن الخطوات التي اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر والمؤدية إلى أزمة إغلاق المضائق ثم فرض الحصار العسكري عليها لمنع استخدامها من قبل السفن الإسرائيلية كانت من الأمور التي تسجل في سجل الأعمال الايجابية للرئيس عبد الناصر خاصة وأن تلك الخطوات قد أتت بعد استفزازات إسرائيلية متكررة للقوى القومية، ابتداء من مشاريع تحويل مياه نهر الأردن إلى عملية تخويف السوريين من الإقدام على أية خطوات وحدوية إلى ضرب الطيران السوري وغير ذلك من الأمور التي دلت على استخفاف السياسة الإسرائيلية بالموقف العربي.

ولكن السياسة الحكيمة تتطلب من القائد الحكمة وعدم التورط في خطوات غير محسوبة وكانت خطوات الرئيس جمال عبد الناصر السياسية هذه تفتقد أبعاداً استراتيجية هامة، في مجالات أخرى، مثل المجال العسكري، والمجال الاقتصادي، والمجال الاجتماعي فالرئيس عبد الناصر عندما اتخذ السياسة المتشددة تلك كان يفتقد إلى خطة عسكرية تؤمِّن له النصر في ميدان المعركة[58] وهو كذلك ومن وجهة نظر معينة لم يكن قد أعد الشعب المصري خاصة والشعوب العربية بصفة عامة لا اقتصادياً ولا اجتماعياً ولا سياسياً فالخطط الاقتصادية العربية بصفة عامة لم تكن تخدم المواطن العربي، والمواطن

المصري والعربي لم يشارك أي منهما في الحياة السياسية حيث أن الانظمة السياسية العربية أحادية التوجه والمعتقلات السياسية كانت ملجأ لكل معارض أو صاحب رأي مخالف.

لقد كانت حرب يونيو 1967 بمثابة الدليل على مدى الفشل الذي حل بالسياسات العربية وخاصة منها المتعلقة بالدعاوى إلى تدمير إسرائيل وإعادة الحقوق للشعب العربي الفلسطيني إذ بدلاً من أن تنجح القوات العسكرية العربية في دحر العدوان الإسرائيلي، ثم الزحف على فلسطين لتحريرها، اتضح أن القوات الجوية الإسرائيلية، وفي خلال ساعات محدودة قد حسمت الموقف لصالحها. وتدعي الموسوعة الفلسطينية أن الخسائر في الطيران العربي خلال اليومين الأولين من المعارك قد بلغت أربعمائة وتسعة وعشرين طائرة مقابل ست وعشرين طائرة من الجانب الإسرائيلي[59].

وقد استخدمت إسرائيل في حربها هذه أساليب المفاجأة، والهجوم والاعتماد على الضربة الوقائية المعتمدة على استخدام مكثف للطيران. ومن الغريب أن إسرائيل قد هاجمت الدول العربية على كافة الجبهات المصرية والأردنية والسورية، وكانت على ما يبدو مستعدة لمواجهة أسوأ الاحتمالات. فقد أسقطت عشرين طيارة عراقية، وستين طائرة سورية وتسعة وعشرين طائرة أردنية إضافة إلى حوالي ثلاثمائة وستين طائرة مصرية[60].

ولقد استهدفت إسرائيل من وراء هجومها على الدول العربية تحقيق مكاسب منها مكاسب مادية ومكاسب سياسية واستراتيجية.

فأما المكاسب المادية فأهمها:

1 - إجهاض أية خطط عربية، وتحطيم القوات البرية والجوية والبحرية العربية التي يمكن استخدامها لتهديد أمن الدولة الإسرائيلية.

2 ـ فك الحصار عن مضائق تيران وتأكيد حق السفن الإسرائيلية في المرور في هذه المضائق.

3 ـ احتلال أكبر قدر من الأراضي العربية الجديدة لأهداف محددة هي: تحقيق نظرية الحدود الآمنة الإسرائيلية، والحصول على مكاسب جغرافية تستخدم للمقايضة عند الدخول في مفاوضات الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

4 ـ احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس لجعلها عاصمة موحدة للدولة اليهودية.

5 ـ وترى بعض الدراسات أن الدولة اليهودية قد استهدفت كذلك الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية، ومن أهمها وضع يدها على مصادر المياة في المنطقة المحتلة والسيطرة على آبار النفط في سيناء.

كما أن وصول القوات الإسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس أجبر المصريين على إقفالها في وجه الملاحة الدولية، وهو الأمر الذي حرم مصر من مصدر هام من مصادر دخلها القومي إضافة إلى حرمانها من نفط سيناء، والمراكز السياحية فيها.

وأما الأهداف الاستراتيجية فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

1 ـ فرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية وإجبارها على الاعتراف بدولة إسرائيل والقبول بالتفاوض المباشر معها على مبادىء تحددها إسرائيل ومن أهم تلك المبادىء الاعتراف بإسرائيل، وحقها في الوجود ضمن حدود آمنة معترف بها.

2 ـ التأكيد للأطراف المترددة من دول العالم الأخرى والتي لم تعترف بدولة إسرائيل على مدى قوة الدولة الإسرائيلية، وعزمها على أن تكون قوة إقليمية بحسب حسابها في منطقة الشرق الأوسط.

3 ـ التأكيد للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرة

دولة إسرائيل العسكرية وأنه في إمكان دول حلف الأطلسي الاعتماد على دولة إسرائيل كحليف استراتيجي لحماية المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط.

4 ـ ومن الأهداف المرجوة لحرب يونيو 1967م إسقاط الأنظمة العربية الثورية وخاصة نظام الرئيس عبد الناصر في مصر. ولكن هذا الهدف يعتبر من الأهداف الصعبة، حيث يتطلب اجتياحاً إسرائيلياً للعواصم العربية المعنية. وهو الأمر الذي يخرج عن إمكانيات القوات الإسرائيلية لصغر حجمها واتساع الرقعة الجغرافية التي يتطلبها أمر التدخل في تلك العواصم العربية تغطيتها وتأمينها.

ومع ذلك كاد الإسرائيليون أن ينجحوا في تحقيق خطتهم في القضاء على نظام الرئيس عبد الناصر وذلك عندما أعلن هذا عن تنازله عن مهامه يوم 9-6-1967م. لقد استطاعت القوات الإسرائيلية تحقيق غالبية أهدافها المادية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق الحدود الآمنة، وضم الجزء الشرقي من مدينة القدس التي أعلنتها حكومة إسرائيل العاصمة الموحدة لها. كما أن إسرائيل احتلت نتيجة هذه الحرب كامل الضفة الغربية التي كانت منذ عام 1948م تحت الحكم الأردني واحتلت إسرائيل قبل ذلك قطاع غزة الذي كان يدار من قبل المصريين منذ الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى عام 1948م إضافة إلى ذلك قامت إسرائيل باحتلال سيناء بكاملها وأصبحت قواتها ترابط على الضفة الشرقية لقناة السويس، كما احتلت إسرائيل هضبة الجولان السورية والتي كانت مدافع السوريين تهدد المستعمرات الإسرائيلية في شمال فلسطين المحتلة.

ويمكن القول أن أهم هدف حققته إسرائيل من وراء عدوانها على الدول العربية في عام 1967م هو جعل الحكام العرب أكثر واقعية في تعاملهم مع القضية الفلسطينية وجعل الشعوب العربية أكثر إدراكاً لحقيقة خطر القوة الإسرائيلية على الأمن القومي العربي(61).

ومن جهة أخرى، ساهمت هذه الحرب بنتائجها المعروفة في جعل منطقة

الشرق الأوسط أكثر عرضة للتدخلات الخارجية، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأول للدولة الإسرائيلية. ووقف الاتحاد السوفييتي بتردد إلى جانب الدول العربية. وكان للمساعدات. الاقتصادية والعسكرية لكل من هاتين القوتين العظميين الأثر الأكبر في استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي على حدته وقوته إلى أن اندلعت الحرب العربية ـ الإسرائيلية الثالثة، وهي حرب أكتوبر 1973م. لقد ذكرت إحدى الباحثات أن القيادة السوفييتية قد طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية. في يوم 5يونيو 1967 أن تضغط على إسرائيل لوقف العدوان على مصر والدول العربية الأخرى، وإلا ستتدخل القوات السوفييتية لوقف العدوان الإسرائيلي، إلا أن الأمريكيين أمروا الأسطول السادس الأمريكي بأن يستعد لمواجهة السوفييت. وقد اعتبرت الهزيمة العربية هزيمة سوفييتية[62]، وهذا القول لا يرقى إلى مرتبة عالية من الدقة حيث أن السوفييت كانوا في حقيقة الأمر في حاجة إلى ما يقنع الحكام العرب بأهمية المساعدات السوفييتية للدول العربية وإلى ما يقنعهم بأهمية التواجد السوفييتي في المنطقة العربية، وكانت حرب الأيام الستة أكثر هدية قدمها الإسرائيليون للاتحاد السوفييتي كي يزيد من نفوذه في منطقة الشرق الأوسط.

لقد كانت مصر والعراق وسوريا خصوصاً، قلوبها مع الاتحاد السوفييتي وسيوفها مع الدول الغربية وكان على الاتحاد السوفييتي أن يتحسس خطاه في الدول العربية بحذر شديد وحساسية عالية وذلك بسبب العداوة التي تبديها حكومات تلك الدول لأي تحرك شيوعي، والشيوعيون العرب والأحزاب الشيوعية في الدول العربية كانت تحارب علناً وبدون مواراة[63].

وعندما انتهت الحرب، وتبين للعرب مدى الخسائر التي تكبدتها الجيوش العربية اجتمعت القمة العربية الرابعة في مدينة الخرطوم في الفترة من 29 أغسطس إلى 3 سبتمبر 1967م وذلك لدراسة الخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة ما لحق بالدول العربية من هزيمة.

وقد اتخذ مؤتمر القمة العربية بالخرطوم عدة قرارات منها قرار بالعمل على إزالة أثر العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المتحدة بعد يوم 5 يونيو 1967م مع الالتزام بعدم الصلح أو الاعتراف أو التفاوض مع دولة إسرائيل والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

كما اتخذ المؤتمر المذكور قراراً بأن تقوم كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا بدفع مبالغ مالية محددة لكل من الأردن وسوريا ومصر وذلك حتى يتم إزالة العدوان[64].

وقد فسرت لاءات الخرطوم الثلاثة هذه على أنها الحد الأدنى من الإرادة العربية، بعد فجيعة الهزيمة، حيث أن القادة العرب المجتمعين بالخرطوم، لم يكن في مقدورهم عمل أي شيء إيجابي ضد دولة إسرائيل عدا أخذ هذه اللاءات السلبية المظهر، وهي التي كان يعتقد أنها سوف لن تضر دولة إسرائيل في شيء. ولكنها وفي ذات الوقت سوف تعطي للشعوب العربية بعض الأمل في قادتهم وسياساتهم تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

والدليل على أن الدول العربية المعنية لم تكن تنظر إلى لاءات الخرطوم نظرة جدية، هو أن هذه الدول ذاتها قد قبلت بعد أقل من ثلاثة أشهر من إقرارها لمبادىء محددة بعدم المصالحة أو الاعتراف أو التفاوض مع إسرائيل، قبلت قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967م والذي ينص على مبدأين رئيسيين هما[65]:

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلها في النزاع الأخير.

(ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب والاحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة

واستعمالها وقد أكد هذا القرار كذلك المسائل الهامة التالية. وهي كلها في صالح الوجود الإسرائيلي:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(جـ) ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ويبدو من هذا القرار أن مجلس الأمن، والدول التي قبلت بهذا القرار قد اعترفت بأن دولة إسرائيل أصبحت صاحبة الكلمة في الأراضي التي كانت تحتلها قبل 5 يونيو 1967م وأن ما يطلب منها اليوم هو الانسحاب من الأراضي التي احتلتها بعد ذلك التاريخ وذلك مقابل أن تقوم الدول العربية بإنهاء جميع الادعاءات وحالات الحرب مع إسرائيل، وأن يحصل بين هذه الدول ودولة إسرائيل حالة من الاعتراف المتبادل لسيادة ووحدة كل دولة منها. والاعتراف باستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها من قبل جميع دول المنطقة.

والحقيقة أنه لم يكن هناك في المنطقة أية دول يشك في حصولها على هذه الاعترافات من جيرانها سوى دولة إسرائيل وبالتالي فإن النص في القرار على وجوب تبادل الاعتراف بالسيادة وبالحق في العيش في حدود آمنة وغير ذلك من الأمور، كان المقصود منه هو إعطاء إسرائيل المكاسب السياسية التي شنت إسرائيل الحرب من أجل تحقيقها.

كما اتضح من القرار أن إسرائيل سيسمح لها بحرية المرور في مضائق تيران وقناة السويس، وأن تقيم منطقة عازلة لحمايتها ضد الأعمال الفدائية الفلسطينية أما المسألة الأساسية، وهي القضية الفلسطينية وحق الشعب

الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، فقد نظر كل ذلك على أنه «مشكلة للاجئين» سيتم البحث فيها مستقبلاً.

وعلى هذا الأساس رفضت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم 242، لأنه لم يتعامل مباشرة بالقضية الفلسطينية واعتبرها فقط قضية لاجئين[66].

وقد جاء في القرار رقم 242 فقرة تفيد بالطلب من السيد الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين ممثلاً له كي يتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط ليقوم بالاتصالات بالدول المتحاربة ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومعقولة»[67].

وقد تم تعيين الدكتور جونار يارنج وهو سفير سويدي كممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة، للعمل على تحقيق تسوية عربية ـ إسرائيلية مقبولة.

ونظراً لرغبة إسرائيل في التفاوض المباشر مع الدول العربية فقد رفضت الحكومة الإسرائيلية آنذاك استقبال السفير يارنج على اعتبار أنه يقوم بدور الوسيط بينها والدول العربية المعنية . وهو أمر ترفضه ـ وقد اضطر مجلس الأمن إلى إصدار قرارات تطالب الأطراف المعنية بالتعاون مع السفير يارنج ثم أصدر مجلس الأمن قراره رقم 259 المؤرخ في 27-9-1968م والذي يطلب من حكومة إسرائيل على وجه الخصوص «أن تستقبل الممثل الخاص للأمين العام، وأن تتعاون معه وتسهل مهمته»[68].

ويبدو أن مهمة السفير يارنج قد مرت بثلاث مراحل هي:

1 ـ مرحلة الاتصالات والاجتماعات في كل دولة ومحاولة التوصل إلى وضع صورة متكاملة وواضحة لتصور كل دولة لقرار مجلس الأمن رقم 242 وقد امتدت هذه المرحلة حتى بداية عام 1969م.

2 ـ المرحلة الثانية، وحاول فيها السفير يارنج الحصول على إجابات

محددة لأسئلة طرحها على حكومات كل من مصر والأردن ولبنان وإسرائيل وكان من بين الأسئلة التي وجهها السفير يارنج لهذه الدول أسئلة مثل[68].

1 ـ هل تقبل بالقرار رقم 242 وبتنفيذه، بموجب الحيثيات والمبادىء الواردة فيه؟

2 ـ هل توافق على التعهد بإنهاء كافة المنازعات وإنهاء حالة الحرب في المنطقة؟

3 ـ هل تتعهد بالاعتراف بسيادة كل دولة على حدة، واحترام استقلالها السياسي وسلامة أراضيها؟

4 ـ هل ترضى بالتعايش السلمي، ضمن حدود آمنة ومعترف بها مع جميع دول المنطقة؟

5 ـ هل توافق إسرائيل على سحب قواتها من المناطق التي احتلتها في عام 1967م؟

6 ـ هل توافق مصر على ضمان حرية الملاحة لإسرائيل في مضائق تيران وقناة السويس؟

وكانت غاية السفير يارنج من توجيه مثل هذه الأسئلة هو الحصول على إجابات تسهل البدء في إجراء مفاوضات تؤدي إلى عقد اتفاقات عربية ـ إسرائيلية ولكن الدول العربية وحكومة إسرائيل اختلفت في تفسير قرار مجلس الأمن 242 من كونه يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي تم احتلالها منذ 5 يونيو 1967م أو أنه يدعو إلى الانسحاب من بعض تلك الأراضي وهو المفهوم الذي تتمسك به إسرائيل، باعتبار أن هناك أراضي عربية محتلة منذ يونيو 1967م ولكن إسرائيل تعتبرها إراضي ضرورية لأمنها، كما أن إسرائيل لا توافق على الانسحاب من مدينة القدس الشرقية، وضمتها بقرار إسرائيلي إلى أراضيها واعتبرتها جزء لا يتجزأ من عاصمة إسرائيل.

كما ركزت الحكومة الإسرائيلية في إجابتها على أسئلة السفير يارنج على ضرورة إجراء العرب لمفاوضات مباشرة معها وطالبت بتوقيع اتفاقات سلام عربية ـ إسرائيلية[79].

وقد امتدت المرحلة الثانية من شهر مارس 1969م إلى نهاية عام 1970م ولم يصل فيها السفير يارنج إلى أية نتائج إيجابية، فبدأت المرحلة الثالثة التي بدأها السفير يارنج بتوجيه مذكرات موحدة إلى كل من مصر وإسرائيل وقد جاء في هذه المذكرات المسائل التالية:

1 ـ إن السفير يارنج يعتقد أن أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي يقومون بتحديد مواقفهم بجدية، ويرغبون في التقدم نحو سلام دائم وعادل بينهم.

2 ـ إن هناك اختلاف في آراء كل من مصر وإسرائيل حول أولويات الحل السلمي، فإسرائيل تريد التفاوض المباشر، وعقد اتفاقات سلم دائم أولاً، وقبل إجراء عملية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بينما مصر، تصر على أن يكون الانسحاب أولاً، ثم الدخول في مفاوضات للحل الدائم وعقد اتفاقات سلام[61].

وقد أراد السفير يارنج من مذكراته أن تقوم كل من إسرائيل ومصر بإعطاء تعهدات محدودة ومسبقة على النحو التالي:

1 ـ أما بالنسبة لإسرائيل فيجب أن تعطي تعهداً بأن تسحب قواتها من الأراضي المحتلة من مصر إلى الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين وهي تحت الانتداب البريطاني على أن تتخذ الترتيبات المرضية التالية:

(أ) إنشاء مناطق منزوعة السلاح.

(ب) تدابير أمن عملية في منطقة شرم الشيخ من أجل ضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران.

(جـ) حرية الملاحة عبر قناة السويس.

أما مصر فيجب أن تعطي تعهداً بعقد اتفاق سلم مع إسرائيل تعلن بمقتضاه صراحة لإسرائيل، وعلى أساس المعاملة بالمثل تعهدها وإقرارها بشأن المسائل التالية:

(أ) ترك كل ادعاء بصفة المحاربة وإنهاء كل حالة حرب.

(ب) احترام كل من الطرفين لسيادة الطرف الآخر وسلامته الاقليمية واستقلاله السياسي والاعتراف بذلك.

(جـ) احترام كل من الطرفين لحق الطرف الآخر في الحياة في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها.

(د) مسؤولية كل من الطرفين لعمل كل ما في وسعه لضمان ألا تنشأ أعمال الحرب أو العدوان أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطني أو ممتلكات الطرف الآخر.

(هـ) عدم تدخل كل من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الآخر[72].

وبعد مضي أكثر من أربعة سنوات من المحاولات والرحلات المكوكية بين عواصم الدول المختلفة، أوقف السفير يارنغ مهمته في عام 1972م وترى بعض الدراسات أن سبب فشل مهمة السفير يارنغ يعود إلى أن الدولتين العظمتين ترغبان في إنهاء الصراع بطريقة تخدم مصالحها وأن هذه الجهود تتضارب مع المهمة التي يمارسها هو باسم الأمم المتحدة»[73].

ولقد شهدت المنطقة العربية تطورات هامة وعديدة في الفترة الممتدة من 5 يونيو 1967م إلى اليوم الذي أعلن فيه السفير يارنغ عن فشل مهمته، ومن أهم تلك الأحداث معارك الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين ثم وفاة الرئيس عبد الناصر في شهر سبتمبر 1970م وتولى الرئيس السادات زعامة مصر، وبدء التحول في السياسة المصرية إلى الاعتدال ثم الموالاة للخط الغربي في الفكر

السياسي والاقتصادي وقد أخذ الرئيس السادات مجموعة من المبادرات السياسية التي استهدفت إدخال تعديلات في السياسة الأمريكية في المنطقة، تكون لصالح الموقف العربي.

المبحـث الرابـع

الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م

يرى بعض الباحثين أن الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل، هي الحرب التي شنها الرئيس عبد الناصر في الفترة من أبريل 1969م إلى أغسطس 1970م وهي الحرب التي أطلق عليها اسم «حرب الاستنزاف»[74]. وهي حرب استهدفت تدمير خط بارليف ورفع الروح المعنوية المصرية ولكننا هنا ننظر إلى الحروب الرئيسية التي شاركت فيها القوات العربية على جبهات متعددة، أو تلك التي أدت إلى نتائج هامة وأساسية في تطور القضية الفلسطينية. وبرغم أهمية حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية إلا أن ما وجه لهذه الحرب من اهتمام أكاديمي لا يرقى إلى أن يجعلها من الحروب العربية ـ الإسرائيلية.

وبناء عليه فإن الحرب العربية ـ الإسرائيلية الرابعة، هي حرب أكتوبر 1973م والتي نالت من الدراسة والبحث، وأدت إلى كثير من النتائج ما يجعلها من أكثر الحروب تأثيراً في مستقبل القضية الفلسطينية[75].

وسيتم تناول حرب أكتوبر 1973م من حيث دراسة مقدمات هذه الحرب والظروف السياسية التي سبقتها، سواء على المستوى الاقليمي او المصري أو المستوى الدولي، كما يتم تحليل النتائج المرتبة على هذه الحرب وخاصة نتائجها المتعلقة بتطور القضية الفلسطينية، والتي شهدت بعد حرب أكتوبر 1973م

تطورات أساسية وهامة سواء على المستوى السياسي أو النوايا العسكرية العربية.

أولاً: مقدمات حرب أكتوبر 1973 وأهدافها:

لم تكن حرب، أكتوبر 1973م حرباً عادية، بمعنى أنها لم تكن كسابقاتها من الحروب العربية التي وقعت عامي 1948-1967م. بل اختلفت عنهما في أهم عنصررين وهما:

1 ـ إنها حرب خطط لها العرب بسرية وإتقان وخاضوها بروح قتالية عالية مكنتهم من إحراز النصر العسكري المبدئي فيها.

2 ـ إنها الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، والتي شكلت تهديداً حقيقياً على الكيان الصهيوني في فلسطين العربية المحتلة منذ عام 1948م.

وبناء على ذلك، فإن الحديث عن حرب أكتوبر 1973م وتحليل أبعادها وأهدافها ونتائجها قد فاق الحديث عن أي حرب عربية ـ إسرائيلية أخرى كما أن الحديث قد طال كذلك حقيقة المخطط الأول لها، وهل يجب أن نعود بالفضل لهذه الحرب إلى استعدادات الرئيس عبد الناصر، أم أنها حرب ينال الرئيس السادات والرئيس الأسد في سوريا كامل الفضل والتبعات كذلك[76].

إن ما حققته حرب أكتوبر 1973م جعل بعض المحللين يشككون في أهدافها المتوخاة منذ البداية، وهل كانت في الأساس حرب تحرير أم حرب تحريك؟ وهل كانت السياسة أم الآراء العسكرية الصرفة وراء ما حققه الإسرائيليون من انجازات أثناء تلك الحرب من قدرتهم على حصار الجيش الثالث المصري، وحادثة الدفرسوار وعدم سرعة احتلال الجيش المصري للممرات الاستراتيجية في سيناء وعدم استغلاله لأثار المفاجأة التي أصيبت بها القيادة الإسرائيلية للدفع بأكبر قدر من القوات في اتجاه الشرق. لقد ذكرنا في المبحث السابق والمتعلق بالحرب العربية ـ الإسرائيلة الثالثة الواقعة في شهر يونيو 1867م أن الرئيس السادات، وبعد أن تولى قيادة مصر عقب وفاة الرئيس عبد الناصر

في 28-9-1970، أخذ بعض المبادرات التي تشير إلى ميله للتودد إلى الأمريكيين، وذلك من أجل كسب بعض الاعتدال في سياستهم المؤيدة بقوة للموقف الإسرائيلي.

وقد أعلن الرئيس السادات عن مبادرة خاصة في 4-2-1971م تقوم على الأسس التالية:

1 ـ أن تنسحب إسرائيل انسحاباً جزئياً يؤدي إلى تأمين قناة السويس.

2 ـ أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية.

3 ـ أن يستأنف السفير يارنج مهمته للوصول إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967م.

وأعلن الرئيس السادات أن عام 1971م هو عام الحسم بالنسبة للسياسة المصرية، وذلك لوضع حد لسياسة اللاحرب واللاسلام التي كانت بعض الكتابات ترى أنها حالة فرضتها أطراف دولية معينة خدمة لمصالحها[76].

ولكن الرئيس السادات ووجه بمشاكل داخلية ضيقت من حريته في العمل الخارجي، فقد أقيل نائب الرئيس علي صبري من مناصبه في 2-5-1971م ثم حدثت استقالات جماعية من قبل وزراء وسياسيين مهمين الأمر الذي أدى إلى أحداث 15 مايو 1971م والتي اعتبرها الرئيس السادات «ثورة تصحيح»[78].

وقد فشلت محاولات الرئيس السادات العديدة في الوصول إلى برنامج يحقق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، وذلك لأن الإسرائيليين كانوا يعتقدون أن القرار لا يلزمهم بإرجاع كافة الأراضي العربية المحتلة منذ 5 يونيو 1967م وأن من حق دولة إسرائيل الحفاظ على الأراضي العربية التي تكفل لهم حدوداً آمنة، وأن الأراضي المخولة بحسب رأيهم الاسترجاع، لن ترجع إلا بعد توقيع معاهدات أو اتفاقات سلام مع الأطراف العربية المعنية.

ويرى بعض المحللين أن هذا الموقف الإسرائيلي المعلن والصريح، بالإضافة

إلى موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي اللذين أرادا كما قال الرئيس السادات «وضع الموقف في منطقة الشرق الأوسط في ثلاجة» قد أقنع القيادتين المصرية والسورية بضرورة التحرك لخلق مواقف جديدة عن طريق القيام بحرب محدودة. وقد استندت تحليلات القيادات المصرية والسورية لخوض هذه الحرب على بعض المعطيات ومن أهمها[79]:

(أ) إن حالة الجمود في الموقف السياسي والعسكري الذي يسود المنطقة العربية لا يمكن تحريكه إلا إذا أخذت الحكومة الإسرائيلية والقوى الكبرى الموقف السياسي والعسكري العربي بجدية أكبر. وإن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بأساليب عسكرية.

(ب) إن على العرب أن يطبقوا الاستراتيجية الإسرائيلية في الحروب العربية ـ الإسرائيلية الماضية، وهي العمل على الحصول على مكاسب إقليمية تثبت للرأي العام الدولي مقدرة العرب على خوض حروب ناجحة.

(جـ) إنه وحتى في حالة عدم حصول نجاحات إقليمية، فإن مجرد أخذ العرب لمبادرة الحرب، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تدمير هيبة العسكرية الإسرائيلية، وإحباط مقولة الحدود الآمنة وربما أدت تلك الحرب إلى إعادة فتح قناة السويس غصباً عن إرادة الإسرائيليين.

(د) إن مصالح القوتين العظمتين في المنطقة العربية سيجبرهما على التدخل السريع وفرض وقف إطلاق النار على العرب والإسرائيليين. الأمر الذي سيحول دون أخذ الإسرائيليين للمبادرة، ومحاولة استرداد ما قد يكونوا قد خسروه من أراضي.

وقد اكد الأستاذ محمد حسنين هيكل أن أهداف الحرب كانت محدودة وذلك طبقاً للتوجيه الاستراتيجي الذي أصدره الرئيس السادات إلى

وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل علي والذي صدر يوم 15 أكتوبر 1973م وجاء فيه[50]:

1 ـ بناء على التوجيه السياسي العسكري الصادر لكم مني في أول أكتوبر 1973م وبناء على الظروف المحيطة بالموقف السياسي والاستراتيجي قررت تكليف القوات المسلحة بتنفيذ المهام الاستراتيجية الآتية:

(أ) إزالة الجمود العسكري الحالي بكسر وقف إطلاق النار اعتباراً من يوم 6 أكتوبر 1973م.

(ب) تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأفراد والأسلحة والمعدات.

(جـ) العمل على تحرير الأرض المحتلة على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة.

2 ـ تنفيذ هذه المهام بواسطة القوات المسلحة المصرية منفردة أو بالتعاون مع القوات المسلحة السورية».

وكانت الانتقادات التي وجهت للخطط العسكرية والسياسية المصرية السورية تتمحور حول محدودية أهداف الحرب، وعدم تطلع القيادتين المصرية والسورية إلى أبعد من محاولة تحرير الأراضي العربية المحتلة منذ 5 يونيو 1967م وكأن الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1948م أصبحت خارج اهتمامات السياسات العربية. كما أن الخطط المصرية والسورية المعلنة لم تتضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 5 يونيو 1968م وهي على وجه التحديد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. والدليل على عدم تضمين الخطط العسكرية السورية والمصرية للأراضي الفلسطينية المحتلة، هو تعمد إهمال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في التخطيط والاستعدادات لحرب أكتوبر 1973م بل إن المصريين والسوريين ربما قد تشاوروا مع العراقيين والسعوديين والأردنيين قبل الحرب ولم يفعلوا الشيء ذاته مع الفلسطينيين[81].

ولقد نجحت مصر وسوريا في تحقيق المفاجأة، سواء بالنسبة للقيادات الإسرائيلية أو الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لا يمكن الادعاء أن المصريين والسوريين قد دخلوا الحرب دون التشاور حولها مع الاتحاد السوفييتي(82).

وتشير الموسوعة الفلسطينية إلى مجموعة من التدابير التي اتخذتها مصر وسوريا من أجل تغطية نواياها في الحرب ومن هذه التدابير(83).

(أ) إظهار النوايا السمية.

(ب) إظهار البرود السياسي تجاه الاتحاد السوفييتي ـ سابقاً ـ.

(جـ) التنسيق التام بين الجبهتين المصرية والسورية.

(د) إن الهجوم قد حصل أثناء وجود توافق بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ـ سابقاً ـ.

(هـ) اختيار عيد الغفران اليهودي وشهر رمضان المبارك لبدء العمليات العسكرية.

هذا وقد أشارت الموسوعة الفلسطينية إلى بعض القضايا الأخرى التي ساهمت في التعمية عن نوايا المصريين الحقيقية، ومن ذلك:

1 ـ الإعلان عن تسجيل أسماء العسكريين المصريين الراغبين في أداء فريضة الحج.

2 ـ الاستمرار في إعطاء الإجازات للعسكريين العاملين على خطوط وقف إطلاق النار.

3 ـ عدم إعلان التعبئة العامة قبل الهجوم اعتماداً على وجود قوات كبيرة كافية لتحقيق التفوق العددي اللازم قبل الهجوم.

4 ـ إجراء التحشيد بطريقة خادعة أثناء النهار.

5 ـ نقل الجسور ليلاً وبقطع متفرقة وإخفاؤها على شاطىء القناة الغربي قرب مناطق العبور.

6 ـ تبديل مواقع بطاريات الصواريخ أرض ـ جو ليلة 5 أكتوبر بعد قيام إسرائيل باستطلاعات جوية يوم 5 أكتوبر.

7 ـ التعرف على جبهة القتال بشكل عادي لا يثير انتباه رصد العدو.

8 ـ استخدام الأسلحة المضادة للدبابات ـ قاذفات الصواريخ ار. بي. جي 7 بكثافة عالية في قطاعات المشاة واستخدام مجموعات كبيرة من وحدات الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات.

9 ـ الاستطلاع الجيد الذي شمل (خط بارليف ـ أعماق سيناء وقناة السويس) لمعرفة نقاط الضعف في القوات الإسرائيلية ومحاور حركاتها وأسلوبها في حماية القناة.

وتذكر هذه الموسوعة الفلسطينية أن اللواء سعد مأمون أحد قادة حرب أكتوبر قد قال: «إن القوات المصرية استخدمت 65 خدعة لصرف أنظار الإسرائيليين عن حشود مصر»[84].

ونتيجة لهذه الأمور جميعها، فقد استطاعت القوات المسلحة المصرية والسورية مفاجأة القوات الإسرائيلية على خط بارليف بالضفة الشرقية لقناة السويس، وكذلك على الجولان السورية[85].

وقد أدت هذه النجاحات العربية إلى إثارة العديد من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى فشل إسرائيل في الكشف عن النوايا العربية، خاصة وإنها تمتلك وسائل تقنية عالية، وأجهزة استخبارات قوية، وتعتمد على تعاون وثيق مع عدد من الدول الغربية في الميادين التجسسية.

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن الرجوع إلى ما توصلت إليه «لجنة اغرانات» وهي اللجنة التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية للتحقيق في تقصير وأخطاء القيادات الإسرائيلية في حرب أكتوبر 1973م وتقول اللجنة في تقريرها: «فاجأ بدء مصر وسوريا الحرب يوم الغفران 6-10-1973م في الساعة 14,00

تقريباً الجيش الإسرائيلي لأن القيادة العليا السياسية والعسكرية لم تقدر حتى ساعات الصباح الباكر من ذلك اليوم أن حرباً شاملة ستبدأ وفي صباح ذلك اليوم، عندما أصبح واضحاً للقيادة العليا أن الحرب ستندلع افترضت خطأ، إنها ستندلع في الساعة 18,00.

ينبغي إلقاء تبعة هذه التقديرات الخاطئة على رئيس شعبة الاستخبارات في الأركان العامة أولاً. وقبل كل شيء وعلى مساعدي الرئيس المسؤول عن قسم الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الذي يعتبر الجهة الوحيدة في الدولة التي تجري الأبحاث حول معلومات الاستخبارات. فقد أخفقا بإعطائها الجيش الإسرائيلي إنذاراً غير كاف على الإطلاق، وفقط نحو الساعة 4,30 صباح يوم الغفران أعلن رئيس الاستخبارات اعتماداً على معلومات جديدة تلقاها أن العدو يزمع بدء الحرب في الساعة 18,00 تقريباً على الجبهتين لم يمكّن هذا الإنذار القصير المدى من تعبئة الاحتياط بصورة منظمة واقتضى تعبئة متسرعة لاحتياط القوات البرية، وليس بموجب الجداول الزمنية وإجراءات التعبئة الاعتيادية وقلصت الساعات الإضافية الأربع بين الساعة 14,00 و 18,00 كثيراً المجال الزمني بين دعوة الاحتياط وبدء العدو القتال. وأدى هذا الخطأ الثاني إلى مزيد من الارتباك من استنفار القوات النظامية على الجبهات وانتشارها السليم خصوصاً من جبهة القتال».

وتستطرد لجنة إغرانات تقريرها فتدعي أنه «كانت هناك ثلاثة أسباب لفشل الجهات المسؤولة عن التقدير: أولاً: تمسكها المتزمت بما كانت تطلق عليه «المفهوم» الذي يقضي: (أ) بأن مصر لن تشن حرباً على إسرائيل إلا بعد أن تضمن لنفسها في الدرجة الأولى القدرة الجوية لمهاجمة إسرائيل في العمق، وخصوصاً المطارات الإسرائيلية الرئيسية لشل سلاح الجو الإسرائيلي. (ب) بأن سوريا لن تشن هجوماً شاملاً على إسرائيل إلا في وقت واحد مع مصر واتضح لنا، من خلال حيثيات سترد تفاصيلها في تقريرنا الخبري الآخرى، إن هذا

التصور ربما كان صحيحاً في حينه إلا أنه لم تتم إعادة النظر في الجزء الأول والأهم منه كما يجب إزاء ضغط الظروف السياسية المتغيرة، وخصوصاً اعتماداً على المعلومات الإضافية التي وصلت إلى شعبة الاستخبارات العسكرية حول تعاظم قوة العدو بالأسلحة الإضافية، ولذا أصبح في الحقيقة باطلاً.

ثانياً: وعد رئيس شعبة الاستخبارات الجيش الإسرائيلي بإعطاء إنذار مسبق حول نية العدو بدء الحرب الشاملة ذلك الإنذار الذي يمكن من تعبئة منظمة للاحتياط وقد اعتبر هذا الوعد أساساً متيناً لخطط الجيش الإسرائيلي الدفاعية إننا نجد أنه لم يكن هناك أساس لإعطاء الجيش الإسرائيلي مثل هذا الوعد المطلق.

ثالثاً: خلال الأيام التي سبقت حرب يوم الغفرات تلقت الاستخبارات العسكرية (الأبحاث)، تقارير إنذارية عديدة زودها بها قسم مجمع المعلومات في الاستخبارات العسكرية وهيئات جمع أخرى في الدولة فالاستخبارات العسكرية (الأبحاث) ورئيسها لم يقوما الإنذار المستخلص من هذه التقارير بصورة صحيحة، لتمسكها المذهبي «بالمفهوم» وتعليلها حشود العدو على طول الخطوط، التي لم يسبق لها مثيل بجهة حجم القوات وتوجهها نحو الجبهات، بالافتراض أن كل ذلك يدل على استعدادت دفاعية فقط في سوريا. وإجراء «مناورة» في مصر تشارك فيها قطاعات متعددة من الجيش، على غرار المناورات السابقة ولهذا السبب أيضاً، تمادى رئيس الاستخبارات في الاحتراس عن دواعي اتخاذ المزيد من التدابير التي كانت في متناول يده، والتي كانت ستكشف معلومات مكملة مهمة، وهكذا استطاع العدو تضليل الجيش الإسرائيلي ومفاجأته، تحت قناع المناورة المزعومة في مصر، وفي صباح يوم الجمعة، فقط 5 أكتوبر. بدأت ثقة الاستخبارات العسكرية بصحة توقعها تتقوض، وذلك نتيجة تلقي تقارير واضحة جداً لا يمكن أن تتوافق وافتراض الحشد الدفاعي والمناورة، ولكن حتى ذلك الحين أيضاً، لم يتم استخلاص الاستنتاج السليم. بل بقي

مجمل تقويم الاستخبارات قائماً «احتمال ضئيل» وحتى «أقل من ضئيل» لقيام العدو بشن الحرب وفي الصباح الباكر فقط من يوم السبت يوم الغفران استنتج رئيس شعبة الاستخبارات بعد تلقي تقرير إضافي قاطع، أن الحرب ستندلع في اليوم ذاته».

وتضيف «لجنة إغرانات» في تقريرها الأمور التالية في شأن الفشل الذي أصاب حكومة إسرائيل في التنبؤ بحرب أكتوبر حيث تقول اللجنة «لم تكن أخطاء الاستخبارات العسكرية الأخطاء الوحيدة التي أربكت خطوات الجيش الإسرائيلي في بداية الحرب فقد أضيفت إليها أخطاء تتعلق بتطبيق استنفار الجيش الإسرائيلي خلال الأيام التي سبقت الحرب:

أولاً: حدث تأخير لا مبرر له في تعبئة الاحتياط، إننا نعتقد أنه كان على رئيس هيئة الأركان، بناء على المعلومات التي كانت في حيازته أن يوصي بتعبئة جزئية لاحتياط القوات البرية منذ بداية الأسبوع الذي سبق الحرب كي يحافظ على التوازن الصحيح بين قوات العدو التي كانت على أهبة الاستعداد الكامل لمهاجمتنا وبين قواتنا وكان عليه أن يوصي في ضوء الأخبار التي وصلت، بتعبئة قوات كبيرة منذ صباح يوم الجمعة 5 أكتوبر على الأقل، حتى لو افترض أن نوايا العدو لم تكن واضحة حتى ذلك الوقت.

ثانياً: اتضح لنا أنه من خلال الاعتماد المطلق على وعد الاستخبارات العسكرية، بأنها قادرة على أن تعطي الجيش الإسرائيلي دائماً تحذيراً كافياً لتعبئة الاحتياط بصورة منتظمة، لم يتم إعداد خطة دفاعية جاهزة كما يجب بكل تفاصيلها في حالة اضطرار القوة النظامية إلى أن تصد وحدها الهجوم الشامل الذي شنه العدو في الجبهة المصرية وفي الجبهة السورية في آن معاً، في الوقت الذي يفاجأ فيه الجيش الإسرائيلي كما فوجىء.

ثالثاً: حتى بعد الحصول على الإنذار صباح يوم السبت لم تنتشر القوات

المدرعة النظامية على جبهة القتال قبل فوات الأوان، الانتشار الأمثل في الظروف التي نشأت، بموجب الخطة الموضوعة للانتشار الدفاعي للقوة النظامية، ولم تعط أيضاً، في ذلك الصباح، توجيهات واضحة لقائد الجبهة الجنوبية، وحتى للمراتب الأدنى منه كي ترشدهم إلى التأهب لمواجهة الهجوم، وساد الغموض إصدار الأوامر القتالية وتأكيد تنفيذها[86].

ثانياً: نتائج حرب أكتوبر 1973م:

إن النتيجة الرئيسية لحرب أكتوبر 1973م كانت من وجهة نظر معينة هي إحداث مفاجأة استراتيجية وتكتيكية، ليس لقادة إسرائيل السياسيين والعسكريين فحسب، بل وللإدارة الأمريكية أيضاً[87]، إن هذا الأمر كان مهماً جداً لكي يحدث رد اعتبار للسياسي العربي والمخطط العسكري العربي، وكي يتم رد الاعتبار للمقاتل العربي الذي صدمته أحداث حرب يونيو 1967م.

أما النتائج الأخرى لحرب أكتوبر فقد عددتها كثير من المصادر والأبحاث ويمكن الإشارة إلى بعض النتائج العسكرية التي أشارت إليها الموسوعة الفلسطينية ومنها:

1 ـ إنهاء أسطورة تفوق الجيش الإسرائيلي.

2 ـ انهيار مبدأ الاعتماد على الذات التي يتبناها القادة الإسرائيليون وخاصة فيما يتعلق بمواجهة متطلبات الحروب مع الجيوش العربية.

أما على المستوى السياسي، فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم 338 بتاريخ 21-10-1973، وهو مشروع تبنته القوتان العظميان وقدماه بصفة مشتركة وصوت لصالحه جميع أعضاء مجلس الأمن فيما عدا دولة الصين الشعبية التي امتنع وفدها في مجلس الأمن عن التصويت على القرار وقد دعا القرار رقم 338 إلى الآتي:

1 ـ وقف إطلاق النار وإنهاء كل نشاط عسكري.

2 ـ البدء فوراً، وبعد وقف إطلاق النار، في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 وبجميع أجزائه.

3 ـ البدء في مفاوضات بين الأطراف المعنية، وتحت إشراف ملائم بهدف إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط[88].

وقد قبلت إسرائيل ومصر وسوريا القرار رقم 388 لعام 1973م ولكن تنفيذه كان يتطلب الاتفاق على بنود القرار رقم 242 لعام 1967م اختلفت هذه الأطراف في تفسيره، وشروطه واجبة التنفيذ.

ولقد أدى الفشل في تنفيذ القرار الدولي رقم 338 واستئناف القتال إلى أن اضطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ـ سابقاً ـ إلى التقدم بمشروع قرار مجلس الأمن لتأكيد الدعوة إلى وقف إطلاق النار وإرسال مراقبين دوليين للإشراف عليه[89].

وقد كان لموقف إسرائيل من مسألة المفاوضات المباشرة مع العرب أثره في تعثر كل محاولات الأمم المتحدة الساعية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وخاصة قرار عام 1967 الذي يحمل رقم 242 وقرار عام 1973 الذي يحمل رقم 338 [90].

ونتيجة لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إبعاد المفاوضات عن تأثيرات الأمم المتحدة، وتأثيرات النفوذ السوفييتي وغيره من المؤثرات الخارجية الأخرى عدا التأثيرات الأمريكية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهداف إسرائيل في إيجاد سبل للمفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة وخاصة مع مصر التي كانت تسعى إلى تحقيق تقارب سياسي مع الغرب وخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ذلك، فقد عمدت مصر وإسرائيل وتحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مفاوضات مباشرة في الكيلو 101 على طريق

القاهرة ـ السويس في شهر نوفبمر 1973 وذلك من أجل فصل القوات على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية.

وقد وقعت اتفاقية لفصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية وأخرى لفصل القوات السورية ـ الإسرائلية في الأشهر الأولى من عام 1974م وقد وجدت هذه الاتفاقيات معارضة شديدة من قبل بعض الأطراف العربية، وخاصة من قبل الأطراف الفلسطينية، لاعتبار هذه الاتفاقيات بمثابة خدمة مقدمة للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ولأن في توقيع مثل هذه الاتفاقيات تفتيت للصف العربي وواجهت الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية خاصة انتقادات عنيفة من قبل العقيد معمر القذافي الذي بعث ببرقية احتجاج شديدة اللهجة إلى الرئيس السادات يقول له في نهاية البرقية «استنكر ياسيدي بل أغضب حتى الثمالة على ما يجري عند الكيلو ـ 101ـ إنني لا أنام يا سيدي مما يجري عند الكيلو 101 أو إنني نائم وفي حلم مزعج وعجيب»[91].

وبعد توقيع مصر لاتفاقية سيناء الخاصة بفصل القوات المصرية ـ الإسرائيلية في شهر يناير 1974م وقعت الدولتان اتفاقية ثانية سميت بالاتفاقية الثانية للفصل بين القوات المصرية ـ الإسرائيلية ـ وكان ذلك في شهر سبتمبر عام 1975. وقد أثارت هذه الاتفاقية المصرية ـ الإسرائلة الثانية المزيد من الاحتجاجات ضد السياسات المصرية وقد اعتبرت هذه الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية اختراقاً للصف العربي، وتنازلاً عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وتخلياً عن الحليف السوري.

ولدى قراءة الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية الثانية يتضح أن مصر وإسرائيل قد التزمتا في المادة الأولى منها بعدم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة كل النزاع بينهما، وإنهما سيسعيان إلى استخدام الوسائل السلمية كما أشارت المادة السابعة إلى أن مصر ستسمح بمرور السفن الإسرائيلية التجارية عبر قناة السويس.

أما المادة الثامنة فقد أشارت إلى رغبة الطرفين في تحقيق سلام دائم بين الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط[93].

وقد بررت سوريا معارضتها لاتفاقية مصر وإسرائيل الثانية بالأمور التالية:

1 ـ إن الاتفاقية قد أدت إلى تجميد الجبهة المصرية عسكرياً في وقت يستمر فيه الاحتلال الإسرائيلي لجزء كبير من سيناء وكل الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة.

2 ـ إن الاتفاقية قد أنهت حالة الحرب بين مصر وإسرائيل دون مراعاة للأوضاع السياسية والعسكرية على الجبهات العربية الإسرائيلية الأخرى.

3 ـ إن الاتفاقية قد أغفلت أوضاع الأراضي العربية المحتلة في الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، كما أغفلت هذه الاتفاقية القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وسوف تؤدي هذه الاتفاقية إلى أسلوب العمل المنفرد في حل القضية الفلسطينية وهو الأسلوب المفضل للسياسة الإسرائيلية.

4 ـ إن الاتفاقية تساهم في تكريس النفوذ الأمريكي في المنطقة وتعطي للعدو الإسرائيلي حدوداً آمنة ومعترف بها مما يسهل لإسرائيل مهامها القتالية على الحدود الأخرى.

5 ـ إن الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية الثانية تتعارض مع قرارات مؤتمرات القمة العربية في الخرطوم والجزائر والرباط وتلك القرارات التي تؤكد على:

1 ـ رفض التفاوض والصلح والاعتراف بإسرائيل.

2 ـ وحدة القضية ورفض أية محاولات لتجزئتها.

3 ـ عدم المساس بالقضية الفلسطينية.

والالتزام بالتحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة والتنسيق العربي الكامل[93] إن رغبة الرئيس السادات في تسريع إجراءات التسوية مع إسرائيل ومحاولاته الحصول على أكبر قدر ممكن من دعم الإدارة الأمريكية، دعته إلى

اتخاذ خطوة كبيرة هي زيارة القدس المحتلة في شهر نوفمبر 1977م.

وتعتبر زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس الخطوة الكبرى في توجه لمدرسة الفكر العربي المنادية بوجوب اعتبار «دولة إسرائيل» أمراً واقعاً لا يمكن تغييره وهو الأمر الذي عبر عنه الرئيس السادات في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي حين قال: «ولكنني أقول لكم اليوم وأعلن للعالم كله، إننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم وعادل ولا نريد أن نحيطكم أو أن تحيطونا بالصواريخ المستعدة للتدمير أو بقذائف الأحقاد والكراهية.

ولقد أعلنت أكثر من مرة أن إسرائيل أصبحت حقيقة واقعة اعترف بها العالم، وحملت القوتان الأعظم مسؤولية أمنها وحماية وجودها ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً فإننا نرحب أن تعيشوا بيننا في أمن وسلام فعلاً وحقاً»[94].

وقد اتبع الرئيس السادات خطوة زيارة القدس بخطوة أخرى أكثر أهمية وهي الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل في منتجع كامب ديفيد. وقد أدت هذه المفاوضات إلى توقيع وثيقتين سميت الوثيقة الأولى باسم «إطار للسلام في الشرق الأوسط» ووقعه الرئيس السادات ومناحيم بيجن رئيس وزراء إسرائيل وذلك تحت رعاية الرئيس الأميريكي جيمي كارتر وتم ذلك في 17 سبتمبر 1978م.

وقد تضمنت الوثيقة الأولى «إطار للسلام في الشرق الأوسط المسائل التالية[95]:

1 ـ اتخاذ قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 قاعدة للتسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي.

2 ـ إن السلام المزمع إقامته يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف.

3 ـ إن السلام المزمع إقامته يتطلب تطبيع العلاقات.

كما أن إطار السلام في الشرق الأوسط تناول مسائل أخرى أهمها:

1 ـ الضفة الغربية وقطاع غزة وتم الاتفاق بشأنها على النحو التالي:

(أ) ضرورة إشراك كل من الأردن وممثلي للشعب الفلسطيني في مفاوضات تهدف حل المشكلة الفلسطينية.

(ب) وجوب التدرج في مراحل ثلاثة قبل الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية تبدأ بمرحلة الترتيبات الانتقالية وإقامة السلطة المنتخبة في الضفة والقطاع ثم منح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

2 ـ أما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ الإسرائلية، فإن إطار السلام يشير إلى تعهد كل من هاتين الدولتين بعدم اللجوء إلى القوة وأن يتفاوضا من أجل الوصول إلى معاهدة سلام بينهما.

3 ـ وقد أشار إطار السلام إلى مجموعة من الالتزامات التي التزمت بها كل من مصر وإسرائيل تجاه بعضهما بعضاً، هي:

(أ) الاعتراف الكامل.

(ب) إلغاء المقاطعات الاقتصادية.

(جـ) ضمان تمتع مواطني كل طرف بالحماية القانونية اللازمة.

أما الوثيقة التي وقعت في ذات التاريخ، ولكنها حملت اسم «إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل «فقد تضمنت بعض المبادىء العامة ومنها:

1 ـ الموافقة على التفاوض بحسن نية بهدف توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذه الوثيقة.

2 ـ وأن تتم المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة وأن تطبق كافة مبادىء قرار مجلس الأمن رقم 242.

كما أقر الطرفان المسائل التالية:

(أ) الممارسة التامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

(ب) انسحاب القوات المسلحة الإسرائلية من سيناء.

(جـ) استخدام المطارات التي يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط، بما فيها الاستخدام التجاري المحتمل من كافة الدول.

(د) حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية لعام 1888م، والتي تنطبق على جميع الدول وتعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة والطيران دون إعاقة أو تعطيل».

وقد واجه توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ردود فعل عربية شديدة فقد رفضتها كافة الدول العربية المجاورة لفلسطين وعارضتها منظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن العقيد القذافي في مؤتمر الشعب العام في يوم 7-10-1978. «إن ما أقدم عليه الرئيس المصري يعد كارثة على الأمة العربية كلها، فهو قد أخرج مصر من العروبة، وأخرجها من المعركة وأكد أنه لأول مرة يعترف بعدو يحتل أرضاً عربية ليست له وهي أرض فلسطين[96].

وقد أدى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد إلى تشكيل ما عرف باسم «جبهة الصمود والتصدي» والتي عقدت أول مؤتمر لها في مدنية دمشق في 1978 وحضرته الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما أعلنت هذه الجبهة أنها تستهدف الآتي:

1 ـ العمل على تحقيق الوحدة العربية.

2 ـ التحرير الكامل لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وعدم التنازل على أي جزء منها.

وفي2 نوفمبر 1978م عقدت القمة العربية التاسعة بمدينة بغداد وقد استهدف المؤتمر وضع الترتيبات اللازمة لاحباط اتفاقيتي كامب ديفيد.

ومن أهم الاجراءات التي قررها المؤتمر المذكور.

1 ـ تقديم مساعدات مالية لدعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

2 ـ وقد أصدر مؤتمر القمة العربية التاسعة بياناً حول اتفاقيتي كامب ديفيد ركز فيه على الأمور التالية:

(أ) إن قضية فلسطين هي قضية عربية مصيرية، وإنها جوهر الصراع مع إسرائيل.

(ب) الالتزام بمقررات القمم العربية، وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط وهما يؤكدان على التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في 5 يونيو 1967م وعدم التنازل على أي جزء منها، وتحرير مدينة القدس العربية، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

(جـ) إن من المبادىء الأساسية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها هو عدم جواز انفراد أي طرف عربي من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص، وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

(د) ولا يقبل أي حل إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

وقد جاء في بيان هذه القمة العربية التاسعة ما يلي:

«إن المؤتمر ناقش اتفاقيتي كامب ديفيد، واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني، وحقوق الأمة العربية وإنهما تمتا خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية، لا سيما مقررات الجزائر والرباط

وميثاق جامعة الدول العربية وقرارات الأمم المتحدة ولا تؤديان إلى السلام العادل. وطبقاً لهذه الأسباب فإن المؤتمر «قد قرر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج ورفض لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار».

ودعا البيان العربي حكومة مصر العربية للعودة عن هاتين الاتفاقيتين وعدم توقيع أية معاهدات سلام مع إسرائيل[97].

ويبدو أن معارضة الحكومات العربية لاتفاقيتي كامب ديفيد نتجت من خوفها من الحلول الانفرادية للصراع العربي ـ الإسرائيلي ومن أن نجاح إسرائيل في الاستفراد بمصر كقوة عربية مؤثرة، قد يسحب البساط من تحت أية محاولات عربية لاحقة تستهدف حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية. وكان هذا ما أدت إليه معاهدة السلام التي وقعتها مصر وإسرائيل في شهر مارس 1979م في واشنطن وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد استمر الرئيس السادات في طريقه الذي أخذه منذ زيارته للقدس في شهر نوفمبر1977م ولم تثنه كل الإجراءات والتهديدات التي واجهها بها عدد من الحكومات العربية. وخاصة حكومات جبهة الصمود والتصدي وقرارات مؤتمر قمة بغداد العربية وكان الرئيس السادات قد وصف زعماء العرب بأنهم «جهلة وأقزام» ووصف جامعة الدول العربية بأنها «جثة هامدة»[98]. وقد نصت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية على مجموعة من الأحكام العامة، وبعض الأحكام الخاصة المتعلقة بشؤون التطبيع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين البلدين.

ومن أهم ما نصت عليه هذه المعاهدة.

أولاً: إنهاء حالة الحرب بين الدولتين.

ثانياً: منح السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها حق

المرور في قناة السويس ومداخلها، ومعاملة رعايا إسرائيل وسفنها معاملة لا تتسم بالتحيز.

واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية لكافة الدول. وقد شملت المعاهدة ملاحق تناولت ترتيبات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ونظام للإنذار المبكر على الحدود بين الدولتين وبرتوكول بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية أشار إلى عزم الطرفين على تبادل السفراء وإزالة جميع الحواجز التمييزية من وجه العلاقات الاقتصادية العادية وعقد لأنماء العلاقات الاقتصادية، وحرية الحركة والتنقل وغيرها من الأمور[99]، وكما كان متوقعاً فإن معارضة المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية من قبل عدد كبير من الدول العربية كان أمراً محتوماً. وبناء عليه فقد اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في مدينة بغداد بتاريخ 27 مارس 1979م وقرروا اتخاذ الخطوات الجماعية الساعية لمواجهة تأثيرات المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية ومن ذلك[100].

(أ) سحب سفراء الدول العربية من مصر.

(ب) التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر.

(جـ) تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من تاريخ توقيع المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية.

(د) نقل مقر جامعة الدول العربية من مدينة القاهرة إلى مدينة تونس.

وفي المجال الاقتصادي، قرر وزراء الاقتصادي العرب بعض القرارات الهامة ومنها:

1 ـ حظر تقديم مساعدات اقتصادية من الصناديق والمصارف العربية إلى حكومة مصر.

2 ـ منع تزويد مصر بالنفط العربي ومشتقاته.

3 ـ تطبيق قوانين المقاطعة العربية على الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يتعاملون مع إسرائيل.

وقد عبرت الدول العربية بصفة جماعية ومنفردة عن الأسباب التي دعتها إلى معارضة معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وقد جاء في تصريح لولي العهد السعودي، الأمير فهد أن المملكة السعودية عارضت المعاهدة للأسباب التالية:

1 ـ إن المعاهدة غير واقعية لأنها تسقط حق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال.

2 ـ وإنها أهملت موضوع القدس وتجاهلت منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3 ـ وإنها تكرس الوجود الإسرائيلي العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وتبقى على المستوطنات الإسرائيلية وتتنكر للشعب الفلسطيني الذي يعيش في المنفي[101].

أما حزب التجمع المصري فقد أصدر بياناً حدد فيه الأسباب التي تدعوه لمعارضة معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وقد أكد هذا البيان أن الاتفاقية قد أدت إلى:

1 ـ إهدار السيادة المصرية.

2 ـ إسقاط كل رابطة مع القضية الفلسطينية.

3 ـ إقامة تحالف أمريكي جديد في المنطقة العربية[102].

وقد انعقد مؤتمر القمة العربي العاشر في مدينة تونس في الفترة من 20 إلى 22 نوفمبر 1979م، واتخذ مجموعة من القرارات والتي من أهمها:

1 ـ التأكيد على مجموعة المبادىء الأساسية التي تحكم القضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية والتي صاغتها مؤتمرات قمم عربية سابقة ومنها مؤتمر القمة العربية التاسعة وخاصة مبدأ عروبة القضية الفلسطينية والالتزام بتحرير

الأراضي العربية المحتلة، وعدم التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني.

2 ـ التأكيد على أن اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية جميعها تشكل خرقاً لحقوق الأمة العربية والشعب الفلسطيني ولذا فإن الدول العربية تدين الاتفاقية والمعاهدة وترفض كل ما يترتب عليها من نتائج وآثار(103).

وقد تضمن البيان الختامي للقمة العربية العاشرة تجديد إدانة المؤتمر لاتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وأشار البيان كذلك إلى تلك المؤتمرات الدولية والاقليمية التي أدانت اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة وخاصة مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامية العاشر ومؤتمر القمة السادس للدول غير المنحازة، ومؤتمر القمة الأفريقية السادس عشر وقد سارت قرارات مؤتمر القمة الحادي عشر الذي انعقد بمدينة عمان في الفترة من 25 إلى 27 نوفمبر 1980م على ذات الوتيرة من التأكيد على المبادىء الخمسة التي جاءت في مؤتمرات القمة العربية السابقة، خاصة قمتي بغداد وتونس.

ولكن الملاحظ أن مؤتمر عمان الحادي عشر قد غابت عن حضوره وفود كل من ليبيا وسوريا واليمن الديمقراطي والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد أقر المؤتمر استراتيجية عمان أو ما يعرف باسم استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتم التصديق في هذا المؤتمر كذلك على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وعلى ميثاق العمل الاقتصادي القومي كما صودق على «برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني(104).

ولقد أدت عملية اغتيال الرئيس السادات في شهر أكتوبر 1981م ثم حدوث الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982م إلى عدم وضع أي من هذه المواثيق موضع التنفيذ، بل إن مؤتمر القمة العربية الثاني عشر الذي انعقد بفاس

في مرحلته الثانية من 6 إلى 9 سبتمبر 1982 قد اتخذ قرارات تعتبر في جوهرها اعتراف بإسرائيل واعتبار أن الأراضي العربية التي احتلت في الفترة من عام 1948 وحتى 4 يونيو 1967م أرض إسرائيلية، حيث أن المؤتمر قرر دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس العربية».

كما قرر هذا المؤتمر أن المبادىء الأخرى التي يعتمدها العرب لحل القضية الفلسطينية تتركز في الأور التالي:

1 ـ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م.

2 ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.

3 ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

4 ـ وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية.

5 ـ أن تقوم الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

6 ـ وأن يضع مجلس الأمن الضمانات اللازمة لسلامة كل دول المنطقة.

7 ـ وأن يضمن مجلس الأمن تنفيذ تلك المبادىء[105].

وبهذه القرارات العربية فتحت الطريق أمام المفاوضات العربية الإسرائيلية المباشرة والتي تم رفضها من قبل.

هوامش الفصل السابع

(1) مالينا نيكيتنيا، دولة إسرائيل، خصائص التطور السياسي والاقتصادي، دار الهلال، د. ت، ص 2.

(2) سامي حكيم، طريق النكبة، المطبعة الفنية الحديثة، الطبعة الأولى. د. م. ن. 1969 ص 24-25.

(3) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 783-784.

(4) سامي حكيم، مرجع سابق، ص 26.

(5) منشأ القضية الفلسطينية 1917-1988، مرجع سابق، ص 180-187.

(6) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 284.

(7) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 391.

(8) الرواية الإسرائيلية الرسمية، حرب فلسطين، 1947-1948. ترجمه عن العبرية، أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، نيقوسيا، 1984، ص 224.

(9) كامل محمود خلة، التطور السياسي لشرق الأردن، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى. د. م. ن. 1983. ص 228.

(10) المرجع السابق، ص 236.

(11) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 396-397.

(12) عبد الله التل، مرجع سابق، ص 188.

(13) سامي حكيم، مرجع سابق، ص 30، انظر كذلك، عبد المنعم دسوقي، الأسلحة الفاسدة ودورها في حرب فلسطين 1948، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1990م ص 87-88.

(14) عبد الله التل، مرجع سابق، ص 188.

(15) المرجع السابق، ص 190.

(16) المرجع السابق، ص 192.

(17) الرواية الإسرائيلية الرسمية لحرب فلسطين 1947-1948. مرجع سابق، ص 220.

(18) المرجع السابق، ص 227.

(19) مالينا نيكيتينا، مرجع سابق، ص 129-130.

(20) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1947-1977، الجزء الثاني، الأمم المتحدة، نيويورك، 1978، ص 46.

(21) المرجع السابق، ص 46.

(22) المرجع السابق، ص 41-42.

(23) المرجع السابق، ص 42.

(24) عبد الله التل، مرجع سابق، ص 75.

(25) المرجع السابق، ص 202-203.

(26) المرجع السابق، ص 220-221.

(27) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1947-1977 مرجع سابق، ص 49.

(28) صالح مسعود أبو يصير، مرجع سابق، ص 203.

(29) عبد الله التل، مرجع سابق، ص 203.

(30) المرجع السابق، ص 294.

(31) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1947-1977 ـ مرجع سابق ص 49.

(32) المرجع السابق ص 50.

(33) عبد الله التل، مرجع سابق، ص 619.

(34) محمد حسنين هيكل، قصة السويس، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1977، ص 18-19.

(35) المرجع السابق، ص 31.

(36) المرجع السابق، ص 41.

(37) المرجع السابق، ص 97.

(38) المرجع السابق، ص 100.

(39) المرجع السابق، ص 101.

(40) المرجع السابق، ص 101-102.

(41) المرجع السابق، ص 122.

(42) المرجع السابق، ص 191-203.

(43) المرجع السابق، ص 207-223.

(44) رؤوف عباس حامد «محرر» أربعون عاماً على ثورة يوليو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، يوليو 1992، ص 113.

(45) يرجس حمود اليرجس، مرجع سابق، ص 18.

(46) المرجع السابق، ص 20.

(47) المرجع السابق، ص 30.

(48) L. L. Whetten, The Arab-Israeli Dispute, Adelphi. Papers, 128, 11ss, London, 1977, p. 2.

(49) Ibid, p. 3.

(50) Ibid, p. 4.

(51) Ibid, p. 3.

(52) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 881.

(53) سليمان مظهر، اعترافات قادة حرب يونيو، دار الحرية، الطبعة الأولى، د. م. ن. 1990، ص 58.

(54) المرجع السابق، ص 55-58.

(55) المرجع السابق، ص 36.

(56) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 847.

(57) المرجع السابق، ص 847.

(58) سليمان مظهر، مرجع سابق، ص 170.

(59) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 871.

(60) المرجع السابق، ص 871.

(61) عطا محمد صالح زهرة، في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، بنغازي، 1991، ص 168.

(62) نجلاء أبو العز الدين، عبد الناصر والعرب، الوطن العربي مطبعة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة 1981، ص 355.

(63) فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفييتية، دار الطباعة الحديثة ودار الثقافة الجديدة، القاهرة، د. ت - ص 272-273.

(64) يرجس محمود اليرجس، مرجع سابق، ص 50-51.

(65) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 197،

(66) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1947-1977، مرجع سابق ص 58-59.

(67) جورج طعمة، مرجع سابق، ص 197-198،

(68) المرجع السابق، ص 201.

(69) محمد المجذوب، الاعتراف بإسرائيل من خلال التسوية الدراسات الاستراتيجية، معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، بيروت، 1978، ص 69-70.

(70) المرجع السابق، ص 71-72.

(71) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988 مرجع سابق 243.

(72) المرجع السابق، ص 243-244.

(73) محمد المجذوب، مرجع سابق، ص 75.

(74) يوسف صايغ وآخران، حرب عبد الناصر الأخيرة، حرب الاستنزاف، دار القدس، بيروت، د. ن، ص 39-40.

(75) زياد الترك ومحمد نصر (إعداد) حرب أكتوبر، ببليوغرافيا مشروحة، مجلة الفكر الاستراتيجي، العدد العاشر، يناير 1984، معهد الإنماء بيروت، ص 185-219.

(76) انظر في ذلك، ماهر كيالي، ماجد نعمة، مائة كتاب عن حرب أكتوبر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1976.

(77) انظر في ذلك مثلاً مقالات محمد حسنين هيكل المشهورة «اللاحرب واللاسلم». في جريدة الأهرام المصرية.

(78) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1987، ص 177.

(79) L.L. Whetten, Op. cit, p. 26.

(80) محمد حسنين هيكل، عند مفترق الطرق، حرب أكتوبر، ماذا جرت فيها، وماذا حدث بعدها، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، 1984، ص 14-15.

(81) L. L. Whetten, Op. cit. p. 26.

(82) Ibid. p. 26.

(83) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 922.

(84) المرجع السابق، ص 924.

(85) المرجع السابق، ص 928.

(86) مجلة قضايا العربية، عدد خاص، حرب أكتوبر، العدد 6، أكتوبر 1974، النص الكامل للتقرير الصادر عن لجنة اغرانات - ص 121.

(87) L.L. Whetten, op. cit. p. 29.

انظر كذلك، عبد المنعم سعيد، المفاجأة الاستراتيجية للولايات المتحدة في حرب 1973. مجلة

الفكر الاستراتيجي، العدد 10 يناير 1984 - مرجع سابق، ص 69.

(88) عطية حسن أفندي عطية، مجلس الأمن وأزمة الشرق دراسة حول فعالية المنظمة الدولية العالمية في تسوية المنازعات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986 - ص 332.

(89) عصام الدين حواس، قوة الطوارىء الدولية المنشأة في اكتوبر 1973، كتاب الساعة، د، ت. ص 25.

(90) الياس شوفاني، طريق بيجين إلى القاهرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1969، ص 10.

(91) عبد الرزاق محمد أسود، مرجع سابق، ص 959.

(92) راجع بنود الاتفاقية المصرية - الإسرائيلية في جريدة الأهرام المصرية الصادرة في 2-9-1975.

(93) انظر بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا حول اتفاقية سيناء - جريدة البعث في 4-9-1975.

(94) حبيب قهوجي، «إشراف» مسيرة السادات الاستسلامية، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق 1978 ص 250.

(95) اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1978، ص 4.

(96) المرجع السابق، ص 145.

(97) يرجس حمود اليرجس، مرجع سابق، ص 100-107.

(98) وليام كوانت - محرر - كامب ديفيد بعد عشرة سنوات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 1984، ص 152.

(99) المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، نصوص وردود أفعال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت 1979، ص 3 وما بعدها.

(100) المرجع السابق، ص 590.

(101) المرجع السابق، ص 890-90.

(102) المرجع السابق، ص 117 وما بعدها.

(103) يرجس محمود اليرجس، مرجع سابق، ص 112 وما بعدها.

(104) المرجع السابق، ص 128.

(105) المرجع السابق، ص 149.

الفصـل الثـامن

المدارس الفكرية لحل القضية الفلسطينية

المدارس الفكرية
لحل القضية الفلسطينية

أوجدت القضية الفلسطينية مدارس فكرية مختلفة تقدمت بمساهمات جادة في تحليل جذور القضية الفلسطينية، وآثارها في أبعادها المختلفة كما ساهمت هذه المدارس في طرح حلول نظرية وعملية للمسألة الفلسطينية. وهناك ثلاث مدارس كبرى أو رئيسية تبرز كأهم المدارس المؤثرة في النظر إلى القضية الفلسطينية، وهي:

المدرسة القومية العربية، وهي مدرسة فكرية رفضت منذ إعلان الدولة اليهودية فكرة القبول بالتعايش معها ودعت إلى تحطيمها، وتدعو إلى الدخول في عمليات قتالية كالتي بدأت منذ إعلان إنشاء إسرائيل في 15 مايو 1948م. ولقد اعتمدت هذه المدرسة القومية العربية على عناصر التاريخ والجغرافيا والقوة المادية والعسكرية كما اعتمدت على علاقات روحانية وإنسانية مع أرض وشعب فلسطين.

ولقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن هذه المدرسة أوضح تعبير عندما أعلن ـ ما أصبح فيما بعد شعاراً قومياً عربياً. «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوى».

أما المدرسة الرئيسية الثانية، فهي مدرسة النظام الدولي السائد أو المدرسة

الغربية، وقد عبرت هذه المدرسة عن ذاتها في قرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947م والذي قضى بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود، وقد اعتمدت هذه المدرسة على القوة الذاتية للقوى الفاعلة في النظام الدولي وخاصة بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، كما اعتمدت على إدعاءات بوجود صلة تاريخية ودينية تربط اليهود بأرض فلسطين.

المدرسة الثالثة، فهي المدرسة اليهودية والتي تبنت شعارات «أرض الميعاد» و «شعب ا« المختار» و «أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل» وقد توسلت هذه المدرسة بدعاوى الصلة التاريخية ما بين يهود الشتات وأرض إسرائيل، واستخدمت منذ عام 1897 كافة الأساليب لتحقيق حلم قيام الدولة اليهودية على الأرض العربية الفلسطينية برغم كل المعوقات.

هذه المدارس الفكرية الثلاث كانت ولا تزال هي المدارس الأم التي يتم في نطاقها واعتماداً على أطروحاتها، تحليل التوجهات المختلفة للفكر العربي والإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية وبعد أحداث حرب أكتوبر 1973 والتي تناولتها أقلام الباحثين على نطاق أكاديمي واسع ظهر ما يعرف بالمدارس الفكرية العربية والتي حددها كتاب «الاستراتيجية العربية وردود الفعل الإسرائيلية» للكاتب اليهودي «يهودشافاط حراكابي» وذكر أنها ثلاثة مدارس هي:

1 ـ مدرس إعادة إسرائيل إلى أبعادها الطبيعية.

2 ـ مدرسة التآكل والاضمحلال.

3 ـ مدرسة الكفاح المستمر.

أما المدارس الفكرية الإسرائيلية فقد حددها حراكابي على أنها:

1 ـ مدرسة حمائم الحمائم.

2 ـ مدرسة صقور الصقور.

3 ـ مدرسة حمائم الصقور.

ويعتمد هذا الجزء من هذا الفصل على ما تناوله حراكابي من تحليل وتفصيل لهذه المدارس، حيث أنه أفضل ما وصل إلينا في هذا الخصوص.

لقد تناول الأستاذ حراكابي المدارس الفكرية العربية لمواجهة الخطر الصهيوني في مرحلتين رئيسيتين، سيتم تناول كل منهما في بحث منفصل وعلى النحو التالي:

المبحث الأول

المدارس الفكرية
لمرحلة ما قبل حرب يونيو1967م

لقد اتسمت هذه المرحلة، وخاصة في عقدها الأول بتركيز الفكر العربي على تحديد الهدف القومي في فلسطين، وهو التحرير الكامل والقضاء على دولة إسرائيل ـ ويذكر الأستاذ حراكابي: «في الخمسينات أيضاً كان التعبير عن الصدق بأنه «تدمير إسرائيل» جسدياً أي تدمير دولة إسرائيل وكان يتم ذلك بوضوح ودون أية تعميمات كلامية»[1].

ويعترف الأستاذ حراكابي بأن شعار تدمير إسرائيل «لم يكن مستنداً على مجرد العاطفة وإنما يعكس فلسفة تقوم على دعوى أن تدمير إسرائيل «تصحيح لخطأ وقع ضد العرب»[2].

وأن تدمير إسرائيل يقضي على عنصر أجنبي غريب في المنطقة ويهدد بمزيد من الخطر والتوسع»[3].

ولقد واجهت العرب وبحسب رأي حراكابي مسألتين رئيسيتين أعاقت تحقيق أهداف هذه المرحلة:

1 ـ مدى أخلاقية سياسية تدمير إسرائل، وكيفية تبرير إبادة دولة بكاملها للعالم الخارجي بأكمله.

2 ـ أما المسألة الثانية، فهي متعلقة بالقدرة العربية على تحقيق هذا الهدف.

أما بالنسبة للعقبة الأولى فقد كان العرب يواجهون فيها مسألة محاولة إقناع غيرهم بهذا الهدف، وهو تدمير إسرائيل بما في ذلك سكانها وبسبب الصعوبة فقد لجأ العرب إلى رفع شعارات عامة وغير مباشرة مثل شعار «تحرير فلسطين» وشعار «عودة الفلسطينيين» وشعار «إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية» وغيرها من الشعارات التي «تخفي النية المبيتة لإبادة «إسرائيل»[4].

وأما فيما يتعلق بعقبة القدرات العربية، فقد كان العرب يحسبون حساب التدخل الغربي إلى جانب إسرائيل، أكثر من خوفهم من القدرات الإسرائيلية الذاتية، واعتبروا أن هذه العقبة قد تكون عقبة مؤقتة[5].

وقد أوضح حراكابي أن الرئيس جمال عبد الناصر كان أكثر القادة العرب التزاماً بمسألة إبادة إسرائيل. ولكنه وفي سعيه لهذا الهدف كان يأمل في تحقيق بعض الأولويات، وأهم تلك الأولويات:

1 ـ الوحدة العربية الشاملة.

2 ـ التنمية العربية المؤدية إلى الاكتفاء الذاتي والتصنيع.

3 ـ خلق المواطن العربي المحارب «الثوري»[6].

هذه الأولويات التي رآها الرئيس عبد الناصر أهدافاً يجب تحقيقها قبل الدخول في حرب مع إسرائيل تطلبت إعداد برامج وطنية وقومية بعيدة المدى وهي أمور لم يتم الاتفاق بشأنها عربياً، وخاصة من قبل القادة السوريين وهم الحلفاء الرئيسيين لأي عمل قومي موجه لإسرائيل، فقد كان السوريون تواقون للأعمال العسكرية المحدودة ضد إسرائيل، وبأسلوب حرب العصابات الذي كان يعتقد فيه بعض قطاعات من الشعب الفلسطيني[6].

وكان الرئيس عبد الناصر يعتقد أن خطته هي الأكثر نجاحاً لأن الاشتباكات مع دولة إسرائيل دون الاستعداد القومي لها قد تؤدي إلى حرب

شاملة تكون نتيجتها هزيمة قاصمة للعرب «ولأن الاشتباكات المحدودة لا تؤدي إلى تحقيق الهدف وهو إزالة إسرائيل، كما أن عبد الناصر رفض دعوة الرئيس الحبيب أبورقيبة عام 1965م حيث طالب الدول العربية أن ترضى بقرار تقسيم فلسطين الصادر عام 1947م وذلك لإضعاف موقف إسرائيل دولياً، ورفض عبد الناصر لدعوة الرئيس أبورقيبة مرجعها الخوف من أن هذه السياسة قد تؤدي إلى «صفقة تتنافى مع هدف إنهاء إسرائيل ككيان سياسي»[8].

ولكن خطة الرئيس عبد الناصر واجهتها عراقيل كثيرة أهمها:

1 ـ إن الوحدة التي ينادي بها عبد الناصر كشرط أساسي لتحقيق هدف إبادة إسرائيل تتطلب تحويل المجتمع العربي، وتغييراً كبيراً في بنيانه الاجتماعي السياسي والاقتصادي كما تتطلب إقامة أنظمة عربية متماثلة.

وهذه الأمور تتطلب وقتاً طويلاً.

2 ـ إن هذا الوقت الطويل المطلوب الحصول عليه لتحقيق شرط الوحدة العربية سيؤدي بالضرورة إلى تطويل زمن الصراع العربي ـ الإسرائيلي وهو الأمر الذي كان يجري في صالح دولة إسرائيل.

3 ـ إن التأجيل في مواجهة إسرائيل قد يكون الخطوة الأولى للتراجع عن الهدف الأسمى، وهو إزالة دولة إسرائيل[9].

ولا شك أن هذا التحليل للعقبات التي واجهت خطة الرئيس عبد الناصر لإبادة إسرائيل تحليل أحادي النظرة، إذ أن شرط الوحدة الذي نادى به الرئيس جمال عبد الناصر للتحرير كان يمكن أن يتحقق في أوقات زمنية قياسية لو أن إرادة الشعوب العربية كانت إرادة حرة في اختيار قوانين المواجهة مع الدولة الإسرائيلية.

كما يجب البحث مجدداً في مقولة أن الوقت يجري في صالح دولة إسرائيل لوحدها فالوقت هو الوقت بالنسبة لدولة إسرائيل وللحكومات العربية

المعنية بل أن هناك من يدعي أن دولة إسرائيل وبمرور الوقت ستواجه من المشاكل الداخلية، الاقتصادية والاجتماعية والأمنية - ما قد يسبب لها من القلق والاضطرابات أكثر بكثير من مشاكلها الخارجية.

أما بالنسبة للتوجه السوري - الفلسطيني المنادي بحرب محدودة وبحرب العصابات، فإن الأستاذ حراكابي بنظر إليه من زاوية تجارب الفيتاميين. والصينيين والجزائريين ويعتقد أن «الدروس المستفادة من هذه التجارب توحي بوجود مشكلة بالنسبة لوضع الثوار الفلسطينيين فهم، اي الفلسطينيون:

1 - يتواجدون خارج فلسطين.

2 - لا يجدون بيئة داخلية متجاوبة.

وأكثر ما يقلق في تحليل الأستاذ حراكابي في هذا الشأن قوله: «اضطرت فرنسا أن تتنازل عن الجزائر نتيجة لحرب العصابات، غير أن أي عمل فدائي لن يجعل فرنسا تتنازل عن سيادتها على فرنسا، وكذلك اضطرت الولايات المتحدة أن تنسحب من الفيتنام أمام ضربات مؤثرة من حرب العصابات، ولكن لن تستطيع أية نشاطات فدائية أن ترغم الأمريكيين على مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية»(10).

وبهذا التحليل، يود الأستاذ حراكابي أن يصل إلى نتيجة مؤداه عدم جدوى حرب العصابات العربية في فلسطين، وقد أثبتت التجربة أثناء الانتفاضة الفلسطينية في بداية عقد الثمانينات خطأ هذا التحليل.

المبحث الثاني

المدارس الفكرية
لمرحلة ما بعد حرب يونيو1967م:

لقد أدت الهزيمة الكبرى التي منيت بها الجيوش العربية في حرب يونيو عام 1967م إلى تغير كبير في المواقف الفكرية العربية، ويرى الأستاذ حراكابي أنه نتيجة لتلك الحرب «فقد مفهوم تدمير إسرائيل بواسطة حرب نظامية كل مضمونه»[11].

وحل بدل ذلك المفهوم، مفهوم «العمل الفدائي» وبدا لفترة وجيزة أهمية هذا العمل وفعاليته، لكن «كان وجودهم (الفدائيين) محظوراً في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، الأرض التي يفترض أن يمارسوا بها حربهم الفدائية»[12].

واعتماد الحركات الفدائية على أراضي الدول العربية المجاورة لإسرائيل فجر «التناقض الكامن بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الأردينة في خريف 1970»[13] كما لم يحصل الفدائيون الفلسطينيون على حرية الحركة من الأراضي السورية أو المصرية وانحصر نشاطهم ضد إسرائيل من جنوب لبنان، وهو الأمر الذي عرّض هذا الجنوب في آخر المطاف إلى الغزو الإسرائيلي.

ويحاول الأستاذ حراكابي أن يحلل أسباب هزيمة العرب في حرب يونيو

1967 ويتساءل عما إذا كانت تلك الهزيمة صدفة محضة أم أن لها أسباب طبيعية.

ويعتقد الأستاذ حراكابي أن الهزيمة العربية في حرب يونيو 1967م لم تستطع أن تبرهن للعرب أن هدفهم لتدمير إسرائيل هو هدف غير ممكن[14].

ولكن فترة ما بعد حرب يونيو 1967 يجب أن تقسم إلى مرحلتين هما المرحلة الممتدة من يوم اندلاع تلك الحرب إلى حين وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في عام 1970م وقد شهدت تطوراً ملحوظاً في مفهوم «إبادة إسرائيل.

وعبر عن هذا التطور مسألة قبول مصر لقرار مجلس الأمن رقم 242، ويرى الأستاذ حراكابي أن هذه الفترة قد شهدت توضيحاً أكبر للمدارس الفكرية العربية الرئيسية وهي مدرسة التآكل والاضمحلال، ومدرسة إعادة إسرائيل إلى أبعادها الطبيعية ومدرسة الكفاح المستمر[15].

أما الفترة الأخرى فهي التي شهدت فترة حكم الرئيس أنور السادات الذي خطط لحرب أكتوبر عام 1973 بهدف رئيسي يختلف تماماً عن أهداف الرئيس عبد الناصر واعتمد فيها على استراتيجية الحرب المحدودة بدل الحرب الشاملة والتي يرى الأستاذ حراكابي ـ بخلاف كثير من المحللين الآخرين ـ أنها حرب محدودة لكنها ذات أهداف غير محدودة إذ يمكن «عندئذ التوسع في الأهداف المحدودة سابقاً لها لتسير باتجاه الاجهاز على إسرائيل على طريق رصاصة الرحمة»[16].

وقد حدثت تغييرات هامة في المفاهيم المتعلقة بالأهداف الرئيسية للعرب اتجاه إسرائيل، فبعد حرب أكتوبر 1973م يرى الأستاذ حراكابي أن الفكر العربي الجديد قد تحرر من أعباء مفهوم إبادة إسرائيل» وانشغل بوضع برنامج عملي احتوى على مطالب ذات مظهر مقبول يدعو إلى «إصلاح بعض المظالم الصغيرة»[17].

ومن أهم هذه المطالب المعقولة[18].

1 ـ المطالبة بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 5 يونيو 1967م.

2 ـ حل المسألة الفلسطينية أي استعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين وتطبيق حقهم الوطني بتقرير المصير.

ومن وجهة نظر الأستاذ حراكابي، فإن هذه المطالب العملية والمقبولة، هي مطالب المدارس العربية التي تصدت لحل القضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر 1973م. ولكن الأستاذ حراكابي يفسر هذه المطالب بأنها مطالب شريرة لأنها برغم ورود مسألة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في قرار مجلس الأمن رقم 242 إلا أنه يحمل غموضاً ضاراً حيث يحتمل أن يكون المقصود بذلك كافة الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل أما البند الثاني فهو يعني إقامة الدولة الفلسطينية وهو أمر «يثير الشكوك بأنه يتضمن معنى اقليمياً أكثر اتساعاً»[19].

ويدلل الأستاذ حراكابي على صدق تحليله بأن هذه المطالب التي تبدو معقولة وعملية، ما هي إلا تكتيكات عربية تستهدف «إبادة إسرائيل» ويستشهد على ذلك بما حددته اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني العاشر في برنامجها الذي جاء فيه «إن حق تقرير المصير من وجهة نظر الشعب الفلسطيني يعني حقهم في تحرير كامل وطنهم وتأسيس الدولة الوطنية الفلسطينية، وهذا هو المعنى العلمي والقانوني لحق تقرير المصير»[20].

ويتساءل الأستاذ حراكابي، إذ لم يكن الهدف من هذا المبدأ المنادي بتقرير المصير هو تدمير إسرائيل، فلماذا لم يقرر الفلسطينيون مصيرهم عندما كانت الضفة الغربية تحت حكم الأردن وقطاع غزة تحت حكم المصريين في الفترة الممتدة من عام 1948م إلى عام 1967م[21].

ويذهب الأستاذ حراكابي إلى التأكيد أنه لا يوجد أي دليل يشير إلى أن

الفلسطينيين وعلى وجه الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية راغبة في إقامة دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن تسوية نهائية[22] وإنها أي المنظمة لا تعتبر الإسرائيليين جماعة تشكل وحدة وطنية لها الحق في تقرير مصيرها، وإقامة دولة لها وبالتالي فإنها تبيح لنفسها ما لا تبيحه للآخرين، ويرجع هذا التناقض في موقف المنظمة إلى رفضها المطلق لدولة إسرائيل وهو رفض لا ينطلق من موقف سياسي قابل للتغيير كأي موقف سياسي، ولا هو رفض ينطلق «من سلسلة المصالح كالتي يمكن الاكتفاء بالحصول على تحقيق لبعض أجزائها بل هو موقفاً مبدئياً منطلقاً من بديهية وحقيقة أبدية بأن فلسطين تشكل وحدة غير قابلة للتجزئة، وهي جزء لا يتجزء من الوطن العربي»[23].

ولقد حدث تراجع كبير عن هذه المواقف نتيجة التطورات التي حصلت بعد حرب أكتوبر 1973م، فقد تخلت مصر في عهد السادات عن مسألة المواجهة مع إسرائيل وفضلت الدخول في معاهدات سلمية معها، كما أن الدول العربية، ومن خلال مؤتمرات القمة العربية بدءاً من قمة الرباط في شهر أكتوبر 1973م التي حصرت أهداف العرب في فلسطين في المسائل التالية:

1 - التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو 1967م.

2 - تحرير مدينة القدس العربية[24].

وتأكد هذا التوجه في قمة فاس الثانية في شهر سبتمبر 1981م والتي أكدت على ثمانية مبادىء أساسية لمعالجة القضية الفلسطينية أولها الانسحاب الإسرائيلي من الأراض المحتلة عام 1967م وإزالة المستعمرات منها[25].

ويرى الأستاذ حراكابي أن هذه التنازلات هي تعبير عن مدرسة فكرية عربية في معالجة القضية الفلسطينية وهي المدرسة التي أسماها بـ «مدرسة إعادة إسرائيل إلى أبعادها الطبيعية» وهي مدرسة من مدارس ثلاثة ذكرنا أنها اهتمت

بوضع صيغ متعددة لحل القضية الفلسطينية وهذه المدرسة ترى «أن إسرائيل لا يمكن القضاء عليها عسكرياً، وهي تنادي صراحة بالعودة إلى العمل السياسي معلنة أن تمسك العرب بشعار إبادة إسرائيل أنزل الضرر بالقضية العربية، فقد تصدى العرب لتنفيذ مسألة تتجاوز طاقاتهم كما أنها تتناقض مع النظام السائد في عالم اليوم»[26].

وتدعي هذه المدرسة كذلك «أن دولة إسرائيل بملايينها الثلاثة هي حقيقة لا يسع العالم أن يجادل في مسحها عن الخريطة، كما أن التصريحات العالمية بشأن وجود إسرائيل، والنظام العالمي السائد لا يبيح ذلك حتى في المستقبل المنظور، إضافة إلى ذلك أن الدول والدوائر الصديقة للعرب بما في ذلك الاتحاد السوفييتي (سابقاً) ضد ذلك التوجه[27].

إن هذه المدرسة تعلن عن اعترافها بوجود «إسرائيل كحقيقة واقعة» ولكن هذه المدرسة. «تتمسك بالمطالب العربية التقليدية» مثل ضرورة إعادة الأراضي المحتلة منذ عام 1967م ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة.

ويؤكد الأستاذ حراكابي أن هذه المدرسة تميل للتعايش مع دولة إسرائيل في حدودها التي أقامتها في الفترة من عام 1949م إلى عام 1967م.

ويعتقد الأستاذ ـ حراكابي ـ أن من أهم أنصار ودعاة هذه المدرسة مفكرين مصريين دعموا السياسة التي اتبعها الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر 1973م وهي السياسة الداعية إلى إقامة السلام مع إسرائيل ولكن الأستاذ حراكابي يعترف بأن هؤلاء المفكرين قد انحصرت همومهم في مجتمعهم المصري، ولم يكونوا من أنصار القومية العربية[28].

ويشكك الأستاذ ـ حركابي ـ في النوايا الحقيقية لهذه المدرسة، ويرى أنها عبارة عن «تمويه للمدرسة الأولى مغلف بمنطق أكثر دبلوماسية»[29].

ومصدر هذا الشك هو المصطلحات التي يستخدمها دعاة هذه المدرسة[30] إذ يقول خالد محي الدين أحد ضباط ثورة يوليو 1952م ورئيس مجلس السلام والعدالة المصري ورئيس منبر اليسار في الاتحاد الاشتراكي العربي: «هذا رأي الذي كررته في كل مناسبة أن قرار مجلس الأمن وجميع قرارات الأمم المتحدة هي وسائل تتيح لنا في الحلبة الدولية أن نكسب الرأي العام لصالح قضيتنا نحن من ذوي الرأي أنه لا بد من حملة ملحة لهزيمة العدوان القائم، فإن لم ندمره، فلن يكون بمقدورنا دحر الذي سبقه. إن عدم دحرنا لعدوان 1967م يحرمنا من أية قدرة على دحر عدوان 1948م. وهذا المفهوم لا نخفيه عن أي اجتماع عربي أو دولي أو محلي، إن التزامات الدول العربية لا تلزم الثورة الفلسطينية ونحن لا نعتقد أن تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي إذا قيض له التنفيذ سينهي النزاع مع إسرائيل»[31].

ويقول السادات: «يجب أن ينصب مجهود جيلنا من أجل العودة إلى حدود 1967م وبعدها يقوم الجيل القادم بتحمل المسؤولية[32]».

أما المدرسة العربية الثانية التي ذكرها الأستاذ حراكابي فهي التي يطلق عليها اسم «مدرسة التآكل والاضمحلال» وهي مدرسة ترى بضرورة زوال إسرائيل من خلال انحلال المجتمع الإسرائيلي الداخلي وترى هذه المدرسة أن إسرائيل نجحت «لأنها كانت بطلة لقصة انتصار وإذا توقفت إسرائيل عن النمو عند ذلك تذوي»[32].

وتعتمد هذه المدرسة على فكرة إفلاس الحركة الصهيونية وعدم قدرة دولة إسرائيل على استيعاب وتأمين حياة جميع اليهود في العالم، بل إن يهود العالم في كل مكان في مأمن، عدا يهود إسرائيل ذاتها.

وتقبل هذه المدرسة بفكرة الاعتراف التكتيكي بدولة إسرائيل والدعوة إلى قبول قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي

العربية المحتلة منذ يونيو 1967م وذلك للضغط على إسرائيل واستخدام الرأي العام العالمي، كما تؤمن هذه المدرسة بفكرة الحروب المرحلية التي تصلح كوسائل لإضعاف المعنويات العامة في «إسرائيل» و «لإحداث الخسائر بين السكان».

ولا تمانع هذه المدرسة من الدخول في اتفاقات مرحلية مع إسرائيل والرجوع عنها بعد ذلك، وذلك كما فعلت العديد من الدول، ففرنسا تنازلت عن الالزاس واللورين عام 1871م. ثم استرجعتها في الحرب العالمية الأولى[34].

أما من حيث موقف الفلسطينيين من الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، فإن هذه المدرسة تقول «إن أي اتفاقية سياسية، تؤدي إلى جر إسرائيل إلى الانسحاب هي اتفاقية محبذة فهي تضعف من إسرائيل كما تهيء للعمل الفلسطيني والعربي أسباب تحركه»[35].

والدول العربية المعنية لا يمكن أن تدخل جميعها في اتفاقيات مع إسرائيل وهو الأمر الذي يضمن استمرار النزاع العربي ـ الإسرائيلي، إضافة إلى أن الدول العربية جميعها لا تستطيع التخلي عن مسؤولياتها، حيث أن القضية الفلسطينية تخص جميع العرب وليست هي قضية فلسطينية محضة، وليس على الفلسطينيين أن يتخوفوا من إقامة دولة فلسطينية حتى لو كانت على جزء محدود من فلسطين فهم لن يتركوا لوحدهم في مواجهة إسرائيل وستكون دولتهم مقفزاً لعمل مستمر ضد إسرائيل حتى ينتهي لها المطاف إلى الاستسلام لقدرها الذي هو تأسيس الدولة العربية الديمقراطية الفلسطينية»[36].

وتنحصر المدرسة الثالثة من مدارس الفكر العربي في معالجة القضية الفلسطينية في الدعوة إلى استمرار الكفاح ضد دولة إسرائيل دون الدخول معها في تسويات مرحلية أو مؤقتة لأن هذه التسويات المؤقتة أو المرحلية قد تنقلب كي تصبح «إزالة للصراع» وليست إزالة لإسرائيل كما أن الاتفاقيات المرحلية مع

إسرائيل قد تضعف إصرار العرب على التحرير، وتحول اهتماماتهم إلى أمور ملحة أخرى(37).

ويبدو من تحليل الأستاذ حراكابي أن هذه المدرسة، هي مدرسة سورية وهي مدرسة ترى أن الحرب هي الوسيلة للتحرير، وتنادي بعدم منح الشرعية لدولة إسرائيل حتى في حدودها القائمة قبل يونيو 1967 لأن ذلك سيجعل العرب يتنازلون عن رفضهم لحقها بالوجود ويقضون على حق مطالبة الفلسطينيين بيلادهم بمجموعها. إن أي اعتراف بإسرائيل حتى لو كان على أساس الأمر الواقع يعني هجراً قانونياً لعدم الاعتراف أن اللاءات الثلاثة المشهورة لقمة الخرطوم: لا سلام ـ لاعتراف ـ لا مفاوضة، تلخص موقف هذه المدرسة»(38).

ويرى حراكابي أن هذه المدرسة ترفض مسألة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة لحل القضية الفلسطينية، حتى ولو كان ذلك خطوة أولى وقفزاً لانجازات أخرى وتقرر أن في هذا المشروع يكمن خطر تحول هذه الدولة إلى مقبرة لأماني الفلسطينيين»(39).

وقد حاول الأستاذ ـ حراكابي ـ أن يقوم بعملية تصنيف للدول التي تتبنى هذه المدارس الثلاثة، فرأى أن مصر من الدول التي تتبنى اليوم أفكار المدرسة الثانية أي مدرسة إعادة إسرائيل إلى أبعادها الطبيعية كما ينتمي حكام الأردن لهذه المدرسة، أما مدرسة الكفاح المستمر فإنها تعبر عن موقف جبهة الرفض التي تضم ليبيا وسوريا والعراق.

هذه هي أهم المدارس الفكرية العربية كما تناولها الأستاذ ـ حراكابي، وحاول تحليل مواقفها تجاه القضية الفلسطينية والدولة اليهودية.

أما ما يخص المدارس الفكرية الإسرائيلية، فإن الأستاذ حراكابي قد قسمها كما سبق أن ذكرنا إلى ثلاث مدارس رئيسية ووصفها بأنها مدارس من

نوع ردود الأفعال، أي أن سياستها الموضوعة مسبقاة أو مستنتجة من افتراضاتها عن المواقف والتهديدات العربية»[40].

1 ـ مدرسة حمائم الحمائم:

تمتاز هذه المدرسة بأنها تنظر إلى الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بأنه صراع يسير نحو الحل السلمي وذلك لأن الموقف العربي بصفة عامة قد أصبح أكثر ليناً» وبأن استمرار الصراع يحمل مخاطر كبيرة للأطراف المعنية به وترى هذه المدرسة أنه على إسرائيل أن تتعاطف مع الليونة العربية، وتقوم بتنازلات مناسبة مثل الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني والقبول بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والاستعداد للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967م.

إن هذه التنازلات، كما ترى مدرسة حمائم الحمائم سوف تؤدي إلى مزيد من التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني على اعتبار أن مفتاح السلام هو في إسرائيل وعليها أن تأخذ المبادرة في هذا الطريق.

وتعترف مدرسة حمائم الحمائم بوجود هوية قائمة للشعب الفلسطيني وبحقه في إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة[41].

2 ـ مدرسة صقور الصقور:

وهذه المدرسة تحتل الموقف الإسرائيلي المتصلب والمنادي بعدم الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو 1967م لأن ذلك الانسحاب يضعف الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي وسيغري العرب بالهجوم[42].

ومدرسه صقور الصقور، تمثل من جهة أخرى وجهة النظر القائلة بأن الضفة الغربية جزء من أرض إسرائيل التاريخية وعلى هذا الأساس فإن هذه المدرسة تطالب بضم الضفة الغربية لإسرائيل وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها[43].

وتذهب هذه المدرسة إلى تحدي الوجود الفلسطيني بفلسطين «وعلى أساس اللغة فإن اسم الفلسطينيين مشتق من كلمة الفلسطينيين (الكريتية) الذين لا يمت إليهم الفلسطينيون العرب بأية صلة تاريخية كانت أو ثقافية...

وباستثناء فترة حكم اليهود فلم توجد فلسطين على شكل هوية سياسية موحدة ينطلق منها شعور بالفردية، مما لا يترتب عليه ظهور هوية تحدد شخصية سكانها. ويذهب بعض دعاة هذه المدرسة إلى القول أن عرب شواطىء المتوسط هم غزاة امبرياليون انطلقوا من الجزيرة العربية ودمروا بعنف نموذج حياة السكان القديم الذين كانوا يعيشون فيها»[44].

وبهذا فإن أصحاب هذه المدرسة. «يعارضون بعنف إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية لاعتبارات تاريخية وأمنية ومن وجهة نظرهم، فإن هذه الدولة الفلسطينية، بسبب ضعفها، قد تكون مصدراً لعدم الاستقرار وقد تصبح قاعدة سوفييتية»[45].

أما بعض دعاة هذه المدرسة صقور الصقور فيرون أنه يمكن حل القضية الفلسطينية بإعطاء الأردن إلى الفلسطينيين ليقيموا دولتهم عليها، وعلى إسرائيل أن تساعدهم في ذلك لتحل المشكلة حلاً جذرياً. وترى هذه المدرسة، أن دولة إسرائيل عبارة عن مشروع استثماري أقيم لصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فإنه لا يوجد أي ضرر من أن تختلف إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من حين لآخر وأن تقاوم إسرائيل أية ضغوطات أمريكية يكون الهدف منها ابتزاز المزيد من التنازلات لصالح العرب[46].

وتعتقد هذه المدرسة أن الموقف العربي من إسرائيل موقف متطرف لكنه وبمرور الوقت سيعتاد العرب على وجود إسرائيل وعلى ما تقوم به من ضم لأراضي جديدة وذلك لأن إسرائيل تبدو صغيرة المساحة مقارنة بالأراضي العربية الشاسعة ولأن العرب سيدركون بمرور الزمن «أن مشاكلهم الحقيقية توجد في

مكان آخر وليس بالمجابهة مع إسرائيل، كما يجعلهم أكثر توافقاً مع إسرائيل»[47].

ومدرسة صقور الصقور الإسرائيلية ترى أن موقف العرب الداعي إلى إزالة إسرائيل لن يتغير إذا اتخذت هذه مواقف توفيقية من العرب لأن الرفض العربي رفضاً شاملاً فإسرائيل سواء كانت صغيرة الحجم كما كانت قبل عام 1967م أو كانت كبيرة الحجم هي دولة مسفوك دمها في أعين العرب»[48].

3 ـــ حمائم الصقور:

يفسر الأستاذ حراكابي مواقف هذه المدرسة تفسيراً فلسفياً حيث يقول أنها مدرسة تعاني من تناقض فاضح لأنها تنادي بسياسة حمائمية في مواجهة التطرف العربي، وذلك لأنه ومنذ البداية اتخذت الحركة الصهيونية مواقف توفيقية وهو الأمر الذي دفع العرب لاتخاذ مواقف متطرفة[49].

ومدرسة حمائم الصقور، تتفق مع مدرسة صقور الصقور في الدعوة بأن ليس للفلسطينيين جذور تاريخية في فلسطين، ولكنها تختلف معها في قولها أن كثيراً من الفلسطينيين» يتمتعون بمشاعر قوية بالهوية والانتماء الفلسطيني[50].

وتتميز هذه المدرسة الإسرائيلية بالمرونة في التعامل مع السياسات العربية وخاصة السياسة التي يحتمل أنها تؤدي إلى انهاء الصراع العربي - الإسرائيلي ولكن هذه المرونة الإسرائيلية مشروطة بتغير ملموس في المواقف العربية تؤدي إلى الاعتراف بضرورات إسرائيل الأمنية.

ويعتقد أصحاب هذه المدرسة أن قبول العرب بالتعايش مع إسرائيل لن يكون نتيجة لسياسة عربية طوعية، بقدر ما هو اعتراف منهم بالفشل في تحقيق أهدافهم بتدمير دولة إسرائيل، ولذلك فإن هناك احتمالاً بأن يعود العرب إلى مواقفهم المتطرفة إذا تحسنت ظروفهم وسمحت لهم بمزاولة سياساتهم المتطرفة

وأن السبيل أمام دولة إسرائيل كي لا تسمح بعودة تلك الظروف، هو إجراء «تغييرات إقليمية وإقامة حدود قابلة للدفاع»[51].

ويرى الأستاذ حراكابي أن تصور مدرسة حمائم الصقور للوضع غير تام ومشبع بالأخطار ومن أهم عيوبها أنها تحوي على تناقضات داخلية، ولا يمكن تحويل مقترحاتها إلى شعارات شعبية[52].

هوامش الفصل الثامن

(1) يهوشافاط حراكابي، الاستراتيجيات العربية وردود الفعل الإسرائيلية، ترجمة أحمد الشهابي، دار القدس، بيروت، د. ب. ص 15.

(2) المرجع السابق ص 16.

(3) المرجع السابق ص 16.

(4) المرجع السابق ص 17.

(5) المرجع السابق ص 19.

(6) المرجع السابق ص 21.

(7) المرجع السابق ص 23.

(8) المرجع السابق ص 20.

(9) المرجع السابق ص 22.

(10) المرجع السابق ص 24.

(11) المرجع السابق ص 25.

(12) المرجع السابق ص 25.

(13) المرجع السابق ص 25.

(14) المرجع السابق ص 27.

(15) المرجع السابق ص 28.

(16) المرجع السابق ص 29.

(17) المرجع السابق ص 31.

(18) المرجع السابق ص 35.

(19) المرجع السابق ص 38.

(20) المرجع السابق ص 39.
(21) المرجع السابق ص 36.
(22) المرجع السابق ص 39.
(23) المرجع السابق ص 42.
(24) يرجس حمد اليرجس، مرجع سابق، ص 74.
(25) المرجع السابق ص 149.
(26) يهوشافاط حراكابي، مرجع سابق ص 52.
(27) المرجع السابق ص 52.
(28) المرجع السابق ص 55.
(29) المرجع السابق ص 58.
(30) المرجع السابق ص 58.
(31) المرجع السابق ص 58.
(32) المرجع السابق ص 16.
(33) المرجع السابق ص 47.
(34) المرجع السابق ص 49.
(35) المرجع السابق ص 49.
(36) المرجع السابق ص 49-50.
(37) المرجع السابق ص 67.
(38) المرجع السابق ص 68-69.
(39) المرجع السابق ص 69.
(40) المرجع السابق ص 123.
(41) المرجع السابق ص 129.
(42) المرجع السابق ص 128.
(43) المرجع السابق ص 129.
(44) المرجع السابق ص 130.
(45) المرجع السابق ص 131.
(46) المرجع السابق ص 132.
(47) المرجع السابق ص 132-133.
(48) المرجع السابق ص 133.

(49) المرجع السابق ص 125.

(50) المرجع السابق ص 135.

(51) المرجع السابق ص 139.

(52) المرجع السابق ص 140.

الفصـل الختـامي

أهم تطورات القضية الفلسطينية
خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين

أهم تطورات القضية الفلسطينية
خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين.

برغم أن العالم العربي بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام قد شهد العديد من الحروب والأحداث الهامة الأخرى لكن أياً من تلك الأمور لم تؤثر في مسيرة القضية الفلسطينية الممتدة على مدى نصف قرن أي منذ قيام الكيان الصهيوني وحتى 1990م كما أثرت فيها أحداث ونتائج الغزو العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990م.

فلقد شهد العالم العربي الحرب العربية الإسرائيلية الأولى - والتي استهدفت القضاء على الكيان الصهيوني في مهده. كما أستطاعت إسرائيل ومن خلال حربها العدوانية في يونيو عام 1967 الانتصار العسكري على ثلاثة جبهات عربية، وأوقعت القيادة القومية العربية المتمثلة في الرئيس الراحل جمال عبد الناصر في أكبر حرج قومي وإقليمي ودولي ومع ذلك لم تستطع نتائج حرب يونيو عام 1967م ان تحيد الشعب العربي بما فيه الشعب الفلسطيني عن الأهداف القومية المتمثلة أساساً في عملية التحرير والمقاومة حتى يتم استرداد الأرض العربية المغتصبة.

وواجهت منظمة التحرير الفلسطينية حرباً خاضتها في الأردن عام 1970 وشهد العالم العربي غياب الرئيس عبد الناصر ومجيء الفترة السادتية وحرب

أكتوبر عام 1973 والتي اعتبرها الرئيس السادات الحرب العربية الإسرائيلية الأخيرة ثم واجهت منظمة التحرير الفلسطينية الحرب الأهلية اللبنانية عام 1976 وزيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977م ودخوله في مفاوضات منفردة مع الإسرائيليين وتوقيع مصر لاتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائلية عام 1979م ومع ذلك لم يؤد خروج مصر عن الاجماع العربي إلى تحييد للشعب العربي عامة والشعب الفلسطيني عن الأهداف القومية المتمثلة وكما قلنا في عملية التحرير والمقاومة.

وجاءت قرارات مؤتمر فاس الثانية في عام 1982 والتي اعترفت بدولة إسرائيل، وقبلت التعايش العربي معها بشرط أن تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.

وقد دعت قرارات فاس إلى ترتيبات دولية تضمن سلامة إسرائيل[1] ومع ذلك، ظلت مسيرة القضية الفلسطينية تأخذ مجرى معيناً، يغلب عليه الطابع الرافض للاستسلام لدعاوى الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني ويحق للمرء أن يتساءل إذا كان الشعب الفلسطيني قد استطاع الصمود أمام محن عام 1948 وعام 1967م كما استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية الصمود أمام نتائج الصلح المصري المنفرد مع الكيان الصهيوني وأن تصمد أمام كارثة صبرا وشاتيلا والخروج من بيروت عام 1982 كما صمدت أمام مقررات القمم العربية المختلفة فما هو السحر أو القوة التي انفردت بها أزمة الخليج الثانية، والتي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تضرب بعرض الحائط بالمسائل التالية:

أولاً: الكفاح البطولي الذي سطره الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 ومئات بل آلاف الشهداء الذين سقطوا من أجل التحرير الكامل للأرض المقدسة في فلسطين.

ثانياً: المواثيق الفلسطينية، فهناك على الأقل ثلاث وثائق هامة صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني وهي:

الميثاق القومي الفلسطيني الصادر في القدس عام 1964 والميثاق الوطني الصادر في القاهرة عام 1968م ثم هناك البرنامج السياسي الذي صدر كذلك بالقاهرة عام 1974 وتؤكد هذه الوثائق جميعها على:

(أ) إن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي.

(ب) إن فلسطين بحدودها التي كانت قائمة وقت الانتداب البريطاني هي مبتغى الكفاح العربي.

ج) إن الشعب الفلسطيني سيناضل ضد أية خطط من شأنها أن تجبره على التنازل عن أي شبر من أرضه[2].

ثالثاً: ما هي الأسباب التي جعلت منظمة التحرير الفلسطينية تضرب بعرض الحائط بمسألة التضامن العربي، وتسير في اتجاه الحل المنفرد مع الكيان الصهيوني رغم وجود التفاوت الهائل في قدرات الطرفين.

رابعاً: كذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية وبتوجهها إلى التفاوض مع الكيان الصهيوني قد ضربت الانتفاضة الفلسطينية التي تفجرت في شهر ديسمبر 1987م.

إن هذا الفصل الختامي يسعى لتتبع أهم التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية خلال العقدين الأخيرين وبخاصة الآثار السياسية للانتفاضة الفلسطينية وحرب الخليج الثانية.

وسيتم تناول هذه التطورات في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور القضية الفلسطينية خلال عقد الثمانينات.

المبحث الثاني: الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية.

المبحث الأول

تطور القضية الفلسطينية خلال عقد الثمانينات

شهد عقد الثمانينات من هذا القرن العديد من الأحداث والتطورات الهامة التي أثرت تأثيراً مباشراً على القضية الفلسطينية، فقد اتخذ مؤتمر القمة العربية الحادي عشر بعمان الذي انعقد في الفترة من 25-29 نوفمبر 1980م قراراً ينص على التمسك بمقررات قمتي بغداد وتونس باعتبار القضية هي القضية المركزية للأمة العربية والتأكيد على المبادىء التالية:

أولاً: التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967.

ثانياً: تحرير مدينة القدس وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

ثالثاً: الالتزام باستعادة الحقوق الفلسطينية بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

رابعاً: إن القضية الفلسطينية قضية عربية مركزية لا يجوز لأي طرف عربي التنازل عنها ولا يجوز الانفراد بحلها ولا يجوز القبول بحل لها إلا إذا كان ذلك بناء على قرار من مؤتمر قمة عربي يعقد بهذه الغاية(3).

وكان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي انعقد في مدينة فاس المغربية

على فترتين من أهم ما واجه القضية الفلسطينية في هذه الفترة فقد قامت هذه القمة بأخذ قرارات مثلت الإعلان العربي الرسمي والصريح بالقبول بالكيان الصهيوني كدولة معترف بها من قبل جيرانها العرب، والاعتراف العربي الجماعي بأن صلب الصراع العربي الإسرائيلي، لم تعد الحصول على كامل أرض فلسطين وإنما استعادة الأراضي العربية التي احتلتها القوات الأسرائيلية منذ شهر يونيو 1967م.

وقد قرر مؤتمر فاس اعتماد مبادىء عديدة كأساس لإضفاء الشرعية على الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة ومن تلك المبادىء:

1ـ الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967م بما فيها القدس العربية.

2ـ ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

3ـ ضرورة قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ولم تتطرق مؤتمرات القمة العربية إلى قرارات مجلس الأمن رقم 242-338 وذلك لأن سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ظلت حتى هذا الوقت ترفض الاعتراف بهما.

ولكن مؤتمر فاس استبعد أخيراً خيار الحرب مع إسرائيل، والتقى مع مقولة الرئيس السادات بأن حرب عام 1973م هي آخر الحروب العربية الإسرائيلية[4] ولقد أدت هذه التطورات العربية على مستوى القمم العربية إضافة إلى دخول العراق في حربها مع إيران وبما كانت تمثله من رافد مهم للقضية الفلسطينية إلى قيام إسرائيل بأخطر هجمة على لبنان إذ نتيجة لحرية الكيان الصهيوني من الضغوطات العربية بسبب نتائج اتفاقات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وبسبب تفكك الموقف العربي، قامت القوات الإسرائيلية بغزو بيروت في شهر يونيو 1982م، وذلك بعد فترة قصيرة جداً من انسحابها

من سيناء - مارس 1982م، وذلك بهدف إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان وقد تم ذلك بالفعل في أول ديسمبر 1982م وتقول مصادر الأمم المتحدة أن ياسر عرفات خرج من بيروت صحبة 3 آلاف مقاتل وألف من المليشيات على ظهر سفينة يونانية ترفع علم الأمم المتحدة كمبادرة إنسانية(5) لقد أدت عمليات الغزو الإسرائيلي لبيروت في عام 1982م إلى العديد من النتائج المؤثرة في القضية الفلسطينية ومن ذلك:

أولاً: الغزو الإسرائيلي قد أدى إلى تعرية الموقف العربي أي الاعتراف مجدداً بالتفوق العسكري الإسرائلي، فقد استمرت إسرائيل تحاصر القوات الفلسطينية لمدة ثلاثة أشهر دون أن تستطيع الدول العربية حماية الفلسطينيين الذين فقدوا أسلحتهم واضطروا في نهاية المطاف إلى الخروج من بيروت في سفن تحمل أعلاماً أجنبية.

ثانياً: نتيجة للموفق السوري من منظمة التحرير الفلسطينية ويتبادل الاتهامات بين القيادتين اضطرت المنظمة إلى اتخاذ تونس مقراً لها، بما يعنيه ذلك من التأكيد بأن المقاتل الفلسطيني لم يعد يمتلك جبهة عربية واحدة من دول الجوار بفلسطين المحتلة وقد تأكد ذلك من عملية طرد الرئيس عرفات من دمشق عام 1983م واتهام هذا السوريين بأنهم يخططون مع إسرائيل لتحويل المنطقة العربية إلى أقاليم عرقية وطائفية(6).

ثالثاً: إن ازدياد الخلافات بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، إضافة إلى انشغال العراق في حربها مع إيران وخروج مصر من المواجهة العربية نتيجة معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، يترك القضية الفلسطينية بكاملها في المعسكر الذي طالما جاهدت للانفكاك منه، وهو معسكر التسويات والتعاون مع الحل السلمي المبني على ضرورة الاعتراف بالوجود الإسرائلي.

لقد زاد هذه الأحداث تطورات أخرى منها على سبيل المثال إعلان

الولايات المتحدة اعتبار إسرائيل بمثابة «الحليف الاستراتيجي» للولايات المتحدة الأمريكية الذي وقعت بشأنه مذكرة تفاهم إسرائيلية ـ أمريكية في 30-11-1981م كما أعلنت الحكومة الإسرائيلية برئاسة ميناحيم بيجن عن ضم الجولان في 13-12-1981م وسبق هذا وذاك ضرب إسرائيل للمفاعل الذري العراقي في يونيو 1980م.

ولقد حدثت كل تلك التطورات نتيجة لعامل هام وهو التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية والتي تبنت منذ مجيء الرئيس رونالد ريجان منهجاً عدوانياً كردة فعل لما أصاب المصالح الأمريكية من نكسات نتيجة للثورة الإيرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان عام 1979م وتطلع السوفييت للعب دور في المنطقة العربية.. هو الأمر الذي دفع بالرئيس كارتر في يناير 1980م إلى إعلان مبدئه الذي يقول بأن من حق الولايات المتحدة أن تستخدم القوة للدفاع عن مصالحها في الخليج العربي.

رابعاً: إن من تداعيات دخول الإسرائيليين لمدينة بيروت وطرد المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وما نتج عن مذابح صبرا وشاتيلا على يد المليشيات اللبنانية المارونية بدعم شارون ـ الإسرائيلي ثم اجتماع قمة فاس الثانية والتوصل فيها إلى القرارات التي تمت الإشارة إليها فيما سبق، ازدياد القناعة بأن الموقف الرسمي العربي، لم يعد قادراً على الاستمرار في مقاومة الكيان الصهيوني، بل إن الموقف الرسمي العربي قد اضطر تحت إرهاب الكيان الصهيوني وإرهاب الولايات المتحدة إلى الإعلان الصريح والمباشر عن التنازل عن كل ما كان يدعيه العرب من حق العرب في فلسطين وصار الموقف الرسمي العربي يتطلع إلى أن تتفضل الولايات المتحدة بالضغط على الكيان الصهيوني، كي يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تقيم دولة فلسطين على الأجزاء المحتلة منذ عام 1967م وهو الأمر الذي يعني صراحة التنازل عن الأرض العربية المحتلة عام 1948م ويعني كذلك الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود.

خامساً: ونتيجة لهذه الأحداث، اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية وتحت ضغوط إضافية (من داخلها) منها على سبيل المثال ـ الانشقاق في صفوف منظمة فتح بقيادة أبو موسى (مايو 1982م) وطرد السيد عرفات من دمشق 1983م، إلى الدخول في اتفاقية سرية مع الملك حسين بشأن التنسيق في المواقف بين الطرفين رغم التناقض الصارخ في المصالح بين المنظمة والقيادة الأردنية.

وقد أدى التحالف الفلسطيني مع الأردن إلى اتخاذ سوريا لمواقف أكثر حدة اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية فقد تم الإعلان في دمشق عن إنشاء جبهة الخلاص الوطني ولتحل محل منظمة التحرير الفلسطينية(7).

سادساً: وفي يوم 7 نوفمبر 1985م تم إعلان القاهرة الذي جاء فيه تخلي منظمة التحرير الفلسطيني عن الأنشطة الإرهابية، ووقف أية عمليات عسكرية ضد المصالح الصهيونية خارج الأرض العربية المحتلة(8).

ويعتبر هذا التطور في موقف منظمة التحرير الفلسطينية من الأمور المحسوبة فقد اتضح للعديد من المراقبين أن منظمة التحرير الفلسطينية كانت في طريقها للاعتراف بالكيان الصهيوني منذ أن أعلنت عام 1974م عن برنامج القبول بإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر من التراب الفلسطيني(9). ويعبر إعلان القاهرة لعام 1985 عن توجهات قديمة ـ جديدة لمنظمة التحرير الفلسطيني، فقد أفادت التقارير الصحفية أن قيادة المنظمة قد أقامت العديد من الاتصالات السرية والعلنية مع الإدارة الأمريكية والمندوبين الإسرائيليين وشارك في هذه الاتصالات والمباحثات العديد من الوسطاء من أمثال كرايسكي وتشاوشيسكو ومندس فرانس، إلى جانب أنظمة كامب ديفيد (مصر ـ السعودية ـ المغرب)(10).

سابعاً: وفي شهر ديسمبر 1987م بدأت في غزة ثورة الحجارة والتي انتشرت إلى بقية الأراضي الفلسطينية وعرفت باسم الانتفاضة وبينما ترى بعض

المصادر أن سبب الانتفاضة راجع إلى قيام سيارة جيش إسرائيلية مسرعة بدهس وقتل أربعة فلسطينيين[11]، ولكن التحليل العلمي يشير إلى أن قطاعات كبيرة من الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، قد بدأت تصدمها الخطوات الاستسلامية التي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى هذا الأساس فإنه يمكن القول أن الانتفاضة في أساسها هي ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وضد توجهاتها الاستسلامية وليست فقط ضد إسرائيل.

ويمكننا تناول مسألة ثورة الحجارة أو ما عرف باسم الانتفاضة الفلسطينية وآثارها تحت عنوانين فرعيين هما:

أولاً: الآثار السياسية للانتفاضة على القضية الفلسطينية.

ثانياً: إعلان قيام الدولة الفلسطينية.

وذلك على اعتبار أن قيام الانتفاضة وإعلان الدولة الفلسطينية كانتا من أبرز ما حصل من تطورات للقضية الفلسطينية في نهاية عقد الثمانينات من هذا القرن.

1ــ الآثار السياسية للانتفاضة على القضية الفلسطينية:

أجمعت الأبحاث المتخصصة على أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة تعبر من أوجه عديدة عن نقلة نوعية في نمط المقاومة العربية للاحتلال الصهيوني، وإنها أي الانتفاضة شكلت أخطر تحدي واجهته إسرائيل منذ حرب اكتوبر 1973م.

وقد نظر البحّاث إلى الانتفاضة من عدة أمور، منها:

1ـ الأهمية النفسية للانتفاضة سواء فيما يتعلق بالمواطن العربي الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة أو في الخارج وكذلك تأثيراتها على اليهود الاسرائيليين في داخل الكيان الصهيوني أو خارجه.

2ـ الآثار السياسية التي تركتها الانتفاضة سواء فيما يتعلق بموقف منظمة

التحرير الفلسطينية أو على الموقفين العربي والإسرائيلي ومواقف القوى الخارجية المختلفة.

3ـ الآثار الاقتصادية التي تركتها الانتفاضة على اقتصاديات الأراضي المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي وكذلك اقتصاديات دول الجوار.

4ـ ولم يهمل المحللون الدور العسكري للانتفاضة خاصة فيما يتعلق بالعبء الجديد الذي شكلته الانتفاضة على القوات العسكرية الإسرائيلية أو الخسائر في الأرواح، والمعدات التي تكبدتها هذه القوات على أيدي رجال الانتفاضة الفلسطينية.

ويعتقد بعض الباحثين أن أهم ما فعلته الانتفاضة من الناحية السياسية هو فلسطنة الصراع العربي - الإسرائيلي - وهو أمر من وجهة نظر معنية قد سوغ لمنظمة التحرير الفلسطينية لنهج سياسات وإعلان مبادرات فلسطينية دون الرجوع إلى الأطراف العربية الأخرى.

والقول بأن القضية الفلسطينية، قضية عربية فلسطينية وحلها أو الوصول فيها إلى قرار لا يخص جهة بذاتها، بل هو أمر متعلق بالأمة العربية عامة هو من الأمور الثابتة والتي لا تحتاج إلى جدل ولكن هذا الأمر يطفو إلى السطح كلما طرأت على العالم العربي عرض من أعراض التفكك والضعف في مواجهة الأعداء الخارجيين.

وهذا الأمر هو الذي دفع ببعضهم إلى رفع شعار فلسطنة القضية الفلسطينية.. وهو الأمر الذي يقع ضمن استراتيجية الكيان الصهيوني الذي يأمل أن ينفض من حول القضية الفلسطينية العرب غير الفلسطينيين، ثم ينفض من حولها فلسطنيو الشتات، ثم ينحصر الاهتمام بها في بضعة آلاف من فلسطين الداخل الذي يمكن في النهاية استيعابهم والتغلب عليهم بطريقة أو بأخرى.

وقد أدت الانتفاضة إلى سلسلة هائلة من المبادرات الهامة لحل القضية

الفلسطينية، فقد تقدمت مصر، وحزب العمل الإسرائيلي، وتجمع الليكود والإدارة الأمريكية، والمجلس الوطني الفلسطيني كل بمبادرته التي يأمل أن تكون الأكثر توفيقاً في حل القضية الفلسطينية والواقع أن غالبية هذه المبادرات لم تكن في حقيقة أمرها سوى محاولات لتخفيف الضغط على الكيان الصهيوني والعمل على مساعدته في وقف الانتفاضة.

إن الكيان الصهيوني قد أفزعته الانتفاضة وتخوف أن تؤدي إلى أي من الأمور التالية:

1ـ أن تقوم الدول العربية باستغلال الانتفاضة وتشن هجوماً عسكرياً ساحقاً على إسرائيل.

2ـ أو أن تقوم المنظمات الفلسطينية المختلفة بتصعيد أعمال العنف ضد المصالح الإسرائيلية في العالم كعامل دعم للانتفاضة في الداخل.

3ـ أو أن تتحول الانتفاضة ذاتها إلى الأعمال المسلحة، وتحويل الأرض المحتلة إلى ساحة للحرب كما حصل قبل قيام الدولة الإسرائيلية عام 1948م.

ولقد تخوفت القيادات العسكرية الإسرائيلية من أن الانتفاضة قد تستمر سنوات، وأن الجيش الإسرائيلي سيضطر للبقاء مستنفراً مدداً طويلة بما يعنيه ذلك من ضغوطات اقتصادية وسياسية على الحكومة الإسرائيلية وخاصة من حيث انهاك القوات المسلحة وزيادة الضغوطات عليها[13].

أما القيادات السياسية فكان عليها أن تفكر جدياً في مسألة الآثار السياسية للانتفاضة والضغوط التي نضعها على التحركات السياسية للدولة اليهودية وكان على الساسة الإسرائيليين أن يأخذوا مواقف أكثر تحديداً من مسألة ضم الأراضي العربية وكما هو معروف، فإن إسرائيل كانت قد ضمت في عام 1950م القدس واعتبرتها عاصمة أبدية لها، كما أنها أعلنت في ديسمبر 1981م عن ضم الجولان، فلماذا لم تقم بضم الضفة الغربية وقطاع غزة

وتعتبرهما أرضاً إسرائيلية كما اعتبرت ما احتلته من الأراضي العربية عام 1948م أراضي إسرائيلية.

إن سياسة الضم للأراضي العربية، هي سياسة إسرائيلية معتمدة. فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947م قد أعطى حوالي 55٪ من الأراضي العربية الفلسطينية للإسرائيليين، ولكن الإسرائيليين وبانتهاء الحرب الإسرائيلية العربية الأولى، ضموا لهم القدس الغربية التي كان من القدر أن توضح مع القدس الشرقية تحت الوصاية الدولية، وفي عام 1967م أضافت القوات الإسرائيلية كامل الأراضي الفلسطينية وعن طريق بناء المستوطنات وسياسة لاستيلاء على الأراضي بكافة الأغراض استطاعت إسرائيل السيطرة الكاملة على أكثر من نصف مساحة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[14].

كما عملت إسرائيل وعن طريق نشر مستوطناتها أن تحاصر التجمعات العربية وتعمل على تمزيق تلك التجمعات وبحيث أصبح السكان العرب في الأراضي المحتلفة عام 1967م يواجهون يومياً إما باحتمال التهجير والاستيلاء على أراضيهم وإما بجعلهم يشعرون وكأنهم يعيشون في جزر منعزلة لإشعارهم بالضعف وعدم الأمان وقد بلغ عدد المهجرين حوال 172 ألف نسمة في مدة الاحتلال للضفة والقطاع وبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة حتى عام 1987م حوالي 222 مستعمرة يسكنها حوالي 154 ألف مستوطن ثلثهم في منطقة القدس[15].

وبرغم من تلك الإجراءات لم تجرؤ إسرائيل أن تعلن ضم الضفة والقطاع كما فعلت بالقدس والجولان، وذلك لأن ضم الضفة والقطاع يتعارض مع مبدأ قيام الدولة اليهودية الخالصة فالمعروف أن الإسرائيليين وبالنسبة لسياستهم تجاه الضفة والقطاع إنما تتعاطى فقط مع الأرض ومصادرها الطبيعية من مياه وغيرها، ولا تتعاطى مع سكانها لأن ذلك وكما ذكرنا يضع الدولة الصهيونية في تناقض واضح مع المجتمع الدولي، ومع المبادىء الصهيونية.

إن تعداد السكان العرب في الضفة الغربية تجاوز بحسب تقديرات منظمة التحرير الفلسطينية وحتى عام 1993م حوالي 1,202,000 نسمة، وعدد سكان قطاع غزة حوالي 716,200 نسمة بينما يبلغ أعداد السكان العرب في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 حوالي 756,700 نسمة(16) وبهذا فإن العدد الإجمالي للفلسطينيين المقيمين في الداخل يصل حوالي اثنين مليون ونصف المليون نسمة فإذا تم ضمهم إلى الكيان الصهيوني، فإن هذا الكيان سيكون. ثنائي القومية وهو الأمر الذي ترفضه الحركة الصهيونية، والحكومات اليهودية المتعاقبة ومن هذا المنطلق تقدمت إسرائيل بمبادرات الحكم الذاتي. وكان هناك إشارات واضحة في اتفاقات كامب ديفيد عام 1978م إلى مسألة الترتيبات الخاصة بالضفة، والقطاع من أجل توفير حكم ذاتي للسكان(17).

وفي سبيل مواجهة الانتفاضة تقدم شامير في شعر مايو 1988م بمشروعه للحكم الذاتي الفلسطيني الذي يخلص الكيان الصهيوني من مواجهة ثوار الحجارة، ويخفف من أعبائه الاقتصادية ويخلصه من حمل أكثر من مليونين ونصف المليون من العرب الفلسطينيين(18).

وفي مقابل المشروع الصهيوني لمواجة الانتفاضة الذي تقدم به شامير كانت هناك مبادرة تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية وذلك نتيجة للظروف المواتية التي خلفتها الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة وللضغوطات الدولية التي صاحبتها.

2 ـ إعلان قيام الدولة الفلسطينية:

هناك رأي يقول إن الانتفاضة، بما خلقته من ظروف جديدة على الساحة قد دفعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أخذ المبادرة والتقدم بمشروع تسوية بها كثير من الشجاعة والإقدام(19).

وفي رأي أن المنظمة لم تقدم على ما أقدمت عليه من واقع ما يجري في

الأراضي المحتلة، وإنما هي كانت تواكب المشاريع العديدة التي طرحت في فترة ما بعد الانتفاضة، سواء كانت هذه المشاريع عربية أو إسرائيلية أو أمريكية وسوفييتية.

وربما أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية على تقديم مشروعها كي تبرهن للإدارة الأمريكية، كما فعل السادات من قبلها وبعد حرب اكتوبر 1973م ـ على أن الانتفاضة هي آخر الانتفاضات كما قال السادات بأن حرب اكتوبر هي آخر الحروب مع الكيان الصهيوني.

لقد دعى المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد في دروته التاسعة عشر بمدينة الجزائر في شهر نوفمبر 1988م وتبني مجموعة من القرارات والتي منها القبول بقرارات مجلس الأمن رقم 242 و 338 وإعلان قيام الدولة الفلسطينية وقد جاءت هذه القرارات بعد أن قام الملك الحسين، ملك الأردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية في 21-3-1988م. وبعد أن أعلن السيد عرفات في اجتماع للمجموعة الاشتراكية بالبرلمان الأوروبي في 13-9-1988م عن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 وكل القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. هو الأمر الذي يعني بصراحة قبول المنظمة بحق الوجود الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة قبل يونيو 1967[20].

وقد قام المجلس الوطني المجتمع بالجزائر في شهر نوفمبر 1988م بأخذ مجموعة من القرارات منها:

1ـ إعلان استقلال الدولة الفلسطينية.

2ـ إقامة حكومة فلسطينية مؤقتة.

وقد أكد المجلس الوطني في بيانه السياسي عن عزم منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى تسوية سلمية شاملة للقضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وقواعد القانون الدولي.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني بالأمور التالية:[21].

1ـ عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة القرارين رقم 242 و 338.

2ـ الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة منذ عام 1967م بما فيها القدس العربية.

3ـ إلغاء جميع إجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل منذ عام 1967م.

4ـ السعي لوضع الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محددة.

5ـ حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

6ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة وبرغم كل ما قامت به منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات، فان الولايات المتحدة الأمريكية ظلت على موقفها من اعتبار هذه المنظمة، منظمة إرهابية ولا تبيح التعامل معها، وذلك تمشياً مع الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية هدفها القضاء على دولة إسرائيل ونتيجة لهذا الموقف الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت الحكومة الأمريكية طلباً فلسطينياً بمنح السيد ياسر عرفات تأشيرة دخوله للولايات المتحدة كي يتمكن من إلقاء خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين، فانتقلت الجمعية العامة إلى جنيف للاستماع إلى السيد عرفات الذي أعلن في خطابه عن مبادرة سلمية من عدة نقاط تتضمن القضايا التالية[22].

1ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

2ـ الدعوة إلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967م تحت

الإشراف المؤقت للأمم المتحدة، ووضع قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني وللإشراف على انسحاب القوات الإسرائيلية.

3ـ تعهد منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل للوصول إلى تسوية شاملة بين أطراف النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ومنها دولة إسرائيل في إطار مؤتمر دولي للسلام، وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

وبناء في هذه التطورات، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإصدار أربعة قرارات منها قرار يدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة جميع الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى أساس قراري مجلس الأمن رقم 338,242 وقد تضمن هذا القرار كذلك خمسة مبادىء لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط، تضمنت كل المطالب التي جاءت في مبادرة السيدْ عرفات أمام الجمعية العامة في جنيف[23].

كما اعترفت الجمعية العامة بإعلان الدولة الفلسطينية الذي جاء عن طريق المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر وقد صوت ضد هذا الاعتراف دولتان فقط هما إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وعللت الأخيرة اعتراضها على الإعلان الفلسطيني بان القبول الصريح لقراري رقم 242 و 338 والاعتراف الواضح بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن الإرهاب هي الخطوات اللازمة لقيام الولايات المتحدة بالتعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية كما أكدت على مبدأ المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وانه لا سبيل للاعتراف بالمنظمة إلا إذا أقدمت هذه على الاعتراف باسرائيل وبحقها في الوجود كدولة[24].

ورغم الموقف المبدئي للويلايات المتحدة الأمريكية من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن ظروف دولة إسرائيل أثناء الانتفاضة والمشاكل التي واجهتها محلياً وإقليمياً ودولياً ونتيجة للتنازلات التي قدمتها منظمة التحرير

الفلسطينية سواء من خلال القبول بمبدأ الدولة الفلسطينية المحصورة في الأراضي المحتلة منذ يونيو 1967م وبمبدأ القبول بشرعية الوجود الإسرائيلي على الأرض العربية بحسب قرار التقسيم رقم 181، نتيجة لذلك قام الرئيس رونالد ريجان بإصدار بيان جاء فيه «أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية اليوم بياناً قبلت فيه قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 واعترفت بحق إسرائيل في الوجود وتخلت عن الإرهاب، وكانت هذه شروطنا منذ مدة طويلة لإقامة حوار مضموني، وقد تم الوفاء بها أو عليه فقد أذنت لوزارة الخارجية بالشروع في حوار مضموني مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية»(25).

وقد تم أول اجتماع بين الوفد الفلسطيني والخارجية الأمريكية بمدينة قرطاج التونسية في 18-12-1988م وكان الوفد الفلسطيني برئاسة ياسر عبد ربه، والوفد الأمريكي برئاسة السفير الأمريكي في تونس(26).

المبحث الثاني

الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية

لا يدخل في إطار هذا المبحث مسألة الأسباب التي دعت الرئيس العراقي صدام حسين لغزو الكويت في 2 أغسطس 1990 ولكن المبحث يتقصى بقدر الإمكان آثار غزو الكويت وعاصفة الصحراء التي تلت ذلك على مسيرة القضية الفلسطينية والحقيقة أن آثار السياسات العراقية على القضية الفلسطينية لا تقتصر فقط على غزو العراق للكويت عام 1990م بل إن للحرب العراقية الإيرانية التي سبقت غزو العراق للكويت آثاراً بعيدة المدى أيضاً.

إن الحرب العراقية الإيرانية جاءت ولشدة الغرابة بعد أن أبعد الشاه عن الحكم في إيران نتيجة الثورة الإيرانية الإسلامية، والتي قامت بنقل إيران من دولة حليفة للغرب وللولايات المتحدة وإسرائيل بوجه خاص إلى دولة حليفة للعرب والفلسطينيين ووصل الأمر بالجمهورية الإيرانية أنها قطعت علاقاتها مع دولة إسرائيل وسلمت مقر سفارة إسرائيل لمنظمة التحرير الفلسطينية ليكون مقراً لها. وفي هذه الظروف قام الرئيس صدام بإعلان عدم قبوله للاتفاقية التي وقعتها إيران والعراق بالجزائر عام 1975م بشأن شط العرب.

والمعروف أن الحرب العراقية الإيرانية كانت بمثابة اللعب في أيدي السياسة الأمريكية والصهيونية العالمية، حيث إن القوتين الإيرانية ـ بعد الثورة ـ

والعراقية يشكلان معاً رافدين مهمين من روافد المواجهة ودخولهما في حرب ضد بعضهما إنما هو بمثابة القضاء عليهما معاً والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وكما تذكر بعض التقارير ـ قد قامت في عدة مناسبات بقصف المواقع الإيرانية، وضربت السفن والطائرات الأمريكية آبار النفط الإيرانية وفي ذات الوقت أعلنت بعض التقارير أن إسرائيل كانت تزود إيران بالأسلحة والمعدات كي تستمر في حربها مع العراق[27].

وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية والتي دامت من شهر سبتمبر 1980م إلى شهر سبتمبر 1988م، جاء الدور على العراق لتتم تصفيته هو الآخر. ولا شك أن إسرائيل قد استغلت توقيعها لاتفاقيات كامب ديفيد ثم المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979م في تحقيق عدد من سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين والدول العربية المجاورة إذ أنه ولمجرد توقيع المعاهدة، دخلت إيران والعراق في حرب الخليج الأولى وفي عام 1981م قامت الطائرات الإسرائلية بضرب المفاعل العراقي وأعلن الرئيس كارتر عن المبدأ القائل بحق الولايات المتحدة في استخدام القوة من أجل الدفاع عن مصالح الغرب في الخليج العربي كما قامت إسرائيل في عام 1982م باجتياح بيروت وإخراج الفلسطينيين منها وهو الأمر الذي أدى إلى سلسلة من التفاعلات الهامة على القضية الفلسطينية ومن هنا يتضح أن للسياسات الإسرائيلية. الأمريكية والتنسيق الجاري بينهما آثاراً كبيرة على مجريات الأمور في الدول العربية وخاصة الجبهة الشرقية ومنطقة الخليج العربي.

أولاً: السياسات الإسرائيلية والأمريكية ومقدمات حرب الخليج الثانية:

لا يستطيع المرء أن يجادل كثيراً في الأسباب التي تجعل القوى الغربية تقف موقفاً متحفظاً من تنامي وزيادة القوة العسكرية العراقية والاستشهاد التالي يدلل أن إسرائيل كانت تعمل للمقدرة العراقية حسابات استراتيجية بعيدة المدى.

يقول ميناحيم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي في خطبة له بالكنيست الإسرائيلي أثناء مناقشته معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

«عندما يصادق الكنيست على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل نستطيع توقيعها، كما نأمل، في الأسبوع القادم، ولكن مشكلات الأمن لا تزال دون حل، وسيبقى أمن إسرائيل يتصدر اهتماماتنا، وحتى ذلك الحين أيضاً، وبعد توقيع معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر. سنواجه جبهة شمالية ـ شرقية. وسأشرح أهمية ذلك: ثماني فرق مدرعة ست فرق ميكانيكية، 15 لواء مستقلاً، 5920 دبابة و 3320 مدفعاً و 800 طائرة مقاتلة وقاذفة، 113 بطارية (صاروخية) 9 قواعد إطلاق صواريخ سكاد 14 زورق صواريخ وكاسحتا ألغام، والقائمة ليست كاملة بعد.

وستتركز الجبهة على سوريا والأردن ولبنان الذي تحتل سوريا اليوم جزء منه والعراق، وربما أيضاً العربية السعودية، ويتوجب على أعضاء الكنيست أن يعلموا أن العراق طلب من ألمانيا الغربية ألف ناقلة دبابات وبعبارة أخرى: خلال 48 ساعة تستطيع أربع فرق مدرعة أن تقطع الصحراء بدباباتها والوصول إلى مرتفعات الجولان أو إلى أي جبهة إسرائلية أخرى[28].

ويستمر ميناحيم بيجن فيقول: «لم ينشأ وضع كهذا حتى الآن ستمتلك العربية السعودية بعد مرور بضع سنوات طائرات من نوع ف ـ 16 وفي الأردن جيش جيد، ويجب الاعتراف بالحقيقة، وسوريا تمتلك دبابات أكثر مما تملكه مصر، فعدد الدبابات السورية يبلغ 2800 ولدى مصر ما بين 2200 و 2400 دبابة سنواجه جبهة شرقية شمالية كهذه[29]. ثم يقول ميناحيم بيجن، هناك جبهة بغداد، فهذه الجبهة اجتمعت في عاصمة ما بين النهرين، واتخذت قراراً يقول بصراحة أنه لا بد من أن تختفي دولة إسرائيل على الخريطة، أنها إذن جبهة معادية»[30].

ويعبر هذا القول عن مخاوف إسرائيل من الامكانات التي تتوفر للعراق وبقية الدول العربية في الجبهة الشرقية والتي يجب القضاء عليها كي نشعر دولة إسرائيل بالأمن والسلام.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي يعبر موقفها من العراق عن موقف الغرب بصفة عامة، فإنه بالإضافة إلى إعلان الأمريكيين عام 1980م عن مبدأ كارتر الذي سبق أن أشرنا إليه فإن اغتيال الرئيس أنور السادات في شهر أكتوبر 1981 مع فقدان الولايات المتحدة لحليفها في إيران - وقيام نظام معادي للمصالح الغربية فيها عام 1979م ومجيء رونالد ريجان للبيت الأبيض في نوفمبر 1981م بما يعبر عنه هذا الرئيس من مواقف سياسية ذات توجهات عدائية للعرب فإن المسرح قد أعد بالفعل لقرارات استراتيجية ذات أبعاد بعيدة المدى.

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1980م أنها تعتبر إسرائيل «حليفها الاستراتيجي» وفي شهر نوفمبر 1981 وقعت الدولتان مذكرة عرفت باسم «مذكرة التفاهم» والتي كان من أهدافها تمكين الدولتين من التعاون وتقديم المساعدات العسكرية لبعضهما البعض، ومواجهة التهديدات الأجنبية التي تهددهما[31].

وترى بعض الدراسات أن العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية هي محور العلاقات العربية - الأمريكية، وأن الدعم المطلق من أمريكا لإسرائيل سبب من أسباب التوتر في العلاقات العربية - الأمريكية[32].

وهذا التحليل ينطوي على كثير من المصداقية، فإن كل القرارات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي، تقع دائماً في دائرة خدمة دولة إسرائيل باعتبارها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة. وخادمة مصالح الغرب في هذه المنطقة ولكن ومن وجهة نظر أخرى، فإنه يمكن الادعاء بأن فلسطين

المحتلة هي محور العلاقات العربية ـ الأمريكية، وبقدر ما تأخذ الولايات المتحدة من قرارات إيجابية أو سلبية تجاه حل القضية الفلسطينية، بقدر ما تتقدم أو تتأخر أو تتدهور العلاقات العربية ـ الأمريكية.

ولكن الولايات المتحدة كدولة كبرى لها مصالح تتعدى القضية الفلسطينية ولا تمثل لها هذه القضية سوى جزء يسير من كم هائل من المسائل التي عليها معالجتها في نطاق سياستها الخارجية، وعلاقاتها الدولية.

والعبء الأكبر، يجب أن يقع على الجانب العربي فيما يتعلق بتهميش القضية أو جعلها بؤرة هامة من بؤر واهتمامات السياسات الخارجية الأمريكية والدولية.

وكما استطاع الإسرائيليون، أن يجعلوا من إسرائيل بؤرة هامة في العلاقات الأمريكية الخارجية، يمكن للعرب إذا عرفوا الطريق لذلك أن يجعلوا القضية الفلسطينية مثار اهتمام دائم وغير موسمي ـ للسياسات الأمريكية الخارجية. ولكن هذا الأمر ليس بالسهولة التي قد يبدو بها، إذ عندما بدا الرئيس جمال عبد الناصر يشكل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة في الوطن العربي، وعندما حاول الضغط على الدولة الإسرائيلية كي تكون أكثر انصافاً تجاه الشعب الفلسطيني، وَوُوجِه الرئيس عبد الناصر بحرب يونيو 1967م والتي أدت إلى النكبة العربية المعروفة.

كما أن محاولة الرئيس أنور السادات التقرب من الولايات المتحدة ومغازلتها عن طريق طرد الخبراء السوفييت من مصر عام 1972م ثم إلغاء معاهدة الصداقة المصرية ـ السوفييتية عام 1976 وعقد اتفاق كامب ديفيد عام 1978م. واتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979م لم يغير الموقف الأمريكي نتيجة كل تلك السياسات المصرية بالقدر الذي يؤدي ولو إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني لا من قبل الولايات المتحدة

الأمريكية ولا من قبل إسرائيل.

ومن المعروف تاريخياً أن الدول العربية قد اتخذت، سواء على المستوى القطري أو العام سياسات ومبادرات، ووافقت على كثير من الأطروحات الأمريكية سواء فيما يخص الوطن العربي أو في اتجاه حل القضية الفلسطينية.

والمؤكد كذلك أن غالبية المبادىء التي أعلنتها الولايات المتحدة خلال الخمسين سنة الماضية من تاريخ علاقاتها الخارجية، تتوجه إلى منطقة الشرق الأوسط هناك مبدأ ترومان في شهر مارس 1947م وهو مبدأ يقوم على أساس التصدي لانتشار الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط، ثم هناك الإعلان الثلاثي عام 1950م وهو إعلان صادر عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا استهدف الحفاظ على أمن إسرائيل ومنع الأقطار العربية من الحصول على أسلحة تمكنها من إعلان الحرب عليها وفي يناير 1957م أعلنت الولايات المتحدة عن مبدأ أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط وفي عام 1980م أعلنت أمريكا مبدأ كارتر وهو كما سبق الإشارة ـ يؤكد على حق الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية في حالة وجودها ما يهدد أمن الخليل ومصالح الغرب فيه.

وبعد أحداث حرب الخليج الثانية أعلن عن مبدأ سياسة الاحتواء المزدوج، وهو المبدأ الذي يقوم على أهداف ضبط التسلح العراقي والإيراني وعدم تمكين هاتين الدولتين من أن تمتلكا الأسلحة الذرية وما يتبعها من أسلحة الدمار الشامل.

لكل ذلك، فإن الباحث يعتقد أنه من غير المنطقي الاعتقاد أن ما واجهته القضية الفلسطينية بعد حرب الخليج الثانية، إنما يعود فقط إلى هذه الحرب إذ أن هناك من القرارات والمبادرات والسياسات والمواقف القطرية والاقليمية والدولية ما يجعل حرب الخليج الثانية تبدو وكأنها الثلاجة في المحيط والتي لا يبدو منها سوى جزء بسيط.

ومع ذلك، فإن كثيراً من الباحثين اتفقوا بأن حرب الخليج الثانية هي التي

أدت إلى عقد مؤتمر مدريد في شهر أكتوبر 1991م وما تلاه من خطوات تصالحية بين الجانبين العربي والإسرائيلي، يتم ذلك رغم أن بعض الباحثين قد أحصى عدد المبادرات السلمية التي ظهرت خلال الفترة الممتدة من عام الانتفاضة (1987م) إلى مؤتمر مدريد (1991م) بأربع وستين مبادرة[33].

ثانياً: الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية:

يتضح من الدراسات والتقارير التي نشرت عن آثار حرب الخليج الثانية أن هذا الموضوع ينظر إليه على مستويات تحليل مختلفة هناك مستوى التحليل القطري، بمعنى الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحرب الخليج الثانية على كل دولة من دول الخليج العربي، وخاصة الكويت والعراق، ومن بعدهما دول أخرى كالمملكة العربية السعودية وإيران وغيرهما وهناك مستوى التحليل الاقليمي، وهو المستوى الذي يعالج آثار الحرب على اقليم ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة والوطن العربي عامة وما يمكن أن تؤدي إليه حرب الخليج الثانية من نتائج على منطقة الخليج العربي بوصفها إقليم استراتيجي وحيوي خاصة من حيث الطاقة، وكذلك آثار هذه الحرب وتداعياتها على الوطن العربي كإقليم له سياساته ومنظماته وأهدافه التي يحاول تحقيقها.

أما المستوى الثالث للتحليل، فهو المستوى الدولي خاصة وأن الحرب لم تخضها أطراف محلية فقط بل شاركت فيها قوى عالمية برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ولكل مستوى من هذه المستويات أهميته وجدواه، ولكنه بالنسبة لنا في هذا الفصل. فإن المستوى الاقليمي هو الأقرب لمبتغانا، ذلك أن هذا المستوى يمكننا من الوقوف على مدى تأثير حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية بوصفها إحدى أهم قضايا النظام الاقليمي العربي.

هذا الأمر لا يعني أن المستوى القطر غير مؤثر في القضية الفلسطينية إذ

على العكس تماماً، فإن مستقبل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أية دولة عربية سوف يكون له أكبر الآثار على القضية الفلسطينية كما أن المستوى العالمي، مهم للقضية الفلسطينية، خاصة ونحن ندرك أن من أهم آثار حرب الخليج الثانية، هو بروز الولايات المتحدة كأقوى دولة عالمية، وأن باستطاعتها إذا توفرت لها الإرادة السياسية أن تضغط على إسرائيل وتلزمها بأخذ سياسات ومواقف لا تريدها، كما فعلت ذلك أثناء حرب الخليج وألزمتها بعدم الرد عى صواريخ سكود العراقية. لقد اتفقت كثير من الدراسات والمقالات التي صدرت عقب الانتهاء من عاصفة الصحراء، وإعلان الرئيس جورج بوش عن تحرير الكويت بأن أهم نتائج حرب الكويت من الناحية السياسية وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كانت في انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في شهر أكتوبر 1991م وما تلا ذلك المؤتمر من مفاوضات عربية ـ إسرائيلية ثنائية، ومؤتمرات دولية شرق أوسطية تركزت حول مسائل تطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية خاصة في المسائل الاقتصادية (مؤتمرات القاهرة وعمان والرباط والدوحة).

ويضاف إلى مؤتمر مدريد للسلام كأحد أهم النتائج السياسية لحرب الخليج الثانية توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى اتفاق «أوسلو» وإعلان الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل ثم اتفاقات القاهرة وواشنطن والخليل والمباحثات الفلسطينية الإسرائيلية اللاحقة لها وبناء عليه، فإنه يمكن الحديث عن نتائج حرب الخليج الثانية السياسية وخاصة فيما يتعلق بآثارها على القضية الفلسطينية في بندين رئيسين هما:

(أ) مؤتمر مدريد للسلام مقدماته ونتائجه.

(ب) الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل «الأسباب والنتائج».

(أ) مؤتمر مدريد للسلام: مقدماته ونتائجه:

هناك مثل عربي يقول: «من يده في الماء ليس كمن يده في النار» وهذا المثل يصلح كبداية للدخول في الإجابة على السؤالين التاليين:

لماذا دخل الفلسطينيون مؤتمر مدريد؟ وما هي الأهداف التي وضعوها لأنفسهم وأملوا أن يحققوها من خلال صيغة المؤتمر الدولي للسلام؟

هناك في أدبيات النضال الفلسطيني كثير من الشعارات والمبادىء والأطروحات التي تحرم على الساسة الفلسطينيين الدخول في مفاوضات او اتصالات مع العدو الصهيوني. وكانت مواثيق منظمة التحرير الفلسطينية وقرارات المؤتمرات الفلسطينية العديدة، وخاصة قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية تنادي بالكفاح المسلح والتحرير من منطلق واحد يقول: «إن الأرض الفلسطينية، هي أرض عربية، ولا مكان فيها لشبر واحد للكيان الصهيوني المغتصب».

ولكن هذا الموقف بدا يتراجع، فقد أعلنت قيادة المنظمة في السبعينات عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية والتي تشمل العرب واليهود وعندما رفض هذا التحول في الموقف الفلسطيني، تراجع الفلسطينيون إلى الوراء قليلاً. وقالوا إنه يمكن أن يرضوا بقيام دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967م ولم تتم الاستجابة لا الإسرائيلية ولا الغربية لهذا التراجع، فانتقلت القيادة الفلسطينية إلى مرحلة ثالثة نادت فيها أنه يمكن أن يقبلوا بإقامة الدولة الفلسطينية على أي شبر من الأراضي الفلسطينية، وحتى هذا لم يتم قبوله من قبل الإسرائيليين والغربيين على حد سواء.

ويبدو أن القيادة الفلسطينية، وخاصة تلك التي كانت متواجدة في داخل الأراضي الفلسطينية وتشهد يومياً مدى تآكل الأراضي والمصادرة الإسرائيلية اليومية لها، خشيت أنه قد يأت يوم لا تجد فيه منظمة التحرير الفلسطينية حتى

ذلك الشبر الذي تقيم عليه الدولة الفلسطينية ولهذا، رضيت هذه القيادات المحلية بالاشتراك في مؤتمر مدريد للسلام عندما دعيت له بوصفها جزء من الوفد الأردني، والذي تعده كثير من الدراسات على أنه النتيجة المباشرة لحرب الخليج الثانية.

ويبدو أن المبادرات السلمية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية قبل مؤتمر مدريد، خاصة الإعلان عن قبول قراري مجلس الأمن رقم 242-338 والإعلان على القبول بقيام الدولة الفلسطينية على أي شبر لم تؤخد على أساس أنه اعتراف بدولة إسرائيل[35].

ولهذا فقد أخذت بعض الخطوات التمهيدية الأخرى الهامة، ومنها على سبيل المثال إعلان الملك حسين عن قطع علاقات بلاده القانونية والسياسية مع الضفة الغربية في 31 يوليو 1988م ثم إعلان المجلس الوطني الفلسطيني عن قيام الدولة الفلسطينية في شهر ديسمبر 1988م وهذان الأمران يشيران إلى رغبة كل من منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية في الاعتراف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين منذ عام 1947م.

وإضافة إلى كل ذلك. فإن حدوث الانتفاضة الفلسطينية في شهر ديسمبر 1987م عقب مؤتمر القمة العربي في عمان ثم حدوث كارثة الكويت ووقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب العراق قد أوقع المنظمة في موقف شديد الحساسية سياسياً واقتصادياً مع شعبها الفلسطيني في داخل الأراضي العربية المحتلة، والذي عبرت الانتفاضة عن تجاوزه لأطروحات وسياسات المنظمة ذاتها.

إن البرنامج السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر بمدينة الجزائر في شهر نوفمبر 1988م قد عبر عن رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة سياسات التسوية مع الإسرائيليين كتلك التي سبق

لها الرئيس المصري أنور السادات، فقد أعلن المجلس الوطني عن أمور منها:

1 ـ الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية على أساس قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947 الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويعيب هذا القرار من قبل المجلس الوطن الفلسطيني أمران، الأول، أنه قرار جاء متأخراً بأكثر من أربعين عاماً عن موعد استحقاقه فالمعروف أن الدول العربية، والقيادة الفلسطينية قد عارضت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين. واعتبرته قراراً غير عادل ولا يحقق أماني الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة على كامل أرضه.

أما الأمر الثاني. وهو الأكثر خطورة، فهو أن القبول بقرار التقسيم وفي هذا الوقت المتأخر، يعني أن كل التضحيات وكل الشهداء وكل السياسات التي اتخذتها الأطراف العربية المختلفة قد ضرب بها عرض الحائط وأن الجانب العربي كان طوال أربعين عاماً يمارس ممارسات خاطئة وأن الجانب الإسرائيلي هو الجانب المصيب. هذا القول يؤكده، أن المجلس الوطني الفلسطيني لم يقم بخطوته بناء على مبادرات أو سياسات إسرائيلية تصالحية، فإسرائيل حتى وبعد إعلان المجلس عن خطواته التصالحية، ظلت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وظلت ترفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م ناهيك عن الأراضي المحتلة عام 1948م، كما ظلت إسرائيل تؤكد على عدم انسحابها من القدس بعد إعلانها بأنها عاصمة إسرائيل المحررة والدائمة وغير المقسمة.

2ـ واعترف المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة كذلك بقراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 338.

والمعروف أن القرار رقم 242 قد صدر في شهر نوفمبر 1967م وهو القرار الذي اعتمد كأساس في الدعوة القائلة بمقايضة الأرض بالسلام بمعنى أن العرب يأخذون الأرض في مقابل أن يحصل الإسرائيليون على السلام.

إن اعتراف المجلس الوطني الفلسطيني بقراري مجلس الأمن المذكورين قد نسف الدعاوي العربية التي استمرت لمدة عشرين عاماً والتي تقول في بعضها إن قرار مجلس الأمن رقم 242 قد تجاهل الشعب الفلسطيني، وأنه لم يشر إلى المسألة الفلسطينية إلا كقضية لاجئين، وذلك كما جاء في البند ب من الفقرة الثانية منه.

وقد اعتبر الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم 242 بمثابة الاعتراف بدولة إسرائيل في الأراضي التي احتلتها بموجب قرار التقسيم رقم 181، وكذلك في الأراضي التي احتلها بعد ذلك عدا الأراضي التي تعتقد إسرائيل أن باستطاعتها الانسحاب منها، وبرضاء منها. ذلك أن التفسير الإسرائيلي لقرار 242 يشير إلى أن الإسرائيليين قد انسحبوا بالفعل من الأراضي التي يطالبهم القرار بالانسحاب منها وذلك عند انسحابهم من سيناء أما الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس، فهي أراضي إسرائيلية ولا يفكر الإسرائيليون في التخلي عنها. وأما بالنسبة لهضبة الجولان فإن إسرائيل ستحتفظ بها لأنها تقع من ضمن الأراضي التي تؤمن لها الحدود الآمنة وهي الحدود التي يكفلها قرار مجلس الأمن رقم 242 لإسرائيل[36].

وبعد قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في شهر نوفمبر 1988م جاءت الخطوة الأمريكية بالإعلان عن العزم في الدخول مع منظمة التحرير الفلسطينية في حوار علني والقبول بفكرة المؤتمر الدولي للسلام لمناقشة قضية الشرق الأوسط وبحضور فلسطيني[37].

ومن هنا يدرك المرء أن الهدف الأساسي من الحضور الفلسطيني لمؤتمر مدريد. هو محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأراضي العربية المحتلة والحصول على اعتراف الأمريكيين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الإعلان عن إنهاء مرحلة من مراحل الكفاح الفلسطيني، وبدء مرحلة جديدة تأخذ فيها منظمة التحرير الفلسطينية أمرها بيدها بعيداً بقدر الإمكان عند تأثيرات القوى الاقليمية العربية، وخاصة التأثير السوري والأردني.

والمحاولة الفلسطينية في هذا الشأن جاءت، ومنظمة التحرير الفلسطينية قد فقدت مخالبها وأنيابها، ولم تعد تملك من الأمر شيء. جاءت مشاركة الفلسطينيين لمؤتمر مدريد وقد تم الآتي:

أولاً: قدمت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف الصريح بالكيان الصهيوني في غير مقابل، بمعنى أن إسرائيل لم ترد الجميل وتعترف بالمنظمة.

ثانياً: اعترفت المنظمة بعدم جدوى المواقف العربية منذ حرب عام 1948 إلى عام 1988م.

ثالثاً: اعترفت المنظمة بقرار التقسيم رقم 181، وهو الاعتراف الذي مكن الحركة الصهيونية من أخذ 56٪ من الأراضي الفلسطينية.

رابعاً: جاءت المشاركة الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تعلن وبإصرار على الاحتفاظ بالقدس عاصمة موحدة وأبدية للدولة اليهودية وبإصرار على عدم الانسحاب من غالبية الأراضي في الضفة الغربية والتي يطلق عليها الإسرائيليون اسم «يهودا والسامرة».

خامساً: وقد جاءت مشاركة المنظمة من مؤتمر مدريد بعد أن فقدت أهم حلفائها الاقليميين، والدوليين، فمن جهة، فقدت المنظمة ومنذ عام 1982م دعم السوريين، وهم أقوى حلفاء الشعب الفلسطيني في المنطقة، كما سبق للمنظمة أن فقدت دعم غالبية الجناح الثوري، العربي وعلى رأسه دعم الجماهيرية الليبية وذلك لانفراد المنظمة باتخاذ خطوات تصالحية مع العدو الإسرائيلي.

وأكبر الخسائر الفلسطينية والعربية بصفة عامة كان في انهيار الاتحاد السوفييتي كحليف استراتيجي ومجيء حكومة روسية تهددها المشاكل الاقتصادية والسياسية الداخلية والتي لم تكن في حال يمكنها من لعب دور متوازن وفعال في مؤتمر مدريد.

سادساً: جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد بعد أن أخذت المنظمة

موقفاً منحازاً لموقف العراق، ففقدت بذلك دعم قوى عربية كان يمكن أن يكون لها بعض التأثير على المواقف الأمريكية ونقصد بذلك المملكة السعودية ودول الخليج العربي، والتي اتخذت من كل الدول التي وقفت مع الجانب العراقي في أزمة الخليج الثانية موقفاً متشدداً فطردت مواطني كل من اليمن والأردن والسودان وكذلك الكثير من الفلسطينيين الذين عوملوا بصفة خاصة في الكويت وكأنهم جواسيس للجيش العراقي الغازي.

سابعاً: جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد عام 1990م وكأنها تقول أن الانتفاضة كانت إحدى الأخطاء التي ارتكبها العرب في حق الدولة اليهودية وبدلاً من أن تعمد المنظمة إلى تأييد الانتفاضة بمواقف مؤيدة للانتفاضة معلتها سبباً للتفاوض مع الإسرائيلين، ويقول أحد المسؤولين الفلسطينيين أن الانتفاضة كانت تكلف المنظمة حوالي خمسين مليون دولار شهرياً بينما ما تتلقاه المنظمة من دعم للانتفاضة لم يتجاوز ثمانية مليون دولار شهرياً[38].

ثامناً: لقد جاءت مشاركة المنظمة لمؤتمر مدريد، وبالطريقة التي رتب بها المؤتمر لتأكيد بعض الفرضيات التي يريد بعض العرب التمسك بها وإثباتها ومنها:

1ـ إن أمريكا هي التي تملك 99٪ من أوراق اللعبة في الشرق الأوسط وفي حل القضية الفلسطينية[39].

2ـ إن الدور العربي لم يعد هو الدور الفاعل ولم تعد القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للشعب العربي، وعلى الفلسطينيين أن يفلسطو القضية الفلسطينية ويخلصوها من أجواء السياسات العربية.

3 ـ إن دولة إسرائيل أمر واقع وعلى العرب أن يعترفوا بهذا الأمر قبل فوات الأوان وأنه لا أمل في حل القضية الفلسطينية إلا عن طريق الاعتراف بدولة إسرائيل والتعايش معها والتنازل لها عن الأراضي التي تضمن لها حدوداً آمنة.

ويبدو أن منظمة التحرير الفلسطينية وقد جابهت منذ الاعتراف بها في مؤتمر القمة بالرباط عام 1974م كثيراً من المواقف العربية المتخاذلة، قد وصلت إلى قناعات خاصة بها أجبرتها على الانخراط في العملية السلمية، رغم فقدانها لعناصر التكافؤ وعناصر التفاوض من موقف متوازن.

لقد واجهت المنظمة قبل عام 1974م أحداث أيلول 1970، حيث تعرضت القوات الفلسطينية لحرب غير متكافئة مع الجيش الأردني وفي عام 1976م ووجهت أثناء الحرب الأهلية في لبنان بالقوات السورية وفي عام 1978 ثم اجتياح الأسرائيليين لجنوب لبنان، ثم اضطرت القوات الفلسطينية أن تخرج من لبنان عام 1982م بعد اجتياح الإسرائيليين لبيروت وفي عام 1985م، تم القصف الإسرائيلي لمقر المنظمة بتونس، ناهيك عن المواجهات المستمرة التي واجهت المنظمة. وعليه فإن قيادات منظمة التحرير الفلسطينية ربما وصلت إلى قناعات وخيارات محدودة ومن بينها الانخراط في العملية السلمية وعدم الاستمرار في الاعتماد على المواقف العربية التي لم تثبت جدواها خلال العقدين الأخيرين «1967-1987م».

ولقد جاء مؤتمر مدريد بناء على مبادرة قام بها الرئيس الأمريكي جورج بوش وذلك أثناء إلقاء خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في يوم 7مارس 1991م والتي أكد فيها على مبدأ الأرض مقابل السلام، واعتماد قراري مجلس الأمن رقم 242-338 كأساس لمؤتمر مدريد. وقد أرسل الرئيس جورج بوش وزير خارجيته جيمس بيكر في رحلات مكوكية إلى الدول العربية وإسرائيل ودامت هذه المهمة لفترة امتدت من شهر مارس إلى شهر أكتوبر 1991م طرح فيها الوزير الأمريكي التصور الأمريكي للحل السلمي لمشكلة الشرق الأوسط، كما دعا فيها الأطراف المعنية إلى مؤتمر مدريد للسلام. ويقول المحللون السياسيون، أن الإدارة الأمريكية قد أقدمت على خطوة المؤتمر السلمي نتيجة لعدة معطيات أهمها:

1 - انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وعزم الأمريكيين

الدعوة إلى نظام عالمي جديد، يقوم على الشرعية الدولية وعلى مبدأ القطبية أحادية الجانب.

2 ـ ضعف موقف منظمة التحرير الفلسطينية وعدم قدرتها على تخريب المبادرة الأمريكية، وذلك بعد أن قامت المنظمة ذاتها بمجموعة من الخطوات والمبادرات، ومنها على وجه الخصوص القبول بقراري مجلس الأمن رقم 242 ورقم 228 والاعتراف بدولة إسرائيل.

3 ـ تأزم الموقف العربي بعد حرب الخليج الثانية، وانقسام الدول العربية إلى معسكرين متخاصمين، وشعور الجانبين الأمريكي والإسرائيلي بأن مخاطر فشل المؤتمر قد زالت، خاصة مع اشتراك دولة مثل سوريا في هذا المؤتمر وقد كانت إحدى الدول ذات المواقف المتشددة تجاه موضوع الاعتراف بدولة إسرائيل، وقد ساهمت بقواتها المسلحة في عاصفة الصحراء، ضد العراق، رغم عدم شطب اسمها من قوائم الدول المساندة للإرهاب، وهي القوائم التي عملت وزارة الخارجية الأمريكية على استصدارها من حين لآخر وكأنها تحولت إلى وزارة للبوليس الدولي.

إن الظروف السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والتي دفعت بإدارة جورج بوش إلى اتخاذ مواقف لينة تجاه منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطيني ـ لا يمكن فهمها بعيداً عن الظروف التي جعلت إسرائيل تقبل بالجلوس إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وتفاوض وفداً فلسطينياً أردنياً مشتركاً.

إن المصالح الأمريكية ـ الإسرائيلية قد تلاقت في أكثر من نقطة في هذا الشأن فالمعروف أن موقف أمريكا من منظمة التحرير الفلسطينية إنما هو انعكاس صريح لموقف إسرائيل من تلك المنظمة، فأمريكا وإسرائيل تعتبران منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية، ترفع شعار تدمير دولة إسرائيل وقد عملت كل من

أمريكا وإسرائيل وطوال العقود الماضية على محاربة منظمة التحرير الفلسطينية وأية دولة أو جهة تساندها، وتساند سياساتها ومبادئها وأهدافها وبرامجها.

ولكن الموقف بعد حرب الخليج الثانية قد اختلف، فقد تأكدت سيادة التوجه الأمريكي في المنطقة، وضعفت الإرادة الدولية المعارضة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واستعادت أمريكا توازنها بعد تلك الهزائم المتكررة التي شهدتها في عقد السبعينات، من الفيتنام إلى إيران، وانتهت معظم حركات التحرر الدولية، وكما رأى السيد عمر موسى وزير الخارجية المصري أنه طالما تم حل قضايا عالمية كثيرة مثل قضية كمبوديا في جنوب مشرق آسيا، ومشكلة الابارتايد في جنوب أفريقيا ومشكلة أفغانستان فلم تكون القضية الفلسطينية هي الاستثناء[40].

إن إسرائيل عندما دخلت مؤتمر مدريد لم تقدم كثيراً من التنازلات بل على العكس من ذلك، فهي قد استفادت كثيراً من هذا المؤتمر ومن تداعيات حرب الخليج الثانية، فقد أفادها كثيراً تدمير المقدرة العراقية واستفادت من تفكك الدول العربية وانقسامها، واستفادت من التنازلات التي أعلنتها منظمة التحرير الفلسطينية، ودخلت إسرائيل مؤتمر مدريد وقد ضمنت الآتي وذلك طبقاً لخطاب التطمينات الأمريكية للحكومة الإسرائلية[41]:

(أ) التأكيد على استمرار الالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري.

(ب) الاقرار بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم 242.

(جـ) عدم تأييد الحكومة الأمريكية لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

(د) الالتزام الأمريكي بمبدأ المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية المباشرة.

(هـ) الالتزام الأمريكي بعدم الضغط على إسرائيل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(و) الالتزام الأمريكي بضمان أمن إسرائيل خاصة من جهة الجبهة السورية.

وإذا كان الوضع بهذه الكيفية، فلا ضرر على إسرائيل من الدخول في مؤتمر مدريد فهو على الأقل سيوفر لها:

1 ـ المزيد من الوقت لاستيعاب المزيد من المهاجرين والإراضي العربية.

2 ـ الظهور بمظهر الدولة المحبة للسلام.

3 ـ العمل على زيادة الفرقة العربية، بين الدول العربية الرافضة للمؤتمر، والدول الراغبة فيه.

4 ـ الحصول على المزيد من التنازلات العربية، خاصة فيما يتعلق بمطالب الفلسطينيين بالاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، وبعودة القدس إلى السيادة العربية والانسحاب من الجولان ووقف بناء المستوطنات.

5 ـ ابتزاز الإدارة الأمريكية والحصول منها على المزيد من المساعدات الاقتصادية والعسكرية.

وكان لإسرائيل في مؤتمر مدريد مواقف مبدئية لم تحد عنها واستمرت في التمسك بها، كما فعلت من قبل انعقاد المؤتمر، ومن ذلك مثلاً:

(أ) عدم التفكير في الانسحاب من الأراضي العربيه المحتلة، وخاصة من ما تسميه إسرائيل «يهودا والسامرة» «الضفة الغربية».

(ب) عدم الانسحاب من القدس، وهي عاصمة إسرائيل الموحدة والدائمة.

(جـ) عدم وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.

(د) لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم.

وبالإضافة إلى هذه المبادىء الإسرائيلية المعلنة، فإن إسرائيل أعلنت أن من شروط حضورها لمؤتمر مدريد[42]:

1 ـ لا لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية.

2 ـ لا لتمثيل فلسطيني القدس.

3 ـ لا لتمثيل فلسطيني الشتات.

وإذا ما ضمنت إسرائيل هذه الشروط الثلاثة، فلا بأس عليها في سبيل التخلص من مأزق الانتفاضة الفلسطينية، والضغوط الدولية من الدخول في مفاوضات عربية ـ إسرائيلية مباشرة، تستهلك من الوقت ما تستهلك كي يأتي زمن لا يجد فيه العرب شيئاً يفاوضون من أجله، خاصة وإن هناك شبه اتفاق بين الباحثين بأن مؤتمر مدريد كان من أجل التعامل فقط مع ما بقي من الضفة الغربية وقطاع غزة. والإجراءات الأمنية الإسرائيلية والحفاظ على زخم الانتصار الأمريكي في حرب الخليج الثانية[43].

وبناء عليه، فإنه يمكن القول أن مؤتمر مدريد الذي جاء نتيجة لرغبة أمريكية قد أدى دوره لحسم مواقف الأطراف الرئيسية فيه:

فعلى الجانب الفلسطيني، تمت عملية الاعتراف بالدولة اليهودية. وبشرعية وجودها، وبحقها في العيش في حدود آمنة ومعترف بها. كما تمت ونتيجة لمؤتمر مدريد حسم مبدأ المفاوضات مع العدو الصهيوني، ليس على المسار الفلسطيني ـ الأردني فقط، بل على جميع المسارات العربية، وخاصة المسار السوري اللبناني ـ الإسرائيلي، ناهيك عن الدعوة للمؤتمرات الاقتصادية الشرق الأوسطية. وحُسمت كذلك مسألة الاعتراف بقراري مجلس الأمن رقم 242 و338 من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، كما حسمت مسألة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبحسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947م.

وقد رأى بعض الباحثين أن مؤتمر مدريد كان في حقيقة الأمر مؤتمراً احتفالياً ويرى آخرون أن دزينة الجولات الفاصلة بين احتفالي الافتتاح والاختتام،

لم تكن أكثر من تمرين سياسي لتطويع الموقف الفلسطيني وانتزاع اعترافه بقدرية السيطرة الأمريكية المطلقة واستحالة التطلع إلى تحصيل أية حقوق من دون استجداء الوساطة الأمريكية»[45].

(ب) الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل «الأسباب والنتائج».

1 ـ الاستشهاد الذي ذكرناه في آخر فقرة من حديثنا عن مؤتمر مدريد قد يكون مناسباً لبدء الحديث عن الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية من حيث الأسباب التي دفعت إلى تجاوز صيغة مدريد إلى صيغة جديدة في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، هي صيغة أوسلو.

إذ، بينما يصرح السيد ياسر عرفات بأن السبب وراء قيام منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات سرية مع إسرائيل في أوسلو، هو «جمود المفاوضات الثنائية على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي على مدى 22 شهراً، فضلاً عن تغيير الحكومة الإسرائيلية وتدهور الأحوال المعيشية لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة[46]، فإن المحللين السياسيين لا يرون أن هذه الأسباب كانت كافية للتحلل الفلسطيني من التنسيق العربي، والمعروف عن صيغة مدريد، وهي الصيغة التي ارتضتها جميع الأطراف العربية المعنية، وخاصة سوريا ولبنان والأردن بوصفها الأطراف العربية التي ما تزال في نزاع علني مع العدو الصهيوني.

إن الأسباب الحقيقية في تخلي منظمة التحرير الفلسطينية عن صيغة مدريد ودخولها لصيغة أوسلو، يمكن تحديد بعضها في الآتي:

1 ـ شعور منظمة التحرير الفلسطينية بعد موقفها من غزو العراق للكويت باهتزاز وضعها السياسي والاقتصادي، خاصة وأن دول الخليج العربي قد قامت باتخاذ إجراءات عملية اتجاهها ومن ذلك طرد العمالة الفلسطينية من أراضيها، ووقف التعامل مع المنظمة.

2 ـ شعور منظمة التحرير الفلسطينية بأن أملها في جعل الولايات المتحدة الأمريكية تخفف من انحيازها للمواقف الإسرائيلية لصالح المنظمة قد تضاءل نتيجة لحرب الخليج الثانية.

3 ـ ويبدو أن من أهم أسباب دخول منظمة التحرير الفلسطينية إلى صيغة أوسلو بدل صيغة مدريد، هو رغبة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في الاستفراد بالفلسطينيين، كما سبق لهم أن استفردوا بمصر وإبعاد المفاوضات عن تأثيرات الأطراف الأخرى، وخاصة تأثيرات الموقف العربي الموحد، وتأثير القوى الخارجية المختلفة مثل تأثير الروس ودول الاتحاد الأوروبية هذا إضافة إلى رغبة قوية من جانب إسرائيل في استبعاد دور للأمم المتحدة في الإشراف على المفاوضات المؤدية إلى السلام في دور منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد دخلت صيغة أوسلو لشعورها ببطء المفاوضات الثنائية العلنية التي أنتهجتها صيغة مدريد، فما هي الأسباب التي شجعت الحكومة الإسرائيلية على التخلي عن صيغة مدريد، والدخول في صيغة أوسلو برغم أن مبررات منظمة التحرير الفلسطينية لا تنسجم مع الأهداف والسياسات الإسرائيلية التي كانت دوماً تلعب على مسألة استهلاك الوقت واستنزافه في القضايا الشكلية لا الجوهرية في المفاوضات العربية الإسرائيلية.

إن أكثر سبب معقول ومنطقي، ويفسر دوافع إسرائيل في لقاء منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها، هو الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركتها الانتفاضة على المجتمع والحكومة الإسرائيليتين.

لا يجب أن نذهب بعيداً عن الانتفاضة، كي نفهم هذا التحول الخطير في الموقف الإسرائيلي من مسألة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

لقد ظلت إسرائيل ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير منذ إنشائها عام 1964م، وعملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على فرض موقفها على الإدارات الأمريكية المتعاقبة أيضاً، لدرجة أن رؤساء أميركيين معروفين كانوا يتحاشون مجرد ذكر اسم المنظمة، حتى لا يفقدوا فرصهم في الانتخابات.

ولقد أصدرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة عدداً كبيراً من القوانين والقرارات ضد منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة إرهابية لا يجوز التعامل معها سياسياً أو اقتصادياً أو دبلوماسياً وكانت هذه المواقف الأمريكية تتمشى مع رغبة الحكومات الإسرائيلية المختلفة[47].

إن الرئيس ريجان هدد بأنه سيقاطع اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا حضرها السيد ياسر عرفات، كما رفضت الإدارة الأمريكية منح السيد عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة ودخلت الولايات المتحدة من أجل ذلك في مواجهة قانونية مع الأمم المتحدة واتهمت منظمة التحرير الفلسطينية الولايات المتحدة بأنها ساعدت إسرائيل في غارتها على قصر السيد عرفات في تونس من أجل اغتياله[48].

وعليه، فإنه لا يمكن تفسير هذا التحول الأمريكي ـ الإسرائيلي من منظمة التحرير الفلسطينية من موقف الانكار والتجاهل، بل والعمل على القضاء عليها، إلى موقف الاعتراف بها والتفاوض معها، إلا إذا كانت هناك مبررات قوية لذلك ولم تحدث أية مبررات في هذه الفترة، سوى الانتفاضة الفلسطينية. أما الادعاء بأن سبب التحول الإسرائيلي الأمريكي من منظمة التحرير الفلسطينية إنما هو قيام المنظمة بالاعتراف بقراري مجلس الأمن رقم 242-338، والاعتراف بدولة إسرائيل ونبذ الإرهاب، فإن هذه كلها مما تريد الولايات المتحدة وإسرائيل أن تعلنه كمبررات لموقفها الجديد من منظمة التحرير الفلسطينية ولكن الواقع يقول غير ذلك أن لبنان يعترف بدولة إسرائيل وبقراري مجلس الأمن رقم 242-338 وهو لا يمارس الإرهاب ولا طاقة له على ممارسة الإرهاب أو تهديد أمن إسرائيل

ومع ذلك لم تقم إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 الصادر عام 1978م ولم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كي تنسحب من الجنوب اللبناني، ولم تقم إسرائيل بالإعلان عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 إلا في عام 1998م وبعد أن ارتفعت أعداد ضحاياها في الجنوب اللبناني.

وكذلك الحال بالنسبة لموقف الدولة الإسرائيلية من الأردن فهذا البلد يعترف بقراري مجلس الأمن رقم 242-338. ولا يهدد أمن إسرائيل ولا يمارس ضدها الإرهاب، فلماذا استمرت إسرائيل في احتلال أراضيه إلى أن وقعت الدولتان الإسرائيلية والأردنية اتفاق وادي غربة عام 1994م.

إن التحليل المنطقي يقودنا إلى أن المتغيرات الجديدة التي أجبرت كل من إسرائيل والولايات المتحدة على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية هي الآتي:

1 - الانتفاضة الفلسطينية.

2 - ظهور الخيار الإسلامي على الساحتين العربية ودول الجوار العربي خاصة في إيران وأفغانستان وتركيا.

وكان انهيار الاتحاد السوفييتي، وضعف الحكومة الروسية نتيجة مشاكلها السياسية والاقتصادية قد أعطى للولايات المتحدة الأمريكية فرصة في الانفراد بأخذ المبادرات الدولية. كما أن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة الصراع في منطقة الخليج قد طمأنها إلى ضعف جبهة المواجهة العربية لأية مخططات أمريكية وخوفاً من عودة الانتفاضة، واشتداد ساعد الخيار الإسلامي سارعت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية إذ اعتبرتا خيار منظمة التحرير الفلسطينية أقل ضرراً من الخيارات الأخرى خاصة خيار اشتعال الانتفاضة أو اشتداد ساعدا حركتا حماس والجهاد الإسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني

ستعمل من وجهة النظر الإسرائيلية الأمريكية على امتصاص أية بوادر جديدة لعودة الانتفاضة، بل وستقمعها إذا طلب الأمر منها ذلك.

وستكون من ناحية أخرى البديل المحتمل لقيادات الحركات الإسلامية وأكثر من كل ذلك فإن الاعتراف بهذه المنظمة والحديث معها، بعد أن قامت بالاعتراف بدولة إسرائيل، وعن نيتها التخلي عن الكفاح المسلح «أي الإرهاب» بالمفهوم الإسرائيلي ـ الأمريكي، وإعطائها وعوداً يمكن التراجع عنها في أي وقت بعد أن تكون المنظمة قد قامت بدورها في الخطة الأمنية الإسرائيلية وإثبات أن الولايات المتحدة وحدها تملك كل أوراق اللعبة في الشرق الأوسط لا يضر بالمصالح الإسرائيلية ـ الأمريكية.

إن النظر في اتفاقات أوسلو وواشنطن وطابا والخليل وغيرها من الاتفاقات التي وقعتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ سبتمبر 1993 تؤكد على حقيقة واحدة، وهي أن الإسرائيليين غير جادين في الوفاء بالتزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم وأن الغرض الأساسي من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها هو:

1 ـ إن المنظمة كانت الخيار الأقل ضرراً من مواجهة الانتفاضة.

2 ـ إن هناك فرصاً إسرائيلية في استهلاك مزيد من الوقت.

3 ـ العمل على تعرية منظمة التحرير الفلسطينية وتجريدها من أسلحتها وخاصة ما يتعلق بمبدأ الكفاح المسلح، وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني.

لقد وقع الرئيس عرفات وثيقة الاعتراف المتبادل مع إسرائيل يوم 9-9-1993م وقد جاء في هذه الوثيقة قضايا هامة لم يبادله إياها رئيس الوزراء إسحاق رابين في الوثيقة التي وقعها في ذات التاريخ.

لقد جاء في رسالة السيد عرفات للسيد رابين المسائل التالية[49]:

1 - اعتراف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

2 - قبول المنظمة بقراري مجلس الأمن 242 و 338م.

3 - التزام المنظمة بعملية السلام في الشرط الأوسط.

4 - نبذ المنظمة استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف وتتحمل المنظمة المسؤولية عن عمل عناصر المنظمة في هذا الشأن.

5 - بطلان بنود ميثاق المنظمة التي تنكر حق إسرائيل في الوجود والتي تدعو إلى الكفاح المسلح وتحرير الأرض من النهر إلى البحر.

أما رسالة رابين في إجابته على رسالة السيد عرفات، فلم تحو سوى المسألتين التالتين:

1 - إنه بناء على الاعتراف التي تعهدت بها رسالة السيد عرفات، فإن حكومة إسرائيل تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني.

2 - إن حكومة إسرائيل قررت بدء المفاوضات مع المنظمة في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وعند مقارنة محتوى هاتين الرسالتين يتضح مدى الفارق بين ما قدمه كل من السيد ياسر عرفات والسيد رابين من تعهدات أو التزامات وقد انعكس هذا الأمر بصورة أوضح في «إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي تم توقيعه في واشنطن مع الملاحق المكملة له في 13-9-1993م[50].

لقد جاء في البند الأول من إعلان المبادىء هذا، أن الهدف من المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية - إلى جانب أمور أخرى، هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤدي بعد خمس سنوات إلى تسوية نهائية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.

وبالنظر إلى أن الإسرائيليين، سواء كانوا من العمال أو الليكود لم يكن في

نيتهم تنفيذ قراري مجلس الأمن رقمي 242-338. فإنه وبمجرد تغير الوضع السياسي في إسرائيل ومجيء حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو ظهر جلياً تكوص الإسرائيلية، عن تنفيذ إعلان المبادىء الموقع في واشنطن وكذلك الاتفاقات الموقعة بعده، خاصة اتفاق طابا واتفاق واشنطن بخصوص انتقال السلطة في الضفة الغربية وقطاع الغزة إلى الفلسطينيين. لقد أعلن نتنياهو أن أولويات حكومته تختلف جذرياً عن أولويات حكومتي رابين وبيريز، فبينما يقدم هذان السلام على الأمن، فإن نتنياهو يقدم الأمن الإسرائيلي على السلام، ويقول في خطبة له أمام الكنيست أن الفرق بين نهج الليكود ونهج العمال أن الليكود لا يريد أن يقيم الفلسطينيون دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويجب أن يكتفوا بحكم ذاتي فقط ويجب أن يبقى الأمن دائماً في يد القوات الإسرائيلية[51].

ومنذ وفاة إسحاق رابين ثم إجراء الانتخابات الإسرائيلية ومجيء بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزراء الإسرائيلية في 18-6-1996م تعطلت مسيرة السلام الفلسطينية الإسرائيلية، لأنها، وفي الأساس قد بنيت على كثير من المواقف والسياسات والمفاهيم الغامضة.

إن الاتفاق المبدئي الذي نتج عن مفاوضات أوسلو السرية والذي وقع في واشنطن، وعرف باسم «إعلان المبادىء» قد أسس على مبادىء تتضمن تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 242 ,338 وعلى أساس أن المسائل المتشابكة مثل مسألة القدس واللاجئين، والمستوطنات والترتيبات الأمنية والعلاقات الدولية ستؤجل إلى مرحلة المفاوضات النهائية والواقع أن مسألة تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 تواجه منذ البداية صعوبة تفسير مضمون هذين القرارين خاصة القرار رقم 242. فمن جهة يعتقد الفلسطينيون أن تطبيق القرار 242 يعني انسحاب الإسرائيليين إلى حدود 4 يونيو 1967م بينما يرى الإسرائيليون، أن تطبيق القرار رقم 242 يعني حصول إسرائيل على حدود آمنة ومعترف بها، وهذا

المفهوم لا يلزمهم بالانسحاب من كل الأراضي المحتلة وإنما من الأراضي التي لا يشكل الانسحاب منها تهديداً للأمن الإسرائيلي[52].

ويرى كثير من الباحثين أنه ليس هناك حزب أو جماعة سياسية في إسرائيل توافق على الانسحاب الكلي وغير المشروط من الأراضي العربية المحتلة عام 1967م وحتى حزب العمل يضع شروطاً كثيرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 وأهم شروط إسرائيل للانسحاب هو ضمان الأمن الإسرائيلي وضمان أمن المتسوطنات وعدم قيام دولة فلسطينية تكون بمثابة بؤرة عربية للمقاومة [53].

وإذا كانت هناك خلافات إسرائيلية وفلسطينية جوهرية حول تحديد إطار الانسحاب الإسرائيلي بحسب قراري مجلس الأمن 242 و 338 فإن الإسرائيليين لم يخفوا أبداً مواقفهم من قضايا هامة أخرى، ومن ذلك الموقف من مسألة القدس التي يصر كافة الإسرائيليين على اعتبارها العاصمة الأبدية والمحررة للدولة اليهودية، بينما يرى الفلسطينيون أن القدس الشرقية عاصمة لدولتهم التي أعلنوا عنها عام 1988م كما أن الإسرائيليين يصرون على عدم وقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، وقد أبدت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إصراراً على حماية المستوطنات والمستوطنين لدرجة أن حكومة نتنياهو أصرت على الاحتفاظ بأكثر من 20٪ من مساحة الخليل لحماية 400 مستوطن في المدينة التي يصل تعدادها من العرب حوالي 150 ألف نسمة[54].

وقد قامت حكومة نتنياهو في شهر مارس 1997م بالشروع في بناء مستوطنة جديدة في جبل أبو غنيم من أجل محاصرة القدس الشرقية الأمر الذي أدى إلى وقف المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وإثارة الرأي العام المحلي والدولي ضد حكومة نتنياهو.

ولا توجد أية مؤشرات على قدرة الإسرائيليين الفلسطينيين للوصول إلى مصالحة قضايا كثيرة معلقة، ومن أهمها:

1 ـ إنشاء دولة فلسطينية في كل اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس.

2 ـ مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للخروج من أراضيهم منذ عام 1948م.

3 ـ مسألة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة منذ يونيو 1967م.

4 ـ مسألة الأمن الإسرائيلي وحرية القوات الإسرائيلية في الدفاع عن الدولة، حتى وإن اضطرها الأمر اجتياح أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية.

وقد تأكدت هذه المخاوف أثناء سير المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية فمن جهة، كان الفلسطينيون يحاولون الحصول على ما اعتقدوا أنهم قد اتفقوا عليه مع الإسرائيليين في اتفاقاتهم في واشنطن وطابا والخليل وغيرها ولكن لجوء الإسرائيليين إلى المماطلة والتسويف قد أثبت أن كافة الاتفاقات أصبحت حبراً على ورق وقد أدت هذه المواقف إلى تزايد في التوتر بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وطالبت السلطة الفلسطينية كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحادين الروسي والأوروبي بالتدخل والضغط على إسرائيل من أجل الوفاء بالتزاماتها التي التزمت بها في الاتفاقات المختلفة، كما طالبت المنظمة بانعقاد مؤتمرات القمة العربية من أجل أخذ مواقف أكثر حدة تجاه إسرائيل ولكن الأمريكيين والدول العربية المعنية وخاصة مصر فشلت في جعل بنيامين نتنياهو يتراجع عن موقفه المتشدد ودعوته بأن الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية مرهونة بقدرة السلطة الفلسطينية على تجريد المقاومة الفلسطينية الإسلامية من أية إمكانيات تجعلها تقوم بما تقوم به من مقاومة للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن هنا يتضح ما سبق أن أشرنا إليه من أن أهداف إسرائيل في الدخول

في مفاوضات مباشرة مع المنظمة، إنما هو جعل هذه المنظمة تأخذ دور الحارس للأمن الإسرائيلي، وقد قال بذلك بعض الباحثين الذين رأوا أن إسرائيل بتوقيعها لاتفاق أوسلو وما بعده من اتفاقات إنما من أجل أن تقوم المنظمة برعاية الأمن الإسرائيلي(55).

إن أهم ما أدت إليه الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية هو زيادة الخلافات الفلسطينية ـ الفلسطينية والخلافات العربية ـ العربية، خاصة وإنها جاءت بعد غزو العراق للكويت الذي سبب انقساماً خطيراً بين الدول العربية، وقد أعرب الرئيس حافظ الأسد عن أسفه لقيام منظمة التحرير الفلسطينية بضرب التنسيق العربي(56).

وقد جعلت الاتفاقات الفلسطينية والإسرائيلية المنطقة العربية وكأنها دخلت بكاملها في حيز النفوذ الأمريكي، وأنه لا خيار لبقية الأطراف العربية التي تقاوم المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية، خاصة وأن بعض الدول العربية في المغرب والمشرق قد سارعت إلى أخذ إجراءات محدودة تعبر عن الرغبة في الدخول في علاقات مع دولة إسرائيل برغم أن هذه الدول ليست بالدول المعنية مباشرة بمسيرة السلام العربية ـ الإسرائيلية، فمثلاً قامت تونس والمغرب وقطر والبحرين وغيرها بفتح مكاتب علاقات لها في إسرائيل، وقبلت باستقبال مبعوثين إسرائيليين بحجة رغبة العرب في السلام، وأن هذا الأمر استراتيجية عربية وليس تكتيكاً.

ومن أهم نتائج الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية هو محاولة إعادة صياغة الفكر السياسي لحركة التحرر العربية.

إن من أهم ما اتفقت بشأنه الحركات التحررية العربية هو أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، هو صراع وجود وليس صراع حدود، وهذا المبدأ يقوم على أساس أنه لا حق ولا شرعية لقيام الدولة اليهودية في فلسطين وأن قرار مؤتمر

بازل للحركة الصهيونية باستعمار فلسطين هو قرار غير شرعي، وأن وعد بلفور الذي يتعاطف مع الهدف الصهيوني هو وعد غير شرعي، فقد أعطى من لا يملك لمن لا يستحق، كما أن الفكر العربي التحرري ينظر إلى صك الانتداب وآثار مرحلته بعدم الشرعية، كما ينظر إلى قرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين على أنه قرار غير شرعي وما اتخذته الجمعية العامة بناء على معطيات وظروف إقليمية ودولية لم تكن عادلة بالنسبة للشعب العربي في فلسطين. وبناء على ذلك، فإن الهدف الأساسي لحركة التحرر العربي هو القضاء على الدولة اليهودية، وإقامة الدولة الفلسطينية التي يتكون مواطنوها من العرب واليهود.

ولكن الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية بنيت على أسس جديدة لمفهوم القضية الفلسطينية إذ اعترفت هذه الاتفاقات بالدولة اليهودية وبحقها في الوجود في الأراضي العربية المحتلة منذ عام 1948م وأن الدولة الفلسطينية يمكن قيامها على جزء من الأرض الفلسطينية ، وبأن الصراع في الأساس كان على تحديد حدود كل من الدولتين العربية واليهودية، وأنه لا تناقض بين وجود هاتين الدولتين جنباً إلى جنب، وهو الأمر الذي يعارض ويناقض كل تطورات القضية الفلسطينية منذ عام 1948م وحتى عام 1993م.

إن تعهدات منظمة التحرير الفلسطينية بالتخلي عن الكفاح المسلح لنيل حقوق الشعب الفلسطيني، والتعهد بتسويق الاعتراف بالكيان اليهودي لكل حركات التحرر الفلسطينية والضغوط على حركة حماس والجهاد الإسلاميين والإعلان عن الرغبة في إقامة دولة عربية في أي جزء من الأرض الفلسطينية دون مراعاة شروط هامة لقيام هذه الدولة، قد أوقع الشعب الفلسطيني في مأزق عدم المصداقية السياسية والنضالية.

إن ما قدمته منظمة التحرير الفلسطينية من تنازلات، لم تقابله الدولة اليهودية إلا بمزيد من التحدي للشعور القومي العربي، ولم تتخذ إسرائيل منذ

عام 1993م وبالتأكيد منذ مجيء نتنياهو أية خطوات تصالحية مع الشعب الفلسطيني.

لقد وعدت بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، ولم تفرج عنهم، ووعدت بإعادة الانتشار ولم تقم به، ولم تعد بوقف الاستيطان ولا بالانسحاب من القدس الشرقية حتى لمجرد المناورة السياسية.

والأمر في ذلك يرجع إلى اطمئنان الحكومات الإسرائيلية بأن الأوراق في يد منظمة التحرير الفلسطينية قد استنفدت، فليس هناك دعوة للكفاح المسلح، وليس هناك دعوة لعدم الاعتراف، وليس هناك ضغط روسي أو أوروبي أو أميركي مؤثر، لقد فرطت منظمة التحرير الفلسطينية بكل ذلك عندما قدمت كل ما لديها من أوراق في سبيل الحصول على وعود يمكن التراجع عنها في أية لحظة، وذلك ما تفعله حكومة نتنياهو الحالية أن من ينظر إلى برنامج كتلة الليكود الانتخابي، والذي جاءت على أسسه حكومة نتنياهو الحالية في «يونيو» 1996م» لا يجد فيما يفعله السيد نتنياهو أمراً مستغرباً لقد جاء في البرنامج أن الليكود يعمل على:

1 ـ مطالبة السلطة الفلسطينية تنفيذ كافة التزاماتها التي التزمت بها تجاه الدولة اليهودية وخاصة إلغاء كل البنود المعادية لليهود في مواثيق المنظمة، والقضاء على الإرهاب الفلسطيني.

2 ـ وأن الليكود سيحرص على حرية الجيش الإسرائيلي في العمل في جميع مناطق السلطة الفلسطينية.

3 ـ وأن الليكود لا يريد إقامة دولة فلسطينية، وإنما يعمل على إقامة حكم ذاتي محدود السلطات، ليس من بينها مسألتي الأمن والخارجية.

4 ـ وأن الليكود سيحافظ على مناطق أمنية واستيطانية في مناطق السلطة الفلسطينية.

5 ـ وأن الليكود لا يتنازل عن القدس المحررة والموحدة، كعاصمة أبدية للدولة اليهودية، وأن الليكود سيعمل على إغلاق كل المؤسسات الفلسطينية في القدس(57).

وبرغم كل السلبيات التي أشارت لها كثير من الأبحاث والدراسات التي تناولت الاتفاقات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، فإن بعض الباحثين قد استطاعوا الإشارة إلى بعض الإيجابيات من أهمها:

1 ـ تعرية الموقف الإسرايلي من مسألة السلام برمتها، دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات مباشرة مع الدولة اليهودية، بعد الاعتراف بها والتنازل عن الكفاح المسلح، قد أدى إلى جر السياسين الإسرائيليين إلى مواقف أكثر صراحة من مسألة الالتزام بقرارات مجلس الأمن خاصة قراري 242-338.

2 ـ ومن إيجابيات الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي التأكيد على محدودية الإرادة السياسية الأمريكية ـ والقدرة الأوروبية على دفع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة للالتزام بقرارات الأمم المتحدة وحتى الالتزام لتعهدات قطعتها هذه الحكومات على نفسها كما فعلت في اتفاقات أوسلو وواشنطن وطابا والخليل وغيرها.

وأخيراً فإنه لمن العسير والصعب التنبؤ بمستقبل القضية الفلسطينية، وذلك على ضوء السياسات الإسرائيلية المتصلبة.

لقد وُوجهت غالبية الخطوات العربية التصالحية بمزيد من التعنت الإسرائيلي والتجاهل الأمريكي.

وفي ظل الأوضاع العربية والإقليمية والدولية الراهنة، فإن الباحث يميل إلى الاعتقاد بأن القرن الحالي لن يشهد حلاً سلمياً أو غير سلمي للقضية الفلسطينية، وإن هذه القضية ستدخل القرن الحادي والعشرين بدون حل شامل وعادل. ومن رأي الباحث، أن المطلوب من القيادات العربية وهي صاحبة القول

في هذا المجال، عدم سد المنافذ أمام الأجيال العربية القادمة، عن طريق توقيع المزيد من المعاهدات والاتفاقيات، وما تتعهد به تلك القيادات من التزامات لا تزيد إلا من تكريس الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، وتضييع الحقوق المشروعة للشعوب العربية.

وعلينا في نهاية المطاف تذكر موقف السلطان التركي عبد الحميد الثاني الذي رفض إقامة المستوطنات الصهيونية في أواخر القرن الماضي، وأعلن بعزم أن الأرض ليست ملكه، وإنما هي ملك للأجيال القادمة.

هوامش الفصل الختامي

(1) وثائق مؤتمرات القمة العربية، ملف الأبحاث، إعداد إدارة المعلومات والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية - نوفمبر 1982 - ص 149.

(2) انظر الملحق الخاص بالميثاق الوطني، والملحق الخاص بالميثاق القومي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني.

(3) وثائق مؤتمرات القمة العربية - مرجع سابق ص 132-133.

(4) نزيه أبو نضال، المرتكزات المادية لفكر التسوية مجلة الوحدة، السنة الرابعة، العدد 44، مايو 1988م، الرباط، ص 10.

(5) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988، مرجع سابق ص 257.

(6) محمد السيد سليم، السياسة الخارجية لمنظمة التحرير الفلسطينية بحث في السياسات الخارجية للدول العربية، تحرير، بهجت قرني ود. علي الدين هلالي. مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة 1994 - ص 479.

(7) د. رديون هينيوش، السياسة الخارجية السورية بين المثالية والواقعية، المرجع السابق ص 648.

(8) محمد السيد سليم - مرجع سابق ص 454.

(9) عبد الإله بلقزيز «عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي» «ليس في الامكان أسوأ مما كان» مجلة المستقبل العربي السنة 16 - العدد 178 ديسمبر 1993 - بيروت - ص 25.

(10) نزيه أبو نضال، مرجع سابق، ص 11.

(11) منشأ القضية الفلسطينية 1917-1988، مرجع سابق، ص 339.

(12) عبد الجبار عدوان، الانتفاضة على طريقة الاستقلال الفلسطيني الكتاب الأول. أنياب الحروف، الطبعة الثانية - دار الشرق الأوسط للنشر القاهرة، 1989م. ص 56.

(13) المرجع السابق ص 105.

(14) د. غانية ملميس، الآثار الاقتصادية للانتفاضة الشعبية الفلسطينية المتواصلة «مجلة صامد» العدد 182، السنة 12 ـ أكتوبر 1990، ص 173.

(15) المرجع السابق، ص 173.

(16) المجموعة الإحصائية الفلسطينية 1993-1944، العدد التاسع، منظمة التحرير الفلسطينية، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية الفلسطيني، دمشق، ص 29.

(17) اتفاق كامب ديفيد وأخطاره، عرض وثائقي، موسوعة الدراسات الفلسطينية ـ الطبعة الأولى. بيروت ـ 1978 ـ ص 5.

(18) ندوة حول «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي: الخلفيات والأبعاد والنتائج ـ إدارة عبد الإله بلقزيز.

مجلة المستقبل العربي بيروت العدد 178 ـ ديسمبر 1993 ـ ص 61.

(19) وحيد عبد المجيد، تقرير عن ندوة «آفاق القضية الفلسطينية بعد عامين من الانتفاضة» المستقبل العربي ـ بيروت، العدد 134 أبريل 1990م ص 109.

(20) منشأ القضية الفلسطينية وتطورها ـ 1917-1988م. مرجع سابق 354.

(21) المرجع السابق ص 357.

(22) المرجع السابق ص 363.

(23) المرجع السابق ص 365.

(24) المرجع السابق ص 366.

(25) المرجع السابق ص 366.

(26) المرجع السابق ص 367.

(27) «المعلومات 1991م» إصدار مؤسسة الآفاق العالمية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1991م، الرياض، ص 650-651.

(28) خلفية القرار الإسرائيلي: من كامب ديفيد إلى معاهدة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ إعداد، محمود سويد، بيروت الطبعة الأولى 1979م ص 151.

(29) المرجع السابق ص 151.

(30) المرجع السابق ص 152.

(31) عبد الحفيظ محارب، التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ووجهات النظر الإسرائيلية تجاهه «مجلة الفكر الاستراتيجي» العدد 3 يناير 1982 الاتحاد العربي ـ بيروت ص 55.

(32) سلوى شعراوي جمعة «مستقبل العلاقات العربية الأمريكية بحث «حتى لا تنشب حرب عربية

- عربية أخرى» أعمال المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - القاهرة 1992 - ص 896.

(33) أحمد جبرنبوس، أزمة النظام الاقليمي العربي، دراسة تحليلية سياسية منشورات جامعة قاريونس بنغازي الطبعة الأولى 1997 ص 125.

(34) تقول مصادر فلسطينية أن إسرائيل استولت على أكثر من 50٪ من مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة وأن عدد المستوطنات قد بلغ عام 1987 حوالي 222 مستوطنة يقطنها حوالي 154 ألف نسمة قلتهم في منطقة القدس وحدها. كما استولت إسرائيل على نحو 80٪ من الحياة الفلسطينية، وهجّرت خلال عقدين من الاحتلال نحو 732 ألف نسمة من العرب الفلسطينيين عن الضفة العربية وقطاع غزة.

(35) عبد الإله بقريز، الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي: الخلفيات والأبعاد والنتائج - مرجع سابق ص 68.

(36) وحيد عبد المجيد، إسرائيل ومفاوضات السلام الجارية «المفاوضات العربية - الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط» أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة 1994 ص 149.

(37) محمد السيد سليم - مرجع سابق - ص 466.

(38) وحيد عبد المجيد، تقرير عن ندوة «إقامة القضية الفلسطينية بعد عامين من الانتفاضة» مرجع سابق ص 121.

(39) سلوى شعراوي جمعة - مرجع سابق ث 899.

(40) عمرو موسى، كلمة ألقيت في المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - 1994 ص 17.

(41) مصطفى علوي «القوى الدولية الكبرى ومفاوضات السلام الجارية» في المفاوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية - القاهرة 1994م، مرجع سابق ص 302.

(42) محمد صبيح «فلسطين ومفاوضات السلام الجارية» أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية القاهرة، 1994 المرجع السابق، ص 189.

(43) «بيان إلى الأمة صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية» «مجلة المستقبل العربي» السنة 16، العدد 198، ديسمبر 1993 ص 148.

(44) ودودة بدران، المفاوضات العربية - الإسرائيلية الجارية على ضوء لاالخبرة السابقة في تسوية الصراعات الدولية، أعمال المؤتمر السنوي السادس للبحوث السياسية، القاهرة، 1994م. المرجع السابق ص 61م.

(45) عبد الإله بلعزيز، الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي. ليس في الإمكان أسوأ مما كان - مرجع سابق ص 24.

(46) برهان الدجاني.. الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. «المستقبل العربي» السنة 16، العدد 177 - بيروت، نوفمبر 1993م ص 28.

(47) أحمد صدقي الدجاني «قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل «المستقبل العربي» - السنة 16 - العدد 178 - بيروت - ديسمبر 1993 ص 11.

(48) محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص 466.

(49) انظر الملحق الخاص بوثيقة الاعتراف المتبادل.

(50) انظر الملحق الخاص بإعلان المبادىء.

(51) «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 25، سنة 1996م مجلة فصلية تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ص 238.

(52) وحيد عبد المجيد، إسرائيل ومفاوضات السلام الجارية مرجع سابق ص 149.

(53) محمد توفيق الصواف «الأحزاب الإسرائيلية والسلام - الموقف من بدأ «الأرض مقابل السلام» «مجلة الأرض» - السنة 19 - العدد 4 أبريل 1992 ص 7-8.

(54) محمد عبد السلام الموقف الإسرائيلي من القضايا الأمنية «بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ديسمبر 1997، ص 13.

(55) عبد الإله بلقزيز، تقرير ندوة عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الخلفيات والأبعاد - مرجع سابق ص 58.

(56) «مجلة المستقبل العربي» - السنة 16 - العدد 177 - بيروت نوفمبر 1993 - ص 171.

(57) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 15.

الملاحق

أولاً: ملحق الوثائق.

ثانياً: ملحق الخرائط.

أولاً

ملحـــق الوثائـــق

الوثيقــة الأولــى

اتفاقية سايكس ـ بيكو المؤرخة في 16 أيار/ مايو 1916م

(مقتطفــات)

«من المتفاهم عليه، بناء على ذلك، بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية.

1 ـ إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان لأن تعترفا وأن تحميا دولة عربية مستقلة أو اتحاداً كونفدرالياً من الدول العربية في المنطقتين (أ) و(ب) المبينتين في الخريطة المرفقة تحت رئاسة زعيم عربي. وأن يكون لفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) حق الأولوية في المشاريع والقروض المحلية. وأن تنفرد فرنسا في المنطقة (أ) وبريطانيا في المنطقة (ب) بتقديم المستشارين أو الموظفين الأجانب بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

2 ـ أن يسمح لفرنسا في المنطقة الزرقاء وبريطانيا في المنطقة الحمراء أن تنشىء ما ترغب فيه من الإدارة أو المراقبة المباشرة أو غير المباشرة وكما ترى من المناسب ترتيبه مع الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية.

3 ـ أنه سينشأ في المنطقة السمراء إدارة دولية يبت في شكلها بعد التشاور مع روسيا، ثم فيما بعد التشاور مع الحلفاء الآخرين ومع ممثلي شريف مكة».

* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990، ص 111.

الوثيقــة الثـانيــة

نص المادة 22 من عهد عصبة الأمم المتحدة،

28 حزيران/ يونيو 1919م

المادة 22 ـ إن المستعمرات والأقاليم التي لم تعد، نتيجة للحرب الأخيرة، خاضعة لسيادة الدول التي كانت تحكمها سابقاً والتي تقطنها شعوب لا تستطيع النهوض وحدها في ظروف العالم الحديث الشديدة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية هذه الشعوب وتقدمها يعتبر أمانة مقدسة في عنق المدنية ويجب أن يتضمن هذا العهد ضمانات لحمل هذه الأمانة.

وإن أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عملياً هي أن يعهد بالوصاية على هذه الشعوب إلى أمم متقدمة تستطيع، بسبب مواردها أو خبرتها أو موقعها الجغرافي، أن تأخذ على عاتقها هذه المسؤولية على أحسن وجه، ويكون لديها استعداد لقبولها، ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولاً منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم.

يجب أن يختلف طابع الانتداب تبعاً لدرجة تقدم الشعب وموقع الإقليم الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف المماثلة.

إن بعض الأقوام التي كانت من قبل تنتمي إلى الإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بوجودها كأمم مستقلة رهناً بتقديم المشورة الإدارية والمساعدة من قبل دولة منتدبة حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه قادرة على النهوض وحدها. ويجب أن يكون لرغبات هذه

الأقوام اعتبار رئيسي في اختيار الدولة المنتدبة.

أما الشعوب الأخرى، وخصوصاً شعوب وسط افريقيا، فهي في مرحلة يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسؤولية عن إدارة الإقليم تحت ظروف تضمن حرية العقيدة والدين، رهناً فقط بحفظ النظام العام ومبادىء الأخلاق وتحريم التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق وتهريب السلاح والخمور ومنع إنشاء الحصون والقواعد العسكرية والبحرية ومنع تدريب الوطنيين عسكرياً إلا بقصد استخدامهم في الشرطة وفي الدفاع عن الإقليم، وأن تضمن أيضاً فرصاً متساوية في التجارة للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم.

وهناك أقاليم، مثل جنوب غربي إفريقيا، وبعض جزر جنوب المحيط الهادىء، نظراً لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بُعدهم عن مراكز المدنية، أو نظراً لاتصالها الجغرافي بإقليم الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف، يمكن إدارتها على أحسن وجه بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من إقليمها رهناً بالضمانات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين.

في كل حالة انتداب تقدم الدولة المنتدبة إلى المجلس تقريراً سنوياً عن الإقليم الذي وضع في عهدتها.

يحدد الملجس بصراحة درجة السلطة أو الرقابة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة في كل حالة، إن لم تكن قد اتفق عليها سابقاً من قبل أعضاء عصبة الأمم.

تؤلف لجنة دائمة لتسلم ودراسة التقارير السنوية التي تقدمها الدول المنتدبة، ولتقديم المشورة للمجلس في جميع المسائل المتعلقة بمراعاة الانتداب.

* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990، ص 115-116.

الوثيقـة الثـالثـة

صك الانتداب على فلسطين، 24 تموز/يوليو 1922م

«مجلس عصبة الأمم:

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت، تنفيذاً لنصوص المادة 22 من عهد عصبة الأمم على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للإمبراطورية العثمانية، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة.

ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1916 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى؛

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد؛

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين؛

ولما كان الانتداب على ففلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره؛

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية؛

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن يحدد مجلس عصبة الأمم بصراحة درجة السلطة أو الرقابة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة إن لم تكن قد اتفق عليها سابقاً من قبل أعضاء عصبة الأمم؛

وإذ يؤكد الانتداب المذكور، يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المـادة الأولى

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيّد بمقتضى أحكام هذا الصك.

المـادة الثانيـة

تشجع الدولة المنتدبة الاستقلال الذاتي المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المـادة الرابعـة

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

يعترف بالمنظمة الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تنظيمها ودستورها يجعلانها لائقة لهذا الغرض. وتتخذ المنظمة الصهيونية ما يلزم من التدابير، بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية، للحصول على

تعاون جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

المــادة الخامسـة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أو تأجير أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومكة دولة أجنبية أو وضعه تحت سيطرتها بأية صورة أخرى.

المــادة السادسـة

تسهل إدارة فلسطين، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، استيطان اليهود بكثافة في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

المــادة السابعـة

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذي يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

المــادة الثامنـة

إن امتيازات وحصانات الأجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التي كان يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في الإمبراطورية العثمانية لا تكون نافذة في فلسطين.

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات والحصانات المذكورة في أول آب/ أغسطس سنة 1914م أن تنازلت عن حق استرجاعها أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المـادة التاسعـة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي الذي يقام في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء.

ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان أيضاً، وبصورة خاصة تكون رقابة الأوقاف وإدارتها خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المـادة العاشـرة

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستملاك الدولة أو سيطرتها على أن مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأشغال والمصالح والمنافع العامة الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. وتوجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك، من بين الأمور الأخرى، الرغبة في تشجيع الاستيطان الكثيف للأراضي والزراعة الكثيفة.

ويمكن للإدارة أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العامة وتنمية أي من موارد البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة

على رأس المال، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق إصدار البراءات إلى القناصل الذين تعينهم الدوللة الأجنبية ويكون لها الحق أيضاً في أن تشمل مواطني فلسطين وهم خارج حدودها الإقليمية بحماية سفرائها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤولية المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين، بما في ذلك مسؤولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة، وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط أن تحول نصوص هذه المادة دون دخول الدولة المنتدبة فيما تراه معقولاً من الترتيبات مع الإدارة لتنفيذ نصوص هذه المادة؟ وبشرط أن لا يفسر شيء من هذا الصك بأنه يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو إدارة المقامات المقدسة الإسلامية الصرفة، المضمونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة

تضمن الدولة المنتدبة جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط، ويجب أن لا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وأن لا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب أن لا تحرم أية طائفة كانت من حق أن تكون لها مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة وأن لا ينتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة.

المادة السادسة عشرة

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام وحسن الحكم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين، ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام وكذلك للدفاع عن البلاد بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لإشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآنفة الذكر إلا بموافقة الدولة المنتدبة. وفيما عدا ذلك لا يجوز لإدارة فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقي أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.

ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من المساهمة في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت ان تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة

تضمن الدولة المنتدبة عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الأعضاء في عصبة الأمم (بما في ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة)، ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي الصنائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية. وكذلك يجب أن لا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من أي من الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها. وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسع (الترانزيت) عبر المنطقة المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض بناء على مشورة الدولة المنتدبة ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحاً من التدابير للعمل على تنمية الموارد الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بناء على مشورة الدولة المنتدبة اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914 داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى أي من الاتفاقيات الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الإتجار بالرقيق، أو الإتجار بالسلاح والذخيرة، أو الإتجار بالمخدرات، أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانزيت) والملاحة، أو

الطيران والمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية، أو بالممتلكات الأدبية أو الغنية أو الصناعية.

المادة العشرون

تتعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسية مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها، بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون

تؤمن الدولة المنتدبة خلال اثني عشر شهراً من هذا التاريخ، وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي، ويضمن هذا القانون لرعايا جميع الدول الأعضاء في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات وأعمال التنقيب الأثرية...

المادة الثانية والعشرون

تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية ترد على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون

تقدم الدولة المنتدبة إلى مجلس عصبة الأمم تقريراً سنوياً بصورة تقنع المجلس، يتنازل التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب،

وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسنّ أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون

في المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في النهاية، يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجىء أو توقف تطبيق ما ترى من هذه النصوص أنه غير قابل للتطبيق على الأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية بشرط أن لا يؤتي بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15 و16 و18.

المادة السادسة والعشرون

توافق الدولة المنتدبة على أنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها، وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من عهد عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون

ينبغي الحصول على موافقة مجلس عصبة الأمم لإدخال تعديل على شروط هذا الإنتداب.

المادة الثامنة والعشرون

في حالة إنهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضرورياً من الترتيبات لصون استمرار الحقوق المؤمنة، بموجب المادتين 13 و 14 على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان العصبة احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً، بما في ذلك حقوق

الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت.

تودع الصورة الأصلية من هذا الصك في محفوظات عصبة الأمم ويرسل الأمين العام نسخاً مصدقة عنها إلى جميع أعضاء العصبة.

حرر في لندن في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز، يوليه سنة ألف وتسعمائة واثنتين وعشرين»[1].

* * *

1 ـ دخل الانتداب على فلسطين حيز النفاذ في 29 سبتمبر 1922م.

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917، 1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990، ص 125-117.

الوثيقــة الرابعــة

قرار الجمعية العامة رقم 181 (الدورة 2) بتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 بالتوصية حول حكومة فلسطين المستقلة

(أ)

إن الجمعية العامة،

بعد أن عقدت دورة خاصة، بناء على طلب السلطة المنتدبة، للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها تحضير اقتراح للنظر، في الدورة الثانية، في مسألة حكومة فلسطين المستقبلة،

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها التحقيق في جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين، وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة،

وبعد أن تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم أ/ 364)، الذي يتضمن توصيات قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالإجماع، وخطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي الذي وافقت عليه أكثرية اللجنة،

تعتبر أن من شأن الحالة الحاضرة في فلسطين إيقاع الضرر بالرفاه العام والعلاقات الودية بين الأمم؛

وتحيط نفسها علماً بتصريح السلطة المنتدبة بأنها تخطط لإنهاء جلائها عن فلسطين في أول آب (أغسطس) سنة 1948؛

وتوصي المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وكل

أعضاء الأمم المتحدة الآخرية بتبني وتنفيذ خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه(*)؛

وتطلب:

(أ) أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوه عنها في الخطة لتنفيذها؛

(ب) أن يقرر مجلس الأمن، إذا أوجبت الظروف ذلك في أثناء المرحلة الانتقالية، ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديداً للسلم. فإن قرر مجلس الأمن أن مثل هذا التحديد قائم فعلاً، وجب عليه، محافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يكمل تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقاً للمادتين 39 و 41 من الميثاق، لتخويل لجنة الأمم المتحدة السلطة في أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها؛

(جـ) أن يعتبر مجلس الأمن، بموجب المادة 39 من الميثاق، كل محاولة لتغيير التسوية التي يهدف إليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلم، وقطعاً أو خرقاً له أو عملاً عدوانياً؛

(د) أن يبلغ مجلس الوصاية بالمؤولية المترتبة عليه بموجب هذه الخطة؛

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع الخطوات التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذه الخطة موضع التنفيذ؛

وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع من كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات؛

وتأذن للأمين العام بأن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار إليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه، على الأساس والشكل اللذين يراهما ملائمين، وفقاً للظروف، وأن يزود اللجنة بالجهاز اللازم لمساعدتها في المهمات التي ألقتها الجمعية العامة على عاتقها.

(ب)

إن الجمعية العامة

تفوض الأمين العام أن يسحب من اعتمادات الموازنة القائمة مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغاية المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار حكومة فلسطين المستقبلة.

* * *

المصدر: إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الطبعة الثانية 1975 ص 95-96-97.

خطة التقسيم مع اتحاد اقتصادي(*)

الملحق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم181 (2)

بتاريخ 1947/11/29

الجزء الثاني ـــ الحدود

(أ) الدولة العربية:

تحد مساحة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب بالبحر الأبيض، ومن الشمال بحدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي صالحة. وتمتد الحدود من هناك جنوباً، تاركة المساحة المبنية من صالحة داخل الدولة العربية، لتصل إلى أقصى نقطة جنوبي هذه القرية. ثم تتبع خط الحد الغربي لقرى علما والريحانية وطيطبا، ثم خط الحد الشمالي لقرية ميرون لتصل خط حدود منطقة عكا ـ صفد، وتتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموع، وتصله ثانية عند أقصى نقطة شمالي الفراضية. ثم تتبع خط حدود المنطقة إلى طريق عكا ـ صفد الرئيسي. ومن هناك، تتبع الحد الغربي لقرية كفر أعنان إلى أن تصل إلى خط حدود منطقة طبريا ـ عكا، مروراً بغربي تقطاع طريقي عكا ـ صفد ولوبية ـ كفراعنان. ومن الركن الجنوبي الغربي لقرية كفراعنان، يتبع خط الحدود الحد الغربي لمنطقة طبريا إلى نقطة لصيقة بخط الحدود بين قريتي مغار وعيليون، ثم يخرج غرباً من الجزء الشرقي من سهل البطوف ليشمل كل ما يحتاج إليه الخزان المقترح من جانب الوكالة اليهودية لري الأراضي في الغرب والشرق.

وتصل الحدود إلى حد منطقة طبريا عند نقطة على طريق الناصرة ـ طبريا جنوبي شرقي المنطقة المبنية في ترعان ثم تتجه جنوباً مع حد المنطقة، ثم جنوباً

بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هناك تتجه الحدود غرباً، موازية لخط الكهرباء الأفقي 230، إلى الركن الشمالي الشرقي لأراضي قرية تل عداشيم. ثم تتجه إلى الركن الشمالي الغربي لهذه الأراضي، حيث تتعرج جنوباً وغرباً لتشمل، في الدول العربية، منابع امدادات مياه الناصرة لقرية يافا. وعندما يصل خط الحدود إلى جنجار، يتبع الحد الشرقي والشمالي والغربي لأراضي هذه القرية إلى ركنها الجنوبي الغربي، حيث يستمر في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا ـ العفولة على الحد بين قريتي ساريد والمجيدل، وتكون هذه نقطة التقاطع.

أما الحدود الجنوبية الغربية لمساحة الدولة العربية في الجليل، فتأخذ خطاً من تلك النقطة متجهاً شمالاً بمحاذاة الحدود الشرقية لساريد وغفات إلى الركن الشمالي الشرقي لنهلال، ثم يتجه عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة مركزية على الحد الجنوبي لقرية علوط، ثم غرباً بمحاذاة حد هذه القرية إلى الحد الشرقي لبيت لحم، ثم إلى الشمال والشمال الغربي بمحاذاة الحد الغربي للقرية إلى الركن الشمالي الشرقي لفلدهيام، ثم الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو في الركن الجنوبي الشرقي لرامات يوحانان. ويستمر الخط من هذه النقطة في اتجاه الشمال والشمال الشرقي إلى نقطة على طريق شفاعمرو ـ حيفا، غربي اتصاله بطريق اعبلين. ومن هناك يتجه إلى الشمال الشرقي إلى نقطة على الحد الجنوبي لطريق اعبلين ـ البروة، ثم بمحاذاة هذا الحد إلى أقصى نقطة إلى الغرب، حيث ينحرف إلى الشمال، ويستمر عبد أراضي قرية تمره إلى الركن الشمالي الغربي وبمحاذاة الحد الغربي لجولس، إلى أن يصل إلى طريق عكا ـ صفد. ثم يتجه غرباً بمحاذاة الجانب الجنوبي لطريق صفد ـ عكا إلى حد منطقة الجليل ـ حيفا ثم من هناك إلى البحر.

أما حد منطقة التلال في السامرة واليهودية (الضفة الغربية)، فيبدأ على نهر الأردن في وادي المالح جنوبي شرقي بيسان، ثم يتجه غرباً ليقابل طريق

بيسان ـ أريحا، ثم يتبع الجانب الغربي لهذا الطريق في اتجاه شمالي غربي حتى نقطة اتصال حد مناطق بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة يتبع الخط حد منطقة نابلس ـ جنين لمسافة نحو ثلاثة كيلومترات، ثم ينحرف في الاتجاه الشمالي الغربي عابراً شرقي المساحات المبنية لقريتي جلبون وفقوعة إلى حد منطقتي جنين وبيسان في نقطة شمالي شرقي نورس. ثم يتجه الخط أولاً ناحية الشمال الغربي إلى نقطة شمالية المثلجة المبنية للمزارعين، ثم في الاتجاه الغربي إلى خط سكة حديد العفولة ـ جنين، ثم إلى الشمال الغربي بمحاذاة خط حد المنطقة إلى نقطة عند تقاطع خط سكة حديد الحجاز. ومن هذه النقطة، يتجه الخط إلى الجنوب الغربي محتوياً المساحة المبنية وبعض أراضي قرية خربة ليد في الدولة العربية، عابراً طريق حيفا ـ جنين عند نقطة على حد المنطقة بين حيفا والسامرة غربي المنسي. ويتبع هذا الحد حتى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هناك، يتبع الحد الشمالي والشرقي لقرية عرعرة ليصل من جديد إلى حد منطقة حيفا ـ السامرة عند وادي عارة، ثم يتجه في الاتجاه الجنوبي والجنوبي الغربي في خط مستقيم تقريباً حتى يتصل بالحد الغربي لقاقون عند نقطة شرقي خط السكة الحديد عند الحد الشرقي لقرية قاقون. ومن هناك يسير الخط بمحاذاة السكة الحديد من الشرق حتى نقطة في الجانب الشرقي لمحطة سكة حديد طولكرم. ثم تتجه الحدود في خط يتوسط المسافة بين خط السكة الحديد وطريق طولكرم ـ قلقيلية ـ جلجولية ـ رأس العين حتى نقطة في الجانب الشرقي لمحطة رأس العين، حيث تتجه بمحاذاة السكة الحديد من الشرق حتى نقطة خط السكة الحديد جنوبي مفترق خط حيفا ـ اللد وخط بيت نبالا، ومن ثم تتجه بمحاذاة الحد الجنوبي لمطار اللد إلى ركنه الجنوبي الغربي ثم إلى اتجاه جنوبي غربي حتى نقطة غربي المساحة المبنية لصرفند العمار، حيث تتجه جنوباً عابرة إلى غربي المساحة المبنية لأبو الفضل إلى الركن الشمالي الشرقي لأراضي بير يعقوب (ويجب أن يحدد خط الحدود بطريق تسمح بالمرور المباشر من الدولة العربية إلى

مطار اللد). ويتبع خط الحدود، بعد ذلك، الحد الغربي والجنوبي لقرية الرملة إلى الركن الشمالي الشرقي لقرية النعاني، ثم يأخذ خطاً مستقيماً إلى أقصى نقطة جنوبي البرية بمحاذاة الحد الشرقي لهذه القرية والحد الجنوبي لقرية عنابة، ثم ينحرف شمالاً ليتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا ـ القدس حتى القباب، حيث يتبع الطريق حتى حد أبو شوشة، ثم يسير بمحاذاة الحد الشرقي لأبو شوشة وسيدون وحلده إلى أقصى نقطة جنوبي حلدة، وبعدها يتجه غرباً في خط مستقيم حتى الركن الشمالي الشرقي لأم كلخا، ومن ثم يتبع الحد الشمالي لأم كلخا وقزازة والحد الشمالي والغربي للمخيزن حتى حد قطاع غزة، ثم يسير عبر أراضي قرية المسمية الكبيرة وياصور إلى نقطة التقاطع الجنوبية التي تتوسط المساحات المبنية لياصور والبطاني الشرقي.

ومن النقطة الجنوبية للتقاطع، تسير الحدود في الاتجاه الشمالي الغربي بين قريتي غان يفنه وبرقة حتى البحر عند نقطة تتوسط النبي يونس ومنية القلا. وفي الاتجاه الجنوبي الشرقي إلى نقطة غربي قسطينه، حيث تنحرف في اتجاه جنوبي غربي إلى شرقي المساحات المبنية للسوافير الشرقية وعبديس. ومن الركن الجنوبي الشرقي لقرية عبديس تسير الحدود إلى نقطة جنوبي غربي المساحة المبنية لبيت عفا، عابرة طريق الخليل ـ المجدل غربي المساحة المبنية لعراق سويدان. ويتجه الخط، بعد ذلك، جنوباً لمحاذاة الحد الغربي لقرية الفالوجة حتى حد منطقة بئر السبع. ويتجه، بعد ذلك، عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات حتى نقطة عند الحد بين منطقتي بئر السبع والخليل شمالي خان خويليفه، حيث يتجه في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على الطريق الرئيسي بئر السبع ـ غزة شمالي غربي المدينة بمسافة كيلومترين. ثم ينحرف في اتجاه جنوبي شرقي حتى يصل إلى وادي السبع عند نقطة تقع على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه. ومن هناك ينحرف في اتجاه شمالي شرقي، ويستمر بمحاذاة وادي السبع وطريق بئر السبع ـ الخليل إلى مسافة كيلومتر واحد، ثم ينحرف شرقاً ويسير في خط مستقيم إلى خان

كسيفة حتى يصل إلى حد منطقة بئر السبع ـ الخليل. ثم يتبع حد منطقة بئر السبع ـ الخليل شرقاً حتى نقطة شمالي رأي الزويره، ولا ينحرف عنه إلا ليعبر قاعدة التقاطع بني خطي الطول 150 و 160.

ونحو خمسة كيلومترات شمالي شرقي رأس الزويره، تتجه الحدود شمالاً مستبعدة من الدولة العربية شريطاً محاذياً لساحل البحر الميت لا يزيد عمقه على سبعة كيلومترات حتى عين جدي، حيث تنحرف شرقاً لتتصل بحدود شرق الأردن في البحر الميت.

أما الحدود الشمالية للقسم العربي من السهل الساحلي، فتسير من نقطة بين منية القلا والنبي يونس عابرة بين المساحات المبنية لخان يفنه وبرقة حتى نقطة التقاطع. ومن هناك تنحرف في الاتجاه الجنوبي الغربي عبر أراضي البطاني الشرقي بمحاذاة الحد الشرقي لأراضي بيت داراس وعبر أراضي جولس، تاركة المساحات المبنية للبطاني الشرقي وجولس في الاتجاه الغربي، حتى الركن الشمالي الغربي لأراضي بيت طيما. ثم تتجه شرقي الجية عبر أراضي قرية البربرة بمحذاة الحدود الشرقية لقرى بيت جيرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الركن الجنوبي الشرقي لدمرة، يمر خط الحدود عبر أراضي بيت حانون تاركاً الأراضي اليهودية في نير ـ آدم شرقاً. ومن الركن الجنوبي الشرقي لبيت حانون، يسير الخط في الاتجاه الجنوبي الغربي حتى نقطة جنوبي خط التوازي 100، ثم ينحرف في الاتجاه الشمالي الغربي لمسافة كيلومترين منحرفاً، مرة أخرى، في اتجاه جنوبي غربي، ومستمراً في خط مستقين تقريباً حتى الركن الشمالي الغربي لأراضي قرية خربة اخزاعة. ومن هناك يتبع خط حدود هذه القرية حتى أقصى نقطة في الجنوب، ثم يسير في اتجاه جنوبي بمحاذاة خط الطول 90، حتى اتصاله بخط العرض 70، ثم يتجه نحو الجنوب الشرقي إلى خربة الرحيبة، ثم يواصل سيره جنوباً حتى النقطة المعروفة باسم البها، وبعدها يعبر الطريق الرئيسي بئر السبع ـ العوجة إلى غربي خربة المشرف. ومن هناك، تتصل الحدود بوادي الزياتين غربي

السبيطة. ثم تتجه إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي متتبعة هذا الوادي وعابرة إلى شرقي عبدة حتى تصل إلى وادي نفخ، ثم تخرج إلى الجنوب الغربي بمحاذاة وادي نفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي يعبر فيها وادي لسان الحدود المصرية.

وتتضمن منطقة الاقليم الغربي ليافا ذلك الجزء من تخطيط مدينة يافا الذي يقع غربي الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تلك أبيب حتى غربي استمرار شارع هيرتسل، إلى أن يتقاطع مع طريق يافا ـ القدس إلى الجنوب الغربي من قسم طريق يافا ـ القدس، الواقع جنوبي شرقي ذلك التقاطع غربي أراضي مكفيه يسرائيل في الشمال الغربي لمنطقة المجلس المحلي لحولون شمالي الخط الذي يربط بين الركن الشمالي الغربي لحولون بالركن الشمالي الشرقي لمنطقة المجلس المحلي لبات يام وشمالي هذه المنطقة. وستقرر لجنة الحدود مسألة حي كارتون آخذة في الاعتبار أن من المرغوب فيه ضم أقل عدد من السكان العرب وأكبر عدد من السكان اليهود داخل الدولة اليهودية.

(ب) الدولة اليهودية:

تحد الحدود اللبنانية القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) في الشمال والغرب، وتحده حدود سورية وشرق الأردن في الشرق. وتشمل حدود الدولة اليهودية كل حوض الحولة وبحيرة طبريا ومنطقة بيسان، بحيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال جلبواع ووادي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية إلى الشمال الغربي بمحاذاة خط الحدود السابق وصفه للدولة العربية. ويمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من قطة بين منية القلا والنبي يونس في منطقة غزة، ويشمل مدينتي حيفا وتل أبيب، تاركاً يافا كجزء من الدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود السابق وصفها للدولة العربية.

وتشمل منطقة بئر السبع كل مساحة المنطقة الإدارية لبئر السبع، بما في ذلك النقب والجزء الشرقي لمنطقة غزة، مع استبعاد مدينة بئر السبع والمساحات الداخلة في الدولة العربية السابق وصفها. كما تشمل شريطاً من الأراضي بمحاذاة البحر الميت، يمتد من خط حدود منطقة بئر السبع ـ الخليل حتى عين جدي، على النحو الوارد وصفه بالنسبة إلى الدولة العربية.

(جـ) مدينة القدس:

هي حدود مدينة القدس كما هي معرفة في التوصيات الخاصة بمدينة القدس (انظر الجزء الثالث، قسم ب، أدناه).

الجزء الثالث ـــ مدينة القدس

(ب) حدود المدينة:

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية، والقرى والمدن المحيطة بها التي تكوّن «أبو ديس» أقصاها من الشرق، و «بيت لحم» أقصاها من الجنوب، و «عين كارم» أقصاها من الغرب (بما في ذلك أيضاً المساحة المبنية من موتسا)، و «شعفاط» أقصاها من الشمال، كما هو موضح في الخريطة.

* * *

المصدر: إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الطبعة الثانية بيروت، 1975 ص 99-105.

الوثيقــة الخامســة

البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العادية الثانية عشرة القاهرة، 1974/6/8 م

إن المجلس الوطني الفلسطيني،

انطلاقاً من الميثاق الوطني الفلسطيني والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقر في الدورة الحادية عشرة، المنعقدة في الفترة ما بين 6-12 يناير [كانون الثاني] سنة 1973م، ومن الايمان باستحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني. لكامل حقوقه الوطنية، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني، وعل ضوء دراسة الظروف السياسية التي استجدت في الفترة ما بين الدورة السابقة والحالية للمجلس، يقرر المجلس ما يلي:

1 ـ تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2 ـ تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من

التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

3 - تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف، والصلح، والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

4 - إن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

5 - النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة للكفاح والنضال.

6 - تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المتفقة حول هذا البرنامج.

7 - على ضوء هذا البرنامج، تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهماتها الوطنية والقومية.

8 - تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9 - تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية، وقوى التحرر، والتقدم العالمية، لاحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الامبريالية.

10 - على ضوء هذا البرنامج، تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف.

هذا، وتعمل اللجنة التنفيذية على وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، وإذا ما نشأ موقف مصيري يتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني فعندئذ يدعى المجلس إلى دورة استثنائية للبت فيه.

* * *

المصدر: فلسطين الثورة، العدد 96 - بيروت - 12-6-1974م، ص 12.

الوثيقــة السادســة

النظـام الأســاسي
لمنظمة التحرير الفلسطينية

الباب الأول: مبادىء عامة:

مادة 1 ـ يشكل الفلسطينيون فيما بينهم وفقاً لأحكام هذا النظام منظمة تعرف باسم منظمة التحرير الفلسطينية.

مادة 2 ـ تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها وفق مبادىء الميثاق القومي وأحكام هذا النظام الأساسي، وما يصدر استناداً إليهما من لوائح وأحكام وقرارات.

مادة 3 ـ تقوم العلاقات داخل المنظمة على أساس الالتزام بالنضال والعمل الوطني في ترابط وثيق بين المستويات المختلفة من قاعدة المنظمة إلى قيادتها الجماعية، وعلى أساس احترام الأقلية لإرادة الأغلبية وكسب ثقة الشعب عن طريق الاقناع ومتابعة الحركة النضالية والعمل على استمرار الدفع التحريري لدى الجماهير.

وتطبيقاً وتنفيذاً لهذا المبدأ على اللجنة التنفيذية أن تضع نظاماً خاصاً بتشكيلات المنظمة مراعية في ذلك ظروف الفلسطينيين في مختلف أمكنة تجمعهم وتحقيق أهداف الميثاق والنظام.

مادة 4 ـ الفلسطينيون جميعاً أعضاء طبيعيون في منظمة التحرير

الفلسطينية يؤدون واجبهم في تحرير وطنهم قدر طاقاتهم وكفاءاتهم والشعب الفلسطيني هو القاعدة الكبرى لهذه المنظمة.

الباب الثاني: المجلس الوطني:

مادة 5 ـ ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية.

مادة 6 ـ إذا تعذر إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني استمر المجلس الوطني قائماً على أن تتهيأ ظروف الانتخابات.

مادة 7 ـ المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها وبرامجها.

مادة 8 ـ مدة المجلس الوطني ثلاث سنوات، وينعقد دورياً بدعوة من رئيسه مرة كل سنة في شهر أيار (مايو) من كل سنة، أو في دورات غير عادية بدعوة من رئيسه بناء على طلب من اللجنة التنفيذية أو من ربع عدد أعضاء المجلس، ويكون مكان انعقاده في القدس أو غزة أو أي مكان آخر، حسب الظروف. فإذا لم يدع رئيس المجلس إلى مثل هذا الاجتماع يعتبر الاجتماع منعقداً حكماً في المكان والزمان المحددين في طلب أعضائه أو طلب اللجنة التنفيذية.

مادة 9 ـ يكون للمجلس الوطني مكتب رئاسة مؤلف من الرئيس ونائبين للرئيس وأمين عام ينتخبهم المجلس الوطني في بدء انعقاده.

مادة 10 ـ ينظر المجلس الوطني في دور انعقاده العادي في:

(أ) التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة التنفيذية عن انجازات المنظمة وأجهزتها.

(ب) التقرير السنوي للصندوق القومي واعتماد الميزانية.

(ج) الاقتراحات التي تقدم إليه من لجان المنظمة.

(د) أي مسائل أخرى تعرض عليه.

مادة 11 ـ يؤلف المجلس الوطني، تيسيراً لأعماله، اللجان التي يرى ضرورة لتشكيلها.

وتقدم هذه اللجان تقاريرها وتوصياتها إلى المجلس الوطني الذي يقوم بدوره بمناقشتها ويصدر قراراته بشأنها.

مادة 12 ـ يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين.

الباب الثالث: اللجنة التنفيذية:

مادة 13 ـ ينتخب المجلس الوطني من بين أعضائه رئيس اللجنة التنفيذية ويتولى الرئيس اختيار أعضائها.

مادة 14 ـ تؤلف اللجنة التنفيذية من خمسة عشر عضواً بما فيهم الرئيس، وينتخب هؤلاء من بينهم نائباً للرئيس.

مادة 15 ـ اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني وتكون مسؤولية أمامه، مسؤولية تضامنية وفردية.

مادة 16 ـ تتولى اللجنة التنفيذية:

(أ) تمثيل الشعغب الفلسطيني.

(ب) الإشراف على تشكيلات المنظمة.

(ج) إصدار اللوائح والتعليمات واتخاذ القرارات الخاصة بتنظيم أعمال المنظمة، على ألا تتعارض مع الميثاق أو النظام الأساسي.

(د) تنفيذ السياسة المالية للمنظمة وإعداد ميزانيتها، وعلى وجه العموم، تباشر اللجنة التنفيذية جميع مسؤوليات منظمة التحرير وفق الخطط العامة والقرارات التي يصدرها المجلس الوطني.

مادة 17 ـ يكون المقر الدائم للجنة التنفيذية في مدينة القدس، ولها أن تعقد اجتماعاتها في أي مكان آخر تراه مناسباً.

مادة 18 ـ تنشيء اللجنة التنفيذية الدوائر الآتية:

(أ) الدائرة التحررية.

(ب) دائرة الشؤون السياسية والإعلامية.

(جـ) دائرة الصندوق القومي الفلسطيني.

(د) دائرة الشؤون العامة والتوجيه القومي.

(هـ) دائرة الشؤون الإدارية.

(و) أي دائرة أخرى ترى اللجنة ضرورة انشائها. ويكون لكل دائرة مدير عام والعدد اللازم من الموظفين. ويحدد اختصاص كل دائرة بنظام خاص تدفعه الجلنة التنفيذية.

مادة 19 ـ تقوم اللجنة التنفيذية بتوثيق العلاقات وتنسيق العمل بين المنظمة وبين جميع المنظمات والاتحاد والمؤسسات العربية والدولية التي تتفق معها في الأهداف أو تعينها على تحقيق أغراض المنظمة.

مادة 20 ـ تستمر اللجنة التنفيذي في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها ما دامت متمتعة بثقة المجلس الوطني. وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماعه يعقده، ويجوز إعادة انتخاب رئيس اللجنة المستقبل.

مادة 21 ـ يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين.

الباب الرابع: أحكام عامة:

مادة 22 ـ تشكل وحدات فلسطينية خاصة وفق الحاجات العسكرية

والخطة التي تقررها القيادة العربية الموحدة للاتفاق وبالتعاون مع الدول العربية المعنية.

مادة 23 ـ تعمل اللجنة التنفيذية على إلحاق الفلسطينيين بالكليات والمعاهد الحربية العربية للتدريب العسكري وتعبئة جميع طاقات الفلسطينيين وإمكاناتهم، وإعدادهم لمعركة التحرير.

مادة 24 ـ ينشأ صندوق يعرف بالصندوق القومي الفلسطيني لتمويل أعمال المنظمة يقوم بإدارته مجلس إدارة خاص يؤلف بموجب نظام خاص بالصندوق يصدره المجلس الوطني.

مادة 25 ـ موارد الصندوق القومي تتألف من:

(أ) ضريبة ثابتة على الفلسطينيين تفرض وتجبى بنظام خاص.

(ب) المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات والأمة العربية.

(جـ) طابع التحرير الذي تنشئه الدول العربية لاستعماله في المعاملات البريدية وغيرها.

(د) التبرعات والهبات.

(هـ) القروض والمساعدات العربية أو التي تقدمها الشعوب الصديقة.

(و) أية موارد أخرى يقرها المجلس الوطني.

مادة 26 ـ تشكل في البلاد العربية والصديقة لجان تعرف بلجان نصرة فلسطين لجمع التبرعات ومساندة المنظمة في مساعيها القومي.

مادة 27 ـ يكون تمثيل الشعب الفلسطيني في المؤسسات والمؤتمرات العربية على المستوى الذي تقرره اللجنة التنفيذية وتسمى اللجنة التنفيذية ممثلاً لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

مادة 28 ـ يحق للجنة التنفيذية أن تصدر من اللوائح ما يلزم لتنفيذ أحكام هذا النظام.

مادة 29 ـ تعديل هذا النظام الأساسي أو تغييره أو الإضافة إليه من سلطة المجلس الوطني للمنطقة بأغلبية ثلثي أعضائه.

الباب الخامس: أحكام انتقالية:

مادة 30 ـ يصبح المؤتمر الوطني الأول مجلساً وطنياً انتقالياً تنتهي مدته بانتخاب أول مجلس وطني وفقاً لأحكام هذا النظام، ويمارس كافة الاختصاصات والصلاحيات المقررة للمجلس الوطني.

مادة 31 ـ تكون مدة المجلس الوطني الحالي سنتين ابتداء من 28-5-1964م.

* * *

المصدر: فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964, 1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى ـ بيروت، 1980م، ص 232-235.

الوثيقــة السابعــة

الميثاق الوطني الفلسطيني

1 - يطلق على هذا الميثاق اسم «الميثاق الوطني الفلسطيني».

مــواد الميثــاق:

المادة 1 - فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطني العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة 2 - فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة اقليمية لا تتجزأ.

المادة 3 - الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطن ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

المادة 4 - الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لأزمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء وإن الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما.

المادة 5 - الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذي كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947م سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة 6 ـ اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة 7 ـ الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة 8 ـ المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفراداً جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة 9 ـ الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة 10 ـ العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير

العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة 11 ـ يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة 12 ـ الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها أذابتها أو إضعافها.

المادة 13 ـ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة 14 ـ مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة 15 ـ تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوحدة الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤلياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين، وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة 16 ـ تحرير فلسطين، من ناحية روحية، يهيىء للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدمسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين، ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة 17 ـ تحرير فلسطين، من ناحية إنسانية، يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحريته في العالم.

المادة 18 ـ من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة 19 ـ تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947م وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقشته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة 20 ـ يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومي ذات وجوب مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة 21 ـ الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

المادة 22 ـ الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرط الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرة جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة 23 ـ دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، وحفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة 24 ـ يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادىء العدل والحرية والسيادة تقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها.

المادة 25 ـ تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة 26 ـ منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه

وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة 27 ـ تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة 28 ـ يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة 29 ـ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة 30 ـ المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة 31 ـ يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة 32 ـ يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة 33 ـ لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

* * *

المصدر: فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964 ,1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى ـ بيروت، 1980م، ص 230-239.

الوثيقة الثامنة

بسم الله الرحمن الرحيم

الميثاق القومي الفلسطيني

مقدمة

نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي خاض معارك ضارية متصلة من أجل الحفاظ على وطنه والدفاع عن شرفه وكرامته، والذي قدم عبر السنين قوافل متتابعة من الشهداء الخالدين، وسطر أروع صفحات البذل والتضحية والفداء، نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي تألبت عليه عوامل الظلم والشر والعدوان، وتآمرت عليه قوى الصهيونية العالمية والاستعمار، وعملت على تشريده واغتصاب دياره وأراضيه واستباحة حرماته وانتهاك مقدساته، فما استكان أو لانت له قناة، نحن الشعب العربي الفلسطيني، الذي آمن بعروبته وبحقه في استخلاص وطنه وتحقيق حريته وكرامته، وصمم على حشد قواه وتعبئة كل جهوده وطاقاته من أجل متابعة نضاله والسير قدماً على طريق الجهاد المقدس حتى يتحقق له النصر النهائي الكامل نحن الشعب العربي الفلسطيني، استناداً إلى حقنا في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله وهو الحق الذي أقرته الأعراف والمواثيق الدولية، وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، وتطبيقاً لمبادىء حقوق الإنسان، وإدراكاً منا لطبيعة العلاقات السياسية الدولية، بمختلف أبعادها ومراميها، واعتباراً للتجارب التي حلت في كل ما يتعلق بأسباب النكبة وأساليب مجابهتها، وانطلاقاً من الواقع العربي الفلسطيني، ومن أجل عزة

الإنسان الفلسطيني وحقه في الحياة الحرة الكريمة، وشعوراً منا بالمسؤولية القومية الخطيرة الملقاة على عاتقنا، من أجل هذا كله، نحن الشعب العربي الفلسطيني نملي هذا الميثاق القومي الفلسطيني ونعلنه، ونقسم على تحقيقه.

مادة 1 ـ فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التى تؤلف معها الوطن العربي الكبير.

مادة 2 ـ فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

مادة 3 ـ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة.

مادة 4 ـ شعب فلسطين يقرر مصيره، بعد أن يتم تحرير وطنه، وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

مادة 5 ـ الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لأمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

مادة 6 ـ الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

مادة 7 ـ اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين.

مادة 8 ـ إن تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة عربية قومية واجب قومي رئيسي ويجب اتخاذ جميع وسائل التوعية والتثقيف لتعريفه بوطنه تعريفاً روحياً عميقاً يشده على الدوام إلى وطنه شداً وثيقاً راسخاً.

مادة 9 ـ المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم والفلسطينيون جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية.

مادة 10 ـ يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما شاء من النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مادة 11 ـ الشعب الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

مادة 12 ـ الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيء الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

مادة 13 ـ إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

مادة 14 ـ إن تحرير فلسطين، من ناحية عربية، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطينيد ومن أجل ذلك فإن على الأمة العربية أن تعبىء جميع طاقاتها العسكرية والمادية والورحية في سبيل تحرير فلسطين، وعليها بصورة

خاصة أن تبذل للشعب العربي الفلسطيني العون والتأييد وتوفر الوسائل والفرص الكفيلة من القيام بدوره في تحرير وطنه.

مادة 15 ـ إن تحرير فلسطين، من ناحية روحية يهيء للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم.

مادة 16 ـ إن تحرير فلسطين، من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لأعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

مادة 17 ـ إن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947م وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادىء العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

مادة 18 ـ يعتبر باطلاً كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وإن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستلقة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

مادة 19 ـ الصهيونية حركة استعمارية في نشوئها، عدوانية وتوسعية في

أهدافها، عنصرية تعصبية في تكوينها، وفاشستية بمراميها ووسائلها. وإن إسرائيل بوصفها طليعة هذه الحركة الهدامة وركيزة للاستعمار، مصدر دائم للقلق والاضطراب في الشرق الأوسط خاصة، وللأسرة الدولية بصورة عامة. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين جديرون بعون الأسرة الدولية وتأييدها.

مادة 20 ـ إن دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

مادة 21 ـ يؤمن الشعب الفلسطيني بمبادىء العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية وحق الشعوب في ممارستها ويؤيد جميع المساعي الدولية التي تهدف إلى إقرار السلم على أساس الحق والتعاون الدولي الحر.

مادة 22 ـ يؤمن الشعب الفلسطيني بالتعايش السلمي على أساس الوجود الشرعي. إذ لا تعايش مع العدوان ولا سلم مع الاحتلال والاستعمار.

مادة 23 ـ تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين، وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة.

مادة 24 ـ لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة. وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية.

مادة 25 ـ تكون هذه المنظمة مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

مادة 26 ـ تتعاون منظمة التحرير مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

مادة 27 ـ يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

مادة 28 ـ يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

مادة 29 ـ لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

* * *

المصدر: فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني 1964, 1974 دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الأولى - بيروت، 1980م، ص 228-231.

الوثيقــة التاسعــة

قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967م

«إقرار مبادىء سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

إن مجلس الأمن،

إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط،

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان،

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها مثياق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق،

1 - يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

(أ) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

(ب) إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام اعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2 - يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان حرمة الأراضي واستقلالها السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3 - يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.

4 - يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

* * *

المصدر: جورج طعمة، «مراجعة وتحقيق» دراسات الأمم المتحدة بشان فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1947 ,1974م مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات، الطبعة الثانية - بيروت، 1973م، ص 198.

الوثيقــة العاشــرة

قرار مجلس الأمن رقم 338 لسنة 1973م

«طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار رقم 242 بجميع أجزائه».

إن مجلس الأمن،

1 - يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2 - يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

3 - يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار، وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

* * *

المصدر: جورج طعمة، «مراجعة وتحقيق» دراسات الأمم المتحدة بشار فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي 1947 ,1974م مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات، الطبعة الثانية - بيروت، 1973م، ص 198.

الوثيقة الحادية عشرة

وثيقة «الاعتراف المتبادل»

أولاً: من عرفات إلى رابين

9 أيلول (سبتمبر) 1993م

السيد رئيس الوزراء

إن توقيع إعلان المبادىء يمثل بداية حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط ومن منطلق اقتناع راسخ بذلك أود أن أؤكد الالتزامات الآتية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل في الوجود في سلام وأمن.

تقبل منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الأمن الرقمين 242 و 338.

تلزم منظمة التحرير الفلسطينية نفسها عملية السلام في الشرق الأوسط وحلاً سلمياً للنزاع بين الجانبين وتعلن أن كل القضايا العالقة المتعلقة بالوضع النهائي ستحل عن طريق المفاوضات.

تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن توقيع إعلان المبادىء يشكل حدثاً تاريخياً يفتتح عهداً جديداً من التعايش السلمي يخلو من العنف وكل الأعمال الأخرى التي تهدد السلام والاستقرار ووفقاً لذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ استخدام الإرهاب وغيره من أعمال العنف، وستتحمل المسؤولية عن كل

عناصر منظمة التحرير الفلسطينية وأفرادها كي تضمن امتثالها وتمنع العنف وتؤدب المخالفين.

وفي ضوء الوعد بحقبة جديدة وتوقيع إعلان المبادىء وعلى أساس القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و 338 فإن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد أن بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي لا تنسجم والالتزامات الواردة في هذه الرسالة هي الآن غير سارية وباطلة. وتالياً فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد أن ترفع الأمر إلى المجلس الوطني الفلسطيني للإقرار الرسمي وإدخال التعديلات اللازمة في ما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.

المخلص ياسر عرفات

الرئيس منظمة التحرير الفلسطينية

ثانياً: من رابين إلى عرفات

9 أيلول (سبتمبر) 1993م

السيد الرئيس

رداً على رسالتكم في 9 أيلول (سبتمبر) 1993م. أود أن أؤكد لكم أنه في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في رسالتكم، قررت حكومة إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني وبدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحاق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

* * *

المصدر: التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ دورة شهداء الانتفاضة اكتوبر 1993م «بعد اتفاق أوسلو ـ واشنطن 8/19 والاعتراف المتبادل: ـ البديل الوطني واتجاهات العمل للمرحلة القادمة ص 47.

الوثيقة الثانية عشرة

إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي (المسودة الأخيرة المتفق عليها في 19-8-1993م.

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني. الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، على أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل بحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والتوصل إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادىء الآتية:

البند الأول: هدف المفاوضات:

إن هذه المفاوضات الإسرائيلية. الفلسطينينة ضمن إطار عملية السلام الشرق الأوسطية هو، إلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية، المجلس المنتخب، (المجلس) للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وان المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338.

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الانتقالية:

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة للانتقالية منصوص عليه في إعلان المبادىء هذا.

البند الثالث: الانتخابات:

1 ـ حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادىء الديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ الشرطة الفلسطينية على النظام العام.

2 ـ سيصار إلى الاتفاق على روح الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق بالملحق الرقم واحد، بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى الأشهر التسعة بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ.

3 ـ ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية مهمة في اتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطلب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية:

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي ستحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

البند الخامس: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي:

1 ـ سنبدأ مرحلة السنوات الخمس الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

2 ـ ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا

يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.

3 ـ من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.

4 ـ يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية.

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية:

1 ـ مع دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة، كما هو موضح هنا، وستكون طبيعة هذا النقل تمهيدية حتى إنشاء الملجس.

2 ـ وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين في الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا، ستنتقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات الآتية: التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة، السياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وفي انتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسب ما هو متفق عليه.

البند السابع:

1 ـ سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاق المرحلة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

2 ـ سيحدد الاتفاق الانتقالي، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد

أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسيحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً السلطة التنفيذية للمجلس والسلطات الاشتراعية وفقاً للبند التاسع المبين أدناء والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

3 ـ سيشمل الاتفاق الانتقالي ترتيبات تطبق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة سلفاً حسب البند السادس آنف الذكر.

4 ـ من أجل مساعدة الملجس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس، ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراض فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطان يتفق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحيتها ومسؤولياتها.

5 ـ بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند الثامن: النظام العام والأمن:

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة. سيشكل الملجس قوة شرطة فلسطينية قوية، بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بفرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية:

1 ـ سيخول المجلس الاشتراع، وفقاً للاتفاق الانتقالي، في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

2 ـ سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة:

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادىء، هذا وأي اتفاق تال متعلق بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ ستشكل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزعات.

البند الحادي عشر: التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية:

اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ، ستشكل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير البرامج المشار إليها في البروتوكولات المرفقة بالملحق الثالث والملحق الرابع وتطبيقها ضمن روح تعاونية.

البند الثاني عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن:

سيدعو الطرفان كلاً من الأردن ومصر إلى المشاركة في تشكيل مزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى، لتشجيع التعاون بينهم وستشتمل هذه الترتيبات على تشكيل لجنة متابعة ستقرر بالإتفاق طابع إصدار تأشيرات دخول لأشخاص رحّلوا من الصفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. ومعاً، بواسطة الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاضطراب وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

البند الثالث عشر: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية:

1 ـ بعد دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس وسيعاد انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر.

2 ـ وبإعادة انتشار قواتها العسكرية ستتبع إسرائيل المبادىء التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المنطق السكانية.

3 ـ ستطبق تدريجياً عمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي في قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا:

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق بالملحق الرقم اثنين.

البند الخامس عشر: حل النزاعات:

1 ـ ستحل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادىء هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للبند العاشر.

2 ـ يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من حلال آلية توفيق يتفق الطرفان عليها.

3 ـ يمكن للطرفين اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفقرة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق. ومن أجل هذه الغاية وفور موافقة الطرفين يشكل الطرفان لجنة تحكيم.

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية:

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعدد الطرف كأداة ملائمة لترويج «خطة مارشال»: برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق بالملحق الرقم أربعة.

البند السابع عشر: فقرات مختلفة:

1 ـ يدخل إعلان المبادىء حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.

2 ـ كل البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادىء هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر جزءاً واحداً منه.

حرر في واشنطن دي. سي هذا.. يوم... 1993م

عن حكومة إسرائيل عن الفلسطينيين

شهـد عليـه

الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الروسي

* * *

المصدر: المرجع السابق ـ ص 35 إلى 39.

الوثيقة الثالثة عشرة

النص الحرفي لاتفاق القاهرة

1994/5/4

وفق النص الذي وزعته وكالة الأنباء الفرنسية

اتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا

الطرفان: حكومة إسرائيل وم. ت. ف. ممثلة للشعب الفلسطيني

الديباجـــة

يؤكد الطرفان وفي إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول (أكتوبر) 1991 ما يلي:

يؤكدان عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

ويؤكدان رغبتهما في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 9 أيلول (سبتمبر) 1993.

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا والواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا

يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستفضي إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

ويرغبان في تجسيد إعلان المبادىء حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي والذي وقع في واشنطن في أيلول 1993 بما فيها محاضر الجلسات (المسماة بإعلان المبادىء) وبوجه خاص البروتوكول الذي يتعلق حول انسحاب قوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

يتفق الطرفان على الترتيبات التالية المتعلقة بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

المادة الأولى

تنفيذ لهذا الاتفاق:

(أ) تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطتين (1) و (2) المرفقتين بهذا الاتفاق.

(ب) المستوطنات غوش قطيف ومناطق مستوطنات اريتز وكذلك سائر المستوطنات في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة رقم 1.

(جـ) «منطقة المنشآت العسكرية» تعني منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة رقم 1.

(د) تعبير «الإسرائيليين» يتضمن أيضاً الوكالات الإسرائيلية القانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

المادة الثانية

الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

1 ـ تبدأ إسرائيل تنفيذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق وتنتهي إسرائيل هذا الانسحاب خلال ثلاثة أسابيع اعتباراً من تاريخ التوقيع.

2 - يتضمن انسحاب إسرائيل إخلاء جميع القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقاً للمادة التاسعة (والمسماة فيما بعد «بالشرطة الفلسطينية») في إطار الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلي العسكرية والمرفقة بهذا الاتفاق في الملحق رقم 1.

3 - يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذه تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادىء فيما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

4 - وتنفيذاً لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن «القوات العسكرية الإسرائيلية» الشرطة الإسرائيلية وقوات الأمن الإسرائيلية الأخرى.

5 - للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا والفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز المستوطنات كما ينص على ذلك الملحق رقم 1.

6 - تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق وللملحق رقم 1.

المادة الثالثة

1 - تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق.

2 ـ فيما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنهوض بها على النحو الذي يحدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والمرفق بهذا الاتفاق في الملحق رقم 2.

3 ـ يحدد الملحق رقم 2 الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.

4 ـ عند اتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين 1 و 2 أعلاه وفي الملحق رقم 2 يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرارها في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.

5 ـ يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للنهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وبين إسرائيل على النحو المفل في الملحق رقم 2.

6 ـ تقع مقار مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقاً لإعلان المبادىء.

المادة الرابعة

بنية وتشكيل السلطة الفلسطينية

1 ـ تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم 24 عضواً تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وتنهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقاً لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقاً للفقرة أ، ب من المادة السادسة من هذا الاتفاق.

2 ـ تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشىء

في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.

3 ـ على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ حكومة إسرائلي بأسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وبأي تغيير في أعضائها. ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل.

4 ـ بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهام وظيفته.

المادة الخامسة

الولاية القانونية

1 ـ تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يلي:

(أ) يشمل نطاق الاختصاص الاقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.

ويدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق.

(ب) يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.

(جـ) تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

2 ـ تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية وتشريعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.

3 ـ (أ) تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.

(ب) تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقاً للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.

4 ـ تمارس السلطات التي تتعلق بالمجال الكهربائي المغناطيسي والمجالس الجوي طبقاً لنصوص وأحكام هذا الاتفاق.

5 ـ تخضع أحكام هذه المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون القانونية والوارد في الملحق 3 المرفق بهذا الاتفاق. ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا بشأن أية ترتيبات قانونية أخرى.

6 ـ تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

المادة السادسة

صلاحيات ومسؤليات السلطة الفلسطينية

1 ـ للسلطة الفلسطينية الصلاحيات التالية طبقاً لنصوص وأحكام هذا الاتفاق:

(أ) الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية.

(ب) تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.

(جـ) تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوي على الغير والتقاضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.

(د) تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وتراخيص ومستندات.

2 - (أ) طبقاً لإعلان المبادىء لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية التي يتضمن إنشاء سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصليين وممارسة وظائف دبلوماسية.

(ب) مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لصالح السلطة الفلسطينية في الحالات التالية فقط:

1 - اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق 4 لهذا الاتفاق.

2 - اتفاقات مع بلدان مانحة للمعومات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.

3 - الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق رقم 4 لإعلان أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.

4 - الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.

(ج) لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وبين ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وأيضاً إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة 2، أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة 2، ب أعلاه.

المادة السابعة

الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

1 ـ للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى.

2 ـ يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص وأحكام هذا الاتفاق.

3 ـ يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة بأية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية ولإسرائيل أن تطلب خلال ثلاثين يوماً من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ماذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.

4 ـ وعند استلام الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية التشريعية مبدئياً في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها بشأن الموضوع.

5 ـ في حالة عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل خلال 15 يوماً إلى قرار بشأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع إلى هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة المتقاعدين أو كبار القانونيين (يسمون فيما بعد «بالقاضيين») بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف يتم تعيينه من قائمة من ثلاث قضاة يقترحها كل من الطرفين. يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات كتابية غير رسمية تسهيلاً للإجراءات في هيئة إعادة النظر.

6 ـ تسري القوانين المحالة إلى هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة لأنها لا

تتناول مسألة أمنية تدخل في عداد مسؤولية إسرائيل وأنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها هذا الاتفاق وأن سريان هذه القوانين لا يسبب إضراراً لا يمكن إصلاحها.

7 ـ على اللجنة الفرعية القانونية أن تسعى إلى التوصل إلى قرار بشأن موضوع القانون المعروض عليها خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلب الإسرائيلي فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار خلال هذه الفترة يحال الموضوع إلى لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة الخامسة عشرة أدناه (المسماة فيما بعد «بلجنة الارتباط») وتبحث لجنة الارتباط الموضوع على الفور وتعمل على البت فيه خلال ثلاثين يوماً.

8 ـ في حالة عدم سريان أي قانون بموجب الفقرة 5 أو 7 أعلاه يبقى الوضع على ما هو عليه إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط بشأن الموضوع ما لم تقرر خلال ذلك.

9 ـ تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة على توقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقاً لهذا الاتفاق.

المادة الثامنة

ترتيبات الأمن والنظام العام

1 ـ تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسباً لنص المادة التاسعة أدناه وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الإضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضاً المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنات بصفة عامة حفاظاً على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة

للاضطلاع بهذه المسؤولية.

2 ـ ينص الملحق رقم 1 على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون لفرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضاً ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.

4 ـ يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق رقم 1. بناء على طلب أي من الطرفين ويتضمن الملحق رقم 1 ترتيبات إعادة النظر.

المادة التاسعة

المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

1 ـ تنشىء السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة فيما بعد «بالشرطة الفلسطينية»). وتنص المادة الثالثة من الملحق رقم 1 على واجبات ووظائف وبنية وانتشار وتشكيل الشرطة الفلسطينية والأحكام التي تتعلق بعتادها وعملياتها. وتنص المادة الثامنة من الملحق رقم 1 على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.

2 ـ باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو تشغيل أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.

3 ـ وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق رقم 1 وأيضاً أسلحة وذخيرة وعتاد القوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو إدخال أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق رقم1.

المادة العاشرة

الممرات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إضافة إلى أي معابر تعتبر دولية، مدرجة في الملحق رقم 1، المادة العاشرة.

المادة 11

العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الآمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق رقم 1، المادة التاسعة.

المادة 12

العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

1 ـ تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وعلى ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تحريض بما فيه الحملات الدعائية ضد بعضهما البعض وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الاجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتهما القانونية.

2 ـ من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون اسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الاجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التعديات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمنشطات والتهريب والاعتداءات على الاملاك بما فيها الاعتداء على السيارات.

المادة 13

العلاقات الاقتصادية

ان العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 29 نيسان 1994 وقد جمعت النسخ

الموقعة في الملحق رقم 4 وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقاته.

المادة 14

حقوق الانسان وحكم القانون

تمارس اسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذين بعين الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة 15

لجنة الارتباط الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة

1 - على لجنة الارتباط التي أنشئت بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادىء أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة، وتتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.

2 - تتألف لجنة الارتباط من عدد متساوٍ من الأعضاء من كلا الجانبين. وباستطاعتها أن تضيف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.

3 - تقرر لجنة الارتباط اسلوب عملها بما فيه وتيرة ومكان او امكنة اجتماعاتها.

4 - تتخذ لجنة الارتباط قرارارتها بالتوافق.

المادة 16

العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

1 - بموجب المادة 12 من إعلان المبادىء يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وترتيبات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وبين كل من حكومتي مصر والأردن من جهة ثانية وذلك من أجل تطوير التعاون بينهن.

وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.

2 - تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى.

3 ـ تعالج لجنة المتابعة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة 17

تسوية الخلافات والنزاعات

أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحمل إلى هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق وتطبق أحكام المادة 15 من إعلان المبادىء على أي خلاف لا تتم تسويته من قبل هيئة التنسيق والتعاون المختصة، أي:

1 ـ الخلافات الناجمة عن تطبيق أو تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاقات فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوي بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.

2 ـ الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.

3 ـ يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوفيق، لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين، ينشىء الطرفان لجنة تحكيم.

المادة 18

منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات ضد بعضهما البعض وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد المعتدين. إضافة إلى ذلك يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات وضد المنشئات التابعة لها والمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

المادة 19

الأشخاص المفقودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة

اللازمة للبحث عن إسرائيليين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيليين مفقودين. على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة بهذا الصدد.

المادة 20

تدابير تعزيز الثقة

بهدف إيجاد مناخ إيجابي ومؤات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يلي:

1 ـ لدى التوقيع على هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية، خلال مهلة خمسة أسابيع، حوالي خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطيني، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين بالبقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طيلة المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.

2 ـ بعد التوقيع على هذا الاتفاق، يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين، على أسس متفق عليها.

3 ـ تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.

4 ـ يتعهد الطرف الفلسطيني بحل مشكلة الفلسطينيين الذي كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني بعدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيذائهم بأي شكل.

5 ـ فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم إلى قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذا الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل 13 أيلول 1993م.

المادة 21

الوجود الدولي المؤقت

1 ـ يوافق الجانبان على وجود دولي أو أجنبي مؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا (وجود دولي مؤقت لاحقاً) طبقاً لأحكام هذه المادة.

2 ـ يتألف الوجود الدولي المؤقت من 400 شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خمس أو ست دول مانحة.

3 ـ على الطرفين أن يطلبا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل «الوجود الدولي المؤقت».

4 ـ يمارس «الوجود الدولي المؤقت» مهمته لمدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العلمية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

5 ـ يتمركز «الوجود الدولي المؤقت»، ويعمل بين المدن والقرى التالية: غزة وخان يونس ورفح ودير البلح وجباليا وعيسان وبيت حانون وأريحا.

6 ـ تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة، بهدف إنجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر (الوجود الدولي المؤقت) خلال شهرين.

المادة 22

الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

1 ـ (أ) إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق رقم 2، يتضمن جميع ما يتصل بها من حقوق ومسؤوليات والتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات. تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.

(ب) أي دعوى مالية تقام بهذا الصدد ضد إسرائيل ستحال إلى السلطة الفلسطينية.

(ج) تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية بما لديها من معلومات عن شكاوي عالقة أو سابقة أحيلت إلى إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار.

(د) في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكوى تبلغ إسرائيل السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لصالحها.

(هـ) في حال قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من قبل إسرائيل في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً إلى إسرائيل.

(و) مع عدم الإخلال بما ذكر أعلاه وفي حال استخلصت المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل جاوز نطاق صلاحياته أو تعمد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.

2 ـ إن نقل السلطة بحد ذاته ينبغي أن لا يؤثر على حقوق وواجبات ومسؤوليات أي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة 23

البنود النهائية

1 ـ يصبح هذا الاتفاق نافذاً بمجرد توقيعه.

2 ـ الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحمل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في اتفاق إعلان المبادىء أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.

3 ـ تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد على خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادىء اعتباراً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق.

4 - يتفق الطرفان على أنه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي أقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز كما هو مبين في الخريطة رقم 1، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.

5 - ينبغي ألاّ يسيء أي بند في هذا الاتفاق بأي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما نص عليه إعلان المبادىء. لا يمكن اعتبار، على ضوء هذا الاتفاق، إن أيّاً من الطرفين تراجع أو تخلّى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه.

6 - يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة يجب الحفاظ على سلامتها ووحدتها خلال الفترة الانتقالية.

7 - يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وإلاّ يتغير وضعهما خلال فترة تطبيق هذا الاتفاق. ولا شيء في هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.

8 - إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.

وضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار 1994م

عن حكومة إسرائيل	عن منظمة التحرير الفلسطينية
اسحق رابين	ياسر عرفات

الشهـــود

الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا الاتحادية	جمهورية مصر العربية
وورن كريستوفر	اندريه كوزريف	حسني مبارك

* * *

المصدر: التقرير السياسي الصادر عن أعمال اللجنة المركزية، دورة شهداء الانتفاضة والحركة الأسيرة بعد توقيع اتفاق أوسلو - القاهرة 5/4 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مايو 1994م.

الوثيقة الرابعة عشرة

الاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني الانتقالي
في الضفة الغربية وقطاع غزة
واشنطن، 28-9-1995(*).

إن حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (المشار إليها لاحقاً بالمختصر «م. ت. ف.»)، ممثل الشعب الفلسطيني؛

الديباجة

وفي إطار عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/ أكتوبر 1991م؛

إذ تؤكدان العزم على وضع حد لعقود من التصادم وعلى التعايش السلمي، مع الحفاظ على أمن وكرامة الفريقين والإقرار بحقوقهما الشرعية والسياسية المتبادلة؛

وإذ تؤكدان الرغبة في تحقيق تسوية سلمية عادلة شاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها؛

وإذ تقرآن بأن العملية السلمية والعهد الجديد الذي أوجدته ومثلهما العلاقة الجديدة التي أقيمت بين الفريقين كما هو مبين أعلاه أمور غير قابلة للعكس، إضافة إلى عزم الفريقين على صون العملية السلمية وحفظها والاستمرار فيها؛

وإذ تدركان أن غاية المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط هي، في جملة ما هي، إقامة سلطة فلسطينينة انتقالية للحكم الذاتي، أي المجلس المنتخب (والمشار إليه لاحقاً بـ «المجلس» أو بـ (المجلس الفلسطيني») والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام منذ تاريخ توقيع الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا (المشار إليه لاحقاً باتفاق غزة ـ أريحا) في 4 أيار/ مايو 1994م تؤدي إلى حل دائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و 833؛

وإذ تؤكدان إدراكهما أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المتضمنة في هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من عملية السلام بأكملها وأن المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستبدأ في أقرب وقت ممكن قبل الرابع من أيار/ مايو 1996م ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 وأن الاتفاق الانتقالي سيحل جميع قضايا الفترة الانتقالية وأن هذه القضايا لن يؤجل منها شيء ليدرج في جدول مفاوضات الوضع النهائي؛

وإذ تؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعرب عنها في الرسائل المؤرخة في 9 أيلول/ سبتمبر 1993م التي وقّعها رئيس حكومة إسرائيل ورئيس م.ت.ف. وتبادلاها؛

وإذ ترغبان في أن تضعا موضع التنفيذ «إعلان المبادىء بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي، الموقّع في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993م ومحاضر الجلسات المتعلقة به والمتفق عليها (والمشار إليها لاحقاً بـ «إعلان المبادىء»). ولا سيما المادة الثالثة والملحق الأول المتعلقين بإجراء انتخابات سياسية مباشرة حرة وعامة لاختيار الملجس ورئيس السلطة التنفيذية كي يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من أن يختار على نحو ديمقراطي ممثلين مسؤولين؛

وإذ تدركان أن هذه الانتخابات ستشكل خطوة انتقالية تمهيدية مهمة في سبيل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وتتيح قاعدة ديمقراطية لإنشاء مؤسسات فلسطينية؛

وإذ تؤكدان التزامهما المشترك العمل الفوري الفعال، وبمقتضى هذا الاتفاق، ضد أية أعمال أو تهديدات إرهابية، أو أعمال عنف أو تحريض سواء جاءت من الفلسطينيين أو من الإسرائيليين؛

وعقب اتفاق غزة ـ أريحا؛ والاتفاق التمهيدي بشأن نقل السلطات والمسؤوليات الموقع في إيرز في 29 آب/ أغسطس 1994م (والمشار إليه لاحقاً بعبارة «اتفاق النقل التمهيدي»)؛ والبروتوكول الخاص بنقل مزيد من السلطات والمسؤوليات والموقّع في القاهرة في 27 آب/ أغسطس 1995م (والمشار إليه لاحقاً بـ «بروتوكول المزيد من النقل»)؛ وهي الاتفاقات الثلاثة التي سيحل هذا الاتفاق محلها؛ تتفقان بهذا على ما يلي:

الفصل الأول

المجلس

المادة الأولى

نقل السلطة

1 ـ تنقل إسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات، كما هو مبين في هذا الاتفاق، من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس، عملاً بهذت الاتفاق. وستستمر إسرائيل في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها على هذا النحو.

2 ـ في انتظار تولية المجلس، تقوم السلطة الفلسطينية التي أقيمت بموجب اتفاق غزة ـ أريحا بممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ستنتقل إلى المجلس، كما تكون لهذه السلطة جميع الحقوق والمسؤوليات والواجبات التي ستناط

بالمجلس في هذا الخصوص. وعليه، فإن عبارة «المجلس» ستؤوّل في جميع مواد هذا الاتفاق، وحتى تولية المجلس، بمعنى السلطة الفلسطينية.

2 ـ يتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات إلى قوات الشرطة التي يشكلها المجلس الفلسطيني بمقتضى المادة الرابعة عشرة أدناه (والمشار إليها بـ «الشرطة الفلسطينية») على نحو مرحلي، كما هو مفصل في هذا الاتفاق وفي البروتوكول المتعلق بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية والمرفق كملحق أول في هذا الاتفاق (المشار إليه لاحقاً بعبارة «الملحق الأول»).

4 ـ فيما يتعلق بنقل السلطة وتسلمها في المجالات المدنية، سيتم نقل الصلاحيات والمسؤوليات وتسلمها كما هو محدد في البروتوكول الخاص بالشؤون المدنية المرفق كمحلق ثالث بهذا الاتفاق (والمشار إليه لاحقاً بعبارة «الملحق الثالث»).

5 ـ بعد تولية المجلس تُحل الإدارة المدنية في الضفة الغربية ويسحب الحكم العسكري الإسرائيلي. ولن يحُول سحب الحكم العسكري دون ممارسته الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس.

6 ـ تنشأ لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية (ويشار إليها لاحقاً بـ «لجنة الشؤون المدنية») ولجان فرعية مشتركة للشؤون المدنية على مستوى المناطق، واحدة لقطاع غزة واخرى للضفة الغربية، ومكاتب اتصال مدنية على مستوى الأقضية في الضفة الغربية من أجل تيسير التنسيق والتعاون بين المجلس وإسرائيل، كما هو مفصل في الملحق الثالث.

7 ـ تكون مكاتب المجلس ومكاتب رئيسه والسلطة التنفيذية المنبثقة عنه، وسوى ذلك من اللجان، في مناطق خاضعة لولاية الفلسطينيين الإقليمية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المادة الثانية

الانتخـــابـات

1 ـ ليتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من أن يحكم نفسه بنفسه وفق المبادىء الديمقراطية، تجري انتخابات سياسية عامة حرة ومباشرة لاختيار المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة له طبقاً لما ما هو محدد في البروتوكول الخاص بالانتخابات المرفق كملحق ثان بهذا الاتفاق (والمشار إليه لاحقاً بعبارة «الملحق الثاني»).

2 ـ ستشكل هذه الانتخابات خطوة تمهيدية انتقالية مهمة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، وتتيح قاعدة ديمقراطية لإنشاء المؤسسات الفلسطينينة.

3 ـيحق لفلسطينيي القدس المقيمين فيها أن يشاركوا في الانتخابات طبقاً للأحكام المتضمنة في هذه المادة وفي المادة السادسة من الملحق الثاني (ترتيبات الانتخابات المتعلقة بالقدس).

4 ـ يدعو رئيس السلطة الفلسطينية إلى الانتخابات فور توقيع هذا الاتفاق، وتُجري في أقرب موعد ممكن عملياً بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية طبقاً للملحق الأول، وعلى نحو يتسق مع متطلبات جدول الانتخابات الزمني المنصوص عليه في الملحق الثاني، ومع قانون الانتخابات وأنظمة الانتخابات المحددة في المادة الأولى من الملحق الثاني.

المادة الثالثـة

هيكلية المجلس الفلسطيني

1 ـ يشكل المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية التابعة له سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالية التي سينتخبها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في المادة الأولى من

«إعلان المبادىء».

2 ـ يملك المجلس السلطتين التشريعية والتنفيذية، طبقاً للمادتين السابعة والتاسعة من «إعلان المبادىء». وسيمارس المجلس ويكون مسؤولاً عن جميع الصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية المنقولة إليه بموجب هذا الاتفاق. وتتم ممارسة السلطات التشريعية طبقاً للمادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق (سلطات الملجس التشريعية).

3 ـ يُنتخب الملجس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس على نحو مباشر ومتزامن من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة طبقاً لأحكام هذا الاتفاق وقانون الانتخابات وأنظمتها التي ينبغي ألاَّ تنافي أحكام هذا الاتفاق.

4 ـ يُنتخب المجلس ورئيس السلطة التنفيذية التابعة للمجلس لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمسة أعوام بدءاً من توقيع اتفاق غزة ـ أريحا في 4 أيار/ مايو 1994م.

5 ـ ينتخب الملجس فور إنشائه رئيساً له من بين أعضائه. ويتولى هذا الرئيس رئاسة جلسات المجلس، ويدير الملجس ولجانه، ويقرر جدول أعمال كل جلسة، ويعرض على الملجس المقترحات للتصويت عليها، ويعلن نتائج التصويت.

6 ـ تكون ولاية المجلس بحسب ما تحددت في المادة السابعة عشرة من هذا الاتفاق (الولاية).

7 ـ يكون تنظيم هذا المجلس وهيكليته وكيفية عمله متسقة مع هذا الانتفاق ومع القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الانتقالية، وهو قانون يتبناه الملجس. وينبغي ألاّ يتعارض القانون الأساسي، وما يُسنُّ استناداً إليه من أنظمة، مع أحكام هذا الاتفاق.

8 ـ يكون الملجس مسؤولاً، بمقتضى سلطاته التنفيذية، عن المكاتب والمصالح والدوائر المنقولة إليه، ويجوز له، ضمن إطار ولايته، أن ينشىء الوزارات والهيئات التابعة لها، الضرورية للقيام بمسؤولياته.

9 ـ يعرض رئيس المجلس على الملجس للموافقة الأصول الإجرائية الداخلية التي تنظم، فيما تنظم، عمليات صنع القرارات في الملجس.

المادة الرابعة

حجم المجلس

يتألف المجلس الفلسطيني من 82 عضواً ومن رئيس السلطة التنفيذية. وهم يُنتخبون مباشرة وبالتزامن من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة.

المادة الخامسة

السلطة التنفيذية للمجلس

1 ـ تكون للمجلس لجنة تمارس سلطته التنفيذية، وتشكّل طبقاً للفقرة 4 أدناه (المشار إليها لاحقاً بعبارة «السلطة التنفيذية»).

2 ـ تخوَّل السلطة التنفيذية الصلاحية التنفيذية للمجلس وتمارسها بالنيابة عن المجلس. وتحدد السلطة التنفيذية أصولها الإجرائية الخاصة وأصول صنع القرارات.

3 ـ ينشر المجلس أسماء أعضاء السلطة التنفيذية عند تعيينهم أول مرة وبعد كل تغيير لاحق.

4 ـ (أ) يكون رئيس السلطة التنفيذية، بحكم منصبه، عضواً في السلطة التنفيذية.

(ب) يكون جميع أعضاء السلطة التنفيذية الآخرين، إلا ما نصت الفقرة ج عليه أدناه، من أعضاء المجلس الذين اختارهم رئيس السلطة التنفيذية واقترح

أسماءهم على المجلس، ثم أقرهم المجلس.

(ج) يحق لرئيس السلطة التنفيذية أن يعين في هذه السلة أشخاصاً، لا يتجاوز عددهم عشرين في المئة من مجموع أعضائها، ممن ليسوا أعضاء في المجلس، وذلك لممارسة الصلاحيات التنفيذية والمشاركة في مهمات الحكم. ولا يحق لهؤلاء الأعضاء المعينين التصويت في جلسات المجلس.

(د) يجب أن يكون لأعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين عنوان ثابت في منطقة تابعة لولاية المجلس.

المادة السادسة

لجان المجلس الأخرى

1 ـ يحق للمجلس أن يشكل لجاناً مصغرة لتبسيط أعمال المجلس والمساعدة في الرقابة على نشاط السلطة التنفيذية.

2 ـ تحدد كل لجنة أصول صنع القرارات فيها داخل الإطار العام لهيكلية المجلس وتنظيمه.

المادة السابعة

علانية الحكم

1 ـ تكون جميع اجتماعات المجلس ولجانه، سوى السلطة التنفيذية، علانية ومتاحة للجمهور، إلا بناء على قرار للمجلس أو أية لجنة من لجانه المعنية، لاعتبارات أمنية أو تجارية أو لاعتبارات السرية الشخصية.

2 ـ تنحصر المشاركة في مشاورات المجلس ومداولات لجانه والسلطة التنفيذية في أعضاء كل من هذه الهيئات على التوالي. ويمكن أن يدعى الخبراء إلى أمثال هذه الاجتماعات لمعالجة قضايا محددة وعلى أساس مؤقت.

المادة الثامنة

المراجعة القضائية

يحق لأي شخص، أو منظمة، تأثّر بأي فعل أو قرار من قرارات رئيس السلطة التنفيذية للمجلس، أو أي فعل أو قرار من قرارات أي عضو من أعضاء السلطة التنفيذية، ويعتقد أن هذا الفعل أو القرار يتجاوز صلاحية الرئيس أو ذلك العضو أو ينافي القانون أو الأصول الإجرائية، أن يتقدم إلى المحكمة الفلسطينية الملائمة لمراجعة ذلك الفعل أو القرار.

المادة التاسعة

صلاحيات المجلس ومسؤولياته

1 ـ عملاً بأحكام هذا الاتفاق، يكون للمجلس، ضمن إطار ولايته، صلاحيات تشريعية كما هي محددة في المادة الثامنة عشرة من هذا الاتفاق، وصلاحيات تنفيذية أيضاً.

2 ـ تمتد الصلاحية التنفيذية للمجلس الفلسطيني لتشمل جميع الأمور الخاضعة لولايته بموجب هذا الاتفاق، أو أي اتفاق مستقبلي يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الانتقالية. وهي تشمل صلاحية صوغ السياسات الفلسطينية ومباشرتها والإشراف على تنفيذها، وإصدار أي قانون أو تنظيم بمقتضى الصلاحيات المعطاة في التشريعات المصدقة، والقرارات الإدارية الضرورية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وصلاحية استخدام الموظفين، والادعاء على الغير والدفاع في حال الإدعاء من الغير وعقد العقود، وصلاحية حفظ وإدارة السجلات وإحصاءات السكان، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق.

3 ـ ينبغي أن تتسق قرارات المجلس الفلسطيني التنفيذية وأفعاله مع أحكام هذا الاتفاق.

4 ـ يحق للمجلس الفلسطيني أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لفرض القانون وتنفيذ أي قرار من قراراته، ويعرض محاضره أمام المحاكم الفلسطينية.

5 ـ (أ) انسجاماً مع «إعلام المبادىء»، لن تكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية، ذلك المجال الذي يضم إقامة سفارات أو قنصليات أو سوى ذلك من أنواع البعثات والمراكز الأجنبية في الخارج، أو السماح بإقامتها في الضفة الغربية أو قطاع غزة، أو تعيين أو اعتماد الموظفين الدبلوماسيين أو القنصليين، وممارسة الوظائف الدبلوماسية.

(ب) على الرغم من أحكام هذه الفقرة، يحق لـ م. ت. ف. إجراء المفاوضات وتوقيع الاتفاقات مع الدول أو المنظمات الدولية من أجل مصلحة المجلس، وذلك في الحالات التالية حصراً:

(1) الاتفاقات الاقتصادية كما نص عليها تحديداً الملحق الخامس من هذا الاتفاق:

(2) الاتفاقات مع الدول المانحة من أجل تطبيق الترتيبات الخاصة بإتاحة المعونة للمجلس؛

(3) الاتفاقات بغرض تنفيذ خطط التنمية المحلية، المفصلة في الملحق الرابع من «إعلان المبادىء» أو في اتفاقات مندرجة في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف؛

(4) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتربوية.

(ج) لا تعد علاقاتٍ خارجية الاتصالات والمعاملات بين المجلس وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، إضافة إلى إقامة مكاتب تمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة سوى تلك الموصوفة في الفقرة الفرعية (5 ـ أ) أعلاه، من أجل تطبيق الاتفاقات المشار إليها في الفقرة الفرعية (5 ـ ب) أعلاه.

6 ـ عملاً بأحكام هذا الاتفاق، يكون للمجلس، ضمن نطاق ولايته، نظام قضائي مستقل مؤلف من محاكم فلسطينية مستقلة.

الفصـل الثـاني

إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية

المادة العاشرة

إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية

1 ـ تشمل المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق الآهلة في الضفة الغربية ـ المدن والبلدات والقرى ومخيمات اللاجئين والخرب ـ كما هو محدد في الملحق الأول، وتستكمل بتمامها في تاريخ يسبق عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل 22 يوماً من الانتخابات.

2 ـ يبدأ المزيد من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في مناطق عسكرية محددة بعد تولية المجلس وتطبق بالتدريج على نحو متقايس مع تولي الشرطة الفلسطينية مهمات النظام العام والأمن الداخلي، التي يجب إتمامها في غضون 18 شهراً من تاريخ تولية المجلس كما هو مفصّل في المادتين الحادية عشرة (الأرض) والثالثة عشرة (الأمن) أدناه، وفي الملحق الأول.

3 ـ تنتشر الشرطة الفلسطينية وتتولى مهمات النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين على نحو مرحلي طبقاً للمادة الثالثة عشر (الأمن) أدناه، والملحق الأول.

4 ـ تستمر إسرائيل في تولي مهمة الأمن الخارجي، إضافة إلى مهمة أمن الإسرائيليين العام، من أجل الحفاظ على أمنهم الداخلي والنظام العام.

5 ـ لأجل غايات هذا الاتفاق، تشمل عبارة «القوات الإسرائيلية العسكرية» الشرطة الإسرائيلية وسواها من قوات الأمن الإسرائيلية.

المادة الحادية عشرة

الأرض

1 - ينظر الفريقان إلى الضة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة ترابية واحدة، تصان وحدتها ووضعها خلال الفترة الانتقالية.

2 - يتفق الفريقان على أن الضفة الغربية وقطاع غزة يقعان، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، تحت ولاية المجلس الفلسطيني على نحو مرحلي يستكمل تماماً خلال 18 شهراً من تاريخ تولية المجلس، كما هو محدد أدناه:

(أ) تقع الأرض في المناطق الآهلة (المنطقتان أو وب)، بما فيها أراضي الحكومة وأراض الأوقاف، تحت ولاية المجلس في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

(ب) تنقل جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التخطيط، في المنطقتين (أ) و (ب)، المحددتين في الملحق الثالث، إلى المجلس الذي يتولاها خلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

(ج) في المنطقة ج، وخلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، تنقل إسرائيل إلى المجلس الصلاحيات والمسؤليات المدنية غير المتعلقة بالأرض، كما هو محدد في الملحق الثالث.

(د) تنفذ الخطوات اللاحقة من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في مناطق عسكرية محددة بالتدريج، طبقاً لإعلان المبادىء، على ثلاث مراحل، تتم كل واحدة منها بعد فترة ستة أشهر تولية المجلس، على أن تستكمل بتمامها في مدة 18 شهراً من تاريخ تولية المجلس.

(هـ) خلال المراحل اللاحقة من إعادة الانتشار التي ستتم خلال 18 شهراً من تاريخ تولية المجلس، تنقل الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بالأرض بالتدريج

إلى الولاية الفلسطينية التي ستغطي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي.

3 ـ لأجل أغراض هذا الاتفاق، وحتى إتمام المرحلة الأولى من مراحل إعادة الانتشار اللاحقة:

(أ) «المنطقة أ» تعني المناطق الآهلة المحددة بخط أحمر والملونة باللون البني في الخريطة المرفقة رقم ١؛

(ب) «المنطقة ب» تعني المناطق الآهلة المحددة بخط أحمر والملونة باللون الأصفر في الخريطة المرفقة رقم 1، والمنطقة العامرة من الخِرَب المدرجة في الذيل السادس للملحق الأول؛

(جـ) «المنطقة ج» تعني مناطق الضفة الغربية التي تقع خارج المنطقتين أ و ب والتي ستُنقل، باستثناء القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، إلى الولاية الفلسطينية بالتدريج بمقتضى هذا الاتفاق.

المادة الثانية عشرة

ترتيبات الأمن والنظام العام

1 ـ من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشكل المجلس شرطة قوية كما هو محدد في المادة الرابعة عشرة أدناه. وستستمر إسرائيل في القيام بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود مع مصر والأردن، والدفاع ضد المخاطر الخارجية من البحر والجو، إضافة إلى المسؤولية عن الأمن العام للإسرائيليين والمستوطنات، حفاظاً على أمنهم الداخلي. كما أنها ستحتفظ بجميع الصلاحيات لاتخاذ الخطوات الضرورية للقيام بهذه المسؤولية.

2 ـ ترتيبات الأمن وآليات التنسيق محددة في الملحق الأول.

3 ـ تنشأ بمقتضى هذا الاتفاق، ووفق ما نص الملحق الأول عليه، لجنة

مشتركة للتنسيق والتعاون لأغراض الأمن المتبادل (المشار إليها لاحقاً بـ «اللجنة الأمنية المشتركة»)، إضافة إلى لجان أمنية إقليمية مشتركة (المشار إليها لاحقاً بـ «اللجان الأمنية الإقليمية») ومكاتب التنسيق المشتركة على مستوى اللواء (المشار إليها لاحقاً بمكاتب التنسيق اللوائية).

4 ـ تكون الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هاذ الاتفاق وفي الملحق الأول عرضة للمراجعة بطلب من أي من الطرفين، وللتعديل باتفاق الطرفين. ويتضمن الملحق الأول ترتيبات محددة للمراجعة.

5 ـ لأغراض هذا الاتفاق، فإن «المستوطنات» تعني في الضفة الغربية: المستوطنات في المنقة ج؛ وتعني في قطاع غزة: المستوطنات في غوش قطيف ومنطقة إيزر، فضلاً عن المستوطنات الأخرى في قطاع غزة، كما هو مبين في الخريطة المرفقة رقم 2.

المادة الثالثة عشرة

الأمــــن

1 ـ يقوم المجلس، عند إتمام إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في كل لواء، كما هو مبين في الذيل الأول للملحق الأول، بتولي الصلاحيات والمسؤوليات الخاصة بالأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة أ من هذا اللواء.

2 ـ (أ) سيعاد انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية تماماً من المنطقة ب. وتنقل إسرائيل إلى المجلس مسؤولية المحافظة على النظام العام للفلسطينيين ويتولى المجلس هذه المسؤولية. وتكون لإسرائيل المسؤولية الغالبة عن الأمن لغرض حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب.

(ب) في المنطقة ب تتولى الشرطة الفلسطينية المسؤولية عن النظام العام للفلسطينيين وتُنْشَر بحيث تلبي الحاجات والمتطلبات الفلسطينية على النحو الآتي:

(1) تقيم الشرطة الفلسطينية 25 مخفراً ومركزاً للشرطة في البلدات والقرى وسواها من المواضع المدرجة في الذيل الثاني للملحق الأول وكما هو مبين في الخريطة رقم 3. ويحق للجان الأمنية اللوائية أن توافق على إقامة مزيد من مخافر الشرطة ومراكزها، عند اللزوم.

(2) تتولى الشرطة الفلسطينية مسؤولية معالجة حوادث المس بالنظام العام التي يكون المتورطون فيها من الفلسطينيين حصراً.

(3) تطلق حرية العمل للشرطة الفلسطينية في المناطق الآهلة التي يكون لها فيها مخافر ومراكز للشرطة، كما هو مبين في الفقرة (1) أعلاه.

(4) بينما لا تتم حركة رجال الشرطة الفلسطينية بالبزات الرسمية في المنطقة ب خارج المواضع التي يوجد فيها مخفر أو مركز للشرطة إلا بعد التنسيق والتثبيت من قبل مكتب التنسيق اللوائية قد تقرر، بعد مرور ثلاثة أشهر على إتمام عملية إعادة الانتشار من المنطقة ب، أن حركة الشرطة الفلسطينية من مراكز الشرطة في المنطقة ب إلى البلدات والقرى الفلسطينية في المنطقة ب على الطرق المستعملة لمرور الفلسطينيين فقط يمكن أن تتم بعد إعلام مكتب التنسيق اللوائي.

(5) ـ يشتمل تنسيق مثل هذه التحركات المخطط لها، قبل التثبيت من قِبل مكتب التنسيق اللوائق المعني، على خطة مُجَدْوَلَة، تضم عدد رجال الشرطة ونوع الأسلحة وعددها والمركبات التي ستشارك في التحرك. ويشتمل أيضاً على تفصيلات الترتيبات الملحوظة لضمان استمرار التنسيق من خلال قنوات الاتصال الملائمة، والجدول الدقيق للتحرك إلى منطقة العملية المخطط لها، بما فيها الموقف المقصود والطرق المؤدية إليه ومدة العملية المفترضة وجدول الرجوع إلى المخفر أو مركز الشرطة. ويقدم الجانب الإسرائيلي في مكتب التنسيق اللوائي إلى الجانب الفلسطيني رده، بعد تسلُّم طلب تحرك الشرطة طبقاً لهذه الفقرة، خلال يوم واحد في الحالات الاعتيادية، وفي مهلة لا تتجاوز الساعتين في الحالات الطارئة.

(6) ـ تقوم الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية بأنشطة أمنية مشتركة على الطرق الرئيسية، كما هو محدد في الملحق الأول.

(7) ـ تُبلغ الشرطة الفلسطينية إلى اللجان الأمنية الإقليمية في الضفة الغربية أسماء رجال الشرطة وأرقام مركبات الشرطة والأرقام التسلسلية للأسلحة في كل مخفر أو مركز للشرطة في المنطقة ب.

(8) ـ يتم المزيد من عمليات إعادة الانتشار في المنطقة ج ونقل مسؤولية الأمن الداخلي إلى الشرطة الفلسطينية في المنطقتين ب وج، على ثلاث مراحل، تجري كل واحدة منها بعد فترة ستة أشهر، على أن تستكمل بتمامها بعد 18 شهراً من تولية المجلس، إلا ما تعلق بقضايا مفاوضات الوضع النهائي ومسؤولية إسرائيل العامة عن الإسرائيليين والحدود.

(9) ـ تخضع الإجراءات المفصلة في هذه الفقرة للمراجعة خلال ستة أشهر من استكمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

المادة الرابعة عشرة

الشرطة الفلسطينية

1 ـ يشكل المجلس شرطة قوية. وإن واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وهيكليتها وانتشارها وتركيبها، إضافة إلى شروط تجهيزها وعملها وقواعد سلوكها، منصوص عليها في الملحق الأول.

2 ـ تدمج قوة الشرطة، التي شكلت بمقتضى اتفاق غزة ـ أريحا، في قوة الشرطة الفلسطينية دمجاً كاملاً، وتخضع لأحكام هذا الاتفاق.

3 ـ لا يُسمح بقيام أو بنشاط أية قوى مسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة غير الشرطة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية المسلحة.

4 ـ باستثناء أسلحة الشرطة الفلسطينية ومُعِدّاتها الموصوفة في الملحق

الأول وأسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية ومعداتها، لا يسمح لأية منظمة أو جماعة أو فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بأن يصنع أو يبيع، أو يحوز أو يتحصل أو يستورد أو يدخل بأية طريقة اخرى إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو متفجرات أو بارود أو أية مُعدّات متصلة بها، ما لم ينص الملحق الأول على خلاف ذلك.

المادة الخامسة عشرة

الوقاية من الأعمال العدائية

1 ـ يتخذ كلا الفريقين جميع الإجراءات الضرورية من أجل الحيلولة دون الأعمال الإرهابية والجرائم والأعمال العدائية الموجَّهة من جانب إلى آخر، وضد الأفراد الخاضعين لسلطة الآخر وضد ممتلكاتهم، ويتخذ الإجراءات القانونية ضد المذنبين.

2 ـ الأحكام المحددة لتطبيق هذه المادة مبنية في الملحق الأول.

المادة السادسة عشرة

تدابير بناء الثقة

بهدف تشجيع جو عام إيجابي وتأييدي لمواكبة تطبيق هذا الاتفاق، وإرساء قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والنية الحسنة، وتسهيلاً للتعاون المرجو والعلاقات الجديدة بين الشعبين، اتفق كلا الفريقين على القيام بإجراءات لبناء الثقة، كما هي مفصلة بهذا:

1 ـ تفرج إسرائيل، أو تسلِّم إلى الجانب الفلسطيني المعتقلين والسجناء الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتم المرحلة الأولى من الإجراج عن هؤلاء السجناء والمعتقلين عند توقيع هذا الاتفاق، وتتم المرحلة الثانية قبل تاريخ الانتخابات. وتلي ذلك مرحلة ثالثة من الإفراج عن المعتقلين والسجناء من الفئات المفصلة في الملحق السابع (الإفراج عن السجناء والمعتقلين

الفلسطينيين). وتكون للمفرج عنهم حرية العودة إلى ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 ـ لا يخضع الفلسطينيون الذين أقاموا علاقات بالسلطات الإسرائيلية لأية أعمال مضايقة أو عنف أو مجازاة أو ملاحقة. وتتخذ الإجراءات الملائمة، بالتنسيق مع إسرائيل، من أجل ضمان حمايتهم.

3 ـ لا يلاحق الفلسطينيون القادمون من الخارج إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ممن حصلت الموافقة على دخولهم بمقتضى هذا الاتفاق والذين تطبق عليهم أحكام هذه المادة بتهمة الاعتداءات التي ارتكبوها قبل 13 أيلول/ سبتمبر 1993.

الفصل الثالث

الشؤون القانونية

المادة السابعة عشرة

الولاية

1 ـ طبقاً لـ «إعلان المبادىء»، تشمل ولاية المجلس أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها وحدة ترابية واحدة، باستثناء:

(أ) القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، بعض المواقع العسكرية المحددة، اللاجئون الفلسطينيون، الحدود، العلاقات الخارجية والإسرائيليون؛

(ب) الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

2 ـ ولذلك فإن سلطة المجلس تشمل جميع المسائل التي تقع ضمن ولايته الإقليمية والوظيفية والشخصية، كما يأتي:

(أ) تشمل ولاية المجلس أراضي قطاع غزة، باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية المبينة في الخريطة رقم 2، وأراضي الضفة الغربية باستثناء

المنطقة ج التي ما خلا القضايا التي سيم التافوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، ستنتل بالتدريج إلى الولاية الفلسطينية على ثلاث مراحل، تتم كل واحدة منها بعد فترة ستة أشهر، تستكمل بتمامها بعد 18 شهراً من تولية المجلس. عند ذلك تشمل الولاية القضائية للمجلس أراضي قطاع غزة والضفة الغربية، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي.

وتضم الولاية الإقليمية الأرض وما تحت الأرض والمياه الإقليمية طبقاً لأحكام هذا الاتفاق.

(ب) تمتد الولاية الوظيفية للمجلس إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس، كما هي محددة في هذا الاتفاق أو في أية اتفاقات مستقبلية قد يتم التوصل إليها بين الفريقين خلال الفترة الانتقالية.

(ج) تطبق الولاية الإقليمية والوظيفية للمجلس على الأشخاص كافة باستثناء الإسرائيليين، إلا إذا نُص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.

(د) على الرغم من الفقرة (أ) أعلاه، يمارس المجلس الولاية الوظيفية في المنطقة ج مثلما هو مفصَّل في المادة الرابعة من الملحق الثالث.

3 - يتمتع المجلس داخل نطاق سلطته بالصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بمقتضى أحكام هذا الاتفاق.

4 - (أ) تكون لإسرائيل، ومن خلال حكمها العسكري، السلطة على المناطق التي لا تقع ضمن الولاية الإقليمية للمجلس وعلى الصلاحيات والمسؤوليات التي لم تنقل إلى المجلس وعلى الإسرائيليين.

(ب) لذلك يحتفظ الحكم العسكري الإسرائيلي بالصلاحيات والمسؤوليات التشريعية والقضائية والتنفيذية طبقاً للقانون الدولي. ولا ينتقص هذا النص من ولاية إسرائيل التشريعية على الإسرائيليين بأشخاصهم ولا يلغيها.

5 ـ تكون ممارسة السلطة فيما يخص المجال الكهرومغناطيسي والمجال الجوي طبقاً لأحكام هذا الاتفاق.

6 ـ تراعى الترتيبات القانونية المفصلة في «البروتوكول الخاص بالمسائل القانونية» المرفق بهذا الاتفاق تحت عنوان الملحق الرابع (والمشار إليه لاحقاً بـ «الملحق الرابع»)، من دون الانتقاص من أحكام هذه المادة. ويجوز لإسرائيل والمجلس أن يتفاوضا على ترتيبات قانونية اخري.

7 ـ تتعاون إسرائيل والمجلس في مجالات المساعدة القانونية في المسائل الجرمية والمدنية من خلال لجنة قانونية (يشار إليها لاحقاً بـ «اللجنة القانونية») تؤلّف بمقتضى هذا الاتفاق.

8 ـ تتوسع ولاية المجلس بالتدرريج لتغطي الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيجري التفاوض بشأنها في مفاوضات الوضع النهائي، وذلك من خلال سلسلة من عمليات إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية. تشمل المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق الآهلة من الضفة الغربية ـ المدن والبلدات ومخيمات اللاجئين والخِرَب كما هو مبين في الملحق الأول ـ وتستكمل بتمامها في تاريخ يسبق عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل 22 يوماً من يوم الانتخابات. وتبدأ عمليات المزيد من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في مواقع عسكرية محددة فور تولية المجلس، وتتم على مراحل ثلاث يفصل بين كل واحدة منها ستة أشهر، على أن تستكمل بتمامها في مرحلة لا تتجاوز 18 شهراً بدءاً من تولية المجلس.

المادة الثامنة عشرة

صلاحيات المجلس التشريعية

1 ـ يقصد بالتشريع، لأغراض هذه المادة، أي تشريع أولي أو ثانوي، بما في ذلك القوانين الأساسية، والقوانين والأنظمة، وسواها من الأعمال التشريعية.

2 ـ للمجلس، ضمن ولايته المحددة في المادة السابعة عشرة من هذا الاتفاق، صلاحية اعتماد التشريعات.

3 ـ بينما تكون سلطة التشريع الأولي من اختصاص المجلس ككل، تكون لرئيس السلطة التنفيذية للمجلس الصلاحيات التشريعية التالية:

(أ) صلاحية رسم التشريع أو تقديم التشريعات المقترحة إلى المجلس؛

(ب) صلاحية نشر التشريع الذي يعتمده المجلس؛

(ج) صلاحية إصدار التشريعات الثانوية، بما فيها الأنظمة المتعلقة بأية من المسائل المعنية وداخل المجالس المحدد في أي من التشريعات التي اعتمدها المجلس.

4 ـ (أ) كل تشريع، بما في ذلك التشريع الذي يعدل أو يلغي القوانين القائمة أو الأوامر العسكرية، والذي يتجاوز ولاية المجلس أو الذي يتنافى على أي نحو آخر مع أحكام «إعلان المبادىء» وأحكام هذا الاتفاق أو أي اتفاق آخر قد يتم التوصل إليه بين الفريقين خلال الفترة الانتقالية، يعدُّ ملغى وباطلاً من أصله.

(ب) يمتنع رئيس السلطة التنفيذية للمجلس من نشر التشريعات التي يعتمدها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع تحت أحكام هذه الفقرة.

5 ـ يطلع الجانب الإسرائيلي من اللجنة القانونية على جميع التشريعات.

6 ـ من دون الإخلال بأحكام الفقرة 4 أعلاه، يحق للجانب الإسرائيلي من اللجنة القانونية أن يحيل على اللجنة أية تشريعات تعتبر إسرائيل أن أحكام الفقرة 4 تنطبق عليها، وذلك من أجل مناقشة القضايا الناشئة من مثل هذا التشريع. وتنظر اللجنة القانونية في التشريع المشار إليه في أقرب فرصة.

المادة التاسعة عشرة

حقوق الإنسان وحكم القانون

تمارس إسرائيل والمجلس سلطاتهما ومسؤولياتهما المترتبة على هذا الاتفاق مع مراعاة الأصول ومبادىء حقوق الإنسان وحكم القانون المقبولة دولياً.

المادة العشرون

الحقوق والتبعات والالتزامات

1 - (أ) إن نقل السلطات والمسؤوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى المجلس، كما هو مفصَّل في الملحق الثالث، يشتمل على جميع الحقوق والتبعات والالتزامات المترتبة على كل فعل أو امتناع من فعل حدث قبل هذا النقل. وتكف إسرائيل عن تحمّل أية مسؤولية مالية عن أمثال هذا الفعل أو الامتناع من الفعل، ويكون المجلس مسؤولاً عن تحمل كل مسؤولية مالية عنها وعن الأعباء المالية المترتبة على ذلك وعلى قيامه بمهماته.

(ب) سيحال على المجلس كل مطلب مالي يوجه إلى إسرائيل في هذا المجال.

(ج) تُطْلع إسرائيل المجلس على المعلومات التي تملكها فيما يتعلق بالدعاوى القائمة والمتوقعة التي سترفع ضد إسرائيل أمام أية محكمة في هذا الشأن.

(د) حيثما تجري الإجراءات القانونية في شأن مثل هذه الدعوى، تقوم إسرائيل بإطلاع المجلس على ذلك، وتمكنه من المشاركة في الدفاع وإثارة أية حجج من قبلها.

(هـ) في حالة الحكم بتغريم إسرائيل غرامة تتصل بمثل هذه الدعوى من قبل أية محكمة، يدفع المجلس فوراً لإسرائيل قيمة هذه الغرامة.

(و) من دون المساس بما تقدم، عندما تجد محكمة تنظر في مثل هذه الدعوى أن التبعة تقع حصراً على موظف أو وكيف مفوض تجاوز في تصرفه حدود الصلاحيات الموكلة إليه، أو إليها، على نحو غير شرعي أو مع تعمد الإساءة، فإن المجلس لا يتحمل المشؤولية المالية.

2 - (أ) على الرغم من أحكام الفقرات 1 - د حتى 1 - وأعلاه، يحق

لكل جانب أن يتخذ الإجراءات اللازمة، بما فيها إصدار ونشر التشريعات، ليضمن أن أمثال هذه الدعاوى التي تقدم بها الفلسطينيون، بما فيها الدعاوى العالقة التي لم يتم النظر فيها بعد، ستُعرض أمام المحاكم الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، ولن تُعرض أمام المحاكم الإسرائيلية أو تنظر فيها هذه المحاكم.

(ب) حيثما تقدم دعوى جديدة أمام محكمة فلسطينية بعد استبعادها عملاً بالفقرة الفرعية (أ) أعلاه، يتعينَّ على المجلس أن يقوم بدور الدفاع فيها، وأن يدفع قيمة الغرامة إذا ما حكم بغرامة للمدعي طبقاً للفقرة الفرعية 1 (أ) أعلاه.

(ج) تتفق اللجنة القانونية على ترتيبات لنقل جميع المواد والمعلومات اللازمة لتمكين المحاكم الفلسطينية من النظر في مثل هذه الدعاوي المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) أعلاه، ولتقديم إسرائيل المساعدة القانونية للمجلس للقيام بدور الدفاع في هذه الدعاوي.

3 ـ لن يؤثر نقل السلطة، في حد ذاته، في الحقوق والتبعات والالتزامات الخاصة بأي شخص أو كيان قانوني موجود عند توقيع هذا الاتفاق.

4 ـ يتولى المجلس، عند توليته، جميع الحقوق والتبعات والالتزامات الخاصة بالسلطة الفلسطينية.

5 ـ لأجل أغراض هذا الاتفاق، تشمل عبارة «إسرائيليون» أيضاً جميع الوكالات والشركات المسجلة في إسرائيل.

المادة الحادية والعشرون

تسوية الخلافات والنزاعات

تحال الخلافات المتصلة بتطبيق هذا الاتفاق على آلية التنسيق والتعاون الملائمة المنصوص عليها في هذا الاتفاق. وتطبق أحكام المادة الخامسة عشرة من

«إعلان المبادىء» على كل خلاف لا يُحل من خلال آلية التنسيق والتعاون الملائمة، أي:

1 ـ أن النزاعات الناشئة عن تطبيق هذا الاتفاق أو تفسيره، أو تطبيق وتفسير أية اتفاقات تتعلق بالفترة الانتقالية ستسوى من خلال لجنة الارتباط.

2 ـ أن النزاعات التي لا يمكن تسويتها بالمفاوضات قد تسوى بآلية للتوفيق يتفق عليها الفريقان.

3 ـ يجوز للفريقين أن يتفقا على أن يحيلا على التحكيم النزاعات التي تتعلق بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بالتوفيق. ولهذه الغاية، وبعد اتفاق الفريقين، يشكل الفريقان لجنة تحكيم.

الفصل الرابع

التعاون

المادة الثانية والعشرون

العلاقات بين إسرائيل والمجلس

1 ـ تسعى إسرائيل والمجلس لترقية التفاهم المتبادل والتسامح، وتمتنعان، لذلك، من التحريض، ومن جملته الدعاوة العدائية، على الطرف الآخر، ويلتزمان، من دون المساس بمبدأ حرية التعبير، اتخاذ الإجراءات القانونية للحؤول دون هذا التحريض من قبل أية منظمات أو جماعات أو أفراد داخل ولاية كل منهما.

2 ـ تعمل إسرائيل والمجلس على التأكد من أن نظاميهما التربويين يساهمان في السلام بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني والسلام في المنطقة كلها، ويمتنعان من إدخال أية موضوعات من شأنها أن تسيء إلى عملية المصالحة.

3 ـ من دون الإخلال بأحكام هذا الاتفاق أو المساس به، تتعاون إسرائيل والمجلس على محاربة النشاط الإجرامي الذي قد يسيء إلى أي من الجانبين، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالاتجار والعقاقير غير المشروعة والمخدرات، والتهريب والاعتداء على الممتلكات، بما فيه الاعتداء على المركبات.

المادة الثالثة والعشرون

التعاون فيما يتعلق

بنقل الصلاحيات والمسؤوليات

حرصاً على ضمان انتقال الصلاحيات والمسؤوليات انتقالاً سلمياً ميسراً ومنظماً، يتعاون الجانبان في شأن نقل صلاحيات ومسؤوليات الأمن طبقاً لأحكام الملحق الأول، وانتقال الصلاحيات والمسؤوليات المدنية طبقاً لأحكام الملحق الثالث.

المادة الرابعة والعشرون

العلاقات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مهددة في بروتوكول العلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 29 نيسان/ أبريل 1994م وذيوله وتكملة بروتوكول العلاقات الاقتصادية المرفقة جميعها تحت عنوان الملحق الخامس، وهي خاضعة لأحكام هذا الاتفاق وملحقاته.

المادة الخامسة والعشرون

برامج التعاون

1 ـ اتفق الفريقان على إنشاء آلية لتطوير برامجع التعاون فيما بينهما. وتفصيلات هذا التعاون محددة في الملحق السادس.

2 ـ تشكل بهذا، وكما ينص الملحق السادس، لجنة دائمة للتعاون تعالج القضايا التي تطرأ في إطار هذا التعوان.

المادة السادسة والعشرون

لجنة الارتباط الإسرائيلية ــ الفلسطينية المشتركة

1 ـ تعمل لجنة الارتباط التي شكلت بمقتضى المادة العاشرة من «إعلان المبادىء» على ضمان تيسير تطبيق هذا الاتفاق، وتعالج القضايا التي تستوجب التنسيق وسواها من النزاعات والمصالح المشتركة.

2 ـ تتألف لجنة الارتباط من عدد متكافىء من الأعضاء من الفريقين. ويحق لها أن تزيد بعض التقنيين والخبراء بحسب ما تقضي الحاجة.

3 ـ تقرر لجنة الارتباط أصولها الإجرائية، بما في ذلك وتيرة اجتماعاتها ومكانها أو أمكنتها.

4 ـ تصل لجنة الارتباط إلى قراراتها بالاتفاق.

5 ـ تؤلِّف لجنة الارتباط لجنة فرعية تقوم بمتابعة وتوجيه عملية تنفيذ هذا الاتفاق (ويشار إليها لاحقاً باسم ز«لجنة المتابعة والتوجيه»). ويكون عملها كما يلي:

(أ) تتابع لجنة المتابعة والتوجيه بصورة مستمرة تنفيذ هذا الاتفاق سعياً لتعزيز التعاون وتوطيد العلاقات السلمية بين الفريقين.

(ب) توجه لجنة المتابعة والتوجيه أنشطة مختلف اللجان المشكَّلة بموجب هذا الاتفاق (اللجنة الأمنية المشتركة، لجنة الشؤون المدنية، اللجنة القانونية، اللجنة الاقتصادية المشتركة ولجنة التعاون الدائمة) فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ الاتفاق، وترفع التقارير بذلك إلى لجنة الارتباط.

(ج) تتألف لجنة المتابعة والتوجيه من رؤساء مختلف اللجان المذكورة أعلاه.

(د) يحدد رئيسا لجنة المتابعة والتوجيه أصولها الإجائية، بما فيها وتيرة الاجتماعات وأمكنتها.

المادة السابعة والعشرون

الإرتباط والتعاون مع الأردن ومصر

1 ـ عملاً بالمادة الثانية عشرة من «إعلان المبادىء»، دعا الفريقان حكومتي الأردن ومصر إلى المساهمة فقي إقامة مزيد من إجراءات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل وممثلي الفلسطينيين من جهة وحكومتي الأردن ومصر من جهة اخرى من أجل ترقية التعاون بينهم. وقد الّفت لجنة متابعة كجزء من هذه الإجراءات وبدأت مشاوراتها.

2 ـ تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق كيفية قبول الأشخاص الذين هُجِّروا من الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967م، إلى جانب الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع الفوضى والاضطراب.

3 ـ تعالج لجنة المتابعة أيضاً مسائل اخرى ذات أهمية مشتركة.

المادة الثامنة والعشرون

الأشخاص المفقودون

1 ـ تتعاون إسرائيل والمجلس على أن يقدم كلّ منهما إلى الآخر كل المساعدة اللازمة في عمليات البحث عن الأشخاص المفقودين وجثث الأشخاص الذين لم تسترجع جثثهم، وعلى تقديم المعلومات عن الأشخاص المفقودين.

2 ـ تتعهد م. ت. ف. التعاون مع إسرائيل ومؤازرتها في مساعيها من أجل تحديد موضع الجنود الإسرائيليين الذين فُقدوا في أثناء الخدمة، وإعادتهم إلى إسرائيل، وكذلك جثث الجنود التي لم يتم استعادتها.

الفصـــل الخامـس

أحكــام متفرقــة

المادة التاسعة والعشرون

الانتقال الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة

ترتيبات انتقال الأشخاص والبضائع انتقالاً آمناً بين الضفة الغربية وقطاع غزة محددة في الملحق الأول.

المادة الثلاثون

المعـــابـــر

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والمجلس فيما يتصل بالعبور من مصر والأردن وإليهما، إضافة إلى أية معابر دولية اخرى، محددة في الملحق الأول.

المادة الحادية والثلاثون

الفقرات الختامية

1 ـ يعتبر هذا الاتفاق ساري المفعول فور توقيعه.

2 ـ يعتبر اتفاق غزة ـ أريحا، باستثناء المادة العشرين منه (إجراءات بناء الثقة) والاتفاق التمهيدي لنقل [السلطات] والبروتوكول الخاص بنقل مزيد [من السلطات]، ملغاة بحكم هذا الاتفاق.

3 ـ يحل المجلس فور توليته محل السلطة الفلسطينية، ويتولى جميع التعهدات والالتزامات الواجبة على السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق غزة ـ أريحا، والاتفاق التمهيدي لنقل [السلطات]، والبروتوكول الخاص بنقل مزيد [من السلطات].

4 ـ يسنُّ الجانبان جميع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذا الاتفاق.

5 ـ تبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الفريقين في أقرب وقت ممكن،

على ألاّ تتجاوز الرابع من أيار/ مايو 1996م. ومن المفهوم أن هذه المفاوضات ستتناول القضايا الباقية، بما فيها: القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران الآخرين، وسوى هذه من القضايا التي تهم الفريقين.

6 ـ لن يؤثر شيء من هذا الاتفاق أو يستبق نتيجة المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستجري عملاً بـ «إعلان المبادىء». ولن يعتبر أي من الفريقين متخلياً أو متنازلاً، بمجرد دخوله هذا الاتفاق، عن مطالبه أو مواقفه أو حقوقه الحالية.

7 ـ لن يبادر أو لن يتخذ أي من الفريقين أية خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، في انتظار ما تسفر مفاوضات الوضع النهائي عنه.

8 ـ ينظر الفريقان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما وحدة ترابية واحدة تصان وحدتها ووضعها خلال الفترة الانتقالية.

9 ـ تتعهد م.ت.ف. أنه، في غضون شهرين من تولية المجلس، ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني ويوافق رسمياً على التغييرات الضرورية بالنسبة إلى الميثاق الفلسطيني، على ما تم تعهده في الرسالتين الموقّعتين من قبل رئيس م.ت.ف. والمرسلتين إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية والمؤرختين في 9 أيلول/ سبتمبر 1993 و 4 أيار/ مايو 1994م.

10 ـ عملاً بالملحق الأول، المادة السابعة من هذا الاتفاق، تؤكد إسرائيل أن حواجز التفتيش الدائمة القائمة على الطرق المؤدية إلى منطقة أريحا ومنها (ما عدا تلك المتعلقة بولوج الطريق المؤدية من [مشروع] موسى العلمي إلى جسر اللنبي) ستزال عند استكمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

11 ـ يحق للمساجين الذين سُلموا إلى السلطة الفلسطينية، عملاً باتفاق غزة ـ أريحا، شريطة أن يظلوا في منطقة أريحا المدة الباقية من عقوبتهم،

يحق لهم أن يعودوا إلى ديارهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند استكمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.

12 ـ فيما يخص العلاقات بين إسرائيل وم. ت. ف، ومن دون الإخلال بالالتزامات المتضمنة في الرسالتين الموقّعتين والمتبادلتين بين رئيس الحكومة الإسرئيلية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمؤرختين في 9 أيلول/ سبتمبر 1993 و 4 أيار/ مايو 1994م، يطبق الجانبان فيما بينهما الأحكام المنصوص عليها في الفقرة 1 من المادة الثانية والعشرين من التغييرات اللازمة.

13 ـ (أ) تشكل ديباجة هذا الاتفاق والملحقات والذيول والخرائط المرفقة به جزءاً لا يتجزأ منه.

(ب) يوافق الفريقان على أن الخرائط المرفقة باتفاق غزة ـ أريحا، أي:

(1) الخريطة رقم 1 (قطاع غزة) وقد ارفقت نسخة طبق الأصل عنها بهذا الاتفاق باعتبارها الخريطة رقم 2 (في هذا الاتفاق «الخريطة رقم 2»)؛

(2) الخريطة رقم 3 (انتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة) وقد ارفقت نسخة طبق الأصل عنها بهذا الاتفاق باعتبارها الخريطة رقم 5 (في هذا الاتفاق «الخريطة رقم 5»)؛

(3) الخريطة رقم 6 (مناطق النشاط البحري)، وقد ارفقت نسخة طبق الأصل عنها بهـذا الاتفاق باعتبارها الخريطة رقم 8 (في هذا الاتفاق «الخريطة رقم 8»)، إنما هي جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق، وستظل سارية المفعول طوال مدة هذا الاتفاق.

14 ـ بينما تدخل منطقة الجفتلك تحت الولاية الوظيفية والشخصية للمجلس في المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، فإن الجانب الإسرائيلي سينظر في نقل هذه المنطقة إلى الولاية الإقليمية للمجلس في المرحلة الأولى من مراحل المزيد من إعادة الانتشار.

حُرر في واشنطن في اليوم الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1995م.

عن حكومة دولة إسرائيل

عن منظمة التحرير الفلسطينية

شهد عليه:

الولايات المتحدة الأمريكية

جمهورية مصر العربية مملكة النرويج.

الاتحاد الفدرالي الروسي

المملكة الأردنية الهاشمية

الاتحاد الأوروبي.

* * *

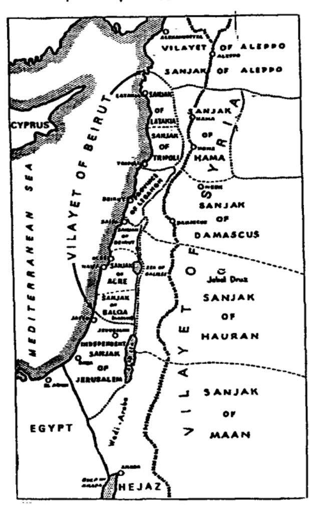
المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 25، شتار 1996م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

ثانياً:

ملحق الخرائط

الخريطـــة الأولـــى

«فلسطين وسوريا عام 1915م»



فلسطين وسوريا في عام 1915

(تبين الوحدات الإدارية العثمانية)

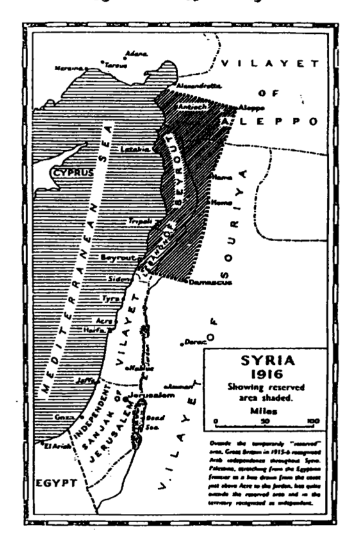
(منقولة عن خريطة في وثيقة الحكومة البريطانية رقم CMS. 5957 لعام 1939)

* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990م، ص 114.

الخريطـة الثانيـة

«المناطق المحتفظ بها عربياً بموجب مراسلات الشريف حسين ــ مكماهون»



المناطق «المحتفظ بها» بموجب مراسلات الحسين ـ مكماهون

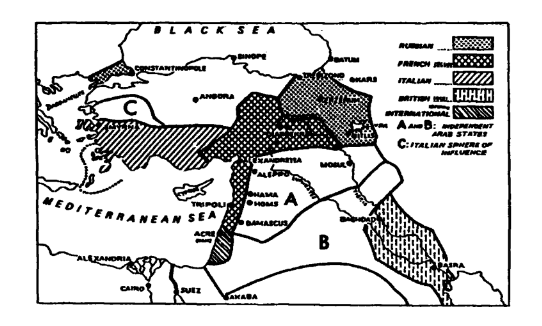
* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990م، ص 113.

الخريطـة الثالثـة

«اتفاقية سايكس ــ بيكو 1916م»

على الخريطة



اتفاقية سايكس ــ بيكو لعام 1916

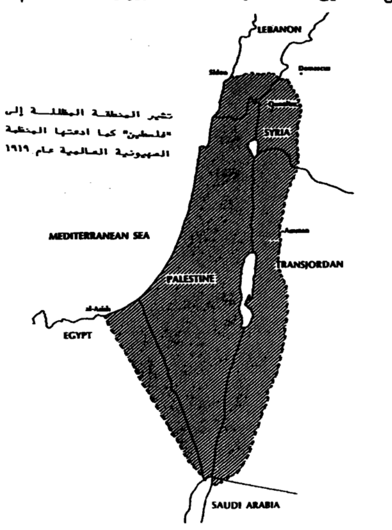
* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990م، ص 112.

الخريطـــة الرابعـــة

فلسطين كما ادعتها المنظمة الصهيونية 1919م

تشير المنطقة المظللة
إلى «فلسطين» كما ادعتها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1919



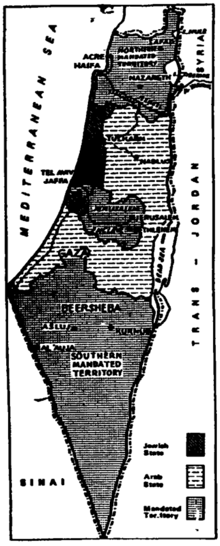
«فلسطين» كما ادعتها المنظمة الصهيونية عام 1919

* * *

لصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990م، ص 126

الخريطـــة الخامســـة

المشروع الذي اقترحته لجنة تقسيم فلسطين عام 1938م



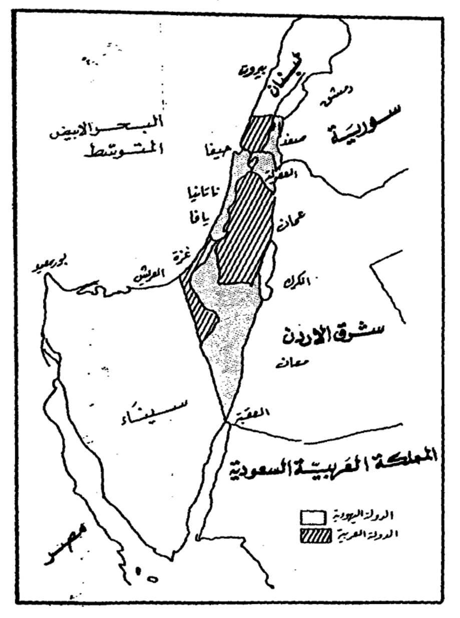
المشروع (ج) لتقسيم فلسطين عام 1938 (اقترحته لجنة تقسيم فلسطين)

* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917 ,1988م الأمم المتحدة، نيويورك 1990م، ص 129.

الخريطة السادسة

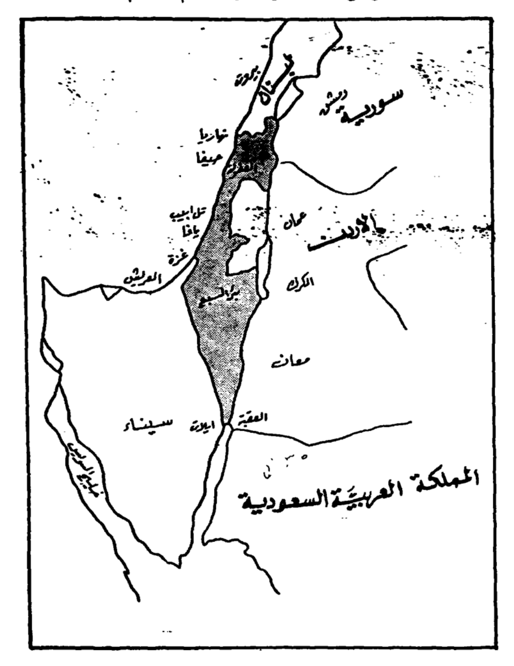
إسرائيل طبقاً لقرار تقسيم فلسطين عام 1947م



المصدر: ابراهيم شحاته، الحدود الآمنة والمعترف بها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الثانية، بيروت، 1975، ص XVI .

الخريطـــة السابعـــة

إسرائيل طبقاً لخطوط الهدنة عام 1949م

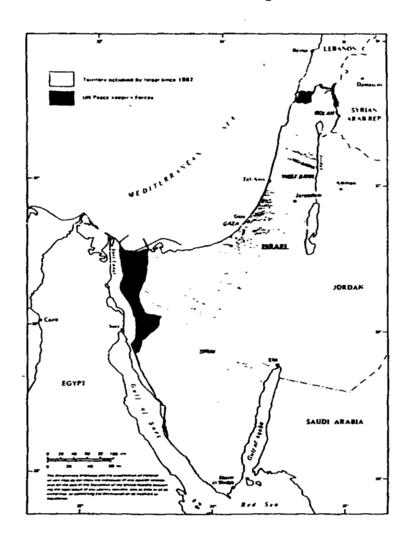


المصدر: إبراهيم شحاتة، الحدود الآمنة والمعترف بها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ الطبعة الثانية 1975م ص XXII.

الخريطـــة الثامنـــة

الأراضي التي احتلتها القوات الإسرائيلية

في حرب 5 يونيو 1967م

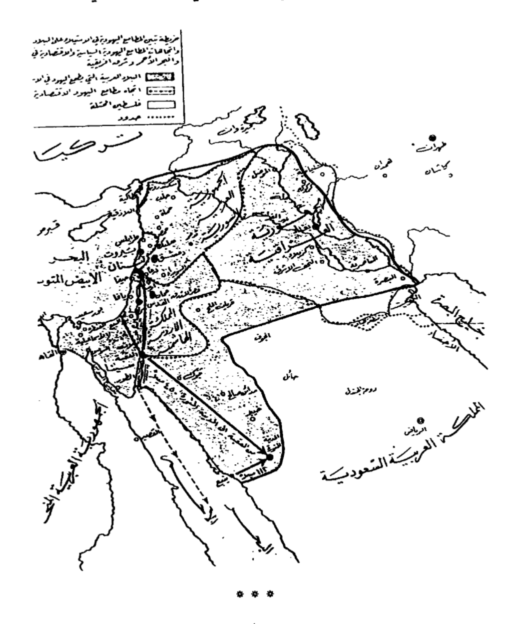


* * *

المصدر: منشأ القضية الفلسطينية، 1917 - 1988، الامم المتحدة، نيويورك 1990، ص 242.

الخريطـــة التاسعـــة

خريطة تبين المطامع اليهودية في الوطن العربي

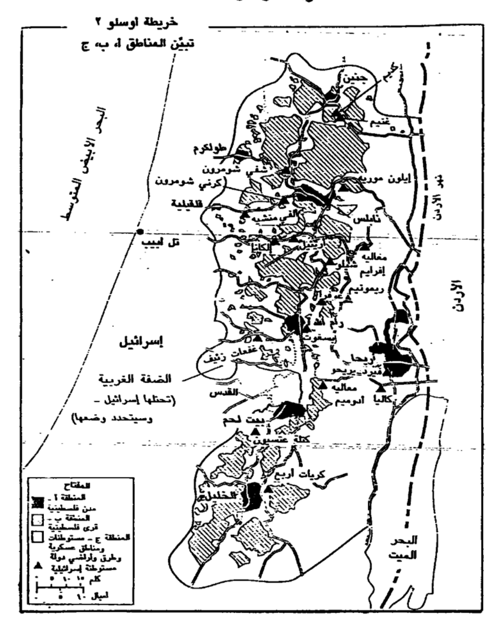


* * *

المصدر: صالح مسعود ابو يصير، جهاد شعب فلسطين في نصف قرن، دار الفتح للطباعة والنشر الطبعة الثالثة، بيروت، 1970 د.ر.ص.

الخريطـة العاشـرة

خريطة أوسلو الثانية



المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 25 شتاء 1996م مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.


وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس


وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس
وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس
وقل رب زدني علما
جامعة قاريونس



ISBN 9959-24-005-3 ردمك